

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

رحلتي على شفا الهاوية النووية

تأليف: وليام بيري
ترجمة: مالك عسّاف





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

رحلتي على شفا الهاوية النووية

تأليف: وليام بيري
ترجمة: مالك عسّاف



يناير 2019
468

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
هاتف: 22431704 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 617 - 1

العنوان الأصلي للكتاب

My Journey at the Nuclear Brink

By

William J. Perry

Published in English by Stanford University Press

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الآخر 1440 هـ ـ يناير 2019

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

تقديم

«بالإضافة إلى برنامج الأمن النووي المبتكر الذي خصصه بيري للطلاب في جامعة ستانفورد، أنشأ دورة على الإنترنت من أجل إيصال الرسالة إلى جمهور واسع من الشباب حول العالم»

طوال حياته الشخصية والمهنية، تميَّز وليام بيري بذكائه العالي، ونزاهته المطلقة، ورؤيته الفريدة من نوعها، وإنجازاته البارزة، وحسه الإنساني الذي لا يخيب. والدليل على هذه السمات واضح وضوح الشمس من خلال القصص المشوِّقة الواردة في هذه المذكرات، والتي تؤرخ للجهود الاستثنائية التي بذلها بيري(*)، خلال مسيرة حياته الحافلة بالإنجازات، وذلك للحد من التهديد النووي.

(*) في الحقيقة، الاسم الذي يُستخدم هنا، وفي معظم ثنايا هذا الكتاب، لمخاطبة وليام بيري هو «بيل» بدلا من «وليام». ولكني آثرت في أثناء الترجمة الإبقاء على اسم «وليام»، تجنبا لحصول أي التباس، لاسيما أن القارئ العربي بشكل عام لا يعرفه إلا بهذا الاسم منذ أن كان يشغل منصب وزير الدفاع في إدارة بيل كلينتون. [المترجم].

بدأ انخراط بيري في قضية الأمن النووي في منتصف الأربعينيات، إذ كان جنديا ضمن جيش الاحتلال الأمريكي في اليابان، فشهد ذلك الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. وبعد خدمته في اليابان أصبح مستشارا رفيع المستوى في الأمن القومي للحكومة الأمريكية، كما شارك في تطوير تكنولوجيا الاستطلاع القادرة على الكشف عن التهديدات النووية إبان الحرب الباردة. وفي عهد الرئيس كارتر تولى بيري منصب وكيل وزارة الدفاع للبحوث والهندسة، حيث عمل على تعزيز الردع ضد السوفييت من خلال التعويض عن تفوقهم العددي في مجال القوات التقليدية عبر تطوير نظام الشبح وغيره من النُّظم عالية التقنية التي تؤدي إلى مضاعفة القوة، والتي لاتزال قيد الاستخدام على نحوٍ فعال اليوم من قبل جيشنا (وهو ما عُرف بـ «استراتيجية التعويض» (Offset Strategy).

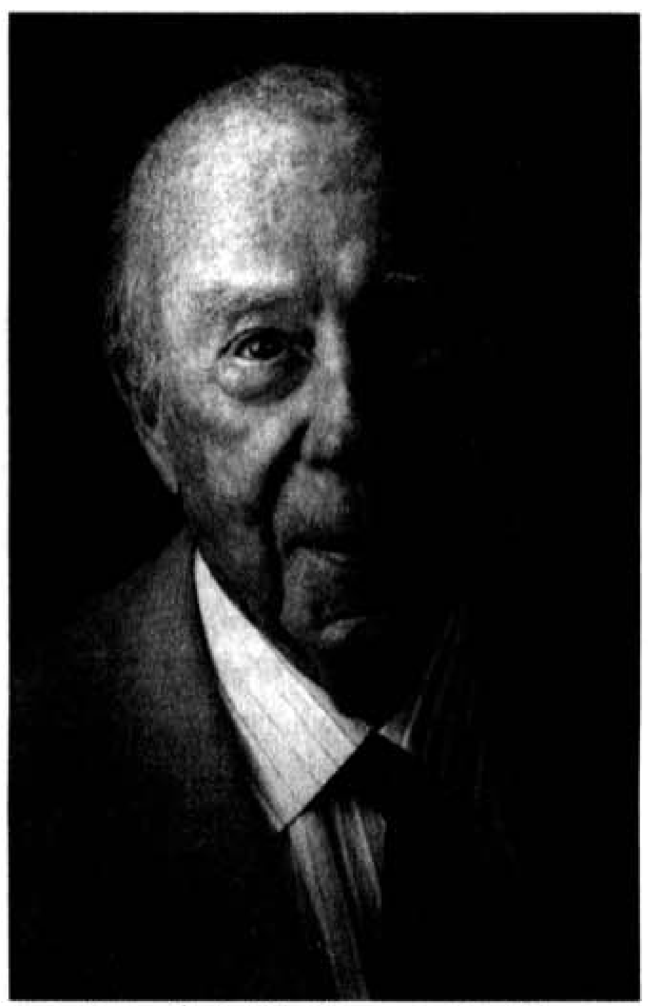
وبصفته وزيرا للدفاع في عهد الرئيس كلينتون، ومن خلال انخراطه اللاحق في العمل الديبلوماسي غير الرسمي (الذي يُعرف بديبلوماسية المسار الثاني) (Track 2 Diplomacy)، طوّر بيري أسلوبا تفاوضيا ناجحا يجمع بين التحليل الثاقب، والقدرة على تقييم المخاوف الأمنية المختلفة، والإقناع الفعال. وقد استخدم بيري هذه المهارات الديبلوماسية لإقامة تحالفات عسكرية مع الخصوم السابقين في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الشراكة من أجل السلام (The Partnership for Peace) في أوروبا. كما نجح في تسهيل برنامج «نان - لوغار» لإزالة الترسانات النووية التي كانت لاتزال موجودة في الجمهوريات الجديدة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. وأنشأ أيضا مبادرات دولية للحد من التسلح ووضع ترتيبات أمنية للمواد النووية، وهي خطوات حيوية على الطريق نحو تحقيق الأمن النووي.

لقد كان من دواعي سروري أن أعمل على نحو وثيق مع بيري، وأن أستمد منه الإلهام في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق سيطرة أفضل على الأسلحة النووية والمواد الانشطارية. في العقد الماضي، وبالتعاون مع سيدني دريل Sid Drell وهنري كيسنغر Henry Kissinger وسام نان Sam Nunn، عقدنا عددا من المؤتمرات المهمة، وكتبنا العديد من مقالات الرأي التي لاقت اهتماما في جميع أنحاء العالم. وتحدث فيل توبمان Phil Taubman عن هذه الجهود في كتابه «الشراكة: خمسة من أمراء الحرب الباردة وسعيهم إلى حظر القنبلة»

«The Partnership: Five Cold Wariors and Their Quest to Ban the Bomb» (2012) وقد أكدنا أهمية الخطوات التي يجب اتخاذها على الطريق نحو هدفنا النهائي المتمثل في الأمن النووي. وقد عبّر سام نان أفضل تعبير عن تصورنا لهذه المسألة عبر تشبيهها بالجبل: فعند قمة الجبل يوجد عالم خال من الأسلحة النووية، وعند قاعدته ثمة عالم آخر تمتلك فيه العديد من الدول الأسلحة النووية وفي الأغلب ما يُفتَقر إلى الحراسة المشددة على المواد الانشطارية المستخدمة في صنع القنابل. ولذلك، في هذا العالم الآخر، هناك احتمال كبير لأن يُفجّر سلاح نووي في مرحلةٍ ما، محدثا عواقب لا يمكن تصورها. وقد حاولنا أن نضع أنفسنا على الطريق للوصول إلى قمة الجبل، وحتى وقت قريب، كنا لانزال نحرز تقدما.

هيّأت نهاية الحرب الباردة الأجواء المناسبة التي أفضت إلى تخفيضات كبيرة في الأسلحة، وبفضل ذلك فإن مخزون العالم من الأسلحة النووية اليوم يعادل أقل من ثلث ما كان عليه أثناء اجتماع ريكيافيك في العام 1986 بين الرئيس رونالد ريغان والسكرتير العام للحزب الشيوعي ميخائيل غورباتشوف. أما الآن فقد عاد عدم الاستقرار، وأصبحنا مهددين مرة أخرى بانتشار الأسلحة النووية. لكننا مازلنا مستمرين في جهودنا المشتركة، كما أن بيري لايزال مستمرا في التزامه الشخصي بمواجهة هذا التهديد، مع التركيز بشكل خاص على تثقيف الشباب حول مخاطر الأسلحة النووية وسبل منع استخدامها. وبالإضافة إلى برنامج الأمن النووي المبتكر الذي خصصه بيري للطلاب في جامعة ستانفورد، أنشأ دورة على الإنترنت من أجل إيصال الرسالة إلى جمهور واسع من الشباب حول العالم.

وتستمر رحلة بيري - التي سجل هذا الكتاب تفاصيل ما مضى منها بمنتهى الحيوية - ببذله كل ما في وسعه لوقف موجة الأسلحة النووية وتوجيه العالم نحو جادة الصواب من جديد. وترافقه دائما في هذا المسعى زوجته ليونيلا، بحيث تتجسد الحكمة القائلة إن وراء كل رجل عظيم امرأة عظيمة في هذه الشراكة المثمرة والعامرة بالحب التي تجمع بين بيري وليونيلا. وقد وقفت ليونيلا بثبات إلى جانب بيري في رحلته، محققة في الوقت ذاته أهدافا مهمة لنفسها، فقد منحتها القوات المسلحة وساما على جهودها في تحسين نوعية الحياة لعائلات العسكريين



جورج شولتز. تصوير جوزيف غارابولو وكريستيان بيز، من استوديو Light at 11B

الأمريكيين، كما منحها رئيس ألبانيا وسام الأم تيريزا، تكريما لها على عملها الدؤوب في تحسين المعايير في أحد المستشفيات العسكرية الألبانية.

في كل مرحلة من مراحل حياته، أثبت بيري تفانيه في رعاية القوات المسلحة الأمريكية. فقد بدأ خدمته العسكرية بوصفه مجندا، لذلك فإن حرصه على رفاهية كل جندي - وعائلة كل جندي - هو مسألة شخصية. وهو يقر بوجود علاقة حتمية بين القدرة العسكرية ونوعية الحياة، كما يتفق تماما مع مقولة الرقيب أول ريتشارد كيد Richard Kidd «اهتم بجنودك وسوف يهتمون بك». وأي شخص خدم في الجيش، كما فعلتُ في مشاة البحرية، يعلم أن الأولوية يجب أن تكون للجنود.

ويتجلى التزام بيري العميق في تحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى عائلات العسكريين من خلال الإجراءات التي اتخذها بعد أن لاحظ أن مستوى السكن العسكري، وخاصة بالنسبة إلى العائلات، كان في حاجة ماسة إلى التحسين. وعندما

شرع في تقييم مسألة السكن العسكري، كان محظوظا بأن تكون لديه عينان وأذنان إضافيتان. ففي الوقت الذي كان يزور فيه الجنود، كانت زوجته ليونيلا تتحدث إلى زوجاتهم. وقد تمخض عملهما هذا عن شراكة مبتكرة وفريدة من نوعها بين القطاعين العام والخاص، فقد حازت تفويضا من الكونغرس في العام 1996. ونتيجة لذلك طرأتْ، ولاتزال تطرأ، تحسينات كبيرة على نوعية السكن العسكري.

هذه الإنجازات كانت بالتأكيد في ذهن الرئيس كلينتون عندما منحه وسام الحرية الرئاسي في حفل تكريم وداعي في العام 1997، إذ قال: «يمكن اعتبار وليام بيري وزير الدفاع الأكثر إنتاجية والأكثر فعالية في تاريخ الولايات المتحدة».

أما الجنرال جون شاليكاشفيلي John Shalikashvili، رئيس هيئة الأركان المشتركة، فقد كان تقييمه لهذا المسؤول الاستثنائي على الشكل التالي:

> نعم، إنه رجل يتمتع بموهبة عظيمة. نعم، إنه رجل يتمتع بهمة عالية وحماسٍ معدٍ. نعم، إنه رجل يهتم اهتماما كبيرا بأولئك الذين يرتدون الزي الرسمي لأمتنا من أجل عائلاتهم. لكنه أولا وقبل كل شيء رجل يتمتع بشخصية لا تتزعزع. إنه الرجل المستعد لفعل ما هو صائب، بغض النظر عن التكلفة.

والأمريكيون يدينون بالعرفان لوليام بيري، الذي كرّس رحلة حياته للأمن القومي. وهي الرحلة التي لايزال يمضي بها بكل ما لديه من خبرة وطاقة وحماس لا ينطفئ.

جورج شولتز
George P. Shultz

تمهيد

«إن الإجراءات التي نتخذها حاليا غير متكافئة مع العواقب المأساوية التي قد تنجم عن هجوم نووي حتى لو كان محدود النطاق».

إن أخطر تهديد للأمن في عصرنا يتمثل في خطر تفجير سلاح نووي في إحدى مدننا. ذلك هو الكابوس النووي الذي يراودني، والذي تكوّن لديّ بعد خبرة طويلة وعميقة، وقد يتجلى على النحو التالي:

تضطلع مجموعة سرية صغيرة تعمل في القسم السري لمنشأة تجارية لتوليد الطاقة عبر الطرد المركزي بتخصيب 30 كيلوغراما من اليورانيوم إلى مستوى كافٍ لصنع قنبلة نووية.

تنقل تلك المجموعة هذا اليورانيوم المخصّب إلى منشأة سرية مجاورة. وعلى مدى الشهرين التاليين، يستخدم الفريق الفني الموجود هناك هذا اليورانيوم المخصّب لتجميع

قنبلة نووية بدائية، ثم يضعها في قفص للشحن يحمل اسم «معدات زراعية»، وينقل هذا القفص إلى مطار قريب.

تتولى طائرة نقل تحمل اسم شركة طيران مدنية إيصال القفص إلى مطار دولي ومركز للشحن، حيث يُحمَّل القفص على متن طائرة شحن متجهة إلى واشنطن العاصمة.

تهبط طائرة الشحن في مطار دولِز Dulles الدولي بمدينة واشنطن ثم يُوصَّل القفص إلى مستودع في الجزء الجنوبي الشرقي من العاصمة.

تُزال القنبلة من القفص وتُحمَّل في شاحنة توصيل.

يقود مفجِّر انتحاري الشاحنةَ إلى مكان في شارع «بنسلفانيا أفينيو» يقع في المنتصف بين مبنى الكابيتول (حيث تكون هناك جلسة للكونغرس) والبيت الأبيض، وعند تمام الساعة الحادية عشرة صباحا يطلق الانتحاري صاعق التفجير.

تنفجر القنبلة بقوة 15 كيلوطنا. يُدمَّر البيت الأبيض والكابيتول وجميع المباني الواقعة بينهما. هناك 80 ألف حالة وفاة فورية بمن في ذلك الرئيس ونائب الرئيس ورئيس مجلس النواب وأعضاء الكونغرس البالغ عددهم 320 الذين كانوا موجودين في الكونغرس أثناء التفجير. أما المصابون بجروح خطيرة فيتجاوز عددهم المائة ألف، حيث تكاد لا توجد مرافق طبية لعلاجهم. كما تتعطل مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية في واشنطن، بما في ذلك معظم أبراج التقوية الخاصة بالهاتف الخليوي. وتذيع محطة سي إن إن، التي تعرض مقاطع مصورة للدمار في واشنطن، خبرا يقول إنها تلقت رسالة تزعم أن ثمة خمس قنابل أخرى مخبأة في خمس مدن أمريكية مختلفة، وأنه ستُفجَّر واحدة منها كل أسبوع على مدى الأسابيع الخمسة المقبلة، ما لم يصدر أمر إلى جميع القوات الأمريكية المتمركزة في الخارج بالعودة فورا إلى الولايات المتحدة. وفي غضون عشر دقائق يطرأ انخفاض حاد على سوق الأسهم وتتوقف جميع عمليات التداول. تدخل البلاد في حالة من الذعر مع بدء الناس في مغادرة المدن الكبرى. ويتوقف التصنيع في جميع أرجاء البلاد.

كذلك تواجه البلاد أزمة دستورية. فقد آلت الرئاسة، بشكلٍ مؤقت، إلى رئيس مجلس الشيوخ الذي يكون، عند حدوث التفجير، في مستشفى مايو

كلينيك لتلقي العلاج من سرطان البنكرياس وغير قادر على العودة إلى واشنطن التي تكون في هذا الوقت محكومة بقانون الطوارئ. كما يُقتل في الانفجار كلٌ من وزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، اللذين كانا يدليان بشهادتيهما أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب بخصوص طلب الميزانية الذي تقدما به أخيرا...

بالكاد نستطيع أن نتحمل تخيل النتائج الكارثية لهذا السيناريو الافتراضي، ولكن يتحتم علينا ذلك. هذا المثال توضيحي فقط؛ ولكننا سنصل إلى النتيجة نفسها في حال اشترت مجموعة إرهابية قنبلة نووية أو سرقتها من كوريا الشمالية أو باكستان، أو سرقت مواد انشطارية من مفاعل يحاط بحراسة ضعيفة يقع في أحد البلدان التي لايزال لديها يورانيوم أو بلوتونيوم عالي التخصيب في منشآت لا تتمتع بالحراسة الكافية.

إن خطر تفجير قنبلة نووية في إحدى مدننا حقيقي للغاية. ومع ذلك، وعلى رغم أن عدد الضحايا الذي ستتمخض عنه هذه الكارثة سيكون أكبر بمئات المرات مقارنة بضحايا الحادي عشر من سبتمبر، فإننا نجد أن عامة الناس يفتقرون إلى إدراك واضح وفهم جيد لها. ولذلك فإن الإجراءات التي نتخذها حاليا غير متكافئة مع العواقب المأساوية التي قد تنجم عن هجوم نووي حتى لو كان ذلك الهجوم محدود النطاق.

إن هذا الكتاب مجرد محاولة لتوعية الناس بالمخاطر الجسيمة التي نواجهها، وللتشجيع على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التقليل كثيرا من تلك المخاطر. كما أسرد فيه قصة تحول حياتي إلى حياة ذات هدف مُلحٍّ يستأثر بكل تفاصيلها، وهو ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى.

وقد أبقتني تجربتي الخاصة في حالةٍ من الوعي التام بالأخطار النووية، كما أتاحت لي تأمل العواقب التي يصعب تصورها للحرب النووية. وحظيتُ خلال حياتي بفرصة خوض التجربة بشكلٍ مباشر وبإمكانية خاصة للوصول إلى معلومات سرية للغاية حول الخيارات النووية الاستراتيجية، وهو ما مكنني من رؤية الأمور من زاويةٍ مخيفة وفريدة من نوعها، حيث توصلتُ من خلالها إلى أن الأسلحة النووية لم تعد توفر لنا الأمن، بل هي التي تعرضه للخطر حاليا.

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان إطلاع الآخرين - بوصفي مطلعا على بواطن الأمور - على ما أعلمه وأدركه عن هذه الأخطار، وعلى الإجراءات التي أعتقد أنه يجب اتخاذها لحماية الأجيال المقبلة من الأخطار النووية التي تتزايد عاما بعد آخر.

خلال سنوات الحرب الباردة، وعبر ذلك البناء الهائل للترسانات النووية، واجه العالم احتمال حدوث محرقة نووية إما نتيجة حسابات خاطئة وإما بسبب حادث عرضي. ولم تكن هذه المخاطر نظرية بالنسبة إليّ على الإطلاق، إذ بفضل عملي محللا خلال أزمة الصواريخ الكوبية، ومن خلال تجاربي اللاحقة في ثلاثة مناصب رفيعة المستوى في وزارة الدفاع، بقيتُ مطلعا من كثب على تلك الاحتمالات المخيفة كل يوم.

وعلى الرغم من أن الأخطار النووية تراجعت مع انتهاء الحرب الباردة، فإنها عادت الآن في حلةٍ جديدة ومقلقة. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا متوترة على نحو متزايد. ولأن روسيا أضعف بكثير من الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي على صعيد القوات التقليدية، فإنها تعتمد على القوة النووية لحماية أمنها. وبسبب شعورها بالتهديد الناجم عن توسع حلف شمال الأطلسي الذي وصل إلى حدودها وعن نشر نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية، فقد لجأت روسيا إلى الخطاب العدائي على نحو متزايد. وهي تعزز هذا الخطاب بالإقدام على إدخال تحسينات كبرى على قواتها النووية، حيث أصبح لديها جيل جديد من أنظمة الصواريخ والقاذفات والغواصات، بالإضافة إلى جيل جديد من القنابل النووية المتوافقة مع أنظمة الإيصال تلك. وما هو أكثر إنذارا بالشؤم أن روسيا تخلت عن سياسة «عدم المبادرة بالاستخدام» (no first use) وأعلنت عن استعدادها لاستخدام الأسلحة النووية ضد أي تهديد تلمسه، سواء كان نوويا أو غير نووي. وإنه لأمرٌ يثير القلق بشكل متزايد أن تواجه روسيا، نتيجة سوء تقدير خطير، حالة طارئة تعتقد خلالها أن أمنها يتوقف على الشروع في استخدام الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك الخطر المتزايد، فإننا نواجه خطرين نوويين جديدين كانا إلى حد كبير غائبين عن حقبة الحرب الباردة إلى حد بعيد، وهما: حرب نووية

إقليمية، بين الهند وباكستان، على سبيل المثال؛ وهجوم إرهابي نووي، كالذي صُوِّر عبر سيناريو الكابوس السابق.

والأمر الذي جعلني أتنبه لواقع التهديد الإرهابي النووي هو تجربة خضتُها في العام 1996، خلال السنة الأخيرة لي وزيرا للدفاع. فقد فُجرت شاحنة مفخخة بالقرب من أحد مهاجع طيارينا (في أبراج الخُبر) في المملكة العربية السعودية. قُتل تسعة عشر رجلا في ذلك الانفجار، بيد أن المئات كانوا سيُقتلون لو أن المهاجم تمكّن من الاقتراب بشاحنته أكثر نحو المهجع (على غرار ما حدث في الهجوم الذي وقع في العام 1983 في لبنان والذي قُتل فيه 220 من مشاة البحرية). لم تعرف الولايات المتحدة من ارتكب هذا الهجوم، ولكننا فهمنا أن الغرض منه هو إجبارنا على إخراج قواتنا من البلاد، كما فعلت الولايات المتحدة سابقا في أعقاب تفجير لبنان.

اعتقدتُ أن مهمتنا في المملكة العربية السعودية مهمة، وأن الانسحاب تحت هذا النوع من الضغوط سيكون خطأً فادحا. لذلك وبفضل التعاون والدعم الذي تلقيناه من قبل العاهل السعودي الملك فهد، نقلنا القاعدة الجوية الأمريكية إلى مكان بعيد يمكّننا من تحقيق مهمتنا وضمان سلامة قواتنا في آنٍ معا. وقد أصدرتُ بيانا عاما أعلنتُ فيه هذه الخطوة، مبيِّنا أن قاعدتنا الجديدة ستكون شديدة التحصين، وأنه ما من جماعة إرهابية ستحول بيننا وبين إنجاز مهمتنا في المملكة العربية السعودية.

نُشر على شبكة الإنترنت ردٌّ على بياني الصِحافي من قبل شخص غامض يُدعى أسامة بن لادن، كان يدعو إلى الجهاد ضد القوات الأمريكية المتمركزة في المملكة العربية السعودية، ووجه إليّ قصيدة غريبة وطافحة بالتهديد:

غـدًا سـتعلم يـا وليـام أي فتـىً — يلقى أخاك الذي قد غرَّه الغضبُ

فتـىً يخـوض غـمار الحـرب مبتسـما — وينثني وسنان الرمح مختضبُ[1]

بعد خمس سنوات، وفي 11 سبتمبر من العام 2001، عرف العالم الكثير عن ابن لادن، وفهمتُ حينذاك المغزى الكامل للرسالة التي وجهها إليّ. ومع تكثيف المحللين دراساتهم عن القاعدة، وهي المجموعة الإرهابية الخاصة بابن لادن، علموا أن جزءا من المهمة المعلنة لهذا التنظيم تتمثل في القتل ليس لآلاف الأمريكيين (كما فعل

في 11 سبتمبر) فقط، بل الملايين، وأنه بذل جهودا كبيرة للحصول على سلاح نووي. وليس لديّ شك في أنه لو نجح تنظيم القاعدة في الحصول على سلاح نووي، فإنه كان سيستخدمه ضد الأمريكيين.

إن كابوسا نوويا كالذي صوّرتُه قد يتحول إلى واقع مأساوي إذا لم نتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة من الآن. هذه الإجراءات مفهومة جيدا، لكنها لن تُتخذ حتى ينخرط عامة الناس في هذه القضايا. وكتاب «رحلتي على شفا الهاوية النووية» يشرح هذه المخاطر، ويبين الإجراءات التي من شأنها أن تخفف كثيرا منها.

مازلت آمل أن نتمكن من تغيير المسار متزايد الخطورة الذي نسير عليه، وأنا من جهتي سأعمل لتقديم أفضل ما لدي من نصائح حول كيفية عمل ذلك. وإرادة الناس للعمل بهذه التوصيات لا يمكن أن تأتي إلا من خلال فهم أعمق لمدى حقيقة هذا الخطر وقرب حدوثه.

وليام بيري

شكر وتقدير

تُشكّل الأحداث التي أسردها في هذا الكتاب «مذكراتٍ انتقائيةً» عن رحلة حياتي في العصر النووي، وعن دوري في محاولة تشكيل هذا العصرِ واحتوائه، وأيضا عن كيفية تغيُّر طريقة تفكيري حيال التهديدِ الذي تشكله هذه الأسلحة اليوم. في هذه الرحلة التي تمتد عدة عقود كنتُ سعيدا إلى حدّ بعيد بأنني حظيتُ بالدعم والحب الدائمين من قِبل زوجتي، ليونيلا، وبـكوني عملتُ جنبا إلى جنب مع العديد من الرجال والنساء الاستثنائيين الذين شاركوني الالتزام في جعل العالم أكثر أمنا. فأنا مدينٌ لهم جميعا، وخاصة أولئك الذين ساعدوني على تحقيق هدفي المتمثل في نشر هذا الكتاب.

ولدعم نشر هذه المذكرات والمواد التعليمية المستمدة منها، أنشأتُ مشروع وليام جيه بيري، برعاية مبادرة التهديد النوويNuclear Threat Initiative (NTI). وقد قدّم أبرز قادة تلك المبادرة، وهم سام نان وجون روفلينغ، وديبورا روزنبلوم، الدعم لرؤيتي حول هذا المشروع منذ البداية، وذلك عبر التشجيع وتوفير الإشراف المالي وتأمين التواصل مع كوادرهم التي تتمتع بدراية وكفاءة عاليتين. وما كان لهذا المشروع أن يرى النور قط لولا الدعم الخاص والكبير من الرعاة المؤسسين، بمن في ذلك دوغلاس غريسوم، وإليزابيث هولمز، وتالين وجويس هسو، وفريد آيزمان، وبيتش وكاثي جونسون، وجوزيف كامبف، وجيونج وسيندي كيم، ومارشال ميدوف، ومارك بيري وميلاني بينيا. فأنا ممتنٌّ جدا لكرمهم.

ومن الشركاء الأساسيين للمشروع أيضا مركز جامعة ستانفورد للتعاون والأمن الدولي (CISAC) ومعهد فريمان سبوغلي (FSI). فقد وفر هذان المعهدان المساحات المكتبية، وتأمين التواصل اليومي مع خبراء أمنيين متميزين، وإشاعة جوٍّ من الزمالة والهدف المشترك. أوجِّه شكرا خاصا إلى كلّ من تينو كويلار، ومايكل ماكفول، وإيمي زيغارت، وديفيد ريلمان، ولين إيدن.

وساهم مركز ستانفورد أيضا في الأهداف التربوية للمشروع عبر تقديم الدعم لدورة تجريبية جديدة تستند إلى الدروس الواردة في هذا الكتاب حتى نتمكن من تطوير المواد التعليمية على الإنترنت. وكان من بين أساتذة جامعة ستانفورد وباحثيها الذين شاركوا في هذا الأمر: مارثا كرينشو، وجيمس غودبي، وسيغفريد هيكر، وديفيد هولواي، ورافي باتيل، وسكوت ساغان، وجورج شولتز، وفيل توبمان. أما المحاضرون الضيوف من خارج ستانفورد فكان من بينهم آشتون كارتر، وجو سيرينسيون، وأندريه كوكوشين، وجو مارتز.

لقد ألّفتُ هذا الكتاب من الذاكرة. وعلى الرغم من أن بعض القصص الواردة فيه قد مضى عليها أربعون عاما وبعضها الآخر مضى عليه خمسون أو ستون عاما، فإنها لاتزال حية في ذهني كأنها قد حدثت حالًا. ولكن حرصي منعني من أن أعتمد فقط على ذاكرتي، ولذلك أنا ممتن للغاية لأولئك الذين قدموا الدعم لهذه المذكرات عبر منحها وقتهم وخبرتهم وأيضا عبر العودة إلى ذكرياتهم وتدقيق الحقائق وتحرير النص وتقديم الاستشارة الأدبية.

وفيما يلي مجموعة من الأشخاص الذين أدوا أدوارا مهمة في مسيرتي، والذين أدعوهم جميعا بـ«الأصدقاء»، حيث كانت المقابلات، التي وافق هؤلاء الأشخاص على إجرائها معهم، بمنزلة الرؤية والتأكيد حول بعض التفاصيل الخاصة بأحداث رئيسة يسردها هذا الكتاب. ومن هؤلاء الأشخاص آشتون كارتر، وسيدني دريل، وليو فرانكلين، وجوشوا غوتباوم، وبول كامينسكي، وبول كيرن، ومايكل ليبيتز، وسام نان، وجورج شولتز، ولاري سميث، وجيفري ستار، والراحل ألبرت ويلون المعروف بلقب «بض» Bud. إنني محظوظ لأنني تمكنتُ من التعاون مع أمثال هؤلاء الأشخاص الذين يتسمون بالحكمة والتفاني.

كما أنني ممتنٌ لمارك لانغرمان، رئيس مكتب البنتاغون لمراجعة الأمن، لتوجيهاته ومساعدته في متابعة مخطوطة هذا الكتاب بصفة عاجلة خلال المراجعة الأمنية.

كما قدّم أربعة من الضباط الشباب الرائعين، كلٌ على حدة، مساهمات كبيرة في تقصي الحقائق والاقتباس من المصادر، وذلك في الوقت الذي كانوا يعملون فيه لنيل شهادات في الدراسات العليا في جامعة ستانفورد، وهم: الملازم ثاني روبرت كاي، والملازم البحري تايلور نيومان، والملازم البحري جوشوا ديفيد واغنر، والملازم البحري توماس دود. وبناءً على العمل الرائع الذي قدّمه هؤلاء الخريجون الأكاديميون البارزون في جامعة ستانفورد، أستطيع القول إن جيشنا في أيد أمينة.

في مرحلة مبكرة من المشروع، دعونا إلى إقامة مجلس استشاري من الطلاب الجامعيين لبحث مسألة إرسال الرسائل بخصوص مخاطر الأسلحة النووية، ولتقديم توصيات حول كيفية إشراك جيلهم في هذه القضايا. وقد كانوا الملهِمين في عملية تطوير برنامج تعليمي عبر الإنترنت. أوجه شكري إلى كل فرد منهم لشغفهم والتزامهم بمبادرتنا، وهم: كلير كولبيرغ، وإيزابيلا غابروسكي، وجاريد غرينسبان، وتايلور غروسمان، ودانيال خالصي، وهايدن بادجيت، وكميل بيز، وراكيل ساكس، وسهيل شاه، وبيا أولريتش.

كما أنني ممتن بصفة خاصة لفريق المشروع الذي أظهر توليفة ناجحة من المهارة والعمل الجاد والإبداع والالتزام بتثقيف الجمهور حول مخاطر الأسلحة النووية وإشراكه في مناقشتها، وهم: ديبورا غوردون، وكريستيان بيز، وديفيد سي بيري، وروبن إل بيري. وأوجه الشكر الخاص لروبن، للدور الذي اضطلعت به في

إخراج وتحرير هذا الكتاب. وما كنتُ لأصل إلى ما وصلتُ إليه لولا صبرُها وحكمتها ومهاراتها التحريرية.

وقدّم كلٌّ من سيندي كينغ ومارك إل بيري توجيهات قانونية مهمة. أما إيمي رينيرت، وفيل توبمان، ولين إيدن، وديفيد هولواي فقدموا نصائح لا تُقدَّر بثمن حول النشر والتحرير. كما أنني ممتن لجيفري بيرن في مطبعة جامعة ستانفورد لإيمانه بقيمة هذا الكتاب، ولجون فيرنون لخبرته في إدارة إنتاج هذا الكتاب، ولمارتن هانفت لما أظهره من نظرة ثاقبة خلال عملية التدقيق اللغوي.

وأخيرا، أوجه شكري العميق لآل كلاركسون، الزميل السابق في شركة «إي إس إل» والصديق منذ فترة طويلة، والذي صادف أنه يمتهن كتابة الرواية ويمتلك مهارة في كل الأمور المتعلقة بالأدب. وقد وقف آل إلى جانبي منذ أن وضعتُ المُسوَّدة الأولى للكتاب، حيث كان يقدم آراءه لي ولروبن بكل هدوء، كاشفا لنا الطريق بكل لطف حول كيفية الوصول بالكتاب إلى مستوى أفضل، وذلك من خلال تعليقاته وحسه السردي وعمليات التحرير الجوهرية التي أدخلها على النص. وبفضل هذا التعاون بين آل وروبن، لم يعد بوسعي أن أطمح إلى فريق تحرير أفضل كي يتابع الكتاب عبر عمليات التعديل العديدة التي مرَّ بها.

وليام ج. بيري

I

أزمة الصواريخ الكوبية: كابوس نووي

ستتبنى هذه الأمة سياسة تعتبر أن إطلاق أي صاروخ نووي من كوبا على أي دولة في نصف الكرة الغربي بمنزلة هجوم من قبل الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة، ما يستدعي ردا انتقاميا شاملا على الاتحاد السوفييتي.

- الرئيس جون كينيدي، من خطاب مذاع على مستوى الأمة، 22 أكتوبر 1962[1]

رنَّ هاتفي في يوم خريفي جميل من العام 1962، ولم يكن قد مضى سوى أسبوع على احتفالي بعيد ميلادي الخامس والثلاثين. كنتُ أشغل منصب مدير شركة مختبرات سيلفانيا للدفاع الإلكتروني، التي كانت رائدة في مجال

«صُوِّرت الأزمة في وسائل الإعلام باعتبارها مسلسل «فوز» و«خسارة»، فضلا عن أن الشعبية السياسية للزعماء في كلا الجانبين كانت على ما يبدو قائمة على مدى استعدادهم لشن الحرب»

أنظمة الاستطلاع الإلكتروني المتطورة والموجهة ضد منظومات الأسلحة النووية السوفييتية. كنتُ حينذاك أعيش مع زوجتي، ليونيلا، وأبنائنا الخمسة في منزل جميل في بالو ألتو بولاية كاليفورنيا، بالقرب من خليج سان فرانسيسكو الخلاب. كانت حياة هانئة، ولكنها كانت على وشك أن تنقلب رأسا على عقب.

كان ذلك الاتصال من ألبرت ويلون Albert Wheelon، الذي يُعرف بلقب «بض» Bud، وقد كان زميلي في اللجان الحكومية رفيعة المستوى لتقييم القدرات النووية السوفييتية. كان ويلون، الذي كان أيضا في الثلاثينيات من عمره، أصغر رئيس لمكتب الاستخبارات العلمية في وكالة المخابرات المركزية (CIA)، كما كان رئيس لجنة الصواريخ الموجَّهة والاستخبارات الفضائية (GMAIC)، وهي مؤلفة من مجموعة خبراء يضطلعون بمراجعة جميع المعلومات الاستخباراتية عن برامج الصواريخ والفضاء السوفييتية. وقد طلب مني أن أستقل الطائرة وأتوجه إلى واشنطن للتشاور معه، فقلت له إنني سأعيد ترتيب جدولي، ثم أسافر في الأسبوع التالي. قال لي «لا»، ثم أضاف «أنا بحاجة إلى أن أراك على الفور». شعرتُ بالقلق إزاء نبرة الإلحاح تلك. كان بلدنا منهمكا في سباق متصاعد للتسلح النووي مع الاتحاد السوفييتي، الذي أقدم منذ عام فقط على انتهاك اتفاق وقف التجارب النووية، وفجّر القنبلة «الوحش» Monster التي تصل قوتها التدميرية إلى 50 ميغاطنا. ركبتُ الطائرة التي كانت متّجهة ليلا إلى واشنطن العاصمة، والتقيتُه في صباح اليوم التالي.

ومن دون أن ينبس بكلمة واحدة يشرح لي بها الموقف، أطلعني على بعض الصور التي أدركتُ على الفور أنها صور لصواريخ سوفييتية في كوبا. كان رد الفعل الآني الذي تولّد لدي هو الشعور بالرعب. كان من الواضح تماما أن هذا التطور قد يكون محفزًا لحدوث تراشق نووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وكانت دراستي للآثار النووية قد أنبأتني بأن مثل هذا التراشق قد يفضي إلى نهاية الحضارة.

على مدى الأيام الثمانية التالية، عملتُ بشكلٍ مكثف مع فريق صغير على تحليل البيانات التي تُجمع كل يوم لإعداد تقرير يتولى مدير وكالة الاستخبارات المركزية تسليمه إلى الرئيس جون كينيدي. في كل صباح كانت طائرات الاستطلاع التكتيكية الأمريكية تقوم بطلعات على ارتفاع منخفض فوق كوبا لتلتقط صورا

عالية الدقة لمواقع الصواريخ والأسلحة المعروفة والمشتبه فيها. وبعد عودة تلك الطائرات إلى فلوريدا، كان الفيلم يُنقل جوا عبر وسائل النقل العسكرية إلى شركة إيستمان كوداك Eastman Kodak في شمال مدينة نيويورك لإجراء معالجة سريعة له. وفي أواخر فترة ما بعد الظهر كان الفيلم يُنقل، بعد الانتهاء من معالجته، إلى مركز التحليل الخاص بنا، وهو الذي يقع في دهاليز المركز الوطني لتفسير الصور (NPIC)، حيث يعكف المحللون على التدقيق فيه.

كنتُ ضمن أحد فريقين للتحليل، يتكون كل واحد منهما من اثنين من المحللين الفنيين وثلاثة مفسِّرين للصور. كان كلٌّ من الفريقين يعمل بشكل مستقل قرابة ست ساعات، وبعد ذلك يُطلع كل منهما الفريق الآخر على النتائج التي توصل إليها للحصول على رأي نقدي منه. كنا نحاول تحديد المعلومات الحساسة حول الصواريخ السوفييتية التي تُنشر: كم كان عددها؟ وما نوعها؟ متى ستكون جاهزة للعمل؟ ومتى ستُركّب الرؤوس النووية على تلك الصواريخ؟

بحلول منتصف الليل، بدأنا كتابة التقرير المشترك الذي سنسلمه إلى ويلون، الذي كان يحضر معنا في أغلب الأحيان خلال الساعات الأخيرة للمشاركة في الآراء النقدية. وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي، عرض ويلون تقريره - الذي يستند فيه إلى تحليلنا للصور وغيره من البيانات الأخرى، كالاستخبارات الخاصة بالاتصالات - على الرئيس كينيدي وفريقه التنفيذي الخاص بكوبا. وقد غادر ويلون ذلك الاجتماع بعد الانتهاء من العرض التقديمي، أما جون ماكون John MaCone، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، فقد بقي لمناقشة كيفية الرد على التطورات الأخيرة.

حددنا على وجه السرعة نوع الصواريخ ومداها ونوع شحنتها المتفجرة، وذلك عن طريق الربط بين ما كنا نراه في كوبا وما قد رأيناه في مجاميع التجارب الصاروخية في الاتحاد السوفييتي. ونتيجة لذلك توصلنا إلى أن تلك الصواريخ كانت قادرة على حمل رؤوس نووية، وأنها تتمتع بمدى يمكّنها من استهداف جزء كبير من الولايات المتحدة. وفي غضون بضعة أيام خلص فريقانا إلى أن بعض تلك الصواريخ كانت تحتاج إلى بضعة أسابيع فقط كي تبدأ بالعمل.

عندما لا أكون موجودا في الغرفة الخلفية لتحليل البيانات الاستخباراتية، كنتُ أشاهد هذه الدراما السياسية تتكشف على شاشة التلفزيون، إذ كان الرئيس كينيدي

يعطي الأوامر لقواتنا البحرية بمنع السفن السوفييتية من عبور خط معين، في حين تواصل السفن السوفييتية السير باتجاه ذلك الخط[2]. وقد تجلى الخطر بعبارات لا لبس فيها أطلقها الرئيس خلال الخطاب الذي وجهه إلى الشعب الأمريكي، والذي تضمن تحذيرا صارخا مُفاده أن أي صاروخ نووي يُطلق من كوبا ضد أي دولة في نصف الكرة الغربي سيقابل بـ«ردٍّ انتقامي شامل على الاتحاد السوفييتي».

كنتُ أعي تماما ما الذي تعنيه عبارة «رد انتقامي شامل». فخلال السنوات العشر التي سبقت أزمة الصواريخ الكوبية، كنتُ أدرس السيناريوهات النووية وعواقبها. والواقع أنني في كل يوم كنتُ أذهب فيه إلى مركز التحليل كان يساورني اعتقاد بأنه سيكون آخر يوم لي على الأرض.

وكنتُ أحد المشاركين في هذه الدراما المتجلية على شفا الهاوية النووية، ولكني لم أكن أكثر من مجرد لاعب ثانوي يفتقر إلى المعرفة المباشرة بالنقاشات التي تجري في الاجتماعات اليومية للفريق الخاص بالرئيس. وقد كتب وزير الدفاع روبرت ماكنمارا Robert McNamara وغيره مطولا عن تلك الاجتماعات، وإنه لأمر يدعو إلى التنبُّه خصوصا إذا ما علمنا أن النصائح التي كان الرئيس يتلقاها من قبل قادته العسكريين كانت تحضه على شن هجوم على كوبا. ولا يمكننا سوى التكهن بما كانت ستتضمنه نصائحهم لو أنهم علموا أن العديد من الرؤوس النووية التي كان من المقرر أن تحملها تلك الصواريخ البالغ عددها 162، والتي كنا قد رصدناها في كوبا، كانت بالفعل موجودة على تلك الجزيرة، وذلك خلافا لتقديراتنا.

على الرغم من أن أزمة الصواريخ الكوبية انتهت من دون حرب، فإنني كنتُ ولاأزال أعتقد أن الفضل في عدم انجرار العالم إلى محرقة نووية يعود إلى حُسن الحظ وحُسن الإدارة على حدٍّ سواء.

وكل ما تعلمتُه منذ ذلك الوقت عزز هذا الاعتقاد. وعندما أنظر إلى الوراء في ظل ما هو متوافر لدينا حاليا من معرفة بالظروف الفعلية، فإني أستطيع أن أرى على نحوٍ أكثر وضوحا ذلك الخطر الكبير المتمثل في خروج الأحداث عن نطاق السيطرة ودخول العالم في أتون حربٍ نووية كارثية. على سبيل المثال، بتنا نعلم الآن أن السفن السوفييتية التي كانت تقترب من خط الحصار الذي كنا نفرضه على كوبا كانت ترافقها غواصات، وأن الغواصات السوفييتية كانت مجهزة بطوربيدات

نووية. وبسبب الصعوبات في التواصل مع الغواصات، فقد مُنح القادة العسكريون سلطة تمكّنهم من إطلاق الطوربيدات النووية من دون الحصول على إذن من موسكو. وكانت قد مضت عدة سنوات على تلك الأزمة عندما علمنا أن أحد القادة السوفييت كان ينوي بالفعل إطلاق أحد طوربيداته النووية على المدمرة الأمريكية التي كانت تحاول إجباره على الصعود بالغواصة إلى السطح. وما كان ليتراجع لولا أن ضباطا آخرين كانوا موجودين على متن الغواصة أقنعوه بالعدول عن هذا الأمر.

وما يدعو إلى التنبه أيضا هو إدراكنا أنه كانت هناك بعض الحوادث غير المرتبطة مباشرة بالمواجهة في كوبا والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد فوري باتجاه الحرب. ففي ذروة الأزمة، كانت هناك طائرة استطلاع أمريكية تقوم بمهمة مدرجة على جدول طويل الأمد، فخرجتْ تلك الطائرة عن مسارها ودخلت ضمن المجال الجوي للاتحاد السوفييتي. وقد أخطأت وسائط الدفاع الجوي السوفييتية في تقدير الأمر، فقد اعتبرتْ تلك الطائرة قاذفة أمريكية، ولذلك أعطت الطائرات الهجومية الأمر بالانطلاق على الفور. وفي المقابل أعطت قاعدة جوية أمريكية في ولاية ألاسكا الأوامر للطائرات المقاتلة المزودة بصواريخ ذات رؤوس نووية بالانطلاق لحماية طائرة الاستطلاع الأمريكية.

لحسن الحظ، اكتشف قائد الطائرة الأمريكية خطأه، بعد أن تاه ودخل المجال الجوي السوفييتي، حيث تمكن من الخروج بها قبل حدوث عمليات الاعتراض. وفي الفترة ذاتها تقريبا، أُطلق صاروخ بالستي أمريكي عابر للقارات (ICBM) من قاعدة فاندنبرغ **Vandenberg** الجوية. وكانت تلك تجربة إطلاق روتينية لم يخطر في بال أحد أن تُعاد جدولتها، ولكن كان يمكن بسهولة أن يساء تفسيرها من قبل السوفييت.

طوال العقد الذي سبق أزمة الصواريخ الكوبية كنتُ أعمل على تقييم التهديد الذي تشكّله الأسلحة النووية السوفييتية، وأحسستُ بالتوتر العميق الذي كان يتصاعد على مدى العامين الماضيين. ماذا لو أن مواجهة عسكرية مباشرة وفورية نشبت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؟ فقد أصبح حصول مواجهة عسكرية في العصر النووي بمنزلة كابوس لا مثيل له، حيث كنا نمر في مرحلة لا توجد لنا تجربة سابقة بها كي نهتدي من خلالها إلى حلّ يمكن أن يحول دون وقوع كارثة نووية. لقد كانت الحضارة في حد ذاتها على المحك.

خلال تلك الأيام الثمانية من شهر أكتوبر، عشتُ مثل هذا الكابوس تماما.

بعد أن هدأت الأزمة، هلَّلت العديد من التقارير الصحافية الأمريكية لـ«تفوق» الولايات المتحدة، متباهية بأن خروتشوف قد «رمشت عينه»[3]. هذه الطريقة الشعبية من التفكير الذي يتسم بضيق الأفق كانت تنطوي على مغالطة، ليس لأن قرار خروتشوف بالتراجع جنَّبَ العالم كارثة غير مسبوقة فقط، بل بسبب النتيجة غير المقصودة لهذه الأزمة: فعلى الرغم من أن الأمور استغرقت بعض الوقت كي تتضح، أدتْ أزمة الصواريخ الكوبية إلى تسارع سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، علما بأن هذا السباق كان موجودا قبل ذلك.

في العام 1964، حل ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev وأليكساي كوسيغين Alexei Kosygin (في بداية الأمر) مكان خروتشوف، وذلك ربما بسبب إجبار الأخير على التراجع في كوبا. وتعهَّد بريجنيف بألا يجد الاتحاد السوفييتي نفسه في موقف ضعيف نوويا مرة أخرى، وسرَّع العمل بالبرنامج السري للصواريخ البالستية السوفييتية عابرة القارات وبالبرنامج النووي.

بعد ذلك مباشرة تعيَّن على مسؤولي الدفاع الأمريكيين، الذين شعروا بالارتياح في بداية الأمر إزاء «النصر» الذي حققوه، إعطاءُ مزيد من الأولوية لجمع المعلومات الاستخباراتية الفنية بسبب تسارع اتساع نطاق برنامج الصواريخ والفضاء السوفييتي وتطوره. ومع أن مختبرات الدفاع، كالمختبر الذي أملكه، ازدهرت تجارتها، كان النمو الإيجابي لأعمالها مرتبطا بشكل مباشر بازدياد المخاطر على بلدنا والعالم، وقد أصبحت هذه الثنائية فيما بعد بمنزلة العقدة التي تؤرق كل من كان يعمل منا في هذه الصناعة.

عندما ننظر إلى الوراء يتضح لنا أن أزمة الصواريخ الكوبية كانت حدثا فريدا من نوعه في تاريخ الحقبة النووية. ويتمثل الجانب المدوي والأكثر رسوخا في الذهن لتلك الأزمة في الفظاعة التاريخية للأحداث التي كانت على وشك أن تقع: إذ يمكن القول إن أزمة الصواريخ الكوبية قد أوصلتنا إلى شفير محرقة نووية. وفي خضم تلك الأزمة التي اتسمت بخطورة لا مثيل لها، نجد أن معلومات صنّاع القرار الأمريكيين كانت في أغلب الأحيان منقوصة، كما كانت في بعض الأحيان خطأ تماما.

ثمة خاصية سريالية تتسم بها بعض طرق التفكير التي برزت في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية وبعدها، إذ كان واضحا أن أساليب التفكير القديمة هي في

حالة تصادم مع الحقائق الجديدة لعصر الأسلحة النووية: فقد كان العديد من المستشارين لدى كلا الطرفين يريدون جرنا إلى الحرب؛ كما صُورت الأزمة في وسائل الإعلام باعتبارها مسلسل «فوز» و«خسارة»؛ فضلا عن أن الشعبية السياسية للزعماء في كلا الجانبين كانت على ما يبدو قائمة على مدى استعدادهم لشن الحرب. وفي أعقاب تلك الأزمة، كان هناك قرار بعدم التعاون في الحد من التسلح والتوتر - علما بأنه كان من المنطقي أن يحصل مثل هذا التعاون بعد هذا الخروج العجيب من هاوية الأزمة - ولكن بدلا من ذلك مُضي بتنشيط سباق التسلح.

في الوقت الحالي، نجح العالم في تجنب محرقة نووية. ولكن على المدى الطويل - على الأقل كما بدا واضحا خلال فترة التقاط الأنفاس التي أعقبت تلك المرحلة التي خرجنا منها بشق الأنفس - كانت أزمة الصواريخ الكوبية تشير إلى وجود خطر متعاظم. وبعد فترة الأيام الثمانية التي يصعب تخيلها والتي كنتُ قد عشتها في خريف العام 1962، بدا لي أنه ما من سبيل آخر يلوح في الأفق أمامي سوى ذلك الذي كان يؤدي إلى قلب التحدي، وهو المتمثل في الحد من خطر الأسلحة النووية.

بالنسبة إليّ كانت أزمة الصواريخ الكوبية بمنزلة الدعوة التي ستؤدي بي في نهاية المطاف إلى الانتقال من صناعة واختراع الوسائل عالية التقنية للتجسس على الترسانة النووية السوفييتية إلى تولي القيادة في وزارة الدفاع الأمريكية لتحديث الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية الأمريكية بهدف تعزيز الردع النووي والحفاظ عليه، وصولا إلى المتابعة اللاحقة للبرامج التعاونية الدولية للحد من الأسلحة النووية من خلال تشريع القوانين والعمل الديبلوماسي العالمي وتقديم الدعم.

2

حريق في السماء

إن إطلاق العنان لطاقة الذرة قد غيّر كل شيء، باستثناء أسلوب تفكيرنا؛ ولهذا ترانا ننجرف نحو كارثة فريدة من نوعها[1].

- ألبرت آينشتاين، 23 مايو 1946

كيف حدث أن استُدعيتُ إلى واشنطن لتحليل البيانات الاستخباراتية خلال أزمة الصواريخ الكوبية؟ الواقع أن رحلتي على شفا الهاوية النووية كانت قد بدأت قبل تلك الأزمة بفترة طويلة، في ذلك الأحد المشؤوم من العام 1941، أي قبل أربع سنوات من إلقاء أول قنبلة ذرية. كانت تلك أولى البوادر التي ستؤدي بي إلى الانخراط في حياة تشمل

«في طوكيو، وفي وقت لاحق في ناها، رأيتُ بأم عينيّ اليافعتين ذلك الدمار غير المسبوق للحرب الحديثة... وقد شكّلتْ تلك التجربة نقطة تحول بالنسبة إليّ».

الخدمة العسكرية، وتطوير أنظمة استطلاع للحرب الباردة، والخدمة في السلك الحكومي، والتدريس الجامعي، والعمل الديبلوماسي؛ فقد تمحور جزء كبير من تلك الحياة حول هدف الحد من التهديد النووي. بطبيعة الحال، لم أكن أستطيع، في ذلك الأحد البعيد، التنبؤ بأنني سأسلك هذا الطريق. ولم أكن أستطيع أن أعلم أن رحلة حياتي ستتحدد منذ تلك اللحظة المحورية التي ابتكر فيها الإنسان سلاحا يتمتع بقوة أدت إلى إحداث تغيير جذري في الشرط الإنساني. كما لم أكن أستطيع أن أعلم أن مواجهة التحدي الناجم عن ذلك التهديد غير المسبوق للحضارة نفسها سيصبح شغلي الشاغل.

جاء ذلك الأحد التاريخي مباشرة بعد بلوغي الرابعة عشرة. فقد كنتُ في زيارة إلى صديق في منزله الكائن في مدينة بتلر، بولاية بنسلفانيا، عندما دخل شقيقه مسرعا، وهو يصيح: «إننا في حرب مع اليابان! لقد قصفوا بيرل هاربر من فورهم!». كانت الحرب مع اليابان تختمر منذ أكثر من سنة، وقد توقع الكثير من المعلقين الإذاعيين قرب حدوثها. وكفتى لم يكن يتجاوز الرابعة عشرة من عمره، كان رد فعلي فوريا: فقد أردتُ أن أخدم في الحرب بوصفي طيارا في سلاح الجو. ولكني كنتُ أخشى من أن الحرب ستنتهي قبل أن يصبح عمري مناسبا لذلك، وهو ما حدث بالضبط.

في عيد ميلادي السابع عشر في شهر أكتوبر من العام 1944، ركبتُ سيارتي وتوجهتُ إلى بيتسبرغ، حيث اجتزتُ امتحانات الانضمام إلى برنامج تدريب الطيارين المبتدئين، ثم أديتُ القسَم. بعد ذلك أُرسلتُ إلى المنزل لكي أنتظر افتتاح البرنامج، الذي كان يُفترض أن يحدث في غضون ستة أشهر تقريبا وفقا لتقديرات الجيش. واستباقا للأمور، غادرتُ المدرسة الثانوية في وقت مبكر حتى أتمكن من إتمام عدة فصول دراسية في الكلية قبل أن أُستدعى. في مايو 1945، إذ كنتُ على وشك الانتهاء من الفصل الدراسي الأول لي في جامعة كارنيغي للتكنولوجيا (والتي تُعرف الآن بجامعة كارنيغي ميلون Carnegie Mellon)، أوقف الجيش برنامج تدريب الطيارين المبتدئين وحصلتُ على التخرج بدرجة شرف، على الرغم من أنه لم يكن يوجد في سجلي يومٌ واحدٌ من الخدمة الفعلية. أنهيتُ فصلين إضافيين في الجامعة، وبعد ذلك التحقتُ بوحدات المهندسين في الجيش، حيث كنتُ قد

بلغتُ الثامنة عشرة. درَّبني الجيش على وضع الخرائط ثم كلَّفني الالتحاق بجيش الاحتلال في اليابان، إذ أُرسلتُ إلى قاعدة خارج طوكيو للتدريب.

كل ما قرأتُه عن الحرب لم يكن كافيا لأستوعب ما سأراه في طوكيو من دمار هائل. فقد دُمِّر الجزء الأكبر من هذه المدينة التي كانت عظيمة يوما ما، إذ هُدِّمتْ معظم المباني الخشبية عبر قصفها بالقنابل الحارقة. كان الناجون يسكنون وسط خرائب مترامية الأطراف من الركام، ويعيشون على حصص ضئيلة تقدمها لهم قوات الاحتلال.

بعد شهرين من التدريب، صعدت سريَّتنا على متن سفينة إنزال كانت متجهة إلى أوكيناوا لتصميم خرائط طبوغرافية عالية الدقة لتلك الجزيرة. وكانت أوكيناوا مسرحا لآخر معركة كبرى شهدتها الحرب العالمية الثانية، حيث كان القتال دمويا على نحو لا يمكن تصوره. قُتل ما يقرب من 200 ألف جندي ومدني ياباني. وعلى رغم أن الخسائر في صفوف الأمريكيين كانت أقل بكثير، فإنها كانت لاتزال رهيبة، فقد قضى الكثير منهم نحبه إثر هجمات اليابانيين الانتحارية (الكاميكازي).

لن أنسى أبدا ما رأيته لدى وصولنا إلى ميناء ناها، عاصمة أوكيناوا. لم يكن هناك مبنى واحد واقف في تلك المدينة التي كانت مزدهرة ذات يوم. وكان الناجون يعيشون إما في الخيام وإما بين أنقاض المباني، في حين «تحوَّل المشهد الطبيعي الاستوائي ذو الخضرة الوافرة إلى حقل شاسع من الطين والرصاص والتعفن واليرقات»(2). وثمة نصب تذكاري للضحايا، يسمى «حجر زاوية السلام» Cornerstone of Peace، شُيِّد في الموقع الذي شهد آخر معركة في منطقة مابوني، ويحمل هذا النصب أسماء أكثر من 240 ألفا من الضحايا المعروفين الذين سقطوا في تلك المعركة الشرسة والفظيعة.

في طوكيو، وفي وقت لاحق في ناها، رأيتُ بأم عينيَّ اليافعتين ذلك الدمار غير المسبوق للحرب الحديثة. كنت شاهدا على عنف ذي أبعاد تاريخية من زمن الحرب، وقد شكَّلتْ تلك التجربة نقطة تحول بالنسبة إليَّ. فقد حدث ذلك الدمار بواسطة آلاف القاذفات التي شنَّت مئات الغارات. أما الدمار المماثل الذي شهدته هيروشيما ومن بعدها ناغازاكي فقد كان بفعل قنبلة واحدة فقط. حينذاك فهمتُ بمنتهى العمق والقوة أن ما نتمتع به من قدرة جديدة تفوق التصور على إحداث الرعب والخراب قد غيَّر كل شيء.



دمار الحرب في ناها بعد معركة أوكيناوا. تصوير آرثر هاغر Arthur Hager، من مشاة البحرية الأمريكية

أدى وجودي بوصفي شاهدا على هذه القوة التدميرية إلى بلورة حياتي بشكل لا رجعة فيه. وقد خلَّفَ ذلك في نفسي انطباعا بأن عالمنا يواجه خطرا هائلا لا مثيل له في العصر النووي: وهو لن يؤدي إلى خراب المدن فقط، كما حدث مرات عديدة في الحرب العالمية الثانية، بل سيؤدي أيضا إلى إنهاء حضارتنا. وبتُّ أفهم ما الذي قصده آينشتاين عندما قال: «إن إطلاق العنان لطاقة الذرة قد غيَّر كل شيء»، حيث لم تفارق ذهني الكلمات التي ختم بها تلك الجملة: «باستثناء أسلوب تفكيرنا». ولكن تفكيري كان قد بدأ بالفعل بالتغير.

أنهيتُ فترة خدمتي في الجيش في يونيو من العام 1947. وعلى الرغم من أن صور الدمار لم تفارقني، فإنني كنتُ مستعدا لوضع سنوات الحرب خلفي. وكنتُ أنظر بتفاؤل إلى فترة ما بعد الحرب التي كانت تبشِّر بعالم جديد يعم فيه السلام والازدهار، كما كنتُ تواقا إلى استئناف بناء حياتي بوصفي شابا بالغا. عدت إلى الكلية وأحييت علاقتي من جديد بـ ليونيلا غرين، التي أحببتُها منذ أيام الدراسة الثانوية، وفي 29 ديسمبر 1947 أدينا عهود الزواج في غرفة الجلوس في منزل عائلة

ليونيلا. ومع أني كنتُ غارقا في الحب، فإني لم أكن أعلم حينذاك حجم الأثر العميق الذي سيخلفه هذا الاقتران الأبدي في حياتي. كان يجمع بيننا حبٌّ دائم وشراكة قوية، ما جعلنا نتغلب على العديد من التحديات.

أنهينا، أنا وليونيلا، السنة الدراسية كلٌّ في برنامجه، بيد أننا لن نبقى في منطقة الساحل الشرقي فترة طويلة. إذ كنتُ أريد أن أذهب إلى جامعة ستانفورد لإنهاء دراستي. وعندما عدتُ من مهمتي في اليابان، نزلتُ في سان فرانسيسكو، حيث أدهشني جمال منطقة الخليج فيها والشعور بأن كل شيء هناك كان جديدا، وأن أي شيء ممكن؛ لذا تقدمت بطلب للانتقال إلى جامعة ستانفورد، وبما أنه كانت توجد بحوزتي وثيقة دجي آي «GI Bill»(*)، فقد ركبنا السيارة (أنا وليونيلا) في صيف 1948 وتوجهنا إلى ولاية كاليفورنيا لبدء حياة جديدة هناك، حيث حصلتُ على البكالوريوس والماجستير في الرياضيات من جامعة ستانفورد.

أسرتني الرياضيات بنقائها وجمالها، كما تأثرتُ بالباحثين في جامعة ستانفورد. ولكن وثيقة «دجي آي» الخاصة بي انتهت صلاحيتها عندما حصلتُ على شهادة الماجستير، وبما أنه كان يتعين عليَّ تأمين احتياجات أسرتي المتنامية في ظل عدم وجود مصدر دخل مستقل، فإني لم أستطع تحمل نفقات الاستمرار في ستانفورد. عملتُ مدرسا للرياضيات في جامعة آيداهو مدة عام، وفي الوقت ذاته كنتُ أحاول استكشاف السبل التي تمكنني من متابعة الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه. وقد أثمرت إحدى تلك المحاولات حيث حصلتُ على عرض مغرٍ لتدريس الرياضيات في جامعة ولاية بنسلفانيا إلى جانب مواصلة الدراسة في الوقت ذاته.

(*) «وثيقة دجي آي» GI Bill، التي تُعرف أيضا بقانون 1944 لتسوية وضع العسكريين The Servicemen's Readjustment Act of 1944، هي عبارة عن قانون قدَّم الكثير من الفوائد والميزات للمحاربين القدامى العائدين من الحرب العالمية الثانية. وقد شملت تلك الميزات دفع رسوم التعليم ومصاريف الحياة خلال الدراسة الجامعية، وتوفير قروض عقارية ميسرة وقروض منخفضة الفوائد للبدء في مشاريع تجارية، وأيضا منح بدل بطالة لمدة سنة. وكان يحق لجميع المحاربين القدامى الذين بلغت خدمتهم خلال الحرب العالمية الثانية تسعين يوما على الأقل الاستفادة من تلك الوثيقة، شريطة ألا يكون المجند قد سُرِّح لأسباب تأديبية. [المترجم].



وليام وليونيلا بيري عندما كانا لايزالان في جامعة ستانفورد

وبالتوازي مع دراسة الدكتوراه في جامعة ولاية بنسلفانيا وتعليم ثلاثة صفوف كل فصل دراسي، بدأتُ أيضا العمل بنصف دوام في شركة دفاع محلية تحمل اسم هولر وريموند وبراون Haller, Raymond & Brown (HRB). وعلى رغم أنني أقبلتُ على العمل في مجال الدفاع بسبب الحاجة إلى المال، فإنني سرعان ما اكتشفت أنني أستمتع بتطبيق مهاراتي في مجال الرياضيات على المشاكل الشائكة في مجال الدفاع، وقد أديت ذلك بكفاءة.

كنت قد بدأتُ برنامج الدراسات العليا بقصد أن أصبح أستاذا للرياضيات. لكن مسيرة الأحداث العالمية الخطيرة تواصلت، ما شكّل خلفية مُقلقة لذلك القرار. فبعد أسبوعين من إنهائي برنامج الماجستير، غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، فانطلقت الحرب الباردة بشكل جدي، في ظل تراكم هائل للأسلحة النووية.

كنتُ أستطيع قراءة أحداث الحرب الكورية من منظور شخصي للغاية، بعد أن شهدتُ في أوكيناوا نتائج مماثلة للمعارك التي تجري حاليا في كوريا. وعلاوة على ذلك، كنت أتوقع تماما أن أُستدعى للخدمة في هذه الحرب نظرا إلى أنني خلال وجودي في جامعة ستانفورد درستُ ضمن برنامج هيئة تدريب ضباط الاحتياط ROTC الخاص بقدامى المحاربين، وقد اعتُمدتُ ضابطا برتبة ملازم ثانٍ ضمن احتياطيي الجيش الأمريكي. بيد أنني لم أُستدعَ قط، لذلك تمكنتُ من مواصلة دراساتي العليا.

خلال السنوات التي أمضيتُها في جامعة ولاية بنسلفانيا، كان القلق لديّ يتزايد تدريجيا إزاء الخطر المتنامي الذي تواجهه أمتنا بعد أن رأينا النهج العدائي والعدواني الذي يسير عليه الاتحاد السوفييتي. فجَّر السوفييت أول قنبلة ذرية لهم في العام 1949؛ ثم، في العام 1953، أعلنوا أنهم نجحوا في تفجير قنبلة هيدروجينية. وقد رأيتُ مدى عمق التغيير الذي أحدثه هذا الأمر. فالقنبلة الذرية، التي كنا قد شاهدنا أهوالها للمرة الأولى في هيروشيما، كانت تمتلك قوة تدميرية تعادل القوة التدميرية لأكبر قنبلة تقليدية 1000 مرة. أما القنابل الهيدروجينية الجديدة التي كنا نختبرها فكانت تمتلك قوة تدميرية تعادل 1000 قنبلة كتلك التي أُلقيت على هيروشيما. أي في غضون عشر سنوات فقط تمكن الإنسان من زيادة قوته التدميرية بمعدل 1000 × 1000 - أي نحو مليون مرة – حيث إنه من شبه المستحيل استيعاب مثل هذا القدر من التدمير.

والآن، بات الاتحاد السوفييتي يمتلك هذه القدرة التدميرية، وهو الذي كان يساعد كوريا الشمالية في حرب كان يموت فيها آلاف الأمريكيين. بالنسبة إليَّ، كان المستقبل يبدو أكثر خطورة مع كل تطور جديد، ما دفعني إلى إعادة التفكير في اختيار حياتي المهنية. وقد قررتُ السير في الطريق الذي اخترته لنفسي في منتصف العام 1953، عندما افْتُتح مختبر جديد للدفاع في ماونتن فيو Mountain View، بولاية كاليفورنيا، وكان على بعد بضعة أميال فقط من جامعة ستانفورد. أُسس هذا المختبر من قبل الجيش بهدف ابتكار دفاعات ضد الصواريخ المحملة بالرؤوس النووية التي يجري تطويرها في الاتحاد السوفييتي. وبعد أن رتبتُ أموري لأتمكن من إكمال أطروحة الدكتوراه غيابيا، تقدمتُ بطلب للعمل في المختبر الجديد،

وعُرض عليّ منصب «عالم كبير» Sonior Scientist. في فبراير 1954 وضعت أنا وليونيلا أطفالنا في سيارتنا، التي كانت من نوع ستيشن وتتمتع بمؤخرة خشبية، وتوجهنا مرة أخرى إلى ولاية كاليفورنيا، وعدنا إلى منطقة ستانفورد التي كنتُ أذهب منها للعمل في مختبرات سيلفانيا للدفاع الإلكتروني. وهناك انخرطتُ بعمق في برامج استطلاع سرية للغاية أدت إلى تبلور حياتي المهنية في مجال الدفاع، كما أدت إلى انخراطي في أزمة الصواريخ الكوبية، فضلا عن أنها أدت إلى حدوث تطور في تفكيري حول تلك التركة القاتلة المتمثلة في الأسلحة النووية.

من الصعب اليوم الإلمام بروح تلك السنوات الأولى للحرب الباردة السرية. وقد أدى الجهل بفهم بعض التفاصيل الرئيسة للتهديد النووي السوفييتي إلى نشوء انعدام شديد في الأمن. كانت هناك خشية من أن السوفييت كانوا يسعون إلى الحصول على قدرة تمكنهم من شن «الضربة الأولى»، ولذلك أصبح من الضروري معرفة المزيد عن القوات النووية السوفييتية: أعدادها، وأماكن انتشارها، وقدرات الأداء التي تتمتع بها. ولتجنب حصول خطأ مأساوي في الحسابات العسكرية، ولتحسين إدارة الإنفاق على الأسلحة، كانت هناك حاجة ماسة إلى الحصول على قدرة جديدة وجبارة في مجال الاستطلاع، وذلك بالاعتماد على تقنيات جديدة لم تكن متوافرة بشكل كامل آنذاك.

سوف يتعين عليّ في السنوات المقبلة مواجهة هذا التحدي الجوهري.

3

بروز التهديد الصاروخي السوفييتي والسباق للحصول على معطيات لفهمه

لم يكن الخوف غير المبرّر من الأسلحة النووية هو الذي جعل الحرب مخيفة إلى درجة عدم التفكير فيها. بل يعود ذلك إلى تلك المعلومات التفصيلية والمكلفة، التي كان الطرفان يمتلكانها، والتي تتمحور حول ما الذي كان بإمكان الأسلحة النووية أن تفعله، وكم كان عددها، وإلى أي الأهداف وُجّهت، وإلى اليقين بأنها قادرة على اختراق أي دفاعات.

- توماس باورز، كتاب «حروب الاستخبارات»[1]

«ليس هناك دفاع مقبول ضد القوة التدميرية للهجوم النووي الشامل. فالدفاع المجدي الوحيد يتمثل في منع الهجوم من الحدوث».

خُصّصت الفصول الأولى من رحلتي للحد من الخطر النووي للحصول على «المعلومات التفصيلية والمُكلفة... حول ما الذي كان بإمكان الأسلحة النووية أن تفعله». فقد أدى العنف

التاريخي الذي شهدته الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من عداوة مستعصية ومتنامية بين أكبر حليفين في تلك الحرب، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، إلى انبثاق وضع دولي هو الأكثر خطورة من أي وقت مضى. أما سباق التسلح بين القوتين العظميين الساعيتين إلى بناء وتكديس أسلحة نووية أكثر فتكا فقد أخذ في الاحتدام من دون أن تكون هناك نهاية له على المدى المنظور. وقد أدى ذلك التوجه السري والعدائي إلى القضاء على أي فرصة مباشرة لظهور مبادرة متبادلة ومستنيرة تكبح جماح «القدرة التدميرية المفرطة» المتنامية للترسانات النووية الخارجة عن السيطرة. ولمنع حصول مواجهة نووية كبرى، لم يكن هناك سوى البراغماتية القائمة المتمثلة في عقيدة التدمير المتبادل المؤكّد (mutual assured destruction)، وهي عبارة عن إرهاب مشترك يفترض مقدما وجود جهات فاعلة تتسم دائما بالعقلانية وحسن الاطّلاع لدى كلا الجانبين، إلى جانب الاعتماد على حسن الحظ، وهو أمر غير مؤكد.

لم تكن الولايات المتحدة تعرف سوى القليل جدا عن برنامج الصواريخ والفضاء السوفييتي، نظرا إلى أنه كان منتشرا عبر المناطق الزمنية الإحدى عشرة لذلك البلد الضخم، ما أدى إلى إطلاق جدل قومي في الستينيات حول ما إذا كنا نعاني بسبب «فجوة صواريخ» إزاء السوفييت. كنا في حاجة إلى معرفة المزيد، ليس عن حجم قوة الأسلحة النووية السوفييتية وانتشارها فقط، بل أيضا عن قدراتها على صعيد الأداء؛ أي عن مداها ودقتها وحجم الرأس الحربي الذي تستطيع إيصاله، وبعض الخصائص المهمة الأخرى. ولتحقيق ذلك كان لا بد من إحداث ثورة في تكنولوجيا الاستطلاع.

كانت الأسباب الداعية إلى إيجاد وسائل استطلاع جديدة ومتطورة تتسم بالتعقيد، ولكن أحد الاعتبارات الاستراتيجية المهمة كان يتمثل فيما إذا كانت الصواريخ البالستية السوفييتية عابرة القارات قادرةً على تدمير أسلحتنا النووية الانتقامية المنشورة على اليابسة من الضربة الأولى، من خلال حجم رؤوسها الحربية النووية وما تتمتع به من قوة تفجيرية، ولاسيما أن تلك الأسلحة تكون عادة محمية ضمن صوامع محصنة، ويُعتبر تدميرها أكثر صعوبة من تدمير الأهداف «الناعمة» كالمدن. من الناحية النظرية إذا كان السوفييت قادرين على تهديد الأسلحة النووية البرية الأمريكية من الضربة الأولى، فإن توازن التدمير المتبادل المؤكد، وهو توازن هش أساسا، سيتقوض بوصفه رادعا موثوقا؛ لأن قدرة الأمريكيين على الرد بردٍّ

موجع ستتراجع إلى حد كبير، وهو ما من شأنه أن يشجع السوفييت على شن هجوم في حين أنه يعرِّض الولايات المتحدة لخطرٍ كارثي. وبالمثل، كانت هناك خشية لدى بعض المسؤولين في البنتاغون من أنه في حال طور السوفييت دفاعات فعالة ضد الهجوم النووي ونشروها، فإن ذلك سيحد من قدرة الردع؛ لأن وجود دفاع فعال يمكن أن يؤدي إلى تقليل التهديد الناجم عن رد انتقامي أمريكي.

على الرغم من أن الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة في مجال الاستطلاع في الحرب الباردة - والمعلومات الحيوية التي تمكنّا من الحصول عليها من جراء ذلك - لم يوفر أي ضمانة للعيش في أمان، فإنه كان وسيلة أساسية في تلك الأوقات للتخفيف من خطر وقوع كارثة نووية - أي لتقوية دعائم التدمير المتبادل المؤكد - من خلال جعل الحرب «مخيفة إلى درجة عدم التفكير فيها».

وكانت تلك طريقة لإحراز تقدم. فالمعرفة الأفضل بالتهديد النووي حدّت من إمكانية تقييم التهديدات وفقا لسيناريو «الحالة الأسوأ» وما يمكن أن يترتب على ذلك من زيادة في نطاق وسرعة سباق التسلح. وقد تؤدي المعرفة الأفضل إلى مزيد من التعاون في المستقبل نظرا إلى أن التكلفة الهائلة لسباق التسلح، وخصوصا في حال كان السباق «أعمى»، ستؤدي إلى إضعاف كلتا القوتين النوويتين. وبالفعل كانت الحاجة أم الاختراع في حالة تكنولوجيا الاستطلاع الأمريكية خلال الحرب الباردة، فقد تمخضت عن ابتكارات ونجاحات استخباراتية متميزة.

***

بدأت هذه الحقبة من رحلتي في العام 1954 إذ كنتُ في السادسة والعشرين من عمري، عندما توليتُ منصب كبير العلماء في مختبرات سيلفانيا للدفاع الإلكتروني في ماونتن فيو، بولاية كاليفورنيا. وكان أحد مشاريعي الأولى يتمثل في تقييم نظام مقترح للإجراءات الإلكترونية المضادة للتشويش على إشارة التوجيه الخاصة بصاروخ بالستي سوفييتي مهاجم عابر للقارات. كنا نعلم أن السوفييت كانوا فعلا يطورون مثل هذا الصاروخ البالستي وأنهم استخدموا فيه التوجيه اللاسلكي لجعله دقيقا في إصابة الأهداف الأمريكية. وقبل بناء نظام التشويش كان علينا حل مسألتين رئيستين، هما: تحديد خصائص إشارة التوجيه، ومدى الحد من الضرر الذي نستطيع التوصل إليه عبر تضليل الصواريخ السوفييتية.

وبسبب القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، لم يكن من الواضح أن تضليل أي صاروخ بالستي عابر للقارات من شأنه أن يقلل كثيرا من الأضرار التي سيحدثها. فماذا لو أن نظام التشويش أعاد توجيه الصاروخ من بوسطن إلى نيويورك أو من بتسبرغ إلى كليفلاند؟ مع ذلك، فقد حللت الاحتمالات الإحصائية للحد من الأضرار باستخدام التشويش على مجموعة كبيرة ومتنوعة من سيناريوهات الهجوم. ومن المفارقات أنني استخدمتُ تقنية «مونتي كارلو» (Monte Carlo) الإحصائية التي كان قد وضعها ستان أولام Stan Ulam وجون فون نيومان John von Neumann أساسا لإجراء العمليات الحسابية اللازمة لتصميم القنبلة الهيدروجينية[2].

من وجهة نظر معينة كانت نتائج تحليلي إيجابية. فقد أظهرت بما لا يدع مجالا للشك أن التشويش الفعّال يمكن أن يقلل من عدد الوفيات المتوقعة من جراء هجوم نووي متوسط الحجم بنحو الثلثين. فقد كان واضحا أنه إذا كان التشويش ناجحا، فإن عدد الوفيات الفورية في الولايات المتحدة سيصل «فقط» إلى 25 مليون حالة بدلا من 75 مليونا. وعلى الرغم من قتامة تلك النتيجة فقد كانت تنطوي على قدر كبير من المبالغة في التقليل من الحصيلة الكلية للهجوم: إذ إنها لم تشمل حالات الوفاة التي ستحصل على المدى الطويل من جراء الغبار الإشعاعي و«الشتاء النووي»(*)، ولم تأخذ في الاعتبار أنه لن يكون هناك أي وسيلة لعلاج عشرات الملايين من الجرحى، فضلا عن أنها لم تتطرق إلى التعطل الكلي لأنظمتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ببساطة وبأوضح العبارات، يمكن القول إنه لا يوجد هناك مقياس يمكننا من خلاله تقدير حجم الدمار الذي سيحدثه هجوم نووي شامل على حضارتنا.

وقد علمتني الحسابات التي أجريتُها، والتي كان الهدف منها تثبيت إمكانية الاقتناع بوجود نظام دفاعي ضد الهجوم النووي، أنه ليس هناك دفاع مقبول ضد القوة التدميرية للهجوم النووي الشامل. فالدفاع المجدي الوحيد يتمثل في منع الهجوم من الحدوث.

(*) الشتاء النووي (nuclear winter): هو حالة من البرود المطولة والحادة التي يُعتقد أنها ستصيب المناخ حول العالم في أعقاب الحرائق الضخمة التي ستنجم عن أي حرب نووية. وتستند هذه الفرضية إلى حقيقة أن هذه الحرائق ستضخ السُّخام إلى طبقة الستراتوسفير، وهذا سيمنع أشعة الشمس المباشرة من الوصول إلى الأرض. ويُتوقع أن تؤدي البرودة الناتجة عن ذلك إلى شلل كبير في المحاصيل الزراعية وإلى مجاعة واسعة النطاق. [المترجم].

وقد خلصتُ إلى أن أولوياتنا يجب ألا تتركز على ضخ الموارد لبناء دفاع عقيم من الهجوم النووي، بل على منع ذلك الهجوم. وكان هذا التصور المبدئي بمنزلة الدليل الذي اهتديتُ به خلال مسيرتي الطويلة في مجال الدفاع.

وقد أدلى سي بي سنو C. P. Snow، في كتابه «العلم والحكومة» Science and Government، بتعليق صائب حول العلماء الذين يعكفون على حساب الملايين من الناس الذين يُحتمل «إنقاذهم» من الموت عبر تصدي أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ البالستية للهجوم النووي.

> ماذا سيكون رأي الناس فينا في المستقبل؟ هل سيقولون... إننا كنا ذئابا بعقول بشر؟ هل سيعتقدون أننا تخلينا عن إنسانيتنا؟ سيكون لديهم الحق في ذلك(3).

في الوقت الذي كنت أعمل فيه على تحديد الفعالية المحتملة من التشويش على الصواريخ البالستية عابرة القارات عند السوفييت، كنتُ أدرس أيضا كيفية تحديد خصائص نظام التوجيه لديهم. فقد طور مختبرنا أنظمة مصمَّمة لاعتراض إشارات التوجيه اللاسلكية للصواريخ السوفييتية، وذلك خلال وجودها في الجو أثناء عملية الاختبار، إذ نشر الجيش العديد من أنظمة المراقبة في محطات أرضية موجودة حول محيط الاتحاد السوفييتي. ولأن الصاروخ البالستي عابر القارات يصل إلى ارتفاعات تُقدَّر بعدة مئات من الأميال خلال تحليقه، فإن الإشارات التي نريد اعتراضها سيتخطى ارتفاعها المجالات اللاسلكية لمواقعنا، فهي تصل عادة إلى ارتفاع يفوق الألف ميل من مواقع الاعتراض.

وبعد أن تحوَّل السوفييت - وأيضا الولايات المتحدة - نحو تقنية التوجيه بالقصور الذاتي (inertial guidance) (وهي مبنية على مقاييس تسارع عالية الدقة) بالنسبة إلى صواريخهما البالستية عابرة القارات، حيث لم تعد هناك إشارات توجيه لاسلكية لكي تُعترض، فإن مواقع جمع البيانات الأمريكية تمكنت مع ذلك من اعتراض إشارات أكثر أهمية، وهي إشارات القياس من بعد (telemetry signals) المستخدمة في أثناء الإطلاق التجريبي للصواريخ لقياس أداء الصواريخ في الجو، إلى جانب إشارات المنارة (beacon signals) التي تتعقب من خلالها المحطات الموجودة في حقول الاختبار السوفييتية الصواريخَ التي تُختبَر. وقد شكَّل اعتراض

هذه الإشارات وتحليلها تحدياتٍ مشوِّقة. فقد استخدم السوفييت هذه الإشارات لتحديد ما إذا كانت الصواريخ قد حققت المعايير التي صُمِّمتْ على أساسها. أما نحن فقد سلكنا نهجا معكوسا، فقد استخدمناها لتحديد معايير التصميم تلك.

وقد حققنا نجاحا كبيرا في مجال اعتراض وتحليل هذه الإشارات على حدٍّ سواء، حيث نجحت محطاتنا الأرضية في اعتراض إشارات القياس من بعد وإشارات المنارة في معظم عمليات الإطلاق التجريبية للصواريخ البالستية السوفييتية عابرة القارات (وأيضا للمركبات الفضائية). واستمرَّ التحدي المتمثل في تفسير هذه الإشارات لتحديد ميزات تلك الصواريخ سنوات عديدة خلال الحرب الباردة، وهي الفترة التي عملت فيها الولايات المتحدة بثبات على صقل فهمها لقدرات الأداء التي تتمتع بها أنظمة الصواريخ السوفييتية. وعلى الرغم من أن التفاصيل الدقيقة في التفسير (وكذلك جمع البيانات ومعالجتها) هي خارج نطاق هذا الكتاب، فإن الاعتبار المهم في السياق الحالي هو أننا واصلنا بقوة عملنا الإبداعي في التفسير لدعم تحسين الفهم الأمريكي لمدى الصواريخ السوفييتية ودقتها وانتشارها وأعدادها.

ونظرا إلى أهمية هذه المشكلة وصعوبتها، فإن الحكومة كانت بحاجة إلى الجمع بين المسؤولين الأمريكيين والمتعاقدين مع الحكومة الذين كانوا يعملون لحلها. وهكذا وُلدت لجنة تحليل إشارات المنارة والقياس من بعد (TEBAC)، التي أنشئت من قبل وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي (NSA) بحيث يتمكن مختلف جامعي المعلومات ومحلليها من تبادل المعلومات وتسريع عملية تقييم الصواريخ البالستية السوفييتية عابرة القارات. وكان هذا النشاط النخبوي والسري للغاية حاسما في منع الولايات المتحدة من إجراء حسابات خاطئة خلال الحرب الباردة. وقد قدَّمتْ لجنة تحليل إشارات المنارة والقياس من بعد لكبار صنّاع القرار لدينا معلومات دقيقة عن قدرات الصواريخ النووية السوفييتية. وبطبيعة الحال بادر السوفييت بدورهم إلى إجراء مراقبة ثابتة للقدرات الأمريكية. ولولا ذلك لأقدم كل طرف على تقييم الطرف الآخر استنادا إلى سيناريو الحالة الأسوأ، وهو ما كان سيؤدي إلى إقدامهما على البناء اللامحدود والمتزايد باستمرار للأسلحة النووية بشكلٍ يستنزفهما ماديا ويشكل خطرا أكبر على التوازن الهش أساسا في الأسلحة. وقد كانت لجنة تحليل إشارات المنارة والقياس من بعد مسؤولة عن تقديم وصف نهائي ودقيق عموما عن أخطر الصواريخ السوفييتية.



بيري يتلقى وسام الخدمة المدنية المتميزة في الجيش من الجنرال ألفا بيتش Alva Pitch، في فبراير 1962، لتحديده الترددات، وجهات التسلم المستهدفة، والطريقة المثلى لاعتراض إشارات الهوائيات السوفييتية. وقد أدى منح هذه الجائزة لبيري إلى حصوله لاحقا على تعيينات في اللجان العلمية والدفاعية الحكومية. من أرشيف شركة جنرال داياميكس سي 4 سيستمز General Dynamics C4 Systems Inc.

وعلى الرغم من حيوية الدور الذي اضطلعت به لجنة تحليل إشارات المنارة والقياس من بعد، فإنها لم تتوصل إلى عدد الأسلحة النووية السوفييتية، حيث إنه كان من الصعب الحصول على مثل هذه الأرقام خصوصا عبر الستار الحديدي. وكان الفضل في المحاولات المبكرة الأكثر نجاحا يعود إلى الصور التي جمعتها طائرات الاستطلاع U-2 التي كانت تحلق على ارتفاع شاهق فوق أراضي الاتحاد السوفييتي الشاسعة. وكانت هذه الطائرات تجمع الصور الخاصة بمناطق ومنشآت رئيسة تابعة لبرنامج الصواريخ والفضاء السوفييتي. وبدءا من العام 1956[4]، وعلى مدى عدة سنوات، كانت الولايات المتحدة تؤدي هذه المهام الجوية لالتقاط صور عالية الدقة للمناطق الحيوية التي توجد فيها الصواريخ البالستية عابرة القارات والصواريخ المضادة للصواريخ البالستية (ABMs)

وحقول التجارب النووية. وقد منحتنا هذه الرحلات، التي كانت تُطلق كل بضعة أشهر، كنزا استخباراتيا.

بعد وصول صور طائرات U-2 إلى واشنطن، كانت تُنقل إلى المركز الوطني لتفسير الصور (NPIC) لتحليلها. وفي حال كانت الصور تحتوي على تغطية لمواقع الصواريخ والأسلحة النووية، فإنه كان يجري تكوين مجموعة تقنية خاصة للعمل مع مفسري الصور. كان أعضاء المجموعة يختلفون من جلسة إلى أخرى، غير أن الذين كانوا يشاركون في معظم تلك الجلسات هم: ألبرت ويلون (مختبر تكنولوجيا الفضاء)، وإيبرهارت ريختين Eberhardt Rechtin (مختبر الدفع النفاث)، وكارل داكيت Carl Duckett وراندي كلينتون Randy Clinton (قيادة الصواريخ في الجيش)، وبوب فوسوم Bob Fossum (زميلي في شركة سيلفانيا)، وأنا. كانت مجموعتنا تجتمع لمدة ثلاثة أيام بمعدل اثنتي عشرة ساعة في اليوم (كان يُطلق عليها اسم «جلسات الذروة» (Jam Sessions)) من أجل تحليل البيانات الجديدة وكتابة تقرير لوصف وتقييم الأسلحة السوفييتية التي تمت تغطيتها بالصور. وكان يُنظر إلى هذا التقرير من قبل أجهزة الاستخبارات عموما بوصفه التقرير النهائي حول الأسلحة التي جرى تحليلها.

وفي 1 مايو 1960 أسقط الروس طائرة U-2 أمريكية واعتقلوا قائدها، فرانسيس غاري باورز Francis Gary Powers. وهكذا انتهتْ جلسات الذروة.

بيد أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تدرك بشكلٍ مؤلم أنه ثمة جوانب ضعف تعانيها طائرة U-2، وكانت تعمل على تطوير نظام استطلاع للتصوير بالأقمار الاصطناعية. لحسن الحظ، دخل ذلك النظام، الذي بات يُعرف باسم «كورونا» (Corona)، مجال الخدمة في العام نفسه الذي أُسقطت فيه طائرة U-2. كان هذا النظام يتمتع بميزة تفتقر إليها طائرة U-2، وهي تغطية مساحات واسعة. فقد كان بإمكان «كورونا» تغطية كل أراضي الاتحاد السوفييتي، بمناطقه الزمنية الإحدى عشرة، وذلك من خلال دورة تشغيلية واحدة تمتد عدة أسابيع، شريطة ألا تكون هناك غيوم تحجب كاميرات كورونا عن رؤية الأرض. ولكن كورونا كان يفتقر إلى ميزة مهمة تتمتع بها طائرة الاستطلاع U-2، وهي كاميرات قادرة على التقاط صور عالية الدقة، وقد عُدِّل هذا العيب لدى أقمار التصوير اللاحقة. (يسرد فيليب

توبمان Philip Toubman بمنتهى البراعة القصة المذهلة لإنشاء كورونا عبر كتابه «الإمبراطورية السرية» (Secret Empire)[5].

في الوقت الذي كنا نعمل فيه على فهم الطبيعة الحقيقية لتهديد الصواريخ السوفييتية، برز ادعاء صارخ بأن السوفييت كانوا متقدمين علينا بفارق كبير، أي أنه كانت هناك «فجوة صواريخ» (missile gap). في هذا الجو المشحون سياسيا شكّل مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ألان دولز Allen Dulles، لجنة خاصة خلال شهر أغسطس من العام 1959 – وقد أُطلق عليها اسم لجنة هايلاند Hyland Panel نسبة إلى رئيسها، بات هايلاند Pat Hyland، مدير شركة هيوز للطائرات Hughs Aircraft - لتقييم ذلك الادعاء. وإلى جانب هايلاند، كانت تلك اللجنة تضم قادة قيادة الصواريخ في الجيش، وسلاح الصواريخ في الغواصات البحرية، وقيادة الصواريخ في سلاح الجو، ومختبر الدفع النفاث. وإلى جانب هذه الشخصيات المخضرمة والمحترمة في مجال الدفاع، وجّه هايلاند الدعوة إليّ وإلى ويلون، حيث كنا آنذاك شابين يافعين في أوائل الثلاثينيات من عمرنا. وقد أدى ذلك إلى تطعيم لجنة هايلاند بما كنا نتمتع به من خبرة نابعة من جلسات الذروة التي كنا نعقدها، كما وضعني أنا وويلون في موقع استثنائي يتمثل في تقديم المشورة لمن هم أكبر وأرفع مقاما منا.

على مدى قرابة أسبوع استعرضنا كل البيانات المتاحة؛ واستمعنا إلى إحاطات من محللي الاستخبارات من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي والأجهزة الحكومية الثلاثة. كما تحدثنا مطولا فيما بيننا. وتوصلنا بالإجماع إلى نتيجة مفادها أن البرنامج السوفييتي للصواريخ البالستية عابرة القارات لم يكن ذلك البرنامج المثير للقلق، وأن عدد صواريخه المنشورة بالفعل كان قليلا. ثم خلص التقرير، الذي لم يُعلن عنه إلا بعد مضي عدة عقود، إلى أن الاتحاد السوفييتي كان يمتلك برنامجا فعالا للصواريخ البالستية عابرة القارات، بيد أنه لم ينشر حتى الآن أعدادا كبيرة من تلك الصواريخ، مبينا أن «اللجنة تعتقد أن القدرة التشغيلية الأولية للاتحاد السوفييتي وشيكة الحدوث على الأقل، في ظل وجود عدد قليل جدا (وهو 10) من الصواريخ الجاهزة للعمل»[6].

على الرغم من أن النتائج التي توصلت إليها لجنة هايلاند قد بدّدتْ الخوف المباشر من الهيمنة الصاروخية السوفييتية بين كبار المسؤولين في الجيش والحكومة،

فإن تلك النتائج - التي لم تُرفع عنها السرية إلا أخيرا – لم يكن بالإمكان استخدامها لتهدئة مخاوف الناس في ذلك الوقت. واستمرت التوترات بين القوتين النوويتين العظميين في التصاعد، وبلغت ذروتها في أكتوبر من العام 1961، عندما انتهك السوفييت اتفاق وقف التجارب النووية عبر تفجيرهم «قنبلة القيصر» (Tsar Bomba) (والتي أطلق عليها أدلاي ستيفنسون Adlai Stevenson، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، اسم «القنبلة الوحش» (Monster Bomb)). وكانت هذه القنبلة، التي وصلت قوتها إلى 50 ميغاطنا، أكبر قنبلة تُختبر حتى الآن[7]. (وبتنا نعرف الآن أن «قنبلة القيصر» كانت قوتها في الواقع تبلغ 100 ميغاطن، بيد أنها خُفضت لتجنب تعريض الطائرة التي ستسقطها للأذى وأيضا للحد من الغبار الذري)[*].

كانت هذه خلفية أخطر أزمة نووية شهدناها، أي أزمة الصواريخ الكوبية، التي نوقشت في الفصل الأول. وقد تحدثتُ عن انخراطي في تلك الأزمة، وكيف أن كلا البلدين استخدم هذه الأزمة بوصفها مسوغا لا للتخفيف من سباق التسلح النووي، بل لتسريعه.

ونتيجة لذلك، أدت أزمة الصواريخ الكوبية إلى صفقات تجارية جديدة وضخمة بالنسبة إلى صناعة الدفاع الأمريكية بشكلٍ عام، ولمختبر سيلفانيا على وجه الخصوص. وأصبح جمع المعلومات الاستخباراتية التقنية يحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات الحكومة، كما أدى ذلك إلى ازدهار مختبرات الدفاع.

وكان من بين الدلائل الواضحة على تسارع سباق التسلح بدء السوفييت باختبار صاروخين جديدين – وليس صاروخا واحدا فقط - من الصواريخ البالستية عابرة القارات، ما أسهم في احتدام النقاش ضمن أجهزة الاستخبارات الأمريكية حول ميزات هذه الصواريخ. وقد رأت استخبارات سلاح الجو أن أحد تلك الصواريخ الجديدة (وهو SS-8) صُمم خصيصا لحمل «القنبلة الوحش» التي تصل قوتها إلى 100 ميغاطن، لذلك أصبح تقييم خصائص هذا الصاروخ من الأمور التي تتصدر سلم الأولويات.

(*) يشير مصطلح «الغبار الذري» (Fallout) إلى الجسيمات الدقيقة المشعة التي تتساقط من الجو وتستقر على الأرض في أعقاب الانفجار النووي. [المترجم].

في أثناء الاختبار أكمل هذا الصاروخ السوفييتي تحليقه المزوَّد بالطاقة قبل أن يبلغ الأفق اللاسلكي لمحطات الاعتراض الأرضية التابعة لنا، وهو ما حدَّ بشكل كبير من قدرة محللينا على تحديد الخصائص المتعلقة بمحركات وحجم الصاروخ. لذلك قرر الجيش نقل أنظمة اعتراض إشارات القياس من بعد إلى الجو، وأوكل إلى مختبرنا مهمة بناء نظامين، يُنشر أحدهما في تركيا والآخر في باكستان.

في خريف العام 1963 ذهبتُ إلى باكستان للوقوف على تشغيل هذا النظام الذي أُدخل حيز الخدمة حديثا. وقد وصلتُ إلى القاعدة الجوية في بيشاور قبل ساعات فقط من تنبؤ نظام التنبيه الموجود هناك بأن الاتحاد السوفييتي على وشك



بيري وزملاؤه في مختبر سيلفانيا ينضمون إلى الجنرال ديفيس J.J. Davis في مطار موفيت Moffett Field لتفحص النظام المحمول جوا لاعتراض إشارات القياس من بعد والذي نُشر في تركيا وباكستان في العام 1962. من أرشيف شركة جنرال داياميكس سي 4 سيستمز.

إجراء تجربة إطلاق لذلك الصاروخ الذي يكتنفه الغموض، حيث أقنعتُ الطيار بأن يسمح لي بقيادة الطائرة خلال مهمة المراقبة. يا لها من تجربة مثيرة أن أحلق على ارتفاع 40 ألف قدم، عاليا فوق جبال هندو كوش Hindu Kush، وأنظر عميقا إلى داخل أراضي الاتحاد السوفييتي. لم يكن يخفف من شعوري بالإثارة سوى معرفتي اليقينية بأننا كنا نحلق لتحديد خصائص أحد الصواريخ البالستية عابرة القارات والذي سيؤدي استخدامه إلى مقتل ملايين الأمريكيين.

وبالفعل تمكنت منصاتنا المحمولة جوا من اعتراض إشارة صاروخ SS-8 عدة مرات أثناء تحليقه وهو مزود بالطاقة، بيد أننا لم نتمكن من الحصول على صور عالية الدقة له إلا عندما عرض السوفييت هذا الصاروخ خلال استعراض عسكري أقيم احتفالا بثورة أكتوبر في العام 1964. وكانت الأسباب التي دفعتْ السلطات السوفييتية لإقامة تلك الاستعراضات تعود في جزء منها إلى تقوية معنويات شعبها، وفي جزئها الآخر إلى تخويف حلفائنا الأوروبيين، أما نحن فقد استخدمناها لتعزيز قاعدة بيانات الاستخبارات لدينا. وقد كشفت هذه الصور بشكل قاطع، إلى جانب التحليلات التي أجرتها لجنة تحليل إشارات المنارة والقياس من بعد، أن صاروخ SS-8 صُمِّم لحمل قنبلة خفيفة نسبيا. وهكذا هدأت موجة الذعر التي أثيرت حول القنبلة الوحش، كما هدأت تلك الاندفاعة التي شهدتها الولايات المتحدة لبناء نسخة خاصة بنا من القنبلة الوحش.

بالنسبة إليّ، تبيّن أن الفترة التي أعقبت أزمة الصواريخ الكوبية كانت حرجة بمعنى آخر. بحلول العام 1963 وجدتُ نفسي أعيد تقييم عملي الذي مضى عليه قرابة عشر سنوات في شركة سيلفانيا. فقد كنت مديرا لمختبرات سيلفانيا للدفاع الإلكتروني على مدى السنوات الثلاث السابقة ووجدتُ أن هذا العمل ينطوي على التحدي والإثارة. وكنت فخورا بالإنجازات العديدة التي حققناها. كان عملنا مُرضيا، ونتمتع بسمعة قوية، كما كان فريقنا متحفزا للعمل، في حين كانت أعمالنا تشهد توسعا. وقد تضاعف حجم الشركة في الفترة التي كنتُ فيها مديرا، كما كان هناك المزيد من النمو على المدى المنظور. والأهم من ذلك أننا كنا رائدين في مساعدة أجهزة الاستخبارات الأمريكية كي تضطلع بمهمتها المتمثلة في فهم أنظمة الصواريخ والفضاء السوفييتية. وقد أثبت مجرى الأحداث أن مهمتنا كانت في غاية الأهمية.

ولكن كان يوجد لدي أيضا قلقٌ متزايد من أن مختبرنا لا يجاري تطور بعض أنواع التكنولوجيا الرئيسة. فقد كانت شركتنا الأم، وهي شركة سيلفانيا للمنتجات الكهربائية التي تحتل مكانة رائدة عالميا في تصنيع الصمامات المفرَّغة (vacuum tubes)، تجد صعوبة بالغة في تبني التكنولوجيا الترانزستورية الجديدة، وهو ما كان ينبئ بأن خط الإنتاج الأكثر ربحية لديها سيندثر إلى غير رجعة. هذه المتلازمة، والتي أسميها «تبعات الريادة»، تظهر في كل مرة تُدخل فيها تكنولوجيا جديدة وثورية.

لقد برع مختبرنا في مجال التكنولوجيا التناظرية، ولكن كانت هناك تكنولوجيا رقمية جديدة وثورية آخذة في الظهور بناء على الأجهزة الترانزستورية الجديدة، إلى جانب أجهزة الكمبيوتر الجديدة التي تتميز بصغر حجمها وسرعتها العالية، والتي كانت لاتزال قيد التصميم من قبل بعض الشركات أمثال هيوليت باكارد (HP). كما أدى تبني الدارات المتكاملة إلى إدخال منتجات جديدة إلى السوق تتميز بتفوقها البالغ على سابقاتها. وأردتُ أن أكون في مقدمة من يطبقون التكنولوجيا الرقمية الجديدة وأجهزة الكمبيوتر المضغوطة الجديدة، إذ كنتُ أعلم أنها يمكن أن تؤدي دورا حاسما في مواجهة تحديات الاستطلاع المتنامية بالنسبة إلينا. ولكني رأيتُ أن مختبرنا، نظرا إلى ارتباطه بالتكنولوجيا التناظرية، لم يكن يستطيع الاستمرار في موقعه الريادي. كما أن عامل الإحباط كان يتزايد لديّ بسبب هيمنة البيروقراطية على الشركة الأم، ولذلك بدأتُ أفكر أنه، بدلا من محاربة التأثير السلبي للشركة الكبرى، يجدر بي تكوين شركة جديدة تتصف بقدر أكبر من المرونة وتكون مهيأة لتعزيز تنفيذ المهام وبناء الفريق والريادة في مجال التكنولوجيا.

وخلال إجازة عيد الميلاد التي أمضيتُها في العام 1963 استحوذت عليّ تلك الأفكار تماما، ومع حلول نهاية تلك العطلة كنتُ قد اتخذتُ قراري. في أوائل يناير قدمتُ استقالتي وغادرتُ، برفقة أربعة من كبار المديرين لديّ، لتكوين شركة جديدة سميناها شركة إي إس إل ESL[8].

4

رجل الأعمال المغامر والمبتكر في وادي السيليكون وتطور تكنولوجيا التجسس

ينطوي الاستثمار في شركة «إي إس إل» على قدر كبير من الخطورة إذا كنتم لا تستطيعون وصف منتجاتكم أو الإفصاح عن هوية زبائنكم.

- فرانكلين جونسون، شركة «درايبر أند جونسون» للاستثمار[1]

في حديث مع بيري (أُعيدت صياغته)،

أبريل 1964

«كانت هناك حاجة إلى إنشاء بيئة ملائمة تتمتع فيها العقول المبدعة بالحرية لمواصلة أعمال التجسس، التي تكون في الأغلب شاقة وصعبة، بهدف تسليط الضوء على التهديد السوفييتي».

لقد عدَّ معظم أصدقائي وأقاربي إقدامي على ترك منصبي المرموق لدى شركة سيلفانيا عملا متهورا - حيث كنتُ قد أصبحتُ في هذا الوقت مدير مختبرات الدفاع الإلكترونية في الشركة - وذلك من أجل ما بدا أنه مغامرة

محفوفة بالمخاطر الشديدة في قلب ما يُعرف الآن بوادي السيليكون (Silicon Valley). كان ذلك في العام 1964، أي قبل أن يصبح وادي السيليكون معروفا بكونه حاضنة لأصحاب مشاريع التكنولوجيا العالية من الشباب الذين يحملون أفكارا جريئة، بل حتى قبل أن يصبح معروفا باسم وادي السيليكون. لكن العصر الرقمي كان يشهد حالة من الصحوة، وكنتُ واثقا بأنني على صواب، معتقدا أنه كان بإمكاني تحسين شروط النجاح التي كنا نتمتع بها في سيلفانيا من خلال تجاوز التأثير الخانق للشركة الأم الغارقة في البيروقراطية والمثقلة بالتكنولوجيا الهرمة.

وسيتمثل الركن الأساس لشركتنا الجديدة، «إي إس إل»، في التفاني في تنفيذ مهمة جمع المعلومات الاستخباراتية خلال الحرب الباردة. وبوصفي رئيسا ومديرا تنفيذيا لهذه الشركة، كان اهتمامي الكامل منصبا على ضمان أنها، مع ازدياد حجمها وقدرتها، ستقدم إسهامات لا غنى عنها لتحقيق هذا المسعى. وبالتوازي مع عملي في شركة «إي إس إل»، اعتزمتُ مواصلة خدمة أجهزة الاستخبارات بوصفي مستشارا غير مدفوع الأجر، تماما مثلما كنتُ أفعل في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية وقبلها.

ثمة تحديان كانا يحتلان الأولوية في تفكيري هما: كيف يمكننا الحصول على بيانات أشمل للقياس من بعد من خلال اختبارات الأداء التي تُجرى على جميع الصواريخ البالستية السوفييتية عابرة القارات؟ وكيف يمكننا اعتراض الإشارات الأساسية اللازمة لمعرفة القدرات الحقيقية لنظام الدفاع الصاروخي البالستي السوفييتي الذي كان آنذاك في مراحل تطويره المبكرة؟ كان التعامل مع هذين التحديين صعبا، ولمواجهتهما كنتُ أحتاج إلى تسخير جميع صنوف التكنولوجيا التي كان وادي السيليكون يشهد ظهورها في ذلك الوقت.

كنتُ أعتقد أن التكنولوجيا الرقمية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير عالمنا بطرق عميقة، ولذلك حشدنا كل مواردنا من أجل تطوير التكنولوجيات المرتبطة حصرا بالمجال الرقمي، ما ساعد على ضمان تربُّع شركة «إي إس إل» على عرش الشركات المتخصصة في هذه التكنولوجيات الرائدة الجديدة. كما اعتزمتُ التركيز على أنظمة الاستطلاع بالأقمار الاصطناعية، نظرا إلى أني كنتُ أعلم أنها ستكون ضرورية للتغلب على معوقات نُظم جمع المعلومات الاستخباراتية من الأرض والجو.

وستثبت التجربة التي اكتسبتُها من خلال تأسيس شركة «إي إس إل» وإدارتها بأنها مكوّن لا غنى عنه في جميع الأعمال التي سأضطلع بها فيما بعد للحد من خطر الأسلحة النووية. فقد كانت بمنزلة الإطار المرجعي بالنسبة إليّ. وفي أثناء وجودي في شركة «إي إس إل» درست العديد من الجوانب المختلفة للأزمة النووية، حيث أحدثت الدروس التي تعلمتُها فرقا كبيرا سواء في تلك المرحلة أو في المساعي التي قمتُ بها لاحقا. فقد تعلمتُ أن مجابهة التحدي المتمثل في الأزمة النووية كانت تتطلب ابتكارا واستقلالا على مستوى المؤسسة. فقد كان عملنا تجاريا؛ بيد أننا على مستوى أعمق كنا منطلقين في مهمة، وكانت تلك المهمة هي العامل المهيمن على عملنا. فالمشكلة التي طرحتها الأزمة النووية كانت غير مسبوقة، وقد شكلت نقطة تحول في مسيرة التاريخ الطويلة، حيث كانت تنطوي على مخاطر غير مسبوقة أيضا، كما أنها فرضت تعزيز الترتيبات المؤسسية، التي ثبت نجاحها تقليديا، بميزات غالبا ما كان يتعين علينا أن نبتكرها بشكل ارتجالي.

كانت هناك حاجة إلى إنشاء بيئة ملائمة تتمتع فيها العقول المبدعة بالحرية لمواصلة أعمال التجسس، التي في الأغلب تكون شاقة وصعبة، بهدف تسليط الضوء على التهديد السوفييتي؛ وكانت القاعدة الأساسية هنا تتمثل في أن تتبنى المؤسسة سياسة تفسح المجال لروح التعاون اللامحدود، والاعتراف بالمصلحة العامة، وتعزيز التحليل التعاوني وتشجيع المقاربات التحليلية الجريئة. لم يسبب الفشل وصمة عار؛ فالواقع، إذا كنت لم تجرب الفشل حتى الآن، فهذا يعني أنك لم تغامر بما فيه الكفاية. كانت هناك حاجة مستمرة إلى تبسيط الإجراءات البيروقراطية بهدف تسهيل التجريب الذي كان المفتاح لإيجاد الحلول والإجابات، لاسيما في ضوء ضغوط العمل المتواصلة. وكانت هناك حقيقة تتمثل في أن أحدث ما تُوصِّل إليه في مجال التكنولوجيا العالية قد أثبت أنه يؤدي دورا مركزيا في جميع مراحل المهمة الاستخباراتية للحرب الباردة: بدءا من أجهزة الاستشعار وصولا إلى جمع النتائج ومعالجتها وتحليلها وعرضها.

وكانت الدروس التي تعلمتُها في شركة «إي إس إل» تشكل أساسا لا غنى عنه. ولم تكن تلك الممارسة التي ابتكرتُها والتي سماها الآخرون «الإدارة عبر التجوال» (management by walking around) تقل أهمية عن تلك الدروس، فقد كنتُ

في أغلب الأحيان أزور فرق المشاريع بشكل غير رسمي، حيث وجدتُ أنه من الضروري بالنسبة إليّ التعرف على الخبراء في حل المشاكل، وعلى الانتصارات التي حققوها والمآزق التي وقعوا فيها، وأيضا على خطوط الهجوم التي يعتمدونها عندما يفكرون في المشاكل المحيِّرة والمستعصية. وقد أتقنتُ نوعا من الحوار المشترك، الذي يتمتع بإطار مرجعي متبادل، للعمل مع فرق المشاريع. لذلك كنتُ أجيد تلك اللغة وأفهم الأفكار الأساسية.

منذ البداية، كانت شركة «إي إس إل»، التي كرَّست نفسها للتعامل مع الأزمة النووية، تحتاج إلى طريقة خاصة بها في العمل. على سبيل المثال، أُطلقت الشركة من دون أي استثمارات خارجية. ولكن ما السبب في ذلك؟ كانت شركة «درابر وجونسون» Draper and Johnson، وهي شركة استثمار مغامرة ورائدة في وادي السيليكون، قد فكَّرتْ جديا في تقديم التمويل لنا، ولكن لأنه لم يكن بإمكاننا الكشف عن منتجاتنا أو زبائننا، فإنها (مع تفهمنا لذلك) رفضتْ على مضض.

ومن ثم كانت «إي إس إل» مملوكة بالكامل من قبل العاملين فيها. فقد تولى كل واحد من مؤسسيها ومن موظفيها التقنيين الأوائل، الذين بلغ عددهم بضع مئات، شراء الأسهم لتكوين رأس مال للشركة، حيث لم تُطرح تلك الأسهم على أي طرف آخر. ولم يكن أيٌّ منا ثريا بشكل مستقل، ولكن معظمنا عمل ما يقرب من عشر سنوات في مجال صناعة الدفاع الإلكتروني، فجمعنا رصيدا لا بأس به من تعويضات التقاعد التي حصلنا عليها عندما تقدمنا بطلب الاستقالة. ولذلك كانت مدخرات كل أسرة بمنزلة رأس المال الذي بنيت عليه شركة «إي إس إل». ونظرا إلى المخاطر التي ينطوي عليها هذا التحدي الحيوي بالنسبة إلينا، بدا هذا الالتزام الأساسي مناسبا.

استثمر كل واحد من مؤسسي شركة «إي إس إل» الخمسة نحو 25 ألف دولار، أما الموظفون الذين جاءوا بعدهم فاستثمر كل واحد منهم بين 5 و10 آلاف دولار، وهذا مبلغ كبير بالنسبة إلى مهندسين شباب كانوا يعيشون في العام 1964. وكان يوجد لدى كل موظف دافع كبير لحماية مدخراته وزيادتها. وكنا قد أطلقنا شركة «إي إس إل» برأسمال يزيد قليلا على 100 ألف دولار؛ أما إجمالي رأس المال بحلول نهاية السنة الأولى فكان أكثر من 500 ألف دولار، وقد جُمعت كلها من المؤسسين والموظفين.

مع نمو مشروعنا، أصبحت شركتنا أول شركة تنتقل إلى «موفيت بارك» Moffett Park في سانيفيل، بولاية كاليفورنيا، وهي المنطقة التي أصبحت في نهاية المطاف تضم أكثر من مائة شركة من شركات وادي السيليكون، بما في ذلك شركات أتاري Atari وياهو Yahoo ومطعم لايون أند كامباس Lion and Campass الناجح والشهير. لكن في البداية، كان المقر الأول لنا عبارة عن مبنى جميل مكون من طابقين ومصبوغ بلون بني مائل إلى الصفرة، وكان ينتصب بهدوء وحيدا عند حافة موفيت بارك ويطل على مساحات شاسعة من حقول الطماطم، وتحيط به خلفية من جبال كاليفورنيا التي تشكل جزءا من سلسلة جبال المحيط الهادئ. بيد أن شركة «إي إس إل» تحوّلت في غضون بضع سنوات إلى مجمع مكوّن من العديد من المباني التي تضم تشكيلة ضخمة من المشاريع النشطة والمبتكرة في مجال الاستطلاع والتي كانت موجّهة لمراقبة مساحات شاسعة من العالم.

في الأيام الأولى لشركة «إي إس إل»، كان أحد أكثر برامجنا الجديدة إلحاحا يتمثل في محاولة تحديد ما إذا كانت لدى السوفييت القدرة على استخدام نظام دفاع صاروخي فعال ضد صواريخنا البالستية عابرة القارات. فقد أطلق مخططو الدفاع الأمريكيون التحذيرات من النظام الدفاعي الصاروخي السوفييتي الذي كانت أقمار التصوير الاصطناعية لدينا تراقبه وهو قيد التطوير. وقد برزت نقاشات حادة حول قدراته وإلى أي مدى سيؤدي نشره إلى إضعاف قوة الردع لدينا. (ومن المفارقات أنه بعد أكثر من خمسين عاما تكونت لدى الروس المخاوف نفسها حول نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي الذي نُشر في أوروبا). وخلال الفترة التي تمتد بين منتصف الستينيات وأواخرها، رأى بعض المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين أننا في حاجة إلى بناء ونشر نظام دفاعي مماثل، وأنه يجب علينا إحداث زيادة كبيرة في عدد صواريخنا البالستية عابرة القارات للتعويض عن تلك الصواريخ التي ستُدمَّر على الأرجح من قبل نظام الدفاع الصاروخي السوفييتي خلال أي تراشق نووي. وهكذا فقد كنا نستعد لجولة رئيسة أخرى من تسريع سباق التسلح النووي. ولهذا السبب تعرضت أجهزة الاستخبارات الأمريكية لضغوط هائلة لفهم قدرات نظام الدفاع الصاروخي السوفييتي، وقد استمرت شركة «إي إس إل» بتفريخ الأفكار الجديدة، التي أدى بعضها إلى نتائج مثمرة.

خلال هذه الفترة، كنا قد اقترحنا طرح العديد من العقود، التي فزنا بها فيما بعد، وذلك لبناء أنظمة صغيرة تعتمد على الأقمار الاصطناعية وتستخدم مكونات رقمية أُنتجت حديثا من قبل شركة «إنتل» Intel، وقد أثبتت تلك الأنظمة نجاحا كبيرا. وفي ذلك الوقت تقريبا طلبت الحكومة مقترحات بشأن نظام أقمار اصطناعية لمعالجة وجمع المعلومات الاستخباراتية على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن شركة «إي إس إل» كانت لاتزال صغيرة وحديثة العهد، فإننا أقدمنا بكل جرأة على تشكيل فريق تصميم من الدرجة الأولى، وطلبنا تكليفنا ببناء النظام الفرعي الخاص بالاستقبال، وهو ما كان سيؤدي إلى حصولنا على عقد أضخم بكثير من أيّ من عقودنا السابقة.

وبما أننا كنا قد توصلنا إلى أفضل تصميم (وفقا لاعتقادنا)، فقد كانت لدينا ثقة مفرطة بأن شركة «إي إس إل» هي التي ستفوز بالعقد. وقد دفعتنا تلك الثقة إلى ارتكاب حماقة تتمثل في عدم وجود «خطة بديلة» لدينا، وهكذا فإننا عندما خسرنا العطاء(*) وجدنا أنفسنا أمام عدد كبير جدا من الموظفين مقابل قاعدة عقود صغيرة جدا. من شأن ذلك أن يؤدي عادة الى تسريح الشركة بعض موظفيها، ولكننا سلكنا مسارا غير عادي وأكثر خطورة، إيمانا منا بأن فريقنا موهوب إلى درجة أنه لا يمكن الاستعاضة عنه بسهولة. كنا نعلم أن تسريح الموظفين الموهوبين من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة ويؤثر بشكل دائم في الصورة التي توطّدت عن الشركة، لذلك ارتجلنا حلا على وجه السرعة لهذا الأمر. فقد ذهبنا إلى الشركات الرئيسة في المنطقة، وعرضنا عليهم أن «نعيرهم» الفائض من موظفينا مدة تتراوح بين ستة أشهر واثني عشر شهرا، حيث تدفع الشركات للموظفين رواتبهم مباشرة فقط، في حين تحتفظ شركة «إي إس إل» بهم ضمن سجلاتها وتتولى تغطية جميع نفقاتهم غير المباشرة كالمزايا الإضافية. وفي غضون سنة كان جميع الموظفين المُعارين قد عادوا إلى شركة «إي إس إل»، إذ فهموا – مثلما فهم جميع زملائهم الذين بقوا في الشركة - أن الولاء طريق ذو اتجاهين. في السنة التي أعقبت تلك الفترة عاودت شركتنا معدل نموها المرتفع، وكنا سعداء كثيرا بعودة أولئك الموظفين إلى العمل على برامجنا الجديدة.

(*) العطاء (Bid): عروض الأسعار التي يقدمها المقاول في مناقصة ما. [المترجم].

كما واصلنا بناء النظم الأرضية. وثمة مثال واحد على وجه الخصوص يجسّد مدى تعقيد التحديات الجديدة للاستطلاع في تلك الحقبة وروعة ردود الأفعال التي كثيرا ما كانت تُستلهَم منها. فقد كان برنامج «الاتصال عبر ارتداد الإشارات من القمر» (moon bounce communication program)، الذي كان يديره جيم تريكسلر Jim Trexler من مختبرات البحوث البحرية، مصدر إلهام بالنسبة إلى أحد المهندسين المبدعين في شركة «إي إس إل»، وهو ليو فرانكلين Lew Franklin. فقد لاحظ تريكسلر أنه عندما تُشغّل الرادارات السوفييتية، فإن إشاراتها كانت تنعكس من القمر إلى الأرض كلما كان القمر في المكان المناسب. وكانت تقديرات ليو فرانكلين تقول إن القمر كان كبيرا إلى درجة أنه سيعكس إشارة الرادار الخاصة بنظام الدفاع الصاروخي السوفييتي إلى الأرض بقوة تكفي لكي تُتَلَقى تلك الإشارة عبر هوائي كبير موجود على الأرض في الولايات المتحدة، وإن هذا الأمر من الممكن جدا أن يسمح لنا بتحديد خصائص إشارة ذلك الرادار. على بعد بضعة أميال من مكاننا في جامعة ستانفورد، وفي سفوح الهضاب الريفية الواقعة فوق الحرم الجامعي الرئيس لستانفورد، كان يوجد واحد من أكبر الهوائيات التي بُنيت حتى ذلك الوقت، وهو عبارة عن «طبق» مهيب يصل قطره إلى 150 قدما، كما كان يشكل مَعلما يمكن مشاهدته من مسافة عدة أميال. كان طبق ستانفورد يُستخدم لرسم خريطة لسطح القمر عبر إضاءته بأجهزة إرسال قوية متصلة بالطبق. لكن بما أن مدير ذلك البرنامج لم يكن يستخدم الطبق إلا في بعض الأوقات، فقد منحنا الإذن باستخدامه في الأوقات الأخرى. وقد وصّلنا جهاز تسجيل واستقبال فائق الحساسية بالطبق، في الوقت الذي أصبح فيه القمر في المكان المناسب كي يؤدي وظيفة العاكس. وتماما كما تنبأ ليو فرانكلين، تمكن فريق شركة «إي إس إل»، الذي كان يعمل في وقت متأخر من الليل، من تلقي إشارة الرادار السوفييتي، كما تمكن من تسجيلها بجودة عالية.

أمضى ليو فرانكلين وفريقه اليوم التالي في إجراء تحليل مطوّل للإشارة، في حين توجهتُ في مساء ذلك اليوم إلى واشنطن العاصمة لتقديم النتائج إلى ويلون في وكالة الاستخبارات المركزية وإلى المسؤولين في وزارة الدفاع. وبهذا التسجيل عالي الجودة لإشارة الرادار، بتنا قادرين على إجراء تقييم نهائي. وقد تبيّن أن الرادار السوفييتي

كان يمكنه مراقبة صواريخنا وأقمارنا الاصطناعية وهي ضمن مدارها بدقة، بيد أنه لم يكن يتمتع بدقة كافية تمكّنه من توجيه نيران الصواريخ إلى قوة الردع لدينا المتمثلة في الصواريخ البالستية عابرة القارات.

بيد أن هذا لم يؤدِّ إلا إلى تراجع طفيف للضغوط التي كانت تُمارَس لبناء منظومة دفاع صاروخية أمريكية. وبعد عدة سنوات أعلن الرئيس نيكسون إنشاء منظومة دفاع صاروخية تُدعى سيفغارد **Safeguard**، التي كانت تتمثل مهمتها المعلنة في حماية بعض صواريخنا البالستية المنشورة. بيد أن تلك المنظومة فُكِّكت بعد أقل من سنة من تشغيلها بهدوء، ومن دون أن يخلف ذلك أي ضرر واضح على الأمن الأمريكي.

في الوقت الذي كانت فيه شركة «إي إس إل» تشغل جهاز الاستقبال في رادار منظومة الدفاع الصاروخية باستخدام طبق ستانفورد الكبير، لاحظنا وجود مشكلة تشويش غير متوقعة. فمن غرائب المصادفات أن جميع سيارات الأجرة في منطقة «بالو ألتو» Palo Alto - وهي الموقع الذي يوجد فيه طبق ستانفورد - كانت تشغِّل أجهزة الإرسال اللاسلكية لديها على تردد رادار منظومة الدفاع الصاروخية السوفييتية نفسه. لذلك تعيَّن علينا تصميم أجهزة رقمية لتصفية تلك الإشارات غير المرغوب فيها لسيارات الأجرة، والتي كانت تأتي إلينا من مسافة نحو عشرة أميال، لكي نتمكن من قراءة إشارات الرادار السوفييتي التي كانت تجتاز قرابة 500 ألف ميل من الأرض إلى القمر ثم تعود إلى موقع الاستقبال الخاص بنا!

ثمة حالة أخرى تنم عن الابتكار تمثلت في حل مشكلة صعبة للغاية في نظم جمع المعلومات الاستخباراتية المحمولة جوا. فقد كان بإمكان نظام فرعي دقيق لتحديد الاتجاه أن يؤدي دورا حيويا في تحديد مكان الإشارة، ولكن توخي الدقة باستخدام نظام محمول جوا لتحديد اتجاه الإشارات التي تُعترض كان أمرا مستحيلا إذا كانت الترددات عالية جدا. كانت المشكلة تتمثل في أن هيكل الطائرة يعكس الإشارات اللاسلكية على مسارات متعددة، ما يؤدي إلى أخذ قراءات خاطئة لاتجاه الإشارة. حينذاك تفتقت قريحة راي فرانكس Ray Franks، وهو أحد مهندسي شركة «إي إس إل» المعروفين بإبداعهم، عن فكرة

مبتكرة، وهي إنشاء نموذج عن تلك الإشارات متعددة المسارات بالنسبة إلى طائرة معينة ثم تخزين ذلك النموذج في جهاز كمبيوتر رقمي على متن الطائرة يكون قادرا على تعديل الأخطاء متعددة المسارات «أثناء التحليق». وقد حققتْ هذه الفكرة البارعة نجاحا مذهلا. وكان نجاحها يعتمد على توافر حواسيب رقمية عالية السرعة تتميز بصغر الحجم والمتانة الكافيتين لكي تُحمل على متن الطائرة. وكانت شركة هيوليت باكارد قد طرحت في السوق أخيرا نموذجا مناسبا من هذه الحواسيب، وهو HP 2000، فأصبحت شركة «إي إس إل» من أفضل عملاء هيوليت باكارد بالنسبة إلى ذلك المنتج.

وعثرنا على تطبيقات قوية أخرى للتكنولوجيا الرقمية، إذ سرعان ما أدرك أعضاء فريقنا التقني أن أنظمة المعالجة الرقمية لدينا كان يمكن تطبيقها على بيانات أخرى إلى جانب «الإشارات». وقد اضطلع اثنان من ألمع علمائنا، وهما بوب فوسوم Bob Fossum وجيم بيرك Jim Burke، بتطبيق الأنظمة الجديدة على الصور الرقمية. كانت ناسا قد أطلقت من فورها قمر تكنولوجيا موارد الأرض (ERTS، والذي بات يُعرف فيما بعد باسم «لاندسات» Landsat)، فقد كان هذا القمر يرسل إلى الأرض صورا رقمية متدنية الدقة، في حين أطلقت وكالة الاستخبارات المركزية قمرا جديدا لاستطلاع الصور يرسل إلى الأرض صورا رقمية عالية الدقة. بذلك يكون العصر الرقمي قد وصل إلى التصوير الفوتوغرافي.

ونتيجة لذلك، حصلت شركة «إي إس إل» على عقود لتصميم أنظمة رقمية لمعالجة تلك الكميات الضخمة من الصور الرقمية التي أصبحت الآن تتدفق إلى الأرض. وتركّز العمل في الأصل على تلقي ذلك السيل الرقمي من البيانات وتحويلها إلى صور. ولكن تبيّن على الفور أن ما يمكن فعله يتخطى ذلك الأمر بكثير. فقد كان بالإمكان التلاعب في البيانات لتحسين الصور بطرق مختلفة، مثل إزالة الضوضاء، وتعديل التشوهات المكانية، وتحسين جودة الصورة. ونظرا إلى أن التكنولوجيا الرقمية كانت لاتزال في بداياتها، فإن هذه المهام كانت شاقة للغاية؛ فقد استأجرنا مساحة تخزينية على أجهزة «آي بي إم 360» (IBM 360) ومن بين أجهزة كمبيوتر «آي بي إم» المتاحة تجاريا في تلك الفترة، كانت أجهزة 360 هي الأضخم من حيث السعة، وقد استلزمت البرمجيات التي طوّرناها

عشرات السنين من العمل. فقد كنا إلى حدّ ما نستبق ظهور الفوتوشوب، ولكن ستمضي سنوات عديدة قبل أن يتمكن المستهلكون من شراء كاميرات رقمية أو أجهزة كمبيوتر شخصية قادرة على معالجة الصور الرقمية.

أما المكسب الأكبر، إلى جانب استقبال الإشارات ومعالجتها، فكان يتمثل في تفسيرها. تقليديا، كان تفسير المعلومات الاستخباراتية محصورا في الوكالات الحكومية، ولكن عندما تأسست شركة «إي إس إل» كانت الأهداف الاستخباراتية الأكثر أهمية قد أصبحت على درجة عالية من التقنية: كالصواريخ البالستية عابرة القارات، والقنابل النووية، وأنظمة الدفاع المضادة للصواريخ البالستية، والطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والطائرات بلا طيار. وكان جمع بيانات دقيقة عن تلك الأسلحة السوفييتية يتطلب أنظمة استطلاع تقنية لا تقل عنها تعقيدا. بدأت الحكومة بالتعاقد مع الشركات التي تمتلك تلك الخبرة، وكانت شركة «إي إس إل» في الطليعة. فقد كانت لدينا عقود طويلة الأجل لتحليل بيانات القياس من بعد والمنارة والرادار. كما كانت لدينا عقود لتقييم خصائص الأداء لدى الصواريخ البالستية عابرة القارات والأقمار الاصطناعية وأنظمة الدفاع الصاروخية والرادارات العسكرية. فقد كنا مدركين تماما الحاجة القومية للحصول على تلك «المعلومات التفصيلية والمُكلفة» للتهديد النووي السوفييتي.

إحدى النتائج التي تمخض عنها عملنا في تحليل المعلومات الاستخباراتية تمثلت في التزامنا بشراكة مع وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح (ACDA). وكانت أول تجربة لي مع هذه الوكالة بعد فترة وجيزة من إنشائها على يد الرئيس كينيدي في العام 1961، فقد حصلت شركتا «سيلفانيا» و«إي إس إل» على عقود لتحليل المعلومات الاستخباراتية من تلك الوكالة. ومن خلال عملي لمصلحة هذه الوكالة تعرفتُ على مفكرَين عملاقين في مجال الحد من الأسلحة النووية، هما وولفغانغ بانوفسكي Wolfgang Panofslcy[2] وسيدني دريل[3]، إذ أصبحنا زملاء على المدى الطويل. وخلال وجودي معهما، بثُّ أعتقد أن السيطرة على التسلُّح والحد من الأسلحة النووية يجب أن يصبحا عاملا رئيسا في التخفيف من خطر وقوع كارثة نووية، ووضع حد لـ «توازن الرعب» الخارج عن السيطرة وإبطال مفعوله.

في غضون ثلاث عشرة سنة تحولت «إي إس إل» على أيدينا من مؤسسة ناشئة وحديثة العهد إلى شركة تقدم لبلدنا مساهمات تقنية كبيرة في مجال تقييم المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية على الولايات المتحدة. وبحلول العام 1977 بلغ عدد العاملين ألف موظف (وكنتُ أعرفهم جميعا)، كما حققنا نجاحا ماليا كبيرا، واكتسبنا سمعة وطنية.

لم تكن لدي أدنى فكرة في ذلك الوقت - ولكني سرعان ما اكتشفتُ ذلك فيما بعد - بأن المبادئ نفسها التي كنتُ قد اعتمدتُها في الإدارة ستخدمني جيدا في وزارة الدفاع، التي تمثل بيئة مختلفة تماما. كنتُ على وشك أن أسلكَ منعطفا جديدا في رحلتي، وهو منعطف سيأخذني إلى مواقع أخرى على طول شفا الهاوية النووية ويضعني أمام مسؤولية جديدة. وقد تبين أن ما استخدمته من تكنولوجيا رقمية وأساليب في الإدارة بغرض تطوير نظم الاستطلاع يتمتع بقيمة كبيرة عندما أصبحت مسؤولا عن تطوير أسلحة جديدة تهدف إلى منع استخدام الأسلحة النووية، وهذه من المفارقات الكلاسيكية للعصر النووي. صحيحٌ أن دوري سيتغير، وأدواتي ستختلف، بيد أن مهمتي الأساسية ستبقى على حالها.

5

دعوة إلى الخدمة

بالنسبة إلى شخص تقني، هذا هو العمل الأكثر إثارة للاهتمام في العالم. فهو سيوسّع آفاق ذهنك بطرق لا يمكنك تخيلها الآن[1].

- جين فوبيني قاصدا بيري في حديث معه (أُعيدت صياغته)؛ مارس 1977

في الوقت الذي كانت توشك فيه شركة «إي إس إل» على تحقيق زيادة كبيرة في المبيعات وأسعار الأسهم، شهدت حياتي انعطافة مثيرة. ففي يناير من العام 1977 طلب مني هارولد براون Harold Brown[2]، وزير الدفاع في إدارة كارتر الجديدة، أن أتولى منصب وكيل وزارة الدفاع للبحوث والهندسة. لم يكن قد خطر في

«لم يكن هناك أي مجال للخطأ... كان يتعين علينا أن ننجح من المرة الأولى»

بالي قط دخول السلك الحكومي. كما كنتُ أشعر بالتزام قوي للبقاء مع الشركة التي أسستُها، ومع عائلتي ومنزلي، وكانوا جميعهم في كاليفورنيا. ناقشتُ هذا العرض مع ليونيلا، التي أيدت توجهاتي بقوة، ولكن الاتصالات توالت إلى أن وافقتُ على القدوم إلى واشنطن لمناقشة ما الذي يمكن أن يترتب عليه هذا المنصب.

وسرعان ما فهمتُ على نحوٍ أشمل من أي وقت مضى أنه في تلك اللحظة من العصر النووي، كانت ترتسم معالم أزمة خطيرة في الردع النووي، وكانت تتخطى حدود الاستطلاع. فقد تبيّن أن خللا خطيرا في التوازن في مجال القوات العسكرية كان يتطور بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وقد كان ذلك باعثا على الشؤم في وقت كان كل شيء فيه يتوقف على منع استخدام الأسلحة النووية.

كنتُ أكنُّ احتراما كبيرا لهارولد براون، الذي كنتُ قد قدّمتُ له بعض الاستشارات عندما كان مديرا للبحوث والهندسة في وزارة الدفاع في عهد كينيدي. وكان واحدا من أذكى الناس الذين عملتُ معهم في حياتي، لذلك استمعتُ له باهتمام بالغ عندما أخذ يعدد لي الأسباب التي دفعته إلى اختياري لهذا المنصب. قال لي إن الأمة تواجه خطرا أمنيا حقيقيا؛ فقد لحق بنا السوفييت في مجال الأسلحة النووية، وإذا ما أخذنا في الاعتبار إلى جانب ذلك تفوقهم طويل الأمد بنسبة ثلاثة إلى واحد في مجال الأسلحة التقليدية، فإن هذا الأمر يجعلنا في وضع غير آمن على صعيد الردع. كان يريد مني أن أدخل التكنولوجيا الجديدة التي يجري استكشافها في شركة إي إس إل إلى النظم العسكرية التقليدية لدينا، معتبرا أن هذا من شأنه أن يشكل ثقلا موازنا للتفوق العددي للسوفييت. ولأن هذا المنصب يستلزم إدارة مبالغ كبيرة جدا من المال، فإنه كان يريد شخصا سبق له «التعامل مع جدول رواتب الموظفين».

بعد ذلك تحدثتُ مطولا مع زميله ومستشاره جين فوبيني[3]. كان فوبيني، الذي يتسم بأنه شخص ذكي ومتقلب، النائب الأول لبراون عندما كان الأخير مديرا للبحوث والهندسة في وزارة الدفاع. وقد تحدث فوبيني بشكلٍ مقنع عن التحديات التقنية المثيرة لإدخال التكنولوجيا الجديدة ضمن النظم العسكرية في البلاد، ثم ختم كلامه على طريقة المتنبئين بالقول: «بالنسبة إلى شخص تقني، هذا هو العمل الأكثر إثارة للاهتمام في العالم. فهو سيوسّع آفاق ذهنك بطرق لا يمكنك تخيلها الآن».

التقيتُ أيضا بتشارلز دنكان Charles Duncan، نائب وزير الدفاع الجديد، الذي قال لي إنه قد وضع أسهمه بالثقة العمياء في صندوق استثمار، وإنه يعتقد أنني سأكون قادرا على فعل الشيء نفسه بالنسبة إلى الأسهم التي استثمرتُها لتأسيس شركة إي إس إل، والتي كانت تشكل الأغلبية العظمى لرأس المال الذي أملكه.

على أي حال، كانت لدي بالفعل تحفظات أولية حول ما إذا كان أسلوبي في الإدارة، الذي أثبت نجاحه في مجال الصناعة، سيحقق نجاحا أيضا في مجال الحكومة. لم يكن قد سبق لي أن خضعتُ لدورة في إدارة الأعمال؛ فقد تعلمت كيفية الإدارة وأنا على رأس عملي. ولكني خلصتُ إلى أنه سيكون كافيا بالنسبة إليّ أن أتعرف على تفاصيل هذا العمل الجديد والصعب، وأنه لن يتعين عليّ تعلم طريقة جديدة كليا لإدارة الأشخاص. وبعد النظر إلى الأمور من كل الجوانب بدأتُ أعتقد أنه يمكنني تحقيق النجاح في هذا العمل الذي يتسم بصعوبة وأهمية بالغتين.

بالإضافة إلى هذه الأفكار، كان لدي إحساس بأنني كنتُ أعي الدور الجوهري للتكنولوجيا الرقمية في تحقيق ثقل موازن للتفوق الكمي السوفييتي على صعيد القوات التقليدية في أرض المعركة، وأن التكنولوجيا المتوافرة لدينا ستمنحنا تفوقا اقتصاديا دائما في سباق التسلح المكلف للحرب الباردة.

بالتعاون مع ليونيلا، التي وافقت على تعليق حياتها المهنية، اشتريتُ منزلا في واشنطن، وقد شعرنا بمزيج من الفرح والألم عند وداعنا للشركة التي كنتُ قد أسستُها وللأهل والأصدقاء الطيبين الذين تركناهم وراءنا.

لم تكن نوافذ مكتبي الجديد في واشنطن مطلة على جبال سانتا كروز أو على سلسلة جبال المحيط الهادئ، ولكن من خلال الخبرة التي تراكمت لدي من جراء عملي في مجال الدفاع وفي المجموعات الاستشارية الحكومية، فإني لم أكن غريبا عن تلك الأروقة المعروفة بطولها وازدحامها وتردد الأصداء في أرجائها، والتي يتميز بها مبنى البنتاغون الضخم، ذلك المبنى الذي يُعتبر أحد المباني البارزة على مستوى العالم فضلا عن أنه يمثل شهادة معمارية حول مدى قوة جيشنا وضخامته.

استغرق الأمر مني عدة أشهر لأتعرف على كل ما ينطوي عليه ذلك المنصب المعقد لوكيل وزارة الدفاع. فقد كانت تلك التجربة تختلف اختلافا كليا عن السنوات التي أمضيتها بين أروقة الشركات وأنا أعمل في مجال الاستطلاع، ولكن

اتضح لي على الفور أن هذا المنصب الجديد قد يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بمنع وقوع كارثة نووية.

لحسن الحظ، تلقيتُ الكثير من المساعدة من قبل الخبراء. فقد كان فوبيني يمر على مكتبي في البنتاغون صباح كل سبت لتقديم الدعم والمشورة. أما نائبي المباشر الجديد، جيري دينين Gerry Dinneen، وهو مهندس بارز وكان يشغل منصب مدير مختبر لينكولن في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT Lincoln Laboratory، فقد وصل في الوقت نفسه الذي وصلتُ فيه تقريبا لكي يتولى مسؤولياته. وقد وافق جورج هايلماير George Heilmeier، ذلك الشخص الموهوب الذي كان مديرا لوكالة مشاريع البحوث المتقدمة في وزارة الدفاع (DARPA)، على البقاء لمدة ستة أشهر أخرى، وذلك إلى أن يصبح بوب فوسوم، الذي كان يدير مختبر الأنظمة في شركة إي إس إل، قادرا على الحلول مكانه. وقد تمكنتُ خلال الشهر الأول لي هناك من توظيف مساعد عسكري رائع. وكان فوبيني قد نصحني بأن وجود مساعد عسكري متمكن إلى جانبي أمرٌ لا غنى عنه، مضيفا أن أفضل وألمع ضابط عسكري شاب تعرّف إليه كان المقدم في سلاح الجو بول كامينسكي Paul Kaminski[4]، الذي كان قد أنهى من فوره سنة دراسية في جامعة الدفاع الوطني. ولكن عندما طالبتُ بخدماته، قال قائد أركان سلاح الجو، ديفيد جونز David Jones، إن كامينسكي قد عُيّن في وظيفة أخرى. فطلب مني فوبيني بحماسه المعهود أن أعاود الاتصال بجونز وأطلب منه إلغاء التعيين الآخر لكامينسكي ثم إرساله للعمل معي. ففعلتُ ذلك، واستجاب لطلبي، حيث كانت تلك المرة الأولى التي أتذوق فيها طعم النفوذ الذي سأتمتع به في منصبي الجديد.

كنتُ في هذا الوقت مسؤولا عن إنتاج واختبار جميع الأسلحة الخاصة بقطاعات الجيش ووكالات الدفاع، فضلا عن الإشراف على جميع الأبحاث وأعمال الهندسة العسكرية، وكان كل قطاع من قطاعات الجيش يدرك أن الحصول على دعمي كان ضروريا لنجاح برامجه. وكان أول لقب حملته هو «مدير البحوث والهندسة في وزارة الدفاع» DDR&E، وهو منصب أنشئ في وقت سابق ردا على إطلاق السوفييت القمر الاصطناعي سبوتنيك Sputnik. بيد أن هارولد براون، الذي كان ثاني شخص يشغل ذلك المنصب، وهو الآن وزير للدفاع، رأى أن ذلك اللقب يحد

كثيرا من مسؤوليات صاحبه لأنه كان يترتب عليه الاضطلاع بالمسؤوليات الهندسية فقط. فوسع سلطاتي لتشمل إنتاج الأنظمة الدفاعية وتطويرها ولتشمل أيضا أنظمة الاتصالات والاستخبارات. وبما أنني كنتُ أتولى مسؤوليات أكثر بكثير مما كان ينطوي عليه ذلك اللقب، فقد طلب براون من الكونغرس تفويضا يسمح له بتغيير لقبي إلى وكيل وزارة الدفاع للبحوث والهندسة، والذي سيشمل أيضا الاضطلاع بمسؤوليات مدير المشتريات في وزارة الدفاع. وافق الكونغرس على ذلك التغيير في وقت لاحق من العام 1977، فأديت اليمين الدستورية مرة ثانية.

كانت جلسة الاستماع الأولى التي عقدها مجلس الشيوخ للمصادقة على تعييني هي أيضا المرة الأولى التي أتعرف فيها على لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ. وقد جعلتني خبرتي السابقة في مجال صناعة الدفاع على دراية بمعظم القضايا التي كانت تهم أعضاء مجلس الشيوخ، لذلك سارت جلسة الاستماع على نحوٍ سلس. وكان تعرفي على سام نان[5]، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية جورجيا، من أكثر الأشياء التصاقا بالذاكرة. وعلى الرغم من أن نان كان أحد أصغر أعضاء اللجنة، فقد كان من الواضح أنه أكثرهم اطلاعا على قضايا الدفاع، حيث تميَّز عن الآخرين بانتقاده لإدارة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للأسلحة النووية التكتيكية. وخلال جلسة الاستماع طرح أصعب الأسئلة وأكثرها عمقا، كما وضعني على «المحك» المعتاد لاختبار أفكاري حول موازنة التفوق العددي للسوفييت. خلّف هذا الأمر انطباعا قويا في نفسي. وقد شكّل ذلك اللقاء، علما أني لم أدرك هذا الأمر في ذلك الوقت، بداية لتعاون طويل ومثمر بشأن قضايا الأمن النووي، كما تمخّضت عنه صداقة قوية.

ولكن كان عليّ أن أدفع ثمنا غريبا من أجل منصبي الجديد. ففي جلسة الاستماع التي سبقت أدائي القسم الدستوري في المرة الأولى، رفض السيناتور جون ستينيس John Stennis، رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، الموافقة على صندوق الاستثمار بالثقة العمياء الذي كنت قد أنشأته لأضع فيه أسهمي الخاصة بشركة إي إس إل، على الرغم من أنه ووفق على إنشاء صندوق مماثل لتشارلز دنكان، وأيضا لديفيد باكارد قبل ذلك بعدة سنوات. وقد رأى السيناتور ستينيس أن منصبي بوصفي مديرا تنفيذيا للمشتريات في وزارة الدفاع حساس بشكل لا يسمح

بوجود أي روابط لي بقطاع الصناعة، حتى لو كانت تلك الروابط محمية بصندوق استثمار قائم على الثقة العمياء. وبما أنني كنتُ قد تركتُ شركة إي إس إل وانتقلتُ إلى واشنطن، رأيتُ أنه من غير الممكن التراجع عن تلك الخطوات، لذلك امتثلت للأمر عبر بيع جميع أسهمي التأسيسية في شركة إي إس إل. وبعد بضعة أشهر قرر مجلس إدارة إي إس إل بيع الشركة إلى شركة تي آر دبليو TRW بقيمة تبلغ أضعافا مضاعفة مقارنة بسعر السوق الذي بعتُ به أسهمي. وبعد أسبوع من بيع إي إس إل، أُجريتْ معي مقابلة من قبل مراسلٍ بدا عازما على أن يكشف لدافعي الضرائب تكلفة تناول الطعام في مطعم وزير الدفاع في البنتاغون، وكانت تلك من المزايا التي يتمتع بها مسؤولو وزارة الدفاع. وسألني عن تكلفة تناول الطعام في مطعم وزير الدفاع. فأجبته من دون تردد: «نحو مليون دولار».

في السنة التالية رُش الملح على ذلك الجرح، حيث أجرت مصلحة الضرائب تدقيقا للإقرار الضريبي الخاص بي عن العام 1977. كنا قد اعتبرنا أن تكاليف نقل الأثاث الخاص بنا من كاليفورنيا إلى واشنطن هي نفقات عمل مسموح بها، ولكن مصلحة الضرائب رفضت اعتمادها لأنها كانت «تعلم» أن الحكومة ستعوضنا عنها. بيد أن الحكومة خلال تلك الفترة لم تكن تسدد نفقات الانتقال للمعينين من قبل الرئاسة. وعندما وضحت ليونيلا - وهي محاسبة قانونية متخصصة في المحاسبة الضريبية - هذا الأمر للمدقق الذي كان يرفض تصديقها، تحقق من الأمر على وجه السرعة، واستنتج أنها كانت على حق، ثم قال إنه سيغلق تلك القضية. في تلك المرحلة لم تكن ليونيلا راغبة في إغلاق القضية. فقد عثرت بعد ذلك على أدلة حول وجود نفقات أخرى مسموح بها لم نكن قد طالبنا بها، وبما أن مدقق الحسابات كان قد أعاد فتح ملفنا، فإنها طالبتْ بها. وبعد مناقشات حادة اضطر المدقق إلى الاعتراف بأن ليونيلا كانت على حق، وأمر بصرف المستحقات التي كانت تطالب بها. لم يترتب على ذلك الإجراء سوى عائدات مالية صغيرة، ولكنها كانت كبيرة من الناحية المعنوية. وعلى الرغم من أنني شعرتُ بأننا عُوملنا بشكل غير عادل في كلتا القضيتين الماليتين، فإنني أنا وليونيلا كنا لانزال نعتقد أن القبول بمنصب وكيل الوزارة، على الرغم من الخسارة المالية، كان قرارا صائبا. ولم ننظر إلى الوراء قط بعد ذلك.

وسيتبين لي فيما بعد أن تسلمي منصب وكيل وزارة الدفاع كان واحدة من أعمق الخطوات التي اتخذتها في حياتي، نظرا إلى أنها غيّرت كل شيء جاء بعدها. فقد اتضح أن تنبؤ جين فوبيني كان في محله تماما، إذ لم يوسع هذا المنصب من آفاق ذهني فقط، بل أيضا من فهمي لكيفية صياغة السياسة العسكرية في واشنطن. كما سيتبين أن قدرتي على الوصول إلى كبار المسؤولين عن وضع وتنفيذ سياستنا في الدفاع القومي سيكون لها الدور الحاسم في جميع الأعمال التي اضطلعت بها لاحقا في مجال الأمن النووي؛ وعلاوة على ذلك، فقد تعرضتُ لأول تجربة لي في مجال الديبلوماسية الدولية، وكانت لذلك أهمية حاسمة في وقت لاحق ضمن مسيرتي.

وأكثر ما كان يدعو إلى التنبُّه تمثّل في بروز مسؤولية التحدي الملقى على عاتقي للتخفيف من التهديد النووي. فقد ألفيتُ نفسي في مواجهة المشكلة الأكثر إلحاحا وتناميا بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمتمثلة في الحفاظ على الردع؛ وقد كانت تلك حقا إحدى لحظات الحقيقة خلال الحرب الباردة، إذ لم يكن هناك أي مجال للخطأ. ولكي نتمكن من إحداث تحسينات ثورية على أرض المعركة فإننا كنا بحاجة إلى الحصول على أحدث أنواع التكنولوجيا وإلى ممارسة قدرٍ كبير من الارتجال في التصميم؛ كما كان يتعين علينا أن ننجح من المرة الأولى.

ولو أنني خضتُ حملة انتخابية للفوز بتلك المسؤوليات الكبرى خلال رحلتي، فإني ما كنتُ لأتمكن من الحصول على مسؤوليات أكثر إلحاحا وتطلبا من تلك التي أصبحتُ مكلفا بها الآن.

6

تنفيذ استراتيجية التعويض وظهور تكنولوجيا الشبح

«أدركت أنه في حال أثبتت تكنولوجيا الشبح نجاحها، فإنها ستمنح سلاح الجو لدينا تفوقا ساحقا حتى عند الاشتباك مع قوة معادية متفوقة عدديا»

عزيزي الرئيس كارتر

إنني أشعر بقلق بالغ من احتمال أن يشن الاتحاد السوفييتي هجوما صاروخيا مفاجئا على الولايات المتحدة يدمر من خلاله بلدنا، ولذلك صممتُ قنبلة القمر التي يمكنها أن تنقذنا. أقترح أن نبني صاروخا كبيرا جدا، يكون مزودا بحبلٍ طويل جدا مجدول من الأسلاك الفولاذية، ويكون أحد طرفيه مثبتا بإحكام بالأرض. نطلق بعد ذلك الصاروخ نحو القمر، ما يؤدي إلى امتداد الحبل خلفه أثناء ارتفاعه. وعندما يحط الصاروخ على سطح القمر، يتولى روبوت ربط الطرف الآخر للحبل بالقمر. ويُحدد التوقيت بشكلٍ يجعل الأرض تسحب القمر باتجاهها أثناء دورانها، ما يؤدي إلى اصطدام القمر بالاتحاد السوفييتي.

- مواطن قلق (أعيدتْ صياغته من إحدى الرسائل)، مارس، 1977.

كان على رأس أولوياتي بوصفي وكيلا لوزارة الدفاع وضع «استراتيجية التعويض» (Offset Strategy) ثم تنفيذها، وذلك في أسرع وقت ممكن. وهو ما أطلقنا عليه اسم المشروع الشامل الذي صُمِّم للتعويض عن تفوق السوفييت في حجم القوات التقليدية، وبالتالي لإعادة تثبيت التوازن العسكري العام ودعم الردع.

وكان تصوري الأول لهذا التحدي المفاهيمي قد تبلور في وقت مبكر، عندما بعث لي الرئيس كارتر رسالة «قنبلة القمر» كي أرد عليها. فقد أحضر مدير مكتبي تلك الرسالة لي مرفقة بإجابة مقترحة كان قد أعدها أحد الفيزيائيين في وزارة الدفاع، حيث حسب الأخير الوزن المطلوب للحبل وحجم الصاروخ، وبطبيعة الحال خلص إلى أن الفكرة كانت غير قابلة للتطبيق. وقّعتُ رسالة الرد ثم، وفي لحظة إلهام، أضفتُ ملحوظة قلتُ فيها: «حتى لو كانت قنبلة القمر قابلة للتطبيق، فإن سياسة هذه الإدارة لن تكون موجّهة لتدمير أحد نصفي الكرة الأرضية بأكمله». كان هذا أول قرار اتخذتُه، وقد جمعتُ فيه بشكلٍ وثيق بين التكنولوجيا والسياسة!

على الرغم من أنه قد أعيدت صياغة رسالة قنبلة القمر بهدف تبسيطها، فإنها كانت رسالة حقيقية. فالتكنولوجيا الغريبة التي يتصورها الكاتب والأفكار السياسية التي يعبر عنها إنما تعكس تلك المخاوف الحقيقية والهستيرية التي كانت سائدة خلال أحلك أيام الحرب الباردة. كانت لجنة الخطر الراهن CPD، وهي مجموعة من مفكري الدفاع والعسكريين المحترفين المعروفين جيدا، تزعم أن الولايات المتحدة كانت تواجه «نافذة ضعف» (Window of Vulnerability) بسبب عمليات تطوير الأسلحة التي يجريها السوفييت. وقد رأى العديد من المراقبين الجادين أن وضعنا الأمني قد أصبح في حالة يرثى لها. فكان يجري تعليم الطلاب في المدارس كيفية «الانحناء والاحتماء» تحت مقاعدهم في حال وقوع هجوم نووي.

كيف وصلنا إلى هذا الوضع المخيف؟

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أمر الرئيس ترومان بتسريح عدد كبير من قواتنا المسلحة، ما أدى إلى انخفاض تعداد جيشنا من قرابة 8 ملايين رجل إلى نصف مليون، كما أمر بتحويل صناعة الدفاع الضخمة لدينا إلى أغراض أخرى. لكن ستالين حافظ على الجيش الأحمر الذي كان يبلغ عدده نحو 3 ملايين رجل، كما أنشأ دفاعات حديثة، وحسّن حالة سلاح الجو. والأهم من ذلك أنه أمر بتعزيز وتحديث صناعة

الدفاع لديه. كان ستالين معجبا بشدة بأداء أمريكا بوصفها «ترسانة الديموقراطية» خلال الحرب العالمية الثانية، التي وصفها بأنها «حرب الماكينات»، فقد تعهّد بأن تكون لدى الاتحاد السوفييتي الجاهزية للانتصار في حرب الماكينات المقبلة.

وبما أن الرئيس ترومان كان يعلم أن الولايات المتحدة كانت تحتكر السلاح النووي، فإنه لم يرد على تطوير السوفييت لأسلحتهم. لكن اندلاع الحرب الكورية علّم ترومان على الفور - بالرغم من الضغوط المعاكسة التي مارسها الجنرال ماك آرثر MacArthur - أن الأسلحة النووية لم تكن قابلة للاستخدام حقا. واختار ترومان خوض حرب استنزاف تقليدية لم تكن الولايات المتحدة مستعدة جيدا لها. وخلال سعيه الحثيث إلى مواجهة الجيش الكوري الشمالي، ثم الجيش الصيني فيما بعد، أعاد ترومان تعبئة صناعة الدفاع الأمريكية؛ لكنه اختار أن يسد احتياجات الجيش من القوة البشرية عبر استدعاء قوات الاحتياط، وليس عبر إحداث زيادة كبيرة في القوة المسموح بها للجيش. (وقد أشرتُ إلى أنني كنتُ ضمن الاحتياطيين في الجيش، غير أن وحدتي لم تتلقَّ أمرا بالالتحاق).

في العام 1952 انتُخب آيزنهاور الذي اضطلع في غضون ستة أشهر بالتفاوض على هدنة، ما أدى إلى إنهاء الحرب وإعادة وحدات الاحتياط إلى وضعها المدني. بحلول ذلك الوقت بات واضحا أن الولايات المتحدة تواجه صراعا طويلا وممتدا مع الاتحاد السوفييتي، كما فهم آيزنهاور أن التفوق العددي للجيش الأحمر سيكون مصدر قلق خطير. لكنه رأى أن تفوقنا النووي الكاسح سيشكل ثقلا موازنا للتفوق العددي للجيش الأحمر في مجال القوات التقليدية. وكانت هذه هي استراتيجية التعويض بالنسبة إلى أيزنهاور، والتي استندت إلى اقتناعه بأن الاحتفاظ بجيش نظامي كبير سيؤدي، مع الوقت، إلى إصابة الاقتصاد الأمريكي بالشلل (وهي السياسة نفسها التي أدت في نهاية المطاف إلى إصابة الاقتصاد السوفييتي بالشيء ذاته).

ومنذ عهد أيزنهاور حتى عهد كارتر، حافظنا على التوازن مع الجيش الأحمر الضخم من خلال أسلحتنا النووية، سواء الاستراتيجية أو التكتيكية. وكنا نعتقد أنه توجد لدى السوفييت خطة للغزو (وهي نسخة عن عملية بارباروسا[1] التي نفذتها ألمانيا النازية، ولكن في الاتجاه المعاكس)، حيث سيرسلون خلالها الجيش الأحمر من الحدود الغربية لألمانيا الشرقية إلى القناة الإنجليزية.

وكانت استراتيجية الولايات المتحدة لوقف ذلك الزحف تقضي باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد قوات الجيش الأحمر داخل ألمانيا الغربية؛ أي الهجوم بالأسلحة النووية على أراضي حلفائنا. وقد رأى المخططون الاستراتيجيون لدينا أن السوفييت لن يتجرأوا على الرد باستخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية بسبب تفوقنا الكبير في تلك الأسلحة وفي وسائل إيصالها. ووفقا لذلك وظفنا التكنولوجيا الفائقة حقا بهدف تطوير فئة من الأسلحة النووية لكي يستخدمها جيشنا على أرض المعركة. والأمر المذهل هو أن الجيش - ربما عبر رد فعل تلقائي تمرّس عليه فترة طويلة - تعامل مع الأسلحة النووية التكتيكية أساسا على أنها قنابل كبيرة، وأنه يمكن استخدامها كأي قنابل أخرى، والفرق الوحيد هو أنه لا توجد حاجة إلى استخدامها بأعداد توازي تقريبا أعداد القنابل التقليدية. وهكذا وضع الجيش هذه الأسلحة قيد الاستخدام كأنها كانت مجرد تطويرات عضوية للأسلحة التي كانت سائدة قبل العصر النووي: أي بوصفها حشوات نووية لقطع المدفعية، وحشوات نووية لمدافع البازوكا الكبيرة (من نوع ديفي كروكيت Davy Crockett)، وحشوات نووية لألغام التهديم. وكما هو متوقع، طور الاتحاد السوفييتي أسلحة نووية تكتيكية خاصة به، وكان يعتزم استخدامها، في حالة نشوب الحرب، لتدمير مراكز الاتصالات والمقرات السياسية في أوروبا الغربية.

عندما أنظر إلى الوراء لأتأمل هذه الاستراتيجية وتلك الأسلحة، أجد أننا أظهرنا سلوكا شبه بدائي، وأننا تصرفنا بتهور بالغ في ذلك العصر الجديد والمحفوف بالمخاطر. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اليوم لاتزال تمتلك القنابل النووية الخاصة بمسرح العمليات، والتي يمكن نشرها على القاذفات التكتيكية والاستراتيجية، فإنه لم تعد لدينا استراتيجية لاستخدام الأسلحة النووية في ساحة المعركة. ومن ناحية أخرى، لايزال الروس يمتلكون ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية التكتيكية التي لا تتوافر لدينا سوى معلومات شحيحة عنها، وذلك نظرا إلى أنهم حتى تاريخ كتابة هذه الكلمات لايزالون غير مستعدين لمناقشتها في المحادثات الخاصة باتفاقيات الأسلحة.

إذن واجهت الولايات المتحدة، في العام 1977، تحديين أمنيين خطيرين في مجال الأسلحة النووية. الأول هو أن صد أي هجوم للجيش الأحمر على أوروبا الغربية

كان يتوقف على تفوقنا في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية، غير أن السوفييت كانوا قد حققوا التوازن الاستراتيجي بحلول ذلك العام، فضلا عن أن بعض المحللين الأمريكيين كانوا يدّعون أن السوفييت كانوا يتقدمون علينا. أما الثاني فهو أن استراتيجية استخدام الأسلحة النووية الميدانية في ألمانيا الغربية كانت فكرة خطرة ومتهورة، حتى لو كنا نتمتع بالتفوق على صعيد الأسلحة النووية الاستراتيجية.

في هذا العالم الذي بلغت فيه الخطورة حدا غير مسبوق، كنا في حاجة إلى استراتيجية تعويض جديدة تكون متوافقة مع الحقائق التي كنا نواجهها. وكانت استراتيجيتنا الجديدة تقوم على خطة تهدف إلى تطوير أسلحة ليست نووية تكتيكية، بل تقليدية مبتكرة تمكننا من إظهار براعة ثورية وحاسمة في ساحة المعركة حتى ضد قوات تتمتع بتفوق عددي كبير علينا. وكان تنفيذ هذه الاستراتيجية يشكل الأولوية الأهم بالنسبة إليّ بوصفي وكيلا لوزارة الدفاع. وبما أن تلك المهمة كانت تنطوي على العديد من المبادرات وعلى إيمان راسخ بالتكنولوجيا الجديدة باعتبارها عاملا غير مكلف لمضاعفة القوة في ساحة المعركة بشكلٍ يساعد على تحقيق الانتصار، فإنها كانت تمثل تحديا كبيرا على مستوى المفهوم والتنفيذ، والأهم من ذلك كله أنها ربما كانت تمثل تحديا على صعيد الإدارة أيضا.

وافقنا - أنا والوزير براون - على إنشاء استراتيجية تعويض جديدة بناء على التكنولوجيا الرقمية الناشئة التي كنتُ أمتلك خبرة كبيرة فيها. وفي وقتٍ مبكر من فترة ولايتي زرت وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة في وزارة الدفاع DARPA، والتي، على غرار المنصب الذي أشغله، أنشئت قبل عقدين من الزمن ردا على إطلاق سبوتنيك. وطلبتُ إحاطات تفصيلية حول أجهزة الاستشعار المتقدمة والأسلحة الذكية، التي كانت ستشكل أساس استراتيجية التعويض الجديدة. سلّط مدير تلك الوكالة، جورج هايلماير، الضوء على مشروع أبحاث جريء كان لايزال في مراحله المبكرة في شركة لوكهيد Lockheed للطائرات. وكان هذا المشروع يستكشف طريقة جديدة تماما لتصميم الطائرات العسكرية بشكلٍ يجعلها في مأمن من الهجوم من قبل الصواريخ المضادة للطائرات سواء تلك التي توجّه بالرادار أو بالأشعة تحت الحمراء، وهي متوافرة بكثرة في ترسانات الجيوش حول العالم، وخاصة الجيش السوفييتي. وقد أدركتُ على الفور أنه في حال أثبتت هذه التكنولوجيا، المسماة

تكنولوجيا الشبح، نجاحها، فإنها ستمنح سلاح الجو لدينا تفوقا مفاجئا وساحقا في الإسناد الجوي التكتيكي القريب، حتى عند الاشتباك مع قوة معادية متفوقة عدديا؛ إذ من الممكن أن يؤدي ذلك إلى جعل الدفاعات المضادة للطائرات لدى العدو غير فعالة، وهذا بدوره قد يضاعف بشكل كبير من فعالية جميع عملياتنا البرية والبحرية. قلتُ لهايلماير إن ستوضع كل الموارد التي يحتاجها ستوضع تحت تصرفه لإثبات جدوى هذا المفهوم بأسرع ما يمكن.

في غضون ستة أشهر اضطلع الفريق المتحمِّس لمشروع الشبح في شركة لوكهيد، وبإشراف باهر من قبل بين ريتش Ben Rich، بإجراء اختبار ناجح لطائرة نموذجية ضمن عملية إثبات أولية مقنعة. وقد أظهرت الطائرة التجريبية، لدى تحليقها ضمن مدى اختبار الرادار، أنه من الممكن تصميم طائرة عسكرية هجومية تتمتع ببصمة رادارية تساوي تقريبا البصمة التي يتمتع بها الطائر الصغير. وبناء على هذا الإثبات المذهل، شددت الإجراءات الأمنية على برنامج الشبح وجعلتُ سلاح الجو يعمل بشكلٍ مشترك مع وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة في وزارة الدفاع، من أجل تحديد وتطوير وبناء القاذفة والمقاتلة الشبح، والتي أصبحت فيما بعد تُعرف بطائرة F-117، وذلك بهدف الوصول إلى إجراء اختبار ناجح لطائرة تكون جاهزة لدخول الخدمة في غضون أربع سنوات فقط.

إن الوقت الذي تحتاجه طائرة عسكرية جديدة عادة كي تصبح جاهزة لدخول الخدمة أطول بكثير من أربع سنوات، بل قد يستغرق الأمر بين عشرة أعوام واثني عشر عاما. مع ذلك، ونظرا إلى الحاجة الملحّة لاستراتيجية التعويض، أدركتُ أننا في حاجة إلى عملية إدارة معدّة خصيصا لطائرة F-117، وكذلك الأمر بالنسبة إلى برامج الشبح الأخرى والبرنامج الجديد لصواريخ كروز، والتي ستشكل نواة الاستراتيجية الجديدة. فأنشأت فريقا صغيرا للمراجعة وترأّستُه، وكان مساعدي العسكري بول كامينسكي أمين سرٍّ تنفيذيا له؛ أما بقية أعضاء الفريق فكانوا يتألفون من المديرين التنفيذيين للمشتريات في القطاعين العسكري والمدني ذويْ الصلة. كنا نجتمع شهريا لمراجعة كل برنامج، حيث يستعرض مدير البرنامج التقدم الذي أُحرز خلال الشهر السابق، ويقدم شرحا تفصيليا للعوائق التي قد تحول دون الالتزام بجدوله الزمني الصارم. ولم نكن نفضّ أي

اجتماع حتى يحدد مسؤولو الخدمة الإجراءات التي سيتخذونها للتغلب على العوائق التي حُدّدت. بعد ذلك كنتُ أنهي الاجتماع بتوجيه المديرين التنفيذيين للمشتريات لإيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك الإجراءات، وبإعادة توجيه الأموال من البرامج الأخرى إذا لزم الأمر، إذ كانت تلك الأوامر تصبح نافذة على الفور. وفي بعض الاجتماعات السابقة كان المسؤولون التنفيذيون للمشتريات الذين يختلفون مع توجيهاتي يتقدمون باحتجاجهم إلى أمناء السر الخاصين بقطاعهم، الذين يقدمون بدورهم التماسا إلى الوزير براون. وفي كل حالة من تلك الحالات كان براون يؤيد قراري. وبعد صدور بضعة قرارات مماثلة في البداية تراجعت الاعتراضات وتسارعت وتيرة تقدمنا. وفي إطار عملية المشتريات المستعجلة حقق برنامج F-117 هدفه المتعلق بالتكاليف، فضلا عن التزامه بجدوله الزمني الصارم، وهذا يثبت المبدأ القائل إن تجاوز المهل الزمنية المقررة هو السبب الرئيس في حدوث تجاوزات على صعيد التكاليف.

وسارت العملية التشريعية أيضا لمصلحتنا. فقد كانت جميع برامج الشبح عالية السرية، ولم نُطلع عليها سوى عدد قليل من أعضاء الكونغرس المختارين، بمن فيهم رؤساء لجان الخدمات المسلحة الذين تتمثل مسؤوليتهم في رعاية الاعتمادات المالية اللازمة من خلال الكونغرس من دون تقديم شروحات عامة تفصيلية تؤدي إلى إضاعة الوقت. وكان من الضروري تماما الحصول على التأييد الكامل من قبل السيناتور نان. فقد كان يحظى باحترام زملائه أعضاء مجلس الشيوخ لنزاهته ومعرفته العميقة بأمور الدفاع، كما كان يدرك تماما الأهمية الحيوية لتحقيق أهداف الأداء لاستراتيجية التعويض بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي.

كنت أعلم أنه يجب عدم اللجوء إلى عملية الإدارة الخاصة هذه إلا بشكل نادر، لذلك جعلتُها مقتصرة على برامج الشبح وبرنامج صواريخ كروز، والتي كنتُ أرى أنها تتصدر قائمة الأولويات في استراتيجية التعويض. كنت أود إصلاح نظام مشتريات الدفاع بأكمله لتحسين الكفاءة والفاعلية في جميع أنحاء وزارة الدفاع، ولكن لم يكن لدي الوقت أو الطاقة بوصفي وكيلا لوزارة الدفاع للاضطلاع بتلك المهمة الهائلة. (وكما سأبيّن لاحقا فقد عدتُ إلى هذه المهمة بوصفي مستشارا لوزارة الدفاع بعد أن تركتُ منصبي، كما عدتُ إليها مرة أخرى عندما أصبحتُ نائبا لوزير الدفاع).

وبما أن مساعدي العسكري بول كامينسكي كان أحد أبرز الضباط الشباب الموهوبين في سلاح الجو، فقد كان لا غنى عنه بالنسبة إلى إدارة برامج الشبح. وبعد أن تركتُ منصبي أصبح مديرا لجميع برامج الشبح في سلاح الجو. وكان النجاح الملحوظ لهذه البرامج يتوقف على التفاني والموهبة اللذين يتسم بهما العديد من الأشخاص، وكان كامينسكي وبين ريتش، وهو من شركة لوكهيد، في مقدمة أولئك الأشخاص. كما أدى الرائد جو رالستون Joe Ralston، الذي أصبح فيما بعد نائبا لرئيس هيئة الأركان المشتركة، دورا رئيسا في ذلك. وإلى جانب أولئك الأشخاص، ربما ما كنتُ لأتمكن من النجاح في جعل هذه البرامج الحيوية تمر عبر الكونغرس لولا السيناتور نان، الذي كان يلجأ إليه أعضاء المجلس الآخرون للتأكد من أن هذه البرامج، التي لا يعرفون عنها سوى القليل، كانت تصب حقا في المصلحة القومية.

ولرسم ملامح الإنجاز المتميز المتمثل في إدخال طائرة F-117 إلى الخدمة بُدئ بتطوير تلك القاذفة والمقاتلة على نطاق واسع في نوفمبر 1977؛ وأُجريت أول رحلة ناجحة لإحدى طائرات F-117 التي أُنتجت وفق معايير الجملة في أكتوبر 1982؛ وفي العام 1983 أصبحت طائرة F-117 جاهزة للعمل. ومع أن الجيش الأمريكي نظر إليها بشيء من الريبة في بداية الأمر، أثبتت طائرة F-117 جدارتها بعد بضع سنوات خلال عملية عاصفة الصحراء، مبددة بذلك كل الشكوك التي حامت حولها.

على الرغم من أن عامة الناس كانوا أكثر اطلاعا على القاذفة الشبح F-117، كانت هناك تشكيلة كاملة من أنظمة الأسلحة الخفية الأخرى التي طورناها أيضا، مثل القاذفة الضخمة (التي أصبحت تُسمى B-2) وصواريخ كروز قصيرة المدى وبعيدة المدى؛ وطائرات استطلاع؛ وحتى سفن حربية. وقد أثبتت النظم الأولى لمضاعفة القوة الخاصة باستراتيجية التعويض أنها تضاعف القوة أيضا لدى القدرات العسكرية التعويضية الجديدة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك سفينة «ظل البحر» (Sea Shadow)، وهي سفينة شبح حربية تجريبية طوَّرتها شركة لوكهيد، وهي الشركة نفسها التي بنت طائرة F-117. وقد نجحت سفينة ظل البحر في إثبات أنها لا تتمتع بمقطع عرضي راداري متدنٍّ جدا فقط، بل إن قابلية كشفها عبر السونار هي الأخرى متدنية جدا. وعلى الرغم من أن هذه السفينة لم تدخل نطاق العمل على الإطلاق، فإنها أثبتت صحة مبادئ التصميم ذات الفاعلية العالية التي طُبقت

منذ ذلك الحين على أحدث فئة من المدمّرات والطرّادات الأمريكية التي هي قيد الإنشاء حاليا. كما أثبتت الاكتشافات المتعلقة باستراتيجية التعويض أنها تتمتع بالمتانة والتفوق والتنوع الكبير في الاستخدام.

ولفهم المزايا الواسعة والشاملة الجديدة التي طرأت على ساحة المعركة، والتي جاءت فجأة عبر استراتيجية التعويض الجديدة كليا والتي تتمتع بمزايا تكنولوجية عالية، وهي مزايا أثبتت جدواها خلال السنوات التي أعقبت تلك الفترة، فمن الضروري أن نرى أن الاستراتيجية الكاملة كانت تشتمل على سمات مكمّلة لتكنولوجيا الشبح الأساسية. وكان النجاح في نهاية المطاف يعتمد على ثلاثة عناصر مترابطة، وهي: منظومة جديدة من أجهزة الاستشعار الاستخباراتية التي يمكنها أن تتعرف على جميع قوات العدو في منطقة المعركة وأن تحدد موقعها في الزمن الحقيقي؛ ومنظومة جديدة من الذخائر التي يمكنها ضرب تلك الأهداف بدقة كبيرة - أي «الأسلحة الذكية» - وطريقة جديدة في تصميم الطائرات والسفن الهجومية لتمكينها من التهرب من أجهزة الاستشعار المعادية - أي أنظمة الشبح - وعلى رأسها طائرة F-117.

عندما أصبحتُ وكيلا للوزارة كان تطوير الأسلحة الذكية جاريا على قدم وساق. فزدت التركيز عليها إلى حد بعيد وسرّعت فعليا عملية إدخالها حيز الخدمة. وكانت تتراوح بين قذائف المدفعية الذكية (كوبرهيد[2] Copperhead) والصواريخ الذكية قصيرة المدى (مافريك[3] Maverick) و(هيلفاير[4] Hellfire) وصواريخ كروز طويلة المدى (إيه إل سي إم[5] ALCM) و(توماهوك[6] Tomahawk). ولايزال العديد من هذه الأسلحة الذكية يؤدي دورا محوريا في القوة النارية لجيشنا في الوقت الحالي.

وإذا كان استيعاب استراتيجية التعويض قد تطلب التحلي بدرجة كبيرة من الإيمان، فإن بناءها كان يحتاج إلى الإبداع، والعمل الدؤوب، والصبر لتحمل الانتكاسات. كان قد مضى على تسلمي لمنصب وكيل الوزارة نحو نصف المدة المقررة لي، عندما اصطحبت السلك الصحافي للبنتاغون في جولة على مواقع الاختبار العسكري لمشاهدة التجارب العملية لتلك الأسلحة الذكية. وكانت التجربة العملية التي أجريت في منطقة وايت ساندز White Sands، بولاية نيو مكسيكو، ناجحة بشكل تام. فقد حققت قذيفة مدفعية كوبرهيد، التي اختُبرت على دبابة مهجورة، إصابة مباشرة أدتْ

إلى تدمير الهدف بالكامل. كما حققت جميع الذخائر التي أُطلقت من الجو إصابات مباشرة لأهدافها. شعرتُ بالثقة في أعقاب هذه النجاحات المذهلة، فاصطحبت السلك الصحافي إلى منطقة بوينت موغو Point Mugu، في ولاية كاليفورنيا، لمشاهدة تجربة إطلاق صاروخ توماهوك من الغواصة. وكان الوزير براون يرافقنا. وقفنا جميعا على تلة تطل على الخليج الذي غُمرت فيه الغواصة التي ستُستهدف. أُطلق صاروخ توماهوك وفقا للخطة الموضوعة بمنتهى الدقة. لسوء الحظ عندما انطلق الصاروخ مخترقا سطح الماء خرج عن نطاق السيطرة وتحطّم في المياه على بعد بضع مئات من الياردات من الغواصة المغمورة. شعرتُ بانقباض في صدري. ومع ذلك، التفتُّ إلى الوزير براون وقلتُ له: «لا داعي للقلق. لدينا صاروخ توماهوك آخر جاهز للإطلاق». بعد دقائق أُطلق الصاروخ، ولكن بالنتيجة المخيِّبة نفسها. نظر إليّ الوزير براون، الذي كان الغضب باديا عليه، ثم قال لي: «إذن ما الذي يجب أن أقوله للصحافة؟» لم أجد إجابة أفضل من القول «عليك أن تفكر في شيء!» وقد فعل ذلك حقا، إذ وجّه الصحافة إلى أن الهدف من هذا الاختبار هو الكشف عن عيوب في التصميم، وأنه من الواضح أن الاختبار قد نجح في ذلك، وأنه في وقت قريب جدا سيُكتشف ذلك العيب ويُصحح. في غضون بضعة أسابيع أنجزنا تلك المهمة بالتمام والكمال. وقد أثبت صاروخ توماهوك فيما بعد أنه أحد أكثر أسلحتنا موثوقية، فقد أُطلق مئات المرات وبفاعلية كبيرة خلال الحربين العراقيتين.

وكان لأنظمة الاستشعار الذكية دورٌ أساسي أيضا، باعتبارها مكوِّنا لا غنى عنه ضمن استراتيجية التعويض. عندما تسلمت منصبي، كنت أنوي الاستفادة من التكنولوجيا الأمريكية المتميزة في مجال أقمار الاستطلاع، التي كانت مألوفة جدا بالنسبة إليّ، وذلك عبر تسخيرها لمصلحة قواتنا العسكرية التقليدية. وكانت أنظمة الأقمار الاصطناعية التي حققت نجاحا كبيرا خلال الحرب الباردة تحتوي على أحدث أنواع التكنولوجيا الرقمية، وقد عملت تلك التكنولوجيا، إلى جانب تمكيننا من إجراء عمليات استطلاع فائقة عبر الأقمار الاصطناعية، على تمهيد الطريق لابتكار أنظمة مراقبة أرضية وجوية ناجحة قدّمت الإسناد المباشر للقادة الميدانيين.

وكان تطوير أحد تلك الأنظمة، وهو «نظام الإنذار والتحكم المحمول جوا» (أواكس AWACS)، يسير على قدم وساق عندما توليتُ منصبي[7]. كان أواكس

عبارة عن رادار طائر ومتطور يحدد للقادة الميدانيين الأمريكيين موقع واتجاه كل طائرة موجودة في منطقة المعركة، وذلك في الزمن الحقيقي. ومن الواضح أن نظام أواكس كان يتمتع بالقدرة على إحداث ثورة في الحرب الجوية، وقد حقق ذلك بالفعل.

لماذا لا تُحدث ثورة في مجال الحرب البرية أيضا، بحيث يُعطَى القائد الميداني موقع واتجاه كل مركبة أرضية في الزمن الحقيقي؟ كان هناك نظام لمواجهة ذلك التحدي، وهو جوينت ستارز[8] Joint STARS (أي نظام الرادار المشترك للمراقبة ومهاجمة الأهداف)، وكان تطويره لايزال في بداياته عندما غادرتُ منصبي. ومع بدء عملية عاصفة الصحراء، كان نظام جوينت ستارز قد وصل إلى مرحلة الاختبار النهائية، حيث أمر الجنرال الراحل نورمان شوارزكوف Norman Schwarzkopf، القائد الأمريكي لعملية عاصفة الصحراء، باستخدام هذا النظام في ساحة المعركة حتى قبل استكمال عمليات الاختبار التشغيلية له. وقد حقق نجاحا منقطع النظير في الميدان، والآن لم يعد هناك قائد ميداني يرغب في خوض القتال من دونه.

ثمة نظام استشعار آخر يتسم بأنه ذكي ومحمول جوا، ويُدعى غارد ريل Guard Rail، وهو نظام كنا قد طوّرناه في شركة إي إس إل[9]. ومع أنه كان يُستخدم في الأصل للاستطلاع في أوقات السلم، فقد اتضح أنه من الممكن استخدامه لتحديد مواقع الأهداف عالية القيمة في منطقة المعركة.

وهناك مكوّن ثوري آخر لاستراتيجية التعويض يتمثل في نظام الأقمار الاصطناعية العالمي لتحديد المواقع GPS[10]. بدأ هذا النظام برنامجا تجريبيا قبل بضع سنوات من تسلمي منصبي، وبحلول العام 1979 كانت هناك أربعة أقمار اصطناعية أمريكية لتحديد المواقع تعمل ضمن مداراتها. وكان من المزمع إنشاء أربعة وعشرين قمرا اصطناعيا، غير أن الأموال المطلوبة لذلك لم تدرج ضمن الميزانية. وأثناء التخطيط لميزانية السنة المالية للعام 1980، وبموافقة الوزير براون ومكتب الإدارة والميزانية OMB في البيت الأبيض، أوقف برنامج نظام تحديد المواقع العالمي، الذي قُيِّم على أنه مثير للاهتمام ولكنه ليس ضروريا، وذلك بهدف التوفير في التكاليف.

شعرتُ بالقلق من جرّاء ذلك، فطلبتُ من الوزير براون تأجيل هذا القرار مدة أسبوع ريثما أزور موقع اختبار نظام تحديد المواقع في قاعدة هولومان التابعة

لسلاح الجو Holloman Air Force Base لإجراء تقييم من موقع الحدث. كنتُ أعتقد أن هذا النظام لا غنى عنه بالنسبة إلى استراتيجية التعويض، ولكن كان عليّ أن أتأكد من أنه سيعمل وفقا للوصف الذي قُدِّم عنه. وقد خططتُ لرحلتي إلى هولومان بشكل يتزامن فيه وصولي إلى هناك مع وجود جميع الأقمار الاصطناعية الأربعة ضمن مدارها فوق القاعدة. (يمكن لأربعة أقمار اصطناعية أن توفر الدقة الكاملة، ولكن مرات محدودة في أي مكان معين). وكنت قد أُخبِرت أن مدير برنامج نظام تحديد المواقع العالمي، المقدم براد باركنسون Brad Parkinson، مهندسٌ يتمتع بموهبة فائقة، وكنت على وشك أن أكتشف ذلك بنفسي. فبعد إطْلاعي على البرنامج، أرشدني باركنسون إلى طائرة هيليكوبتر تقف داخل دائرة مرسومة على المدرج يبلغ قطرها 10 أمتار. أقلع الطيار بعد أن غُطيت جميع منافذ الضوء في الهيليكوبتر. وحلّقنا من دون أن نتمكن من رؤية أي شيء لمدة نصف ساعة، مستخدمين إشارات نظام تحديد المواقع فقط كي نتعرف على الموقع الذي أصبحنا فيه. بعد ذلك عدنا إلى القاعدة، حيث هبط الطيار بالمروحية بدقة ومن دون استخدام عينيه داخل الدائرة التي يبلغ قطرها 10 أمتار.

اقتنعتُ بهذا البرنامج، وعدتُ إلى البنتاغون وأنا مستعد لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنقاذ برنامج نظام تحديد المواقع. ولحسن الحظ، اتفق معي الوزير براون واستُعيد التمويل الخاص بالبرنامج. قدمتُ تنازلا واحدا، وهو تخفيض مجموعة الأقمار الاصطناعية من أربعة وعشرين إلى ستة عشر، حيث أدى هذا التخفيض إلى الحد من قدرة نظام تحديد المواقع على التغطية عند خطوط العرض الشمالية. ومع ذلك، كنت واثقا بأنه عندما يصبح نظام تحديد المواقع قيد التشغيل، فإن قيمته الواضحة ستؤدي إلى استعادة التمويل لنشر الأقمار الاصطناعية الثمانية الأخرى، وهذا ما حدث.

وقد أثبتت تكنولوجيا نظام تحديد المواقع أنها أكثر أهمية بالنسبة إلى التطبيقات العسكرية مما كان يُخيل إلي في بداية الأمر؛ ومنذ ذلك الحين أصبحت تُستخدم في كل أرجاء القطاع المدني، وهذا ما لم أكن أتخيله. وأنا فخور بالدور الذي أديته لإبقاء تكنولوجيا نظام تحديد المواقع على قيد الحياة في تلك المرحلة الحرجة من تاريخنا. غير أن الوزير براون أدى دورا رئيسا في إقناع الرئيس بإبطال

أمر إلغاء التمويل الصادر عن مكتب الإدارة والميزانية، أما براد باركنسون فقد أوصل نظام تحديد المواقع إلى مرحلة أصبحت قيمته فيها بارزة بشكل يحول دون إلغائه. ويعمل باركنسون حاليا أستاذا في جامعة ستانفورد حيث يضطلع بدور رائد في إجراء قياسات زمنية عالية الدقة باستخدام الأقمار الاصطناعية بهدف التحقق من ثوابت الجاذبية. ويعود الفضل في جزء كبير من الأبحاث العلمية المبتكرة التي أُجريت على نظام تحديد المواقع إلى جيم سبيلكر Jim Spilker، وهو رجل أعمال وصاحب رؤية ويعمل أيضا في جامعة ستانفورد حاليا. (وآخر مبنى ضمن الرباعية الهندسية الجديدة في جامعة ستانفورد يحمل اسم جيم وآنا ماري سبيلكر Anna Marie Spilker). إن وجود أشخاص من أمثال هارولد براون، وبين ريتش، وبول كامينسكي، وجو رالستون، وبراد باركنسون، وجيم سبيلكر، إلى جانب عمالقة التكنولوجيا الآخرين الذي أحدثوا ثورة في مجال الاستطلاع المتطور خلال الحرب الباردة، هو الذي يجعلني أستمر في إيماني بأن البشر يستطيعون الاستجابة، بل إنهم يستجيبون حقا، للمشاكل الخطيرة التي يشهدها عصرنا.

وقد طُوِّر «نظام الأنظمة» (system of systems) الجديد - المكون من أنظمة الشبح وأنظمة الاستشعار الذكية والأسلحة الذكية - باعتباره أولوية قصوى في أواخر السبعينيات، حيث جرى إنتاجه في أوائل الثمانينيات، وأُدخل حيز الخدمة في أواخر الثمانينيات، وذلك في الوقت المناسب تماما بالنسبة إلى عملية عاصفة الصحراء، التي أصبحت من دون قصد بمنزلة حقل تجارب لهذه التقنيات العسكرية المتميزة التي طُوِّرت خلال الحرب الباردة.

وكان قادة عاصفة الصحراء يمتلكون استخبارات شبه مثالية؛ أما القادة العراقيون فإنهم لم يتمكنوا حتى من اكتشاف القاذفات المقاتلة F-117 وهي تقطِّع أوصال وحدات الجيش العراقي، وذلك لأن تصميمها الشبحي جعل اكتشافها عصيا على الرادارات العراقية. نفَّذت طائرة F-117 نحو ألف مهمة في العراق، وأسقطت قرابة ألفين من الذخائر الموجهة بدقة، والتي أصاب نحو 80 في المائة منها أهدافه، وهذا المستوى من الدقة والموثوقية لم يكن من الممكن تصوره في السابق. كما لم تُفقد أي طائرة خلال الطلعات الليلية التي كانت تحلِّق فوق بغداد، التي كانت محمية بالمئات من أنظمة الدفاع الجوي السوفييتية الحديثة.

ولاتزال أسلحة استراتيجية التعويض، التي أدت إلى تحقيق نجاح عسكري باهر في عملية عاصفة الصحراء، تؤدي دورا مهما في استمرار هيمنة الجيش الأمريكي، وأيضا في دعم الردع. إنني أشعر بالارتياح لأننا تمكنّا من تحقيق الرؤية الطموحة لاستراتيجية التعويض، كما أنني فخور بالدور الذي أديته في هذا المجال، ومعجبٌ أيضا بالطريقة التي قاد بها هارولد براون وبول كامينسكي تلك الاستراتيجية. ثمة أشخاص آخرون أدوا دورا حيويا أيضا في نجاح تلك المبادرة. فاستراتيجية التعويض ما كانت لتتلقى التمويل اللازم في الوقت المناسب لولا الدعم الكامل الذي قدّمه السيناتور نان. كان يتعين إنتاج هذه الأنظمة بكميات كبيرة ونشرها على نطاق واسع، وهذا ما حدث خلال إدارة ريغان بقيادة ديك ديلاور Dick Delauer، الذي تولى منصب وكيل وزارة الدفاع للأبحاث والهندسة فترة طويلة من عمر تلك الإدارة. وحتى بعد نشر تلك الأسلحة، كان على الجيش أن يطوّر التكتيكات والتدريب المناسبين لهذه الأنظمة الثورية الجديدة، وقد نجح بالفعل في ذلك. عندما بدأت عملية عاصفة الصحراء، انتابني شعورٌ بالدهشة والسرور حين رأيت كيف استغل الجنرال تشارلز هورنر Charles Horner القدرات الفريدة لطائرة F-117، حيث استخدمها للعمليات الليلية (نظرا إلى أن خصائصها الشبحية لم تكن تمنحها إمكانية «التخفي» الكامل إلا خلال تلك الساعات)، كما استخدمها فوق المنطقة التي تتمتع بأكبر قدر من التحصينات الدفاعية، وهي بغداد، فضلا عن أنه استخدمها أيضا لتدمير وحدات الدفاع الجوي العراقية بهدف تمكين الطائرات غير المجهّزة بتقنية الشبح من تنفيذ «جولات خالية من المتاعب».

لم يكن الجميع يؤيدون استراتيجية التعويض. فخلال تطوير هذه الاستراتيجية، عبّرت مجموعة تدعى «تجمع إصلاح الدفاع» DRC عن معارضتها القوية لها. وكانت هذه المجموعة قد ركّزت اهتمامها في الأصل على ارتفاع تكلفة وتعقيدات الطائرات المقاتلة، وخاصة طائرات F-15 وF-18، وقدمت طرحا مقنعا بهذا الصدد بسبب ما يصاحب تلك البرامج من تجاوزات على صعيد التكلفة والجدول الزمني (وهذه المشاكل على ما يبدو محصورة في الطائرات المقاتلة وذلك بناء على التجاوزات الحالية التي تشهدها برامج طائرات F-22 وF-35). وانطلاقا من هذا الموقف العقلاني توصلت هذه المجموعة إلى تبني موقف أعتقد أنه غير عقلاني،

وهو أن التكنولوجيا الجديدة ستؤدي حتما إلى ارتفاع التكاليف وتأخر الجداول الزمنية في أي نظام عسكري. وكانت الرؤية التي طرحتها هذه المجموعة في الأساس تقول إن التكنولوجيا الجديدة قد تؤدي وظيفتها بشكل جيد في المختبر، ولكنها ستكون غير فعالة خلال «ضباب الحرب» فضلا عن أنها تنطوي على تعقيدات ستجعل قواتنا غير قادرة على تشغيلها. وأكدتْ أن تكنولوجيا الدارات المتكاملة الجديدة IC لن تتمتع بالمتانة والموثوقية الكافيتين. وكما كان واضحا لأي شخص سبق له استخدام الآلة الحاسبة الكهروميكانيكية والآلة الحاسبة القائمة على الدارة المتكاملة والتي تنتجها شركة هيوليت وباكارد، فقد كان العكس هو الصحيح. كان تجمع إصلاح الدفاع يفترض أن تكنولوجيا الدارات المتكاملة الجديدة ستزيد من التعقيد والتكلفة، بينما الحقيقة هي أن إدخال الدارات المتكاملة، سواء في التطبيقات العسكرية أو المدنية، قد أدى إلى انخفاض كبير في التكاليف وزيادة في الموثوقية. وقد رأى تجمع إصلاح الدفاع، نتيجة لعدم فهمه هذا الأمرَ، أننا يجب أن نواجه التفوق العددي السوفييتي في القوات التقليدية عبر مجاراته بزيادة أعداد الجنود والدبابات والطائرات.

وأفضل طرح للرؤية التي تقدم بها تجمع إصلاح الدفاع تجلى عبر كتاب جيمس فالوز James Fallows «الدفاع القومي» National Defense، المنشور في العام 1981[11]. في الوقت الذي نُشر فيه ذلك الكتاب كنتُ قد تركتُ منصبي وبدأتُ بالعمل لدى هامبريكت وكويست H&Q، وهي شركة مصرفية استثمارية متخصصة في التكنولوجيا العالية، كما كنتُ أمضي جزءا من وقتي في جامعة ستانفورد في مجال الدراسات الأمنية. وقد فنّدتُ رؤيته في مقال حمل عنوان «مغالطات فالوز» Fallows' Fallacies[12]، ونُشر في عدد ربيع 1982 من مجلة «الأمن الدولي» International Security التي تصدر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. في ذلك المقال قدمتُ حججا تقنية حول الأسباب التي يجب أن تجعلنا نمتنع عن ربط الدارات المتكاملة بمسألة التعقيد، مبينا أنها في الواقع ستقلل من التكلفة وتزيد من الموثوقية. كما أشرتُ إلى العيوب الكامنة في استراتيجية مجاراة أعداد القوات التي طرحها تجمع إصلاح الدفاع، وهي: أولا، الزيادة الكبيرة المطلوبة في ميزانية الدفاع لمجاراة الجيش السوفييتي عدديا؛ وثانيا، ما يترتب على ذلك من ضرورة إعادة

إطلاق لعملية التجنيد بهدف الوصول إلى العدد المطلوب من الجنود، حيث رأيتُ أن كلتا الفكرتين كانتا غير قابلتين للتطبيق من الناحية السياسية.

وأدت المعارضة التي أبداها تجمع إصلاح الدفاع إلى إبطاء بعض برامجنا، بيد أنها لم تؤدِّ إلى إيقاف أيّ منها. ومع ذلك، كان يساورني القلق من أن قواتنا قد لا تتمكن من التكيف مع التكنولوجيات الجديدة. ففي أعقاب حرب فيتنام كانت قواتنا تعاني انخفاضا في المعنويات والتدريب والقدرة، وكانت هي القوات نفسها التي ستتولى تشغيل أنظمة استراتيجية التعويض عندما تُنشر. كما كان الجيش يدرك تماما هذه المشكلة (سواء بوجود استراتيجية التعويض أو من دونها)، ومع إيقاف عملية التجنيد الإلزامي، اعتقد الجيش أنه أصبح في طريقه إلى إيجاد حل. ومع الإبقاء على الجنود الذين أمضوا فترة أطول في الجيش، الذي أصبح كله من المتطوعين، اعتقدت قيادة الجيش أن إقامة برنامج مكثف للتدريب ستعود بالنفع، وأقامت بالفعل برنامجا مثيرا للإعجاب. وقد ساورني شعورٌ بالاطمئنان من خلال تصميم القيادة على إعادة بناء الجيش، وخاصة من خلال التزامها بالتدريب. وأصبحتُ على ثقة بأنه عندما تكون أنظمتنا جاهزة للعمل، فإن جنودنا سيكونون مستعدين لتشغيلها. وقد ثبت هذا الأمر على أرض الواقع.

وبعد عاصفة الصحراء عقد عضو الكونغرس ليس أسبين،[13] الذي كان آنذاك رئيس لجنة الخدمات المسلّحة في مجلس النواب، جلسة استماع بشأن الدروس المستفادة من هذا الصراع حول الأسلحة الذكية. وبما أنني كنتُ في هذا الوقت خارج الحكومة، استُدعيت بوصفي شاهدا. كما استدعت اللجنة بيير سبري Pierre Sprey، زعيم تجمع إصلاح الدفاع. وبيّنتُ في شهادتي أن أسلحة استراتيجية التعويض أدت وظيفتها كما كان متوقعا منها تماما؛ وأن سلاح الجو قد طوّر استراتيجيات شبه مثالية لاستخدامها؛ وأن تلك الاستراتيجيات أدت دورا أساسيا في النصر غير المتوازن الذي حققته القوات الأمريكية، وحدّت بشكل كبير من الخسائر. أما سبري فقد أصرَّ على الرأي القديم لتجمع إصلاح الدفاع بأن الأسلحة الذكية الجديدة لن تؤدي وظيفتها بشكل جيد في «ضباب الحرب». وبعد انتهاء السيد سبري من الإدلاء بشهادته، قال له رئيس اللجنة أسبين Leslie Aspin بسخرية إنه بناء على تلك الشهادة يُفترض فيه أن يستنتج أننا كنا يجب أن نكون الطرف الخاسر في عملية عاصفة الصحراء.

عندما أتأمل الأيام التي نُفِّذت فيها استراتيجية التعويض، وهي أيام تدعو إلى الكثير من الاحتراس والتأمل، أرى أن تلك الاستراتيجية الثورية، التي تُعتبر عملا تكنولوجيا وإنسانيا رائدا لا تزال واحدة من الإنجازات الحاسمة التي حققتها الولايات المتحدة في عصر الأسلحة النووية. وعلى غرار أي مشروع وطني كبير، فقد سلَّطت تلك الاستراتيجية الضوء على طرق جديدة من التفكير في أوقات الخطر. وكإجراء يدعو إلى التنبُّه، مع أنها تتسم بالبراغماتية، وتساعد على منع حدوث مأساة نووية، فإن استراتيجية التعويض بدَّدتْ ثقة الاتحاد السوفييتي بأنه حقق تفوقا عسكريا حاسما، بل إنها فعلت ذلك بقدر كبير من التوفير في التكاليف وبسرعة مذهلة. وإذا كانت وجهة النظر الاقتصادية تقضي حتما باحتواء سباق التسلح النووي وإبطائه، فإن الفعالية الإيجابية التي حققتها استراتيجية التعويض على صعيد التكلفة المادية أدت بالتأكيد دورا محوريا في ذلك.

ولكن ربما يكون الدرس الأهم من بين الدروس المستفادة هو أن التكنولوجيا باتت قضية ملحَّة في يومنا هذا. فإذا كانت التكنولوجيا الثورية قد جلبت الأسلحة النووية وخطرها إلى العالم، فإن هذه التكنولوجيا الثورية ضرورية أيضا لتحسين أنظمة السلامة بشكل تدريجي، وهي أنظمة تتراوح بين ذلك الشكل العدائي المتمثل في الردع المتبادل عبر مجاراة الطرف الآخر في التسلح، مرورا بالمصادقة على الامتثال لاتفاقات تخفيض الأسلحة على نطاق واسع في الأوقات التي يكون فيها الهدوء مهيمنا، وصولا إلى تلك الأنظمة الأمنية الموثوقة للغاية والتي تتولى حماية المواد النووية في الأوقات التي يسود فيها التعاون العالمي وتتسم بدرجة أكبر من الأمان. وكما هي الحال بالنسبة إلى ثورة الاستطلاع التي شهدتها الولايات المتحدة في الحرب الباردة، فقد كانت استراتيجية التعويض وما أحدثته من ثورة في الأداء ضمن ساحة المعركة بمنزلة انتصار للبشر والتكنولوجيا، وذلك بشكل حدَّد معالم طريقنا نحو المستقبل. ومما لا شك فيه أنها كانت من الأحداث التي أدت دورا رئيسا في رحلتي.

ولكن في الوقت الذي طبقنا فيه استراتيجية التعويض للحفاظ على قدراتنا الردعية عبر تحديث قواتنا التقليدية، كنا أيضا نحدث قواتنا النووية. لذلك سأعرض لكم في الجزء التالي المناقشات المكثفة التي شكّلتْ أساسا لقضية ملحَّة أخرى واجهتُها منذ اليوم الأول لي في البنتاغون، وهي بناء القوات النووية الاستراتيجية الأمريكية بوصفه مشروعا آخر مطلوبا لتعزيز الردع.

7

بناء القوة النووية الأمريكية

لقد انحدر النقاش لدينا إلى مستوى أي وضعية هي الأفضل، أهي الوضعية البرية أم البحرية أم الجوية، أما أنا فأود أن أقترح وضعية رابعة - وأسميها الوضعية الهرائية.

- سيسيل غارلاند، صاحب مزرعة بولاية يوتا، من برنامج لمحطة سي بي إس، 1 مايو 1980[(1)]

«يمكنني أن أشهد أنه خلال الحرب الباردة لم يكن هناك رئيس أمريكي مستعد للقبول بقوات نووية أصغر حجما من تلك التي يمتلكها الاتحاد السوفييتي»

بحلول منتصف السبعينيات أصبح السوفييت في حالة توازن مع الولايات المتحدة على صعيد الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. لم نعد نتمتع بالتفوق النووي، الذي رأى الرئيس آيزنهاور أنه كان بمنزلة تعويض لنا عن التفوق

العددي طويل الأمد للجيش الأحمر، والذي كان بنسبة ثلاثة إلى واحد. وعندما أصبحتُ وكيلا لوزارة الدفاع، كان هناك نقاشٌ جدي يدور حول ما إذا كان في إمكاننا الآن ردع الاتحاد السوفييتي عن شن هجمات عسكرية.

وكان بول نيتز Paul Nitze[2]، الذي شغل في السابق منصب نائب وزير الدفاع، الصوت الأكثر تأثيرا بوصفه متحدثا باسم مجموعة مكونة من مواطنين ينتمون إلى الحزبين، وتُعرف باسم «لجنة الخطر الراهن» CPD، حيث أكدت هذه اللجنة للمرة الأولى أن الولايات المتحدة كانت تواجه «نافذة ضعف» أمام هجوم نووي سوفييتي مفاجئ. وكانت استراتيجية الرئيس كارتر تقضي بزيادة قدرة قواتنا التقليدية عبر إدخال تحسينات تكنولوجية، وهي الفكرة التي أوصلتنا إلى استراتيجية التعويض، التي سيحظى تطويرها الأساس بالأولوية خلال السنوات القليلة المقبلة. ولكن الرئيس كارتر قرّر أنه يجب علينا الحفاظ على التوازن النووي مع السوفييت لضمان الردع المؤكّد، وقد جاء هذا القرار إلى حدٍّ ما تجاوبا مع الضغوط الممارسة من قبل لجنة الخطر الراهن. من وجهة نظر معينة، كانت الضغوط السياسية للحفاظ على التوازن النووي تؤثر في برامجنا، على الأقل بالدرجة نفسها التي كانت تؤثر بها أولوية الحفاظ في الردع النووي.

ولكن إبقاء حجم قوتنا النووية في حالة توازن مع البرنامج السوفييتي المتعاظم لم يكن القضية الوحيدة. ولكي تكون قدرتنا الردعية ذات مصداقية، كان علينا أن نتأكد من أن قواتنا النووية ستصمد أمام أي هجوم، وأنها بعد ذلك ستصل إلى أهدافها داخل الاتحاد السوفييتي.

وهكذا اتخذتُ إجراءات رئيسة لرفع مستوى قواتنا النووية، وذلك في الوقت نفسه الذي كنتُ أنفذ فيه استراتيجية التعويض لقواتنا التقليدية. والمفارقة الواضحة هي أن التحسينات التي أُدخلت إلى قواتنا التقليدية كانت تستند إلى «الرؤية الجديدة» (وهي تسخير ما نتمتع به من تكنولوجيا متفوقة للتعويض عن التفوق العددي للسوفييت)، أما التحسينات التي أُدخلت إلى قواتنا النووية فكانت تستند إلى «الرؤية القديمة» (وهي أن السوفييت كانوا في الواقع يخططون لتوجيه ضربة أولى تؤدي إلى تعطيل كل أسلحتنا).

وعادة ما تستند النقاشات حول مدى كفاية قواتنا الدفاعية إلى قدرة تلك القوات على الردع. والواقع أن هذا مطلب أساس. ولكني سرعان ما اكتشفتُ أنه لم

يكن المطلب الوحيد، وأنه ليس بالضرورة المحرك الأساس لتحديد حجم القوة. فقد كانت قوات الردع لدينا تقيّم أيضا على أساس سياسي: فهل تضعنا هذه القوات في حالة تكافؤ مع قوات الاتحاد السوفييتي؟ لم أكن أعتبر أن تلك هي القضية الرئيسة، ولكن يمكنني أن أشهد أنه خلال الحرب الباردة لم يكن هناك رئيس أمريكي مستعد للقبول بقوات نووية أصغر حجما من تلك التي يمتلكها الاتحاد السوفييتي. وأعتقد أن هذا الشرط الملموس قد أسهم في تأجيج سباق التسلح النووي أكثر مما أسهمت فيه الحاجة إلى الردع. وبالمثل، فإن النقاشات حول الحاجة إلى ثالوث نووي كانت تستند عادة إلى الحاجة إلى الردع. ولكنني مقتنع بأنه كان يمكننا الوثوق بقدرتنا الردعية حتى لو لم يكن لدينا سوى الصواريخ المتمركزة في الغواصات. وهكذا، كلما توافر لدينا الاقتناع بأننا نمتلك قدرة ردعية كافية، كنا نصطدم بالواقع الذي يعتبر أن حجم وتكوين القوة الرادعة يتحدد في المقام الأول من خلال شرط سياسي، وهو أن تكون قواتنا في حالة تكافؤ مع قوات الاتحاد السوفييتي. (ويبدو أن هذا الشرط ذاته لايزال ساريا حتى الآن، فنحن لا نحتاج اليوم إلى آلاف الأسلحة النووية لردع روسيا، ولكننا لأسباب سياسية نرفض خفض أسلحتنا المنشورة إلى ما دون الأرقام التي تشير إلى التعادل - وهي 1550 سلاحا نوويا استراتيجيا منشورا - والتي اتُّفق عليها ضمن اتفاقية ستارت START الجديدة للأسلحة).

تاريخيا، كانت قواتنا النووية الاستراتيجية وما توفره من أمن قائم على الردع تستند إلى استراتيجية الثالوث: فهناك القوة المحمولة جوا، وتتمثل في قاذفات B-52 التي يمكنها إلقاء قنابل الجاذبية على أهداف داخل الاتحاد السوفييتي؛ وهناك القوة المحمولة بحرا، وتتمثل في صواريخ بولاريس Polaris (وهي صواريخ بالستية تُطلق من الغواصات)، التي ستُطلق من تحت الأمواج من داخل غواصات تتجول في محيط الاتحاد السوفييتي؛ وهناك القوة المتمركزة في البر، وتتمثل في الصواريخ البالستية عابرة القارات، ولاسيما صواريخ مينوتمان Minuteman التي يحمل كل واحدٍ منها رؤوسا حربية متعددة، والتي نُشرت ضمن صوامع محصّنة تحت الأرض في الولايات المتحدة. وقد نشأ هذا الثالوث عبر تاريخ معقد، ولكنه ترسَّخ جيدا، بل حتى إنه أصبح مقدسا، وبات عصيا تماما على التحديات. وعلى الرغم من أن كل نظام من منظوماتنا النووية كان مكلفا، فإن تلك المنظومات لم تكن تستهلك

سوى جزء صغير نسبيا من ميزانية الدفاع (وكان ذلك أقل من 10 في المائة عندما كنتُ وزيرا للدفاع). وهذا يعود إلى أنها لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود، الذين يشكلون الجزء الأكثر تكلفة من ميزانيتنا الدفاعية.

وقد رأيتُ أن صواريخنا البالستية التي تُطلق من الغواصات كانت تتمتع بمناعة كبيرة ضد الهجوم إلى درجة أنه حتى لو كانت القوة النووية الأمريكية مكونة من تلك الصواريخ فقط، فإنها كانت كفيلة بأن تمنحنا قدرة ردعية كافية وموثوقا بها. على أي حال، كانت منظومة بولاريس الموجودة في الميدان، والتي تتسم بأنها آمنة وذات كفاءة عالية جدا، قد بدأت تهرم، وكان العمل في برنامج ترايدنت البديل (the Trident Replecement Program) جاريا على قدم وساق لإدخال تحسينات كبرى (مثل إضافة مزيد من الرؤوس الحربية لكل صاروخ، وإضفاء مزيد من الدقة عليها، وتحسين «إخماد الصوت» (quieting) للحد من مراقبتها وتعقبها وتحديد مواقعها من قبل أنظمة العدو للكشف بالسونار). ولكن برنامج ترايدنت كان يعاني مشاكل فنية خطيرة بما فيه الكفاية، ما جعل المسألة الأهم في سلم أولوياتي من أجل تعزيز قوة الردع لدينا هي إعادة ترايدنت إلى المسار الصحيح. زرت شركة لوكهيد للصواريخ والفضاء (LMSC)، وهي المتعهد الرئيس لبرنامج ترايدنت، والتقيتُ رئيسها بوب فوهرمان Bob Fuhrman. وقد شاركني فوهرمان المخاوف ذاتها، فعيّن أفضل مدير لديه، وهو دان تيليب Dan Tellep ، ليكون مدير برنامج ترايدنت. وبعد أن اجتمعتُ مع تيليب Dan Tellep، شعرتُ بالرضا لأنه كان يفهم نقاط الضعف الكامنة في تطوير البرنامج، وكان يتخذ إجراءات تصحيحية ناجعة. ومع مرور الزمن، أصبح ترايدنت أحد أنجح أنظمة الأسلحة لدينا ومن أكثرها موثوقية. وقد واصل تيليب ارتقاء السلم الوظيفي ليصبح رئيسا لشركة لوكهيد للصواريخ والفضاء، ثم الرئيس التنفيذي لشركة لوكهيد، إلى أن أصبح في نهاية المطاف رئيسا لشركة لوكهيد مارتن.

كما توليتُ مهمة إعادة بناء أساسية للمرحلة الجوية من برنامج الثالوث، وهي متعلقة بالقاذفات B-52 الهرمة. فمع زيادة الاتحاد السوفييتي نشر دفاعاته الجوية الضخمة أساسا، ازدادت المخاوف من أن العديد من القاذفات B-52 ستُسقط قبل وصولها إلى أهدافها. وكانت الإدارة السابقة قد تحركتْ لاستبدال قاذفات B-1

بقاذفات B-52، وقد كانت B-1 جاهزة تقريبا للإنتاج. فكان أول إجراء اتخذتُه هو إلغاء خطط إنتاج قاذفات B-1، نظرا إلى أنها لم تؤدِّ إلى تحسين قدرتنا كثيرا على اختراق شبكة الدفاع الجوي السوفييتية الضخمة، وكانت تلك مفارقة مثيرة للدهشة من الناحية التكنولوجية. (كنتُ أرغب في إلغاء البرنامج كليا، ولكن للحفاظ على دعم بعض المؤيدين الأقوياء للقاذفة B-1 في الكونغرس، وافقتُ على الاحتفاظ ببرنامج صغير للبحث والتطوير خاص بهذه القاذفة). والإجراء الثاني الذي اتخذتُه تمثل في المصادقة على تطوير برنامج صواريخ كروز التي تُطلق من الجو (ALCM) والإشراف عليه من كثب. وبموجب هذا التطوير لبرنامج الصواريخ ستتمكن قاذفات B-52 من حمل صواريخ كروز وإطلاقها وهي على بُعد مئات الأميال من الاتحاد السوفييتي، حيث لا يمكن لصواريخ أرض - جو السوفييتية المنتشرة بكثافة حول الأهداف الموجودة داخل الاتحاد السوفييتي الوصول إلى تلك القاذفات. فضلا على ذلك، طورنا أجهزة إطلاق دوّارة (rotary launchers) خاصة بصواريخ كروز التي تُطلق من الجو، حيث يمكن لكل منها أن يحمل ثمانية صواريخ؛ وكانت كل قاذفة B-52 تستطيع حمل جهاز إطلاق دوّار واحد. وكان في الإمكان توسيع الطاقة الاستيعابية للقاذفة B-52 لتصبح قادرة على حمل ما مجموعه عشرون قنبلة نووية، وذلك عبر إضافة اثنين من أعمدة الحمولة الخارجية (external pylons)، حيث يستطيع كل واحد من هذه الأعمدة حمل ستة صواريخ أخرى.

أصبح من الواضح أن صواريخ كروز التي تُطلق من الجو - وهي كانت نتيجة إدخال تعديلات غير مُكلفة نسبيا، كما أنها أدت إلى تمديد عمر قاذفات B-52 بنحو عدة عقود - كانت حقا تستحق الأموال التي أُنفقت عليها. وبما أن هذه الصواريخ كانت تستطيع التحليق على ارتفاع منخفض (200 قدم)، فضلا عن أنها تتمتع ببصمة رادارية متدنية، فقد كان بإمكانها اختراق شبكة الدفاع الجوي السوفييتية الضخمة بسهولة، كما أنها مكّنتْ قاذفات B-52 من أن تصبح وسائل للإيصال «من بعد»، وهذا بالتالي عزّز كثيرا من فرص نجاتها (ونجاة طواقمها). وكان أحد المكونات الرئيسة لصواريخ كروز التي تُطلق من الجو عبارة عن نظام توجيه جديد وعالي الدقة يستخدم مطابقة التضاريس (terrain matching) لتحقيق درجات عالية جدا من الدقة في التصويب تقل عن 100 قدم. وكان هذا النظام الذي يحمل

اسم «تيركوم» TERCOM (أي مطابقة كفاف التضاريس Terrain Contour Matching) أعجوبة تكنولوجية نظرا إلى أدائه وظيفة الكمبيوتر المحمول على متن الطائرة والذي يعمل على مبدأ الدارة المتكاملة، حيث كان يخزِّن ويستخدم كمية هائلة من الصور التي حصلت عليها أقمار الاستطلاع الاصطناعية الخاصة بنا من داخل الاتحاد السوفييتي. كما أُضيف مكوِّن آخر مهم إلى صواريخ كروز التي تُطلق من الجو، وهو عبارة عن محرك نفاث مروحي صغير وخفيف الوزن وذي كفاءة عالية، طُوِّر من قبل عبقري حقيقي وقطب آخر من أقطاب الأعمال في مجال التكنولوجيا، وهو سام ويليامز Sam Williams، مؤسس ورئيس شركة ويليامز إنترناشنال Williams International، وهي شركة صغيرة في مجال الابتكار غير معروفة بالنسبة إلى معظم الناس. وقد أُدير البرنامج المشترك لصواريخ توماهوك وكروز التي تُطلق من الجو بفاعلية كبيرة من قبل أحد أفضل مديري البرامج في وزارة الدفاع، وهو الأميرال والتر لوك Walter Locke.

وبعد الإطلاق الناجح لبرنامج القاذفة والمقاتلة الشبح F-117، أصدرتُ إذنا بتطوير B-2، وهي قاذفة شبح بعيدة المدى وذات حمولة عالية. لم تكن الطائرة B-2 بحاجة إلى العمل من بعد، حيث إن بصمتها الرادارية بالغة الصغر كانت تمكِّنها من التحليق مباشرة فوق أنظمة الدفاع الجوي المعادية. وقد منح عقد تطوير القاذفة B-2 إلى شركة نورثروب غرومان خلال آخر سنة لي في منصبي.

كنتُ - ولاأزال - أعتقد أن هذين البرنامجين، أي برنامج صواريخ كروز التي تُطلق من الجو وبرنامج القاذفة B-2، كانا وحدهما كافيين لمنح الولايات المتحدة قوة ردع جبّارة بشكل لا لبس فيه. ويمثل هذان البرنامجان نموذجا عن كيفية استخدامنا للتكنولوجيا المتوافرة لدينا للرد بفاعلية وبكفاءة اقتصادية على التحدي السوفييتي، وذلك بدلا من استخدام «قنابل القمر» أو زيادة حجم قواتنا المسلحة التقليدية إلى ثلاثة أضعاف، فالأولى لا تعدو كونها فنتازيا غريبة الأطوار وأما الثانية فتمثل أسلوبا قديما ومألوفا من التفكير.

أما مرحلة الصواريخ البالستية عابرة القارات من الثالوث النووي الأمريكي فكانت تتكون من صواريخ مينوتمان Minuteman وصواريخ تايتان Titan. كانت صواريخ تايتان هرمة، أما القوة الصاروخية المكونة من مينوتمان 3 فكانت حديثة

نسبيا، وكان كل صاروخ يحمل ثلاثة رؤوس حربية عالية الدقة. وقد قدمتْ لجنة الخطر الراهن فرضية رأت فيها أن تنفيذ السوفييت هجوما نوويا مفاجئا وصاعقا من شأنه أن يدمر صواريخ مينوتمان 3 وهي داخل صوامعها، بيد أنني رأيتُ أن هذا الأمر كان مبالغا فيه إلى حدٍّ كبير. أولا، لأن صوامعنا ستحمي الصواريخ من أي هجوم باستثناء الضربة المباشرة أو شبه المباشرة. واستنادا إلى معلوماتنا الاستخباراتية، لم نكن نعتقد أن الصواريخ السوفييتية عابرة القارات كانت دقيقة بما فيه الكفاية لإعطاء القادة السوفييت الثقة بأن هجومهم سيدمر صواريخنا وهي داخل صوامعها. فضلا عن ذلك، حتى لو تمكن السوفييت من التوصل إلى هكذا نظام توجيه عالي الدقة، فإنهم سيخشون من أننا سنطلق صواريخنا قبل أن تصل إليها صواريخهم البالستية (وهو ما يُعرف باسم «الإطلاق عند الإنذار» launch on warning). وكان نظام الإنذار لدينا – ولايزال - جيدا بما فيه الكفاية لإعطائنا إنذارا مبكرا بنحو عشر إلى خمس عشرة دقيقة، أما صواريخ مينوتمان الموجودة في حوزتنا فمن الممكن إطلاقها في أقل من دقيقة. (وتوجد لدي مخاوف كبيرة من استمرارنا في الاحتفاظ بقدرة «الإطلاق عند الإنذار» لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة - سأتناول هذه القضية في وقتٍ لاحق عندما أطرح فكرة أننا يجب ألا نعرض أنفسنا لخطر الحصول على «إنذار كاذب» في فترة ما بعد الحرب الباردة). بيد أن لجنة الخطر الراهن رأت أن الرئيس، حتى لو كان لديه وقتٌ كافٍ بعد تلقي الإنذار، فإنه سيتردد في إعطاء أمر الإطلاق، وذلك لأنه سيخشى (وقد علّمتني التجربة الشخصية أن له أسبابه الوجيهة في ذلك) من احتمال أن يكون الإنذار كاذبا.

عندما تسلّمت منصب وكيل وزارة الدفاع، أصبحتُ مسؤولا عن برنامج إم إكس الصاروخي البالستي والعابر للقارات MX ICBM، وهو صاروخ مزود بعشرة رؤوس حربية وقد انبثق عن صاروخ مينوتمان، فقد كان العمل جاريا على تطويره آنذاك. من الناحية النظرية، يؤدي تركيز عشرة رؤوس حربية ضمن صاروخ واحد إلى جعله هدفا مغريا إلى حدٍّ بعيد لشن هجوم وقائي عليه. ووفقا لهذه الفرضية، كان العلاج يتمثل في إيجاد طريقة لنصب تلك الصواريخ بشكل يجعلها محمية نسبيا من ضربة سوفييتية أولى مفاجئة، ويمنحها القدرة على تجاوزها. لكن تبيّن أن جميع الحلول المقترحة كانت أسوأ من المشكلة المفترضة!

ومما لا شك فيه أن محاولة إيجاد حل لهذه القضية أصبحت أكثر مسألة عبثية ومثيرة للإحباط واجهتُها بوصفي وكيلا لوزارة الدفاع. منذ البداية، تلقينا سيلا من الاقتراحات: فكان هناك اقتراح بنصب صواريخ إم إكس على الطائرات، واقتراح آخر بنصبها على القطارات، وثالث بوضعها على الشاحنات، كما كان هناك اقتراح رابع بجعلها مغمورة على الجرف القاري Continental Shelf. وسرعان ما تبيّن أن كل واحد من تلك الاقتراحات كان معقدا ومكلفا للغاية، كما كانت لكل منها مجموعة من نقاط الضعف الخاصة به. ومع أن هذا الأمر شكّل الخطر الأكبر على المستوى القومي، فإن هذا السيناريو حول وجود ضعف مفترض في الصواريخ البالستية عابرة القارات والحلول المقترحة لذلك قد يجعل الناس ينظرون إليه اليوم على أنه نوعٌ من الكوميديا الهزلية التي أفرزها فكرٌ مضطرب.

مع ذلك، وبعد الكثير من النقاش، توافقنا على نظامٍ فريد من نوعه قائم على الصوامع (Silos). سنبني مائتي صاروخ إم إكس (كل واحد مجهز بعشرة رؤوس حربية)، ولكننا سننصبها ضمن 4600 صومعة في منطقة الحوض العظيم Great Basin بشكلٍ يغطي جزءا كبيرا من مساحة ولايتي نيفادا ويوتا. وسوف نجري عملية النصب تلك بطريقة تجعل السوفييت غير قادرين على الجزم بشأن أي الصوامع تحتوي على الصواريخ؛ وبالتالي سيتعين على السوفييت أن يستهدفوا 4600 صومعة، وهي استراتيجية هجوم خاسرة، ما سيقلل من احتمال وقوع هجوم وقائي. ولم يكن مستغربا أن تلقى هذه الخطة اعتراضا من قبل مواطني نيفادا ويوتا.

وقبل أن يعطي الرئيس الموافقة النهائية على نظام النصب الجديد لصواريخ إم إكس، قرّر أنه يتعين على وزارة الدفاع أن تشارك في منتدى عام متلفز على المستوى القومي يقام في مدينة سولت ليك Salt Lake حول مزايا هذا البرنامج. وكان عليّ أن أمثل وزارة الدفاع. وعندما وصلتُ إلى مدينة سولت ليك، لم يمضِ وقتٌ طويل حتى رأيت ملصقا يصور ولاية يوتا، الموقع المفترض لصوامع صواريخ إم إكس، داخل عين ثور كبيرة تمثل نقطة الهدف وفوقها سحابة فطر. بدأتُ أتساءل عما إذا كان ينبغي أن أعتذر عن عدم المجيء في ذلك اليوم بذريعة أني مريض، ولكن كان قدري أن أستمر في تلك المغامرة الرائعة. عندما وصلتُ إلى قاعة المؤتمرات، كانت مملوءة بالفعل، ومعظم الذين كانوا موجودين فيها هم من أبناء يوتا المناوئين لصواريخ إم

إكس. وقد جاءت اللحظة الأبرز (أو الأسوأ، إن صح التعبير) في ذلك المنتدى عندما خاطبني صاحب مزرعة من يوتا، وكان يمثل مجموعة من المواطنين، على النحو التالي: «لقد انحدر النقاش لدينا إلى مستوى أي وضعية هي الأفضل، أهي الوضعية البرية أم البحرية أم الجوية، أما أنا فأود أن أقترح وضعية رابعة – وأسميها الوضعية الهرائية».

في تلك اللحظة أدركتُ أن الوضعية المقترحة لنصب صواريخ إم إكس كانت قضية خاسرة. وفي أعماق أعماقي، شعرتُ بالارتياح.

لم يكن مستغربا أن توجِّه الإدارة التالية انتقادات شديدة إلى مساعينا العقيمة في إيجاد وضعية آمنة لنصب صواريخ إم إكس. وخلال السنة الأولى لها في الحكم، اقترحتْ تلك الإدارة وضعية جديدة تتمثل في إنشاء صوامع قريبة جدا من بعضها بشكلٍ يجعل الرؤوس الحربية السوفييتية المهاجمة يدمر بعضها بعضا. ولكن تبين أن هذه المقاربة، كما هي حال جميع المقاربات الأخرى، كانت تنطوي على عيوب خطيرة، ما دفع مؤيديها إلى التخلي عنها، متوصلين في نهاية المطاف إلى استنتاج مفاده: «ما هذا بحق الجحيم؟ دعونا ننصبها في صوامع عادية». وهذا ما فعلوه بالضبط، متخلين بذلك عن محاولات الحد من إمكانية تعرض الصواريخ البالستية عابرة القارات للهجوم. وربما هذا ما كان ينبغي عمله منذ البداية. كانت قوة الردع الأمريكية الكلية – ولاتزال - تتمتع في مجملها بدرجة عالية من الأمان، ما يجعل البحث عن وضعية آمنة لنصب صواريخ إم إكس عبارة عن مقاربة إضافية لا داعي لها. ولطالما ندمتُ لأنني سمحتُ لرسل الشؤم بأن يشتتوني ويدخلوني في تلك الدوامة التي لا لزوم لها. ملحوظة: بعد أن تفاوضت إدارة بوش الأولى على معاهدة للحد من عدد الرؤوس الحربية التي يمكن نشرها، كان أول شيء تُخلِّي عنه هو صواريخ إم إكس، التي لم تعد منشورة، على الرغم من أنها كانت أحدث صواريخنا البالستية عابرة القارات.

بعد التجربة الكئيبة حقا في النقاش المخزي حول صواريخ إم إكس، ذهبتُ لأنام في تلك الليلة في أحد فنادق سولت ليك، حيث استيقظتُ في ساعة متأخرة على مكالمة تبلغني بالفشل الكارثي لمحاولة إنقاذ الرهائن في إحدى المناطق الصحراوية الإيرانية. لم أكن طرفا في المهمة المعنية بإنقاذ رهائن السفارة الأمريكية - حتى أنني لم أطَّلع عليها - لكنني شعرتُ بالحزن الشديد على أفراد العمليات الخاصة الذين

فُقدوا، وعلى الرهائن الذين لم يُحرَّروا، وعلى زملائي في البنتاغون الذين سيتحملون مسؤولية تلك الكارثة. وعلى العموم، كان ذلك اليوم من دون شك أسوأ يوم لي خلال الفترة التي توليت فيها منصب وكيل وزارة الدفاع.

وعلى الرغم من الذكريات الأليمة لذلك اليوم لي في مدينة سولت ليك، مازلت أؤمن بأهمية التدابير التي اتخذناها في تلك السنوات للحفاظ على قوة ثالوثنا الاستراتيجي بمواجهة البرنامج السوفييتي الطامح إلى جعل القوات النووية السوفييتية أكثر تطورا وفتكا. وقد أدت تلك التدابير دورا رئيسا في مواصلة منع حصول مأساة نووية، حتى لو لم تتمكن قط من ضمان السلامة وسط عقلية تلك الأزمنة التي اتسمت بهيمنة الحقد وغياب التعاون في أغلب الأحيان.

ولكن كانت هناك أفكار استراتيجية أمريكية رئيسة تنضج ضمن أولوية منع وقوع الحرب النووية. وكانت إحداها تتمثل في رفع قيمة التكنولوجيا. وقد تجلى ذلك، على سبيل المثال، في انتصار جانب الدقة والبراغماتية والتوفير المادي من جراء استخدام النظام المتطور للغاية لصواريخ كروز التي تُطلق من الجو بهدف إعادة الحياة إلى طائرات B-52 الهرمة، وهو الحل المستنير الذي أدى إلى حصول انهيار مفاجئ في قيمة الاستثمارات الضخمة والمكلفة للسوفييت في قواتهم الاستراتيجية. وقد سلّط نشر تلك الصواريخ الضوء إلى التكاليف الباهظة جدا التي أنفقها الجانب السوفييتي خلال سباق التسلح النووي، ومما لا شك فيه أن هذا قد شكّل مؤشرا إضافيا على حكمة المضي قدما نحو التخفيض المتوازن للأسلحة. وثمة فكرة أخرى تتمثل في ظهور أناس كانوا أهلا لذلك الكم الهائل من معجزات التنفيذ المطلوبة للحفاظ على الردع، مثل بين ريتش، الذي قاد برنامج F-117، ودان تيليب، الذي أنقذ برنامج ترايدنت المصيري، مفسحا له المجال كي يأخذ مكانته بوصفه عنصرا جديدا متمثلا في الصواريخ النووية التي تُطلق من الغواصات والذي أصبح لا غنى عنه ضمن الثالوث النووي. وحتى في حال كانت قيمته تافهة، فإن الانخراط على نحوٍ شبه مهووس في مماحكات لها علاقة بالتوجهات السياسية، وذلك ضمن سيناريوهات النقاش حول جوانب الضعف في صواريخ إم إكس، ربما كان مؤشرا إلى تراجع سلطة هذا النوع من التفكير. من المؤكد أنه كان في الإمكان الشعور بوجود تحول في الرؤى الاستراتيجية خلال تلك الأيام.

8

الإنذارات النووية وتحديد التسلُّح والفرص الضائعة في منع الانتشار النووي

إن جهاز الكمبيوتر الخاص بالتحذير لديَّ يظهر وجود 200 صاروخ بالستي عابر للقارات في الجو آتية من الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة.

- ضابط المراقبة في مكالمة هاتفية مع بيري (أعيدتْ صياغتها)، قيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكية الشمالية، 9 نوفمبر 1979

«إن عملية اتخاذ القرار في حالات الإنذار النووي تنطوي على خلل خطير، فهي تتوقع من الرئيس أن يتخذ هذا القرار المخيف في غضون دقائق وفي ظل سياق هزيل جدا»

خلال السنة الثالثة لي وكيلا لوزارة الدفاع، استيقظتُ في منتصف الليل على مكالمة هاتفية من ضابط المراقبة في قيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكية الشمالية (NORAD). ودخل الجنرال مباشرة في الموضوع قائلا إن جهاز الكمبيوتر

الخاص بالتحذير لديه يُظهر وجود 200 صاروخ بالستي عابر للقارات في الجو آتية من الاتحاد السوفييتي نحو أهداف داخل الولايات المتحدة. في تلك اللحظة الكفيلة بإيقاف دقات قلب المرء عن العمل اعتقدتُ أن الكابوس النووي الأسوأ الذي كان ينتابني قد تحقق. لكن الجنرال سرعان ما أوضح أنه قد توصّل إلى أن ذلك كان إنذارا كاذبا؛ فقد اتصل لمعرفة ما إذا كان بإمكاني مساعدته على تحديد موضع الخلل في جهاز الكمبيوتر الخاص به. ثم قال إنه سيتعيّن عليه إبلاغ الرئيس بالحادثة في صباح اليوم التالي، وكان يريد أن يتوصل إلى أكبر قدر ممكن من الفهم لما حدث وإلى كيفية منع وقوع ذلك الخطأ مرة أخرى. وبعد عدة أيام توصلنا إلى أن أحد العمال حَمّل شريط تدريب عن طريق الخطأ في الكمبيوتر. لقد كان خطأ بشريا. وكان من الممكن أن تندلع حرب نووية كارثية من دون قصد، وهذا درس مرعبٌ لن أنساه أبدا.

فكم كان حجم الخطورة في إمكانية أن يؤدي هذا الخطأ إلى حربٍ نووية، بدلا من أن نحجّمه ليصير مجرد هامش في تاريخ الأسلحة النووية؟ ما الذي جعل ضابط المراقبة يتوصل إلى الاستنتاج الصحيح؟ لا يمكننا البتة أن نعرف على وجه اليقين ما الذي كان يدور في ذهنه خلال تلك الدقائق المخيفة. لقد حاولتُ أن أضع نفسي مكانه وأن أتصور ما الذي كان سيدور في ذهني، على افتراض أنني سأظل في كامل قواي العقلية بعد صدمة من هذا الحجم.

كنتُ سأشكك على الفور في أن يتبادر إلى ذهن أي قائد في الاتحاد السوفييتي أن مثل هذا الهجوم يمكن أن ينجح في نزع سلاح الولايات المتحدة؛ وحتى لو نجح الهجوم في تدمير العديد من قاذفاتنا وصواريخنا البالستية، فإن الغواصات الأمريكية سترد بآلاف الرؤوس الحربية النووية التي من شأنها إبادة الاتحاد السوفييتي، والقادة السوفييت كانوا يدركون ذلك.

وعلاوة على ذلك، كنت سألاحظ أن الهجوم المشار إليه كان حدثا فريدا، أي أنه لم تكن هناك أحداث أخرى تجري في العالم تتفق مع فكرة أن هناك زعيما سوفييتيا مستعدا لخوض مثل هذه المغامرة الرهيبة. وهذا التسلسل في الاستدلال كان سيقودني إلى أن ذلك الإنذار كان كاذبا.

يوفر هذان الاستنتاجان أساسا هزيلا على نحوٍ مقلق بالنسبة إلى قرار من هذا النوع، وهو قرار يُتَّخذ تحت أشدّ الضغوط التي يمكن تخيلها.

صحيحٌ أنني كنت مستعدا للتشكيك في هذا التحذير المفترض، لكن ماذا لو لم يكن ضابط المراقبة كذلك؟ ماذا لو حدث هذا الخطأ البشري خلال أزمة الصواريخ الكوبية أو خلال حربٍ شرق أوسطية؟ لو أن ضابط المراقبة توصّل إلى استنتاج مختلف، لكان الإنذار قد تابع طريقه حتى وصل إلى الرئيس، ليوقظه من نومه ويمنحه ربما نحو عشر دقائق كي يتخذ قرارا حول مصير العالم من دون أن يكون لديه ما يكفي من السياق أو الخلفية للاسترشاد بهما في هذا الخيار.

وهذا هو السبب الذي يجعلني أعتبر أن عملية اتخاذ القرار في حالات الإنذار النووي تنطوي على خلل خطير، فهي تتوقع من الرئيس أن يتخذ هذا القرار المخيف في غضون دقائق وفي ظل سياق هزيل جدا. ولكن هذه هي الطريقة التي كانت تسير بها عملية اتخاذ القرار لدينا، ومن حيث الجوهر لاتزال كذلك حتى يومنا هذا.

وفي ظل عملية اتخاذ القرار هذه، يجب إيلاء أهمية كبرى للسياق الذي يُسترشد به في اتخاذ القرارات، من قبل كلٍّ من ضابط المراقبة، وقائد قيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكية الشمالية، والرئيس، وأيضا من قبل نظرائهم في الاتحاد السوفييتي. ويُعد الحصول على السياق أحد الأسباب الجوهرية (التي تُتجاهل إلى حد بعيد) للسعي نحو التوصل إلى اتفاقات تحديد الأسلحة. نعم، كان من شأن وجود اتفاق ناجح لتحديد الأسلحة في العام 1977 أن يكبح جماح سباق التسلح الذي كان جاريا على قدم وساق آنذاك، وأن يخفض تكلفة أسلحتنا والتهديد الذي كنا نشكله بعضنا تجاه بعض. ولكن الأهم من ذلك أنه كان سيجعلنا ننخرط في حوار مع عدونا اللدود، وكان سيمنح كلا الجانبين درجة من الشفافية، والأهم من ذلك كله أيضا أنه كان سيمنحنا السياق - أي الفهم الأفضل لخصمنا - للاسترشاد به في القرارات الرهيبة التي يُتوقع منا اتخاذها ما بين نبضة قلب وأخرى. وفي رأيي، فإن السياق الذي يُحصَل عليه أكثر أهمية بكثير مما يُتَوصل إليه من تخفيضات عددية في الأسلحة. ومادامت الشروط الكمية لمعاهدةٍ ما «لا تضر»، فإن المعاهدة تخدم غرضا أكبر يتمثل في منحنا السياق الأساس.

وهكذا، حتى مع تعزيز إدارة كارتر للقوات النووية الاستراتيجية الأمريكية، فإنها بدأت بمفاوضات من شأنها أن تضع قيودا على تلك القوات عند كلا الطرفين. وكما تجلى في معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت الأولى SALT I) التي

أُبرمت في العام 1971 مع السوفييت، فإن أنشطة تحديد ونزع الأسلحة ظلت تتقدم بحذرٍ فترة من الزمن. ولدى كلا الجانبين، كانت العوامل النفسية والاقتصادية غير المستدامة الناجمة عن الترسانات النووية المتنامية تشير إلى وجود قيود عملية. وقد بدأت هذه الوقائع تتغلب على روح الارتياب والعداوة التي سادت خلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين. وبناء على ذلك، تحرك الرئيس كارتر للتوصل إلى اتفاق مع السوفييت بشأن إبرام اتفاق للحد من الأسلحة النووية وإلحاقه بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى (سالت الأولى)، التي دخلت حيز النفاذ منذ العام 1972[1].

ومن شأن المعاهدة الجديدة المزمع توقيعها، وهي معاهدة سالت الثانية، أن تعالج خللا رئيسا في معاهدة سالت الأولى، التي حدّت من الصواريخ ولكن ليس من الرؤوس الحربية، الأمر الذي كان بمنزلة الحافز للطرفين لنشر رؤوس حربية متعددة على كل صاروخ. وفي حين أن القيود التي فُرضت على الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية في معاهدة سالت الأولى شكّلت قيمة إيجابية، فإن القيود التي فُرضت على الصواريخ البالستية عابرة القارات ربما انتهكت مبدأ «منع الأذى» عبر السماح بوجود هذه الثغرة. وقد استغل السوفييت تلك الثغرة وطوروا صاروخا بالستيا (أطلقنا عليه اسم SS-18) قادرا على حمل عشرة رؤوس نووية وكل رأس منها موجه بشكل مستقل عن الآخر (أو ما يُعرف باللغة الاستراتيجية بصواريخ ميرف MIRV)، وكانت الولايات المتحدة في طور الرد على ذلك من خلال صاروخ إم إكس، القادر أيضا على حمل عشرة رؤوس حربية. ولذلك فإن معاهدة سالت الأولى، وبشكل موارب، قدّمتْ حافزا للدول الموقّعة عليها لزيادة عدد الرؤوس الحربية في ترسانتها النووية. وهذه النتيجة ربما كانت ستؤدي إلى عدم استقرار خطير: فإذا كان السوفييت يستطيعون استهداف صومعة صاروخ إم إكس أمريكي بالدقة الكافية، فإن رأسا حربيا واحدا من عندهم سيتمكن من تدمير عشرة رؤوس حربية من عندنا، وهو السيناريو الذي شكّل حافزا للسوفييت كما زعم بعض المراقبين لشن ضربة مفاجئة ضد الولايات المتحدة.

وبعد مفاوضات طويلة اتسمت بالشراسة أحيانا، وُقّع على معاهدة سالت الثانية. لكن هذه المعاهدة كانت تحتاج إلى المصادقة من قبل مجلس الشيوخ،

وهي معركة كان يُتوقع لها أن تكون صعبة، خاصة أن لجنة الخطر الراهن رأت على الفور أن القيود التي تفرضها المعاهدة ستجعلنا أكثر عرضة لهجوم سوفييتي مفاجئ. أما تحفظاتي بشأن معاهدة سالت الثانية فكانت في اتجاه معاكس تماما: ففي حين أن سالت الثانية أغلقت ثغرة صواريخ ميرف التي كانت موجودة في سالت الأولى عن طريق الحد من عدد الرؤوس الحربية وكذلك الصواريخ، فإن القيود التي فرضتها سالت الثانية على أنظمة صواريخ ميرف كانت، في رأيي، خجولة إلى حد بعيد، حيث كانت تسمح لكل جانب بامتلاك 1320 نظاما من أنظمة ميرف. ومع ذلك، فإن سالت الثانية مثّلت خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبالنسبة إلى معركة المصادقة على المعاهدة، طلب الرئيس كارتر من نائب الرئيس والتر مونديل Walter Mondale قيادة هذا المسعى. واختارني مونديل أنا والأميرال بوبي إنمان Bobby Inman، مدير وكالة الأمن القومي (NSA)، لنكون فريقا له للعمل مع مجلس الشيوخ. وقد خططتُ أنا وإنمان لعقد اجتماعات منفردة مع كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ تبدأ في أواخر نوفمبر 1979. ونظم السيناتور روبرت بيرد Robert Byrd تلك الاجتماعات كما شارك في أكثرها أهمية.

وإلى جانب هذه الاجتماعات، خُطّط لإقامة مناظرة على المستوى القومي عن المصادقة على المعاهدة تُبث على شبكة التلفزيون في ديسمبر 1979. ووقع الاختيار عليَّ أنا والأميرال نويل غايلر Noel Gayler، المدير السابق لوكالة الأمن القومي، لتمثيل الإدارة؛ أما السيناتور جون كولفر John Culver من ولاية آيوا فقد مثّل مجلس الشيوخ. وكان بول نيتز على رأس الفريق المعارض لعملية المصادقة والمكون من ثلاثة أعضاء من لجنة الخطر الراهن. افتتح السيناتور كولفر المناظرة بتقديم طرح لافت ومدروس جيدا تأييدا للمعاهدة. تلاه بول نيتز، الذي صدمني عندما وجَّه في بداية حديثه اتهاما مباشرا للسيناتور كولفر بالكذب. لذلك لم يكن مستغربا أن تتعثر المناظرة فيما بعد وتبتعد عن الطرح المتأني والعميق للإيجابيات والسلبيات.

وكما تبيّن في نهاية المطاف، فإن معاهدة سالت الثانية لم تصل إلى مرحلة التصويت عليها في مجلس الشيوخ. ففي أواخر ديسمبر من العام 1979 غزا السوفييت أفغانستان، واتخذ الرئيس كارتر إجراءات عقابية ضدهم. كان من أشهر تلك الإجراءات إلغاء المشاركة الأمريكية في أولمبياد موسكو، ولكن ربما كان

أهمها سحب كارتر طلبه بالمصادقة على سالت الثانية. (لم تدخل سالت الثانية حيز التنفيذ، ولكن هدف الحد من صواريخ ميرف عولج فيما بعد من قبل إدارة بوش الأولى في معاهدة ستارت الثانية، والتي نوقشت في فصل لاحق).

على الرغم من أن ظهور المحادثات الثنائية لتخفيض وتحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كان أمرا يدعو إلى التفاؤل في هذه المرحلة من الحرب الباردة، فإنني عندما أنظر إلى تلك السنوات أرى نوعا من التفكير الذي ألفناه تماما عبر التاريخ في انفعاليته ولامنطقيته، إنه التفكير الذي طالما أدى إلى الحروب في تاريخ البشرية، وهو أيضا التفكير الذي أصبح في العصر النووي أكثر خطورة من أي وقت مضى. هذا التفكير هو الذي كان يحرك المناقشات المحمومة حول الاستراتيجية النووية، وهو الذي دفعنا إلى إدخال زيادات ضخمة على القدرة التدميرية لقواتنا النووية، كما أنه هو الذي أوصلنا إلى حافة الانجرار إلى حرب نووية. وما عَجْزُنا عن تصور إلى أين كان سيقودنا ذلك إلا دليلٌ على إصابتنا بقصور هائل في المخيلة. وحتى قبل تنفيذنا عمليات بناء الأسلحة النووية في السبعينيات والثمانينيات، كانت قواتنا النووية أكثر من كافية لنسف العالم بأسره. كما كانت قواتنا الرادعة مخيفة بما فيه الكفاية لردع أي زعيم عقلاني. ومع ذلك، فقد ادعينا بقلق شديد أن قواتنا النووية تعاني عدة نواقص. وأطلقنا العنان لمخيلتنا حول وجود «نافذة ضعف». ونشرت كلتا الحكومتين - حكومتنا وحكومة الاتحاد السوفييتي - الخوف بين شعبيهما. لقد تصرفنا كأن العالم لم يتغير مع ظهور العصر النووي، وهو العصر الذي تغيّر فيه العالم كما لم يحدث من قبل.

ولكن مع ذلك، فإن المبادرات التي ظهرت في وقتٍ مبكر لتخفيض وتحديد الأسلحة، وإن لم تكن ناجحة دائما، كانت تنم عن وجود بوادر لطريقة جديدة في التفكير. هذا التفكير الجديد، والذي اعتبر كثيرون أنه ساذج، كان - على العكس من ذلك - واقعيا تماما، بالنظر إلى سياق الحرب الباردة، تلك الحرب التي كُدِّست خلالها الأسلحة النووية بأعداد مبالغٍ فيها ضمن سباق تسلحٍ سريالي.

لكنّ ثمة تحديا آخر في إجراء تقييم موضوعي للأسلحة النووية كان قد بدأ يظهر مع بروز قضية انتشار تلك الأسلحة في أماكن أخرى من العالم. وإلى جانب محاولة الحد من الأسلحة النووية بموجب المعاهدات، كانت الولايات المتحدة تعمل على

منع انتشار الأسلحة النووية إلى بلدان أخرى. فقد بذلت الولايات المتحدة جهودا لوقف البرامج النووية السرية التي سمعنا عنها في كل من كوريا الجنوبية وتايوان وإيران والعراق وباكستان والهند وإسرائيل وجنوب أفريقيا. ولم تنجح تلك الجهود إلا في كوريا الجنوبية وتايوان. لم يكن منع الانتشار ضمن مسؤولياتي، ولكني أعتقد أنه كان بإمكاني ممارسة بعض التأثير في جهود حكومتنا لو أنني جعلتُ منه أولوية. وبما أن تركيزي كان في المقام الأول على التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية السوفييتية، فإني لم أعر اهتماما يُذكر لبرامج الانتشار الوليدة في الدول الأخرى. وها نحن نواجه اليوم التركة المؤسفة للجهود الفاشلة في منع الانتشار النووي؛ وبات وقف ذلك الانتشار الآن أصعب بكثير مما كان عليه الوضع عندما كانت تلك البرامج لاتزال في بداياتها.

ثمة أمور كثيرة يمكن قولها عن عمليات اتخاذ القرارات النووية وتحديد الأسلحة والانتشار النووي في وقت لاحق من رحلتي، فهذه الأمور تبقى من الأولويات، شأنها في ذلك شأن جوانب أخرى من الجهد المبذول للحد من الخطر الناجم عن الأسلحة النووية. وتستلزم هذه المساعي قدرا كبيرا من الدبلوماسية، فقد كنتُ في حاجة إلى اكتساب الخبرة في هذا الفن. وفي السنوات التي كنتُ فيها وكيلا لوزارة الدفاع، والتي اضطلعتُ خلالها بمسؤوليات استراتيجية التعويض وبناء القوات النووية الاستراتيجية الأمريكية وباحتياجات عسكرية أخرى في ذلك الوقت، وجدتُ فرصا لجمع الخبرة والمهارة في ذلك المجال، حيث ستكون لذلك أهمية كبيرة في وقت لاحق من رحلتي. وقد انتهزتُ هذه الفرص التي أتيحت لي خلال زياراتي لدول رئيسة تعلمتُ خلالها طريقة التعامل مع الأشخاص الآخرين الذين كانوا معنيين بالتحدي النووي. ومن الأهمية بمكان سرد تفاصيل بعض هذه التجارب الجوهرية وما أفرزته من استراتيجيات دبلوماسية.

9

وكيل الوزارة دبلوماسيا

في الأول من يناير 1980، ألغى الرئيس كارتر بشكلٍ أحادي معاهدة 1955 للدفاع المشترك مع جمهورية الصين؛ لقد قرر كارتر أن يلعب بـ «ورقة الصين» ضد الاتحاد السوفييتي[1].

«أصبح من الواضح أنه كلما توخت القوتان العظميان البراغماتية في تكثيف الحوارات الثنائية بينهما للتصدي لشبح سباق التسلّح النووي، اتسمت العلاقات بينهما بالتعاون والتواصل، وهذه دعوة إلى الدبلوماسية»

بما أن منصبي وكيلا لوزارة الدفاع للبحوث والهندسة لم يتطلب مني المشاركة مباشرة في القرارات السياسية، فقد حاولتُ أن أنأى بعملي عن الميول الحزبية. وكنتُ على ثقة بأنه عندما يدرك أعضاء الكونغرس ذلك، فإنهم سيكونون أكثر استعدادا للنظر إلى شهادتي بشكلٍ موضوعي ومن دون تحيز. كما لم يكن منصبي، باستثناء بعض الحالات المهمة، يتطلب مني

عادة إجراء اتصالات ديبلوماسية. ومما تشمله تلك الاستثناءات: الصين والناتو.

وعلى الرغم من وجود تباين في التفاصيل بين الإدارات الرئاسية، فإن الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في الحرب الباردة كانت تتمثل في احتواء السوفييت، أي أنه يجب على الغرب وقف التمدد السوفييتي باتباع سياسات مستنيرة وغير مكلفة بعيدا عن الحرب مع التحلي بالصبر ريثما ينهار النظام السوفييتي نهائيا نتيجة تناقضاته الداخلية. وقد عانى السوفييت ضغوطا إضافية نتيجة افتراضهم غير الواقعي أنه يمكنهم أن يفرضوا إلى أجل غير مسمى إرادتهم الخانقة على البلدان «التابعة لهم»، فضلا عن دفع الدول الشيوعية ذات التوجه القومي العالي، مثل الصين ويوغوسلافيا، إلى القبول بالسير خلف قيادة الاتحاد السوفييتي «لإحداث ثورة» في العالم. وكان الهدف الاستراتيجي الرئيس للاحتواء هو الحد من مغامرات السوفييت في التوسع الجغرافي والتقليل من فرص إقدامهم على مواجهات عسكرية مع الغرب، وهذا بالتالي يخدم هدف منع حصول نزاع نووي. ولذلك بدا لي أن التحالف شبه الرسمي الذي أقامه الرئيس كارتر بين الولايات المتحدة والصين كان ملائما للغاية. فقد كنتُ متحمسا لمساعدته على تنفيذه، وسرعان ما وجدتُ الفرصة لتحقيق ذلك.

أرسلني الرئيس كارتر إلى الصين بوصف ذلك جزءا من موافقته على مساعدة تلك الدولة على تحديث قواتها العسكرية التقليدية. وكان مقررا أن يطلعوني على معداتهم العسكرية وقدرتهم التصنيعية، وعلى إثر ذلك أقدم توصياتي بخصوص البرنامج الذي يؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف. وقد جمعتُ فريقا رائعا يضم ضباطا عسكريين رفيعي المستوى من جميع القطاعات وخبراء من المجالات التكنولوجية ذات الصلة. استُقبِلنا من قبل فريقٍ صيني مماثل، حيث رافقنا في جولة استغرقت ثمانية أيام زرنا خلالها المنشآت الرئيسة في الصين بدءا من مصنع الدبابات في منغوليا الداخلية وصولا إلى حقل اختبار الصواريخ في صحراء غوبي Gobi.

في كل زيارة تقريبا، كان مدير المختبر أو مدير المصنع يبدأ بتقديم اعتذار عاطفي عن الحالة المزرية التي وصلت إليها منشآته بسبب الثورة الثقافية. وكنتُ أرد بسؤاله عما كان يفعله خلال الثورة الثقافية. وكان الجواب دائما، مع بعض التنويع بين كل مرة وأخرى: «أُرسلت إلى مزرعة للخنازير لإعادة تأهيلي من خلال

العمل البدني». وكانت دموع بعضهم تنهار. وعندما شارفت رحلتنا على الانتهاء، وجَّهتُ السؤال نفسه إلى الرائد الصيني الشاب الذي كان المترجم الفوري لي. تردَّد للحظات قليلة، ثم أخبرني أنه كان ضمن الحرس الأحمر في بداية الثورة الثقافية لكنه تركه عندما أُرسل والده المريض إلى مزرعة للخنازير، إذ خشي أن يموت والده هناك، فذهب بنفسه إلى تلك المزرعة لرعاية والده. يا لها من قصة مشجِّعة بشأن تغلب القيم الكونفوشيوسية على القيم الشيوعية. (بعد أربعة عشر عاما، عندما وصلتُ إلى بكين بوصفي وزيرا للدفاع، كان هذا الرائد نفسه، الذي كان قد أصبح في ذلك الوقت عميدا، ينتظر عند أسفل سلم الطائرة كي يرحب بي. كان لقائي به للمرة الثانية مؤثرا ومُفرحا).



بيري لحظة وصوله إلى الصين بصفته وكيل وزارة الدفاع لتقديم المشورة بشأن تحديد القوات العسكرية التقليدية، في أكتوبر 1980. من أرشيف شركة جنرال داياميكس سي 4 سيستمز

بعد فترة وجيزة من زيارتي الصين، شاهدتُ الفيلم الوثائقي الرائع (من ماو إلى موزارت From Mao to Mozart)[2]، الذي صوَّر زيارة عازف الكمان إسحاق ستيرن Isaac Stern إلى شانغهاي، وكان ذلك في وقت زيارتي نفسه تقريبا. وثمة مشهد مؤثر بشكل خاص في ذلك الفيلم يتمثل في المقابلة التي أُجريت مع مدير معهد شانغهاي للموسيقى، والتي يتحدث خلالها عن الطريقة التي حُبس بها داخل حجرة صغيرة خلال الثورة الثقافية لأن الحرس الأحمر كان يعتقد أن الموسيقى الغربية مُفسدة. توازي تلك المقابلة قصص القمع التي حكاها لي مديرو المصانع في جميع أنحاء الصين. يكاد يكون من المستحيل على الأمريكيين أن يستوعبوا ذلك الكم المذهل من أعمال التدمير الذاتي التي مارسها الحرس الأحمر خلال الثورة الثقافية.

بفضل عملي السابق في مجال أنظمة الاستطلاع، كانت لزيارتنا حقل اختبار الصواريخ في صحراء غوبي ذكرى خاصة لدي. فقد درست على مر السنين تطوير هذا الحقل من كثب من خلال الصور الفوتوغرافية الممتازة التي كانت تلتقطها الأقمار الاصطناعية الأمريكية. وعندما وصلنا إلى الحقل، بدا كل شيء مألوفا بالنسبة إليّ. وعندما أُطلعنا على منصة اختبار الصواريخ البالستية عابرة القارات والتي كان ينتصب عليها صاروخ تجريبي مُعد للإطلاق في غضون أيام قليلة، مشيتُ بثقة حتى وصلتُ إلى هيكل الإطلاق، وبناء على دراستي الطويلة، قدّمتُ لفريقنا الأمريكي شرحا حول برنامج الصين للصواريخ البالستية عابرة القارات. وعندما عدتُ إلى مكتبي في البنتاغون بعد أسبوع من ذلك، وجدتُ على طاولة المكتب صورة ملتقطة بالأقمار الاصطناعية لمنصة الإطلاق نفسها وفيها مجموعة من الناس الذين كانوا يقفون أمام ذلك الصاروخ، ولكن أحد الأشخاص كان يقف بعيدا عن الآخرين. وقد وضع مترجم ذكي للصور دائرة حول ذلك الشخص المنعزل وكتب بجانبه «الدكتور بيري»!

رافقني في تلك الرحلة نائبي جيرالد دينين Gerald Dinneen، إذ طوَّرنا أنا وهو علاقات ودية مع نظيرينا الصينيين، وذلك مثلما فعلت زوجتانا أيضا مع نظيرتيهما. وأصبحت بين النساء الأربع صداقة دائمة، حيث بدأ الصينيون يطلقون عليهن لقب «عصابة الأربعة» (The Gang of Four)[3]. لم يكن قد مضى على انتهاء الثورة الثقافية آنذاك سوى بضع سنوات، وقد فوجئت للوهلة الأولى بأن الصينيين كانوا

يستطيعون إطلاق النكات حول تلك الأوقات العصيبة؛ ولكن سرعان ما علمتُ أن حس الفكاهة عند الصينيين أمرٌ لا يمكن السيطرة عليه.

كان تقييمنا النهائي أن المختبرات والمصانع الصينية كانت متخلفة كثيرا عن تلك الموجودة في الولايات المتحدة، ما يحول دون إجراء نقل مفيد للتكنولوجيا. وقد أوصينا بأن تبني الصين أولا قدرتها في مجال التكنولوجيا المدنية، خصوصا في مجال الإلكترونيات، وذلك ليتسنى لنا خلال عقد من الزمن تحسين القدرة على العمل معا بشكل فعال، وقد فعلوا ذلك بمهارة وتصميم بات العالم ينسبهما إلى الصين. ولكن بعد المذبحة التي تعرض لها المدنيون الصينيون في ميدان تيانانمن Tiananmen في العام 1989، لم تعد الولايات المتحدة ترغب في مشاركة التكنولوجيا العسكرية مع الصين.

أما تجربتي مع الدبلوماسية في الناتو فكانت مختلفة إلى حد بعيد عن تجربتي في الصين. وبصفتي مدير مشتريات الدفاع في الولايات المتحدة، كانت لي تعاملات كبيرة مع المديرين التنفيذيين للمشتريات في دول الناتو الأخرى، وهي تعاملات سياسية ودبلوماسية على حدٍّ سواء. كنا نلتقي مرتين في السنة في بروكسل لمعالجة قضايا المشتريات التي تؤثر في قدرة الدول في حلف الناتو خلال وقوفها في وجه القوات العسكرية لحلف وارسو بقيادة السوفييت. وفي الحقيقة كان الهدف هو تعزيز الجاهزية العسكرية لحلف الناتو والحفاظ عليها.

كانت حالة الردع لحلف الناتو، والتي تشكل جزءا جوهريا من الردع الشامل خلال الحرب الباردة، تعتمد بشكل كبير على إظهار قدرة فعالة لقوات الناتو على العمل المشترك في الميدان. ومن ثم فإن القضية الرئيسة المتعلقة بالمشتريات بالنسبة إلى العمليات العسكرية للناتو هي ضمان القدرة على العمل البيني بين القوات متعددة الجنسيات، لاسيما في نظم الاتصالات ومخازن الذخيرة. ولكن على الرغم من أننا كنا بحاجة إلى التواصل بسهولة بعضنا مع البعض في المعركة، فإن كل دولة من دول الناتو صممت نظامها الخاص للاتصالات العسكرية، وهو نظام قد لا يعمل بالتردد نفسه أو التضمين الخاص بدول الناتو الأخرى. كان ذلك أسلوبا قديما ومتخلفا من التفكير الذي يحتاج إلى التغيير. وأصبح إقناع كل دولة بتقديم التنازلات اللازمة لتأمين اتصالات بينية فعالة من الأولويات البارزة. وكانت الحاجة

نفسها إلى القدرة على العمل البيني تنطبق أيضا على المخازن المشتركة، كمخازن الوقود والذخائر. إن مشكلة قدرة القوات العسكرية على العمل البيني من الأمور الثابتة في التاريخ. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك: كان دُوق مدينة ويلينغتون Wellington على وشك أن يخسر معركة واترلو لأن حلفاءه لم يكونوا قادرين على استخدام ذخائر بعضهم بعضا.

وكانت مشتريات وسائل الدفاع الفعالة من الأمور الحيوية أيضا في الناتو. ولو أن كل دولة كانت ستصنع طائراتها المقاتلة أو صواريخ جو - جو الخاصة بها، فإن نفقات البحث والتطوير كانت ستصبح أكثر تكلفة نتيجة وجود فائض كبير في الإنتاج، فضلا عن أن تلك الدول كانت ستُحرم من الاستفادة من تكاليف دورات الإنتاج الكبيرة. وإجمالا كان الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة هو أنه يجب على جميع دول الناتو شراء أنظمة عسكرية أمريكية كي يحصل الجميع على أدنى تكلفة للوحدة، وذلك بسبب قاعدتنا الإنتاجية الكبيرة. كان من الطبيعي ألا تقبل دول الناتو الأخرى بهذا النهج، وتلت ذلك منافسة قوية سببت تكاليف باهظة للوحدة بالنسبة إلى كل عضو في التحالف. وبصفتي مدير مشتريات الدفاع في الولايات المتحدة، جربتُ نهجا جديدا حيث اقترحتُ أن نتفق على ما أسميتُه «عائلة من الأسلحة» family of Weapons. على سبيل المثال، تبني الولايات المتحدة صواريخ جو - جو بعيدة المدى لاستخدامها من قبل جميع دول الناتو. وبدورها تشكل الدول الأوروبية فريقا لتصميم وبناء صواريخ جو - جو قصيرة المدى لاستخدامها في جميع دول التحالف، بما في ذلك الولايات المتحدة. وبعد مناقشة مطولة، استحوذت الفكرة على الاهتمام، وبحلول نهاية السنة الثالثة لي وكيلا لوزارة الدفاع، كانت دول الناتو تمضي قدما في تلك الخطة. ولكن بعد مرور عام على ترك منصبي، تلاشت الخطة تدريجيا، بعد أن فقدت من كان يدافع عنها، وأصبحت الطرق القديمة غير الفعّالة للمشتريات هي المعيار المتبع. بيد أنها كانت تجربة تعليمية في غاية الأهمية بالنسبة إليّ نظرا إلى أنها عرّفتني على فن الديبلوماسية مع الدول الأخرى، وذلك على مستوى الأفراد والمجموعات الكبيرة على حدٍّ سواء. كما رسَّختْ تلك التجربة لدي إلى حدٍّ بعيد الحاجة إلى التعاون بين الأمم في التعامل مع المطالب الوجودية للعصر النووي. وعلى كل حال، تشكل القدرة على العمل البيني لدول الناتو عاملا حيويا للحصول

على ردع ناجح في أوروبا، وليس على مجرد منفعة اقتصادية. ويجب أن يصبح التعاون على مستويات عديدة وبأشكال عديدة شعارا ومبدأ سياسيا في الحؤول دون استخدام الأسلحة النووية.

مكّنتني هذه المهمات من توسيع معارفي ومهاراتي بطرق مهمة. وخلال رحلتي المتواصلة للحد من خطر الأسلحة النووية، عملتُ بطرق مختلفة لدعم الأولوية الثابتة المتمثلة في الحد من ذلك الخطر: لقد كنت شاهدا في اليابان على القدرة التدميرية الجديدة والمطلقة؛ وكنت رجل أعمال ومخابرات أعمل على تطوير وسائل الاستطلاع التكنولوجية الضرورية لمراقبة وقياس حجم الترسانة النووية السوفييتية السرية المتنامية. كما كنتُ مخطّطا استراتيجيا و«مصمم أسلحة» في تجديد الروح القتالية في ساحة المعركة لقطع الطريق على المحاولات السوفييتية الرامية إلى الاحتفاظ بالتفوق في النزاعات. وقد أصبح من الواضح أنه كلما توخت القوتان العظميان البراغماتية في تكثيف الحوارات الثنائية بينهما للتصدي لشبح سباق التسلح النووي المكلف والخطير، اتسمت العلاقة الجيوسياسية المتغيرة بين موسكو وواشنطن بالتواصل والتعاون المتزايدين، وهذه - باختصار - دعوة إلى الدبلوماسية. وستؤدي التجربة الدبلوماسية دورا حيويا في ذلك.

وكما سأشرح لاحقا، فإن المهارات الدبلوماسية التي بدأتُ أطورها في هذه المهمات، والتي طورتُها بشكلٍ أكبر خلال الثمانينيات، ستكون ذات قيمة كبيرة عندما أصبح وزيرا للدفاع، إذ سأجد نفسي باستمرار في مواقف جديدة تتسم بالتعقيد والإلحاح وتضعني أمام تحديات صعبة على المستوى الدبلوماسي.

ولكني الآن أصبحتُ على وشك الدخول في حقبةٍ من رحلتي بدت فيها المفارقة كأنها السمة الأساسية. فقد حُرم الرئيس كارتر من ولاية ثانية، وعدتُ إلى الحياة خارج الحكومة وبعيدا عن سلطتها المتمثلة في صناعة وتنفيذ القرار السياسي. وكانت المفارقة تكمن فيما تبيّن أنه تجربة مدنية غنية ومتعددة الجوانب، والتي يبدو أنه لا غنى عنها الآن في مواصلة مهمتي الرامية إلى التقليل من خطر الأسلحة النووية. وقفتُ جانبا وتأملتُ الدروس التي تعلمتُها في معمعة البنتاغون. فقد دخلتُ المناظرات العامة لمناقشة المواضيع الكبرى التي كانت مطروحة يومذاك حول الأسلحة النووية مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي؛ وعدتُ

إلى الحياة الأكاديمية وواجهتُ الطلاب وتعلمتُ منهم الكثير من الأمور التي ستكون بالغة الأهمية إذا ما جاء ذلك اليوم الذي لا يعود فيه العالم مهددا بالأسلحة النووية على الإطلاق؛ كما واصلتُ الدبلوماسية النووية غير الرسمية والمهمة في آن معا في أجزاء كثيرة من العالم، إذ اجتمعتُ بمسؤولين حكوميين وخبراء متنفذين سيقدّمون لي خدمات لا تقدر بثمن خلال السنوات اللاحقة من السعي المستمر إلى التخفيف من الخطر النووي، وذلك عندما أعود إلى البنتاغون بوصفي وزيرا للدفاع؛ والتقيتُ بخبراء متشابهين معي في التفكير، حيث سينضمون إليّ في السعي إلى الحد من الخطر النووي؛ كما شعرتُ وبشكلٍ ملموس بتغير الأحداث في رحلتي مع تحول الاتحاد السوفييتي إلى جزء من التاريخ وانتهاء الحرب الباردة، وهو ما كان إيذانا بفترة جديدة لها ديناميatها القوية - من الفرص والمخاطر على حدٍّ سواء - في الأزمة النووية.

10

العودة إلى الحياة المدنية: الحرب الباردة تنتهي، ولكن الرحلة النووية مستمرة

إنني أدعو الأوساط العلمية في بلدنا، أولئك الذين أعطونا الأسلحة النووية... إلى أن يقدموا لنا الوسائل اللازمة لتعطيل هذه الأسلحة النووية وإبطال مفعولها[1].

- الرئيس ريغان، 23 مارس 1983

«بما أنني أصبحت ضمن نخبة صغيرة تواجه الخطر النووي الذي يلوح في الأفق، رأيت أنه من المهم تقريب مفهوم ذلك التحدي وإدخاله إلى الصفوف الدراسية بين الشباب الذين سيواجهونه قريبا»

بعد الهزيمة الحاسمة للرئيس كارتر في إعادة انتخابه لولاية ثانية، عدنا أنا وليونيلا مرة أخرى إلى كاليفورنيا، وهي المكان الذي أصبحنا نطلق عليه اسم «الوطن» «Home». وفي حال كان لديّ أدنى شك في مواصلتي لرحلتي على شفا الهاوية النووية، فإنه سرعان ما تبدد.

أولا، طُرح اقتراح «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» بهدف وضع آلية «دفاع» جديدة ضد الهجوم

النووي، وهو الاقتراح الذي وجِّهتُ انتقادات شديدة له على وجه السرعة. ثانيا، أطلقتُ عملية ديبلوماسية غير رسمية مركّزة وواسعة النطاق حول التهديد النووي بالتعاون مع شخصيات سوفييتية بارزة وشخصيات عالمية أخرى، وهو ما أنتج بيئة ديبلوماسية ناشئة بدتْ كأنها تبشر بوجود بدايات لروح جديدة وطريقة جديدة في التفكير للحد من الخطر. ثالثا، بات لديّ الآن الوقت الكافي لأفكر بشأن الديناميات المتغيرة للأزمة النووية وأعطي دروسا عنها. ورابعا، لم أضيع أي فرصة لأبقى مطلعا على التكنولوجيا الجديدة والمتميزة.

بعد عودتنا إلى كاليفورنيا انضمت ليونيلا مجددا إلى شركتها السابقة المتخصصة في المحاسبة القانونية، وقد جاء ذلك في الوقت المناسب لكي تساعد في الكشوف الضريبية للعام 1980. أما شركة إي إس إل، التي كنتُ قد أسستُها، فقد أصبحتْ مملوكة الآن من قبل شركة تي آر دبليو TRW، وبما أنني كنتُ حتى وقتٍ قريب مسؤولا عن مشتريات الدفاع، فإني لم أشأ الذهاب للعمل في شركة كبرى للدفاع يمكن أن يعتمد نجاحها على البرامج الدفاعية التي كنتُ قد أطلقتُها. وبدلا من ذلك انضممتُ إلى شركة مصرفية استثمارية، وهي هامبرشت وكويست Hambrecht & Quist، في سان فرانسيسكو. كانت هذه الشركة الاستثمارية الصغرى المتخصصة في التكنولوجيا العالية هي من تولّتْ قبل سنوات عديدة طرح أسهم شركة إي إس إل للاكتتاب العام، وكان جورج كويست George Quist ضمن مجلس إدارة إي إس إل إلى أن بيعت إلى شركة تي آر دبليو. وقد اعتقدتُ أن تجربتي في البنتاغون في تقييم وتطبيق التكنولوجيا العالية ستعود بالنفع على شركة هامبرشت وكويست بما تضطلع به من أعمال استثمارية صغيرة ولكنها مؤثرة، والتي تركّز على التكنولوجيا المبتكرة (على الرغم من أن عددا قليلا جدا من استثماراتها كان في مجال الدفاع).

وقد اتصل بي أيضا البروفيسور جون لويس John Lewis، المدير المشارك لمركز الأمن الدولي وتحديد الأسلحة (CISAC، الذي يُعرف حاليا بمركز الأمن والتعاون الدولي) بجامعة ستانفورد ووافقتُ على أن أصبح زميلا أقدم (Senior Fellow) وغير متفرغ في المركز. فقد حصلتُ على اثنتين من شهاداتي من جامعة ستانفورد، التي تُعتبر واحدة من أهم الجامعات في العالم، وكنت متحمسا لفكرة الانضمام إلى مركز الأمن الدولي وتحديد الأسلحة الذي سأتمكن فيه من الاستمرار في صقل

تفكيري حول الأمن القومي وقضية الأسلحة النووية. وقد وضعت منهاجا جديدا في جامعة ستانفورد يحمل اسم «دور التكنولوجيا في الأمن القومي» «The Role of Technology in National Security». على مر التاريخ أدت التكنولوجيا دورا حاسما في الأمن القومي، ولكن بالطبع لم يسبق لها أن تغيّرت بوتيرة مذهلة مثلما حدث في الفترة الفاصلة بين المرحلة التي كنت فيها بأواخر سنوات المراهقة، عندما كنتُ جنديا في أوكيناوا، والمرحلة التي أصبحتُ فيها بأوائل الخمسينيات من عمري، عندما صرتُ مسؤولا عن تسريع تلك الوتيرة. ونظرا إلى تأثري خلال سنوات دراستي الجامعية في ستانفورد بعالم الرياضيات الرائع البروفيسور جورج بوليا George Pólya، وأيضا بتجاربي الخاصة محاضرا جامعيا، فإني فكرتُ ذات مرة في دخول مهنة التدريس في الرياضيات النظرية. ولكن بما أنني أصبحتُ الآن ضمن نخبة صغيرة تواجه الخطر النووي الذي يلوح في الأفق، رأيتُ أنه من المهم تقريب مفهوم ذلك التحدي الحقيقي وإدخاله إلى الصفوف الدراسية، وخاصة بين الشباب الذين سيواجهونه قريبا.

كما أصبحتُ ناشطا في شكلٍ مهم ومتنامٍ من الدبلوماسية التي تُعرف بدبلوماسية المسار الثاني (Track 2 Diplomacy)، وهي دبلوماسية دولية غير حكومية تكمّل دبلوماسية المسار الأول التي يمارسها المسؤولون الحكوميون. خلال الثمانينيات والسنوات الثلاث الأولى من التسعينيات، كنتُ أسافر إلى روسيا كل عام تقريبا بصحبة وفد من جامعة ستانفورد للقاء العلماء والأكاديميين الروس. وكان الهدف من اجتماعات المسار الثاني هو تخطي المواقف الرسمية على أمل إيجاد مسارات جديدة يمكن أن يتبعها المسؤولون الحكوميون فيما بعد، وهو هدف يمكن تحقيقه في بعض الأحيان عبر مزيج من الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية. هذا العمل التأسيسي ليس مهما بالنسبة إلى فاعلية الدبلوماسية الشاملة فقط، بل هو يُعتبر، ضمن سياق الجو المفعم بعدم الثقة الذي أشاعته الحرب الباردة، أحد الحوارات المفيدة القليلة التي لاتزال جارية. ولكن قبل أن أحدد معالم دبلوماسية المسار الثاني، من المفيد تقديم لمحة عن مجرى تلك الأيام من خلال وصف الظهور المفاجئ لطريقة قديمة ومألوفة من التفكير الذي كان دخيلا على العصر النووي، والذي مثّل تحديا على المساعي الجديدة التي كنتُ أبذلها. وهذا لن يكون أول تلك التحديات.

هذه الحالة الجديدة من التفكير القديم - الذي يشبه من الناحية الشكلية التفكير الجديد - انبثقتْ عن مستويات عالية من الحكومة واستحوذت على العناوين الرئيسة لوسائل الإعلام في أوائل الثمانينيات. وفي 23 مارس 1983 فاجأ الرئيس ريغان العالم عبر دعوته العلماء والمهندسين الأمريكيين إلى تطوير نظام دفاعي يجعل الأسلحة النووية غير فعالة. حيث قال:

> إنني أدعو الأوساط العلمية في بلدنا، أولئك الذين أعطونا الأسلحة النووية... إلى أن يقدموا لنا الوسائل اللازمة لتعطيل هذه الأسلحة النووية وإبطال مفعولها.

وقد استُلهم خطابه من مفهوم جديد للدفاع الصاروخي قائم على التكنولوجيا الحديثة والقوية، حيث قدّم ذلك المفهوم رؤية عن تدمير الصواريخ السوفييتية عابرة القارات وهي في الجو عبر أسلحة شعاعية تُنشر ضمن كوكبةٍ من الأقمار الاصطناعية الأمريكية. وكان المشروع الذي أنشئ لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس يسمى مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI، والتي أصبحت تُسمى بعد ذلك مباشرة باسم «حرب النجوم». ربما بدا هذا المفهوم - أي تسخير التكنولوجيا المتقدمة ودمجها ضمن نظام معين - جديدا على نحوٍ باهر، ولكني كنتُ أعلم أن الهدف النهائي من هذا المشروع كان لايزال بعيد المنال، تماما كما هو حال الأفكار السابقة حول التشويش على أنظمة التوجيه الخاصة بالصواريخ السوفييتية عابرة القارات وبناء قدرة دفاعية مضادة للصواريخ البالستية.

بعد فترة وجيزة من خطاب الرئيس ريغان الذي ألهم مبادرة الدفاع الاستراتيجي، دُعيت من قبل صحيفة واشنطن بوست لكتابة افتتاحية تناقش مزايا تلك المبادرة، حيث انتقدتُ فيها اقتراحه، مشيرا إلى أننا «إذا أمضينا عقدين في تطوير واختبار ثم نشر نظام لهزيمة القوات الصاروخية السوفييتية بنوعيها العابرة للقارات وتلك التي تُطلق من الغواصات، فإنه بالتأكيد سيكون لديهم متسع من الوقت للتفكير في مجموعة متنوعة من التدابير المضادة وتطويرها ونشرها»[2]. وفي مقال لاحق نُشر في إحدى المجلات العلمية قلتُ إنه في مبادرة الدفاع الاستراتيجي، ما هو ممكن غير مرغوب فيه، والمرغوب فيه غير ممكن[3]. وقد كانت لشكوكي حول الجدوى التقنية لمبادرة الدفاع الاستراتيجي أهمية خاصة لأنني أمضيتُ الكثير من مسيرتي وأنا أطبّق

التكنولوجيا المتقدمة بنجاح محققا بذلك نتائج ثورية. وأشرتُ أيضا إلى خطر عكسي لمبادرة الدفاع الاستراتيجي، وهو أن بناء نظام دفاع صاروخي، حتى إن لم يكن فعالا، قد يؤجج من جديد سباق التسلح النووي.

كنتُ أدرك أن تطوير أسلحة شعاعية عالية القدرة إلى جانب الصواريخ والأقمار الاصطناعية اللازمة لذلك سيكون بلا شك في غاية الصعوبة وستترتب عليه تكاليف باهظة، ولكن الحجج التي سقتُها حول عدم جدوى مبادرة الدفاع الاستراتيجي كانت أكثر جوهرية. وفي النهاية سيتوقف نجاحها على وجود هدف غير مستجيب. وستكون هذه المبادرة عرضة لما يطلق عليه لاعبو الشطرنج «مغالطة الحركة الأخيرة». فهي حتما ستُبنى وتُنشر على مدى فترة طويلة، وهذا سيكون تقريبا على مرأى تام من الجيش السوفييتي، حيث سيكوِّنون فكرة جيدة نسبيا عما نبنيه وبالتالي سيعدلون أنظمتهم الهجومية بناء على ذلك. فضلا عن ذلك، ستكون التعديلات التي سيدخلونها غير مكلفة نسبيا مقارنة بنظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي، الذي كان يبشر بتكاليف باهظة للغاية.

وقد قدّم لنا الاتحاد السوفييتي مثالا تاريخيا على ذلك في الستينيات، عندما بنى نظاما مكلفا جدا للدفاع الجوي يغطي مساحة البلاد بأكملها. وبعد مراقبتنا لعملية نشر ذلك النظام عدّلنا خطط هجماتنا بواسطة قاذفات B-52 عن طريق إعادة توجيه القاذفات كي تحلق فوق الاتحاد السوفييتي على ارتفاع بضع مئات من الأقدام، وبالتالي تتمكن من تجنب معظم رادارات الكشف التابعة لأنظمة الدفاع الجوي السوفييتية، التي كانت مصمّمة وفقا لفرضية أن قاذفات B-52 ستنفذ ضرباتها من ارتفاعات شاهقة. وعلى مدى نحو عشر سنوات عدّل السوفييت - بعد إدراكهم للتغيير الذي أدخلناه على تكتيك القاذفات - أنظمة دفاعهم الجوي في محاولة لإبطال مفعول تكتيكنا الجديد. وكما بيّنتُ سابقا طورت الولايات المتحدة بعد ذلك صواريخ كروز التي تُطلق من الجو، حيث تتولى قاذفات B-52 حملها وإطلاقها وهي على بعد مئات الأميال من الاتحاد السوفييتي، ما يجعل تلك القاذفات في مأمن من الدفاعات الجوية السوفييتية. والصواريخ التي تطلق من الجو لن تحلق فوق الاتحاد السوفييتي على ارتفاع 200 قدم فقط، بل ستتمتع أيضا ببصمة رادارية متدنية جدا (وذلك على عكس قاذفات B-52 الكبيرة والتي

لا تتمتع بمزايا الشبح كونها صُنعت في فترة سابقة)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إبطال قدرات الرادارات السوفييتية على كشف والتقاط الأهداف. هذه التعديلات غير المكلفة نسبيا، والتي أُدخلت على تكتيكات القصف لقاذفات B-52 ووسائط إيصال الأسلحة، أدت إلى تعطيل شبه تام لأي فاعلية كان يتمتع بها نظام الدفاع الجوي السوفييتي الضخم والمكلف. وهكذا فقد تمكنّا من إطالة عمر قاذفة B-52 الهرمة إلى أن يتسنى لنا استبدالها بقاذفة تكون قادرة على هزيمة نظام الدفاع الجوي السوفييتي (وهذه القاذفة ستكون B-2).

وكما أشرتُ فإن تفكيري بشأن الهجوم مقابل الدفاع في العصر النووي قد تغيَّر منذ سنوات، وذلك عندما لاحظتُ وحددتُ شخصيا عبر حساباتي الخاصة مدى الضعف المقلق الذي تعانيه النظم الدفاعية في «الحد من الأضرار». فالأمر الكارثي للغاية في العصر النووي هو أن النظم الهجومية تتمتع بأفضلية كبيرة، وخاصة عندما يكون النظام الهجومي مصمما كي يُستخدَم مرة واحدة فقط. عندما اضطرت القاذفات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية إلى الطيران في رحلات متكررة فوق الأهداف الألمانية، كان لدى الألمان الوقت لتكييف أنظمة دفاعهم الجوي وفق التغييرات التي أدخلناها على استراتيجياتنا الهجومية، وتمكن الألمان من إنزال خسائر فادحة في صفوف القاذفات لدينا. ولكن حتى في ذلك الوقت، كانت معدلات الاستنزاف التي يحققها نظام الدفاع الجوي الجيد تتراوح بين 4 و8 في المائة. وبما أن قاذفاتنا كانت مضطرة إلى تنفيذ رحلات متكررة فوق أهدافها، فإن هذه النسبة من الخسائر كانت مدمِّرة بالنسبة إلى الطيارين وأفراد الطاقم، حيث إن عددا قليلا منهم سيبقى على قيد الحياة حتى يحقق حصته في الخدمة والمتمثلة في تنفيذ خمس وعشرين مهمة جوية. ولكن في الحرب النووية، في حال حصل هجومٌ من غارة أو غارتين بالصواريخ البالستية عابرة القارات، فإن نظام الدفاع الجوي الذي يسقط 10 في المائة فقط من القوة المهاجِمة يُعتبر ضعيفا على نحوٍ كارثي. لكي يكون النظام الدفاعي فعالا ضد هجوم بالصواريخ البالستية عابرة القارات، فإنه يتعين عليه تحقيق معدلات استنزاف تفوق الـ90 في المائة، وذلك منذ المرة الأولى! لا توجد معطيات تاريخية تدعم الحجج المعارضة التي تقول إن معدلات الاستنزاف هذه يمكن أن يحققها أي نظام دفاعي في حالات القتال الحقيقية.

وقد أوضحتُ في افتتاحيتي أنه في حال بدأت الولايات المتحدة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي، فإن السوفييت بالتأكيد سيطلقون برامج لمواجهتها. وستكون استراتيجيتهم الأقرب للتكهن هي محاولة التغلب على تلك المبادرة عدديا. وكان بإمكان السوفييت نشر آلاف الأهداف التمويهية إلى جانب الرؤوس الحربية المنشورة، وبالتالي مضاعفة عدد الأهداف التي يتعين على مبادرة الدفاع الاستراتيجي التعامل معها، حيث إن هناك مشكلة كبيرة في تمييز الأهداف. ويمكن للسوفييت بناء المزيد من الصواريخ والرؤوس الحربية، وبتكلفة أقل بكثير من تكلفة مبادرة الدفاع الاستراتيجي. لذلك حتى لو لم ننشر قط نظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي، فإن مجرد البدء به من شأنه أن يعجِّل في إطلاق حقبة جديدة وأكثر خطورة من سباق التسلح النووي.

وكما تبين فيما بعد فإننا لم نبن قط نظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي. ومع ذلك فإن جدلية الهجوم والدفاع لاتزال مستمرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل مختلف، حيث نشرت الولايات المتحدة أنظمة الدفاع الصاروخية البالستية المتمركزة على الأرض، ما شكّل حافزا لروسيا والصين كي تبنيا الأهداف التمويهية والمزيد من الصواريخ البالستية عابرة القارات.

وعندما أتأمل استمرار ذلك الإصرار على الفكرة الميئوس منها للدفاع في وجه الهجوم النووي، فإنني أميل إلى اعتقاد أن هذا الأمر يجسّد تماما ملاحظة آينشتاين القاتمة والمؤلمة في واقعيتها عندما قال «إن إطلاق العنان لطاقة الذرة قد غيَّر كل شيء، باستثناء أساليب تفكيرنا». بالتأكيد كان من الطبيعي عبر التاريخ أن نفكر في إنشاء دفاعات ضد التهديدات العسكرية الطارئة. ولكن الأسلحة النووية، التي تُطلق ضمن هجوم واسع النطاق، تجلب دمارا مؤكدا، وهذا الدمار يكون هائلا بما يكفي لاستبعاد إمكانية وجود أي دفاع ناجح. لم يعد الدفاع المعتمد في الحروب هنا أمرا مقبولا، فهذا أسلوب تقليدي في التفكير. في الحرب النووية أصبح «مبدأ» الاعتماد على الدفاع، الذي كان معتادا منذ زمن طويل، نوعا من خداع الذات، وهو من أكثر أشكال خداع الذات التي يمكن تفهمها لارتباطها بالطبيعة الإنسانية، كما أنه نابع من عدم القدرة على قبول الواقع الجديد.

***

على الرغم من أن الأحداث حفّزتني على مواصلة التفكير بشأن ضرورات العصر النووي وإعطاء الدروس عنها، حيث منحتني حياتي الجديدة خارج الحكومة بيئة جيدة للتأمل في ذلك، فإني وجدتُ أن التجربة الأساسية التي علّمتني الكثير عن الاستراتيجية المستقبلية هي العمل الديبلوماسي الذي مارستُه في تفاعلات المسار الثاني. وخلال لقاءاتي السنوية مع الروس إبان الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كان هناك الكثير من المناقشات المملة التي عبّر خلالها المندوبون الروس عن النمط السائد والمألوف جدا من التفكير، وهو ما كان يؤدي إلى إفساد الهدف من لقاءات المسار الثاني، التي يُفترض بها الخروج عن المواقف الرسمية على أمل إيجاد مسارات جديدة يمكن للمسؤولين الحكوميين اتباعها فيما بعد. لكنني تعرفتُ على بعض الروس المثيرين للإعجاب، والأهم من ذلك أنني شكلتُ علاقة فكرية مع عددٍ منهم، وقد أفادني هذا كثيرا في ذلك الوقت، بل كانت الفائدة أكبر عندما أصبحتُ وزيرا للدفاع.

وسبق لي أن تعرّفتُ، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، على إمكانية إقامة مثل هذه العلاقات وعلى أهميتها الكبيرة. وقد تعرّفتُ على ذلك من خلال حواراتي مع المسؤولين السياسيين والعسكريين وخبراء التكنولوجيا في الصين، وعبر تعاملاتي مع الرؤساء والوزراء والمسؤولين البارزين في دول حلف الناتو؛ وأيضا من خلال العمل مع ضباط عسكريين إسرائيليين ومصريين. وفي هذا الجو الذي أفرزته أزمة الأسلحة النووية بات من الممكن وضع حدٍّ للشكوك والعداء المستمرين منذ زمن بعيد.

أحد الروس الرائعين الذين بنيتُ معهم علاقة صداقة هو أندريه كوكوشين Andrei Kokoshin[4]. خلال اجتماعنا الأول علّقتُ بشكلٍ إيجابي على ورقة بحث كان قد كتبها حول تكنولوجيا الرادارات. وقد أعرب عن سروره للاهتمام الشديد الذي نالته تلك الورقة، ثم أجرينا نقاشا مطولا بعد ذلك. وفي اجتماعات لاحقة ناقشنا العديد من القضايا المختلفة، التي استكشف خلالها أفكارا تتجاوز النمط السائد من التفكير. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، رتبت زيارة لوفد روسي إلى جامعة ستانفورد، حيث استضفنا أنا وزوجتي ليونيلا الزوار في منزلنا. ووجهتُ دعوة إلى أندريه، الذي كان يجيد الإنجليزية بشكلٍ ممتاز، للتحدث إلى الصف الذي كنتُ أدرّسه - وقد شكّلتْ محاضرته حدثا مميزا بالنسبة إلى طلابي خلال تلك

السنة. وكنتُ دائما أُفاجأ بمدى سهولة تكوين صداقات حقيقية مع الروس الذين كنتُ ألتقي بهم. فقد دُرِّب كل واحد منهم على التشكيك في الأمريكيين، وكان عليّ أن أفترض أن حجم التشكيك سيكون كبيرا تجاه مسؤول سابق في البنتاغون المكروه بالنسبة إليهم. غير أن الأمور لم تسر بتلك الطريقة. وبمجرد أن فهموا أني سأستمع إلى حججهم وأقدم ردودا منطقية عليها، فإنهم تغلبوا على شكوكهم ودخلوا معي في نقاش موضوعي حول تلك القضايا.

خلال السنوات اللاحقة لي بصفتي نائبا لوزير الدفاع ثم وزيرا للدفاع، كنتُ التقي بأندريه في كل رحلةٍ أذهب بها إلى روسيا. وبما أنه أصبح نائبا لوزير الدفاع، فقد كان من بين الشخصيات الرئيسة التي أتباحث معها. لقد أدت الصداقة طويلة الأمد التي تكوّنت فيما بيننا خلال فترة ديبلوماسية المسار الثاني دورا كبيرا في تيسير الأعمال التي أدرناها في وقت لاحق بوصفنا مسؤولين حكوميين. وكما سأبيِّن، فإن الثقة التي تطوَّرتْ بيني وبين أندريه خلال الثمانينيات سمحتْ لنا بالتحرك بسرعة كبيرة بشأن التنفيذ العاجل لبرنامج «نان-لوغار» لتفكيك الأسلحة النووية التي كانت قد خُلِّفت في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

على الرغم من أن محادثات المسار الثاني مع معظم الروس كانت عقيمة طوال الجزء الأكبر من عقد الثمانينيات، فقد لاحظتُ وجود تغير بارز وجوهري في روح تلك الفترة مع حلول العام 1988، وذلك بعد سنوات قليلة من تولي ميخائيل غورباتشوف منصبه وإعلانه عن حالة «الغلاسنوست» (Glasnost)(*) الجديدة، أي النقاش المفتوح. كان معظمنا يشكك في أن تكون سياسة الغلاسنوست حقيقية، ولكنني فوجئت في اجتماع المسار الثاني الذي أُقيم في العام 1988 في موسكو بمستوى الحيوية والانفتاح في النقاش. فمعظم الخلافات لم تكن بين الروس والأمريكيين، بل كانت بين مختلف أعضاء الوفد الروسي!

وفي اجتماعنا التالي الذي عقد في تالين Tallinn، بإستونيا، أصبح الجو السياسي الذي شجَّعت عليه الغلاسنوست متوترا. كان برفقتي آشتون ب. كارتر Ashton B. Carter[5]

(*) تُستخدم كلمة «غلاسنوست Glasnost» في اللغة الروسية للإشارة إلى «الانفتاح والشفافية»، وقد تحولت في عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى شعار سياسي يشير إلى ارتفاع مستوى الشفافية الحكومية في الاتحاد السوفييتي في منتصف الثمانينيات. [المترجم].

- الزميل في محادثات المسار الثاني والطالب الحاصل على منحة رودس والذي سيواصل مشواره المتميز على المستوى الأكاديمي وفي مجال الدفاع، كما أنه سيصبح من أصدقائي المقربين - حيث حضرنا معا ذلك الاجتماع وأحسسنا على الفور أن ثمة تغيرات كبيرة في طور الاختمار. كان الإستونيون الذين تحدثنا معهم يعبرون بوضوح عن ازدرائهم لزملائنا الروس، وتحدثوا علنا عن اعتقادهم الراسخ أن الروس كانوا «محتلين» لإستونيا وأن إستونيا يجب أن تستعيد استقلالها (الذي تمتعت به فترة قصيرة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية). وقد أظهروا هذا التوق إلى الاستقلال بطرق مثيرة خلال زيارتنا. على سبيل المثال شهدنا خلال تلك الزيارة أول حالة رفع للعلم الإستوني (وهذا كان غير قانوني على الإطلاق). وقد دُهش جميع المشاركين في المؤتمر عندما رأوا العلم الإستوني معروضا في أثناء انتقالنا من الفندق إلى قاعة المؤتمرات. في كل استراحة كنا نخرج لنرى ما إذا كانت السلطات السوفييتية قد أنزلته؛ ولكنهم لم يفعلوا ذلك. ثم حضرنا في ذلك المساء حفلة موسيقية أنهت خلالها جوقةٌ فنلندية زائرة الحفل عبر غناء ترنيمة فنلانديا Finlandia Hymn (التي كانت مقررة ضمن البرنامج)، ثم أتبعت ذلك بالنشيد الوطني الإستوني (الذي لم يكن مقررا ضمن البرنامج بل كان أداؤه بشكلٍ علني مخالفا للقانون). وردَّد الحضور، الذين كان العديد منهم تنهمر دموعه، ذلك النشيد مع الجوقة. لم يعد هناك أدنى شك في أن الغلاسنوست كانت حقيقية وأن تغيرات عميقة، بل أكثر عمقا مما كانت تتصور الحكومة السوفييتية، كانت تجري داخل الاتحاد السوفييتي.

كما كنتُ أزور الصين كل سنة خلال الثمانينيات، حيث كان وفد جامعة ستانفورد يذهب برئاسة جون لويس من مركز الأمن الدولي وتحديد الأسلحة، وهو أستاذ علوم سياسية يجيد اللغة الصينية بطلاقة، وكان آنذاك يؤلف كتابا حول كيفية تطوير الصينيين لقنبلتهم النووية. وقد تمكنتُ من متابعة التواصل مع الأشخاص الذين أقمتُ معهم علاقات خلال زيارتي إلى هناك بصفتي وكيلا لوزارة الدفاع في العام 1980، كما أقمتُ علاقات جديدة أثبتت فائدتها عندما عدتُ إلى البنتاغون في العام 1993. وكان من أهمها علاقتي مع جيانغ زيمين Jiang Zemin، الذي كان آنذاك وزيرا للصناعات الإلكترونية. وفي إحدى الزيارات استضافني على الغداء واستشارني بشأن برنامج كان يخطط له، حيث كان ذلك البرنامج يقضي بأن تقوم الصين باستثمارات

كبيرة في مجال شرائح الذاكرة، وهي سوق كان يهيمن عليها آنذاك عدد من الشركات اليابانية. نصحتُه بعدم المضي في تلك المبادرة؛ لم تعجبه تلك النصيحة ولكنه اتبعها (وقد أثبتت التطورات اللاحقة في ذلك السوق صحة نصيحتي). وعلى الغداء أهداني قصيدة كان قد كتبها باللغة الصينية أثنى فيها على براعتي المزعومة في التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن القصيدة بالغت كثيرا في قدراتي، فإنها عبّرت عن الحفاوة الكريمة لمضيفينا الصينيين. وعندما كنتُ وزيرا للدفاع وكان جيانغ زيمين رئيسا للصين، كنتُ قادرا على تسيير الأعمال الرسمية على نحو أسهل بسبب علاقة الصداقة التي جمعتني به وبغيره من المسؤولين الصينيين خلال اجتماعات المسار الثاني.

وعلى الرغم من فائدة تلك الحوارات، فقد انتهت اجتماعات المسار الثاني التي كنا نعقدها في الصين في 4 يونيو 1989 على خلفية المجزرة التي ارتُكبت في ميدان تيانانمين، والتي لم تؤدِّ إلى وقف اجتماعات المسار الثاني فقط، بل أدت أيضا إلى انتهاء الاجتماعات الرسمية رفيعة المستوى مع الحكومة الصينية على مدى السنوات الخمس التالية.

إلى جانب اجتماعات المسار الثاني كنتُ أستمتع بإعطاء الدروس لصفي الجديد، الذي أصبحت له شعبية كبيرة، حيث كانت تلك الدروس تتناول دور التكنولوجيا في الأمن القومي. وكانت نقاشاتي مع أولئك الطلاب الأذكياء والفضوليين تمدني بالعزيمة، وقد استفدتُ منهم بقدر ما استفادوا هم مني. وكان الجزء الأكثر إثارة للاهتمام في ذلك الصف بالنسبة إليّ يتمثل في رد فعل الطلاب على مناقشاتي لمشروع مانهاتن، والإنذارات الكاذبة خلال الحرب الباردة، وأزمة الصواريخ الكوبية. فقد بدت هذه الأحداث بالنسبة إليهم كأنها تنتمي إلى التاريخ القديم. ولكني كنتُ قد عاصرتُ مخاطر الحرب الباردة، وكانت محفورة في ذهني. وكنتُ أرغب في جعل تلك الأحداث المحورية حية في أذهان طلابي، لأن ذلك التاريخ - الذي يُعتبر من نواحٍ كثيرة نقطة تحول جذرية وغير متوقعة عن كل ما سبقه - يمكن أن يؤثر بشكلٍ عميق في حياتهم. هذا التحدي التعليمي كان واحدا من العوامل العديدة التي تلفت النظر إلى مدى ارتباط مشكلة التوعية بتغيير الطريقة التي نفكر بها في العصر النووي.

وإلى جانب المشاركة في ديبلوماسية المسار الثاني خلال هذه الفترة، عملتُ أيضا مستشارا تكنولوجيا للحكومة. وكنت عضوا في المجلس الاستشاري للمخابرات

الخارجية التابع للرئيس، والذي بقيت من خلاله مطلعا على قضايا الاستخبارات المهمة. وبصفتي عضوا في لجنة الشريط الأزرق Blue Ribbon Commission(*) حول إدارة الدفاع التابعة للرئيس، برئاسة دايف باكارد، فقد كنت المؤلف الرئيس لتقريرها المتعلق بإصلاح مشتريات الدفاع، والذي يحمل عنوان «صيغة للعمل» A Formula for Action. وكنتُ أيضا عضوا في لجنة القوات الاستراتيجية التابعة للرئيس، برئاسة برنت سكوكروفت Brent Scrowcroft، كما كنتُ أنا وآشتون كارتر عضوين في لجنة كارنيغي لحوكمة الدفاع. وكانت هذه الأخيرة واحدة من بين العديد من المجموعات الاستشارية التي كنتُ فيها أنا وآشتون كارتر زملاء. وقد بدأنا التعاون في كلٍّ من خطة العمل مع روسيا وإصلاح مشتريات الدفاع. (وقد أدت تلك الصداقة إلى عملنا معا بشكل وثيق فيما بعد على برنامج «نان - لوغار» عندما أصبحتُ وزيرا للدفاع في حين تولى آشتون قيادة جهود البنتاغون للحد من التهديد النووي، وبعد أن تركنا البنتاغون، شكّلنا أنا وآشتون مشروع الدفاع الوقائي، وهو برنامج أبحاث مشترك بين جامعة ستانفورد وجامعة هارفارد، وهي الجامعة الأم بالنسبة إلى آشتون).

وكان لهذه الأدوار الاستشارية، إلى جانب عملي في عديد من مجالس الشركات المتخصصة في التكنولوجيا العالية، والتي أبقتني مطلعا على أحدث المستجدات في مجال التكنولوجيا، الفضل الكبير في تمكيني من أن أكون في قمة النشاط والجاهزية عندما عدتُ إلى وزارة الدفاع في العام 1993، أولا بصفتي نائبا لوزير الدفاع، ثم بعد ذلك بسنة بصفتي وزيرا للدفاع. لقد أصبح التقرير الذي كتبتُه للجنة باكارد بمنزلة صيغة العمل الخاصة بي بعد عودتي إلى العمل الحكومي.

وقد كُتب الكثير عن «الباب الدوّار» (revolving door)(**) وآثاره المتمثلة في إفساد نزاهة المسؤولين الحكوميين، ولكن خبرتي في مجال الصناعة وفي الأوساط الأكاديمية والمجالس الاستشارية الحكومية كانت مفيدة للحكومة عندما عدت إلى

(*) راجع حاشية لاحقة للمؤلف تابعة للفصل 11. [المحرر].

(**) الباب الدوّار: مصطلح سياسي يشير إلى انتقال الموظفين رفيعي المستوى من مناصبهم في القطاع العام إلى وظائف في القطاع الخاص والعكس صحيح. وتقوم هذه الفكرة على تخيل وجود باب دوّار بين القطاعين نظرا إلى أن العديد من المشرّعين والمراقبين الحكوميين يصبحون فيما بعد مستشارين للقطاعات الخاصة التي كانوا يمارسون الرقابة عليها، كما يحصل بعض رؤساء الشركات الخاصة على تعيينات حكومية ترتبط بالمناصب التي كانوا يشغلونها سابقا في القطاع الخاص. [المترجم].

المنصب. وثمة مثال بارز آخر وهو آشتون كارتر، الذي ترك هارفارد وعاد إليها عدة مرات، كما فعل الأمر ذاته بالنسبة إلى الأعمال التجارية والمناصب الحكومية، والنتيجة كانت في مصلحة العمل الحكومي بشكل لا لبس فيه.

وعندما كنتُ أتفرغ من التدريس والمشاركة في أعمال ديبلوماسية المسار الثاني والتشاور مع الحكومة، كنت أتجه إلى العمل مع نحو اثنتي عشرة شركة ناشئة متخصصة في التكنولوجيا العالية. وقد استفادت تلك الشركات من الدروس التي تعلمتُها عندما أسستُ شركتي الخاصة. أما أنا فقد استفدتُ من البقاء على اتصال وثيق مع أحدث ما تُوصِّل إليه في مجال التكنولوجيا الرقمية.

وكان التصور السائد لديّ من خلال هذه الأنشطة هو التالي: لقد رأيتُ بوضوح أكبر أن الهدف الأساس من عملي هو الحد من خطر وقوع كارثة نووية، ولذلك ركّزتُ تركيزا خاصا على اجتماعات ديبلوماسية المسار الثاني مع الروس خلال الثمانينيات. كما رأيتُ التغيرات التاريخية التي تجتاح الاتحاد السوفييتي. وكان أبرز دليل على ذلك اجتماع قمة ريكيافيك. فعلى مدى يومين، في 11 و12 أكتوبر 1986، جلس الرئيس ريغان ووزير الخارجية جورج شولتز على الطاولة مقابل الرئيس غورباتشوف ووزير الخارجية إدوارد شيفردنادزه Eduard Shevardnadze، في العاصمة الأيسلندية، ريكيافيك، وذلك من دون أن يُعِدّ الموظفون المساعدون لدى الطرفين «محاور الحديث» فيما بينهما، حيث تناقش ريغان وغورباتشوف حول إمكانية تخلص الدولتين من أسلحتهما النووية ووسائل إيصالها. في عصر ذلك اليوم الحابس للأنفاس بدت تلك الخطوة الجريئة قابلة للتحقق على نحو لا يصدق.

في النهاية لم يتمكن الزعيمان من التوصل إلى اتفاق، وكان العائق الرئيس يتمثل في عدم رغبة ريغان في قبول إصرار غورباتشوف على أن يقتصر برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكي الجديد على «التجارب المخبرية». وعلى الرغم من فشل المبادرة فقد توصل الزعيمان إلى اتفاقات تاريخية بشأن تخفيض الأسلحة النووية، وهي اتفاقات تتجاوز بكثير الاتفاقات السابقة التي اقتصرت على الحد من نمو تلك الأسلحة. وأهم هذه الاتفاقات معاهدة القوات النووية متوسطة المدى INF، التي وقِّعت في العام 1987، والتي ألغت فئة كاملة من الصواريخ البالستية (التي يتراوح مداها بين 300 و3400 ميل)[6]. وكانت هذه المعاهدة مهمة أيضا لأنها سمحت

بعمليات تفتيش شديدة التدخل: فقد سمحتْ للمفتشين الأمريكيين، على سبيل المثال، بمراقبة جميع الصواريخ التي تُنتج في مدينة فوتينسك Votinsk الروسية للتحقق من أن أيا منها لا يتمتع بمدى محظور.

وتابع الرئيس جورج بوش الأب العمل بمبادرات تحديد الأسلحة تلك. وفي العام 1991، وقّع على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى)[7]، التي دعت إلى تخفيض عدد الصواريخ البالستية عابرة القارات والرؤوس الحربية لدى كلا الجانبين؛ وقد خُفِّضت الصواريخ إلى 1600، كما خُفِّضت الرؤوس النووية المنشورة إلى ستة آلاف. وفي يناير 1993، أي قبل أن يغادر الرئيس بوش منصبه، وقّع معاهدة أخرى للحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية)[8]، وكانت تلك المعاهدة ذات أهمية بالغة للاستقرار الاستراتيجي لأنها حظرت تركيب رؤوس متعددة على الصواريخ البالستية عابرة القارات. وبالنظر إلى النظرية المعروفة بأن وجود صواريخ بالستية متعددة الرؤوس قد يغري الطرف الآخر بشن هجومٍ مفاجئ، وذلك بسبب توافر عامل التدمير بأقل الخسائر الممكنة والمتمثل في تدمير رأس حربي سوفييتي مهاجم صاروخا أمريكيا (لايزال في صومعته) مجهز بعشرة رؤوس حربية، فقد اعتُبر أن حظر الصواريخ متعددة الرؤوس يعزز الاستقرار الاستراتيجي عبر إضعاف أي حافز لشن هجوم مباغت. وبالتالي فقد حلّت هذه المعاهدة مشكلة نصب صواريخ إم إكس، والتي اقتُرحت في الماضي عدة صيغ لنصبها على نحو متنقل، ولكنها اعتُبرت في نهاية المطاف حلولا فاشلة. (لسوء الحظ، لم تعد معاهدة ستارت الثانية سارية المفعول. وكما سأبين لاحقا، فقد انسحب الروس من هذه المعاهدة وبدأوا ببناء فئة جديدة من الصواريخ البالستية متعددة الرؤوس بعد سحب إدارة جورج بوش الابن الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية مع الروس).

أصبح ميخائيل غورباتشوف زعيما للاتحاد السوفييتي في العام 1985، وأطلق ثلاثة إصلاحات رئيسة وهي: الانفراج détente، والغلاسنوست glasnost (النقاش المفتوح)، والبيريسترويكا perestroika (الإصلاح الاقتصادي). حقق الانفراج نجاحا بارزا، إذا ما قِيس ذلك باتفاقات الأسلحة النووية التاريخية، كما نجحت الغلاسنوست بشكلٍ تجاوز الأهداف الفعلية التي حددها لها غورباتشوف. أما البيريسترويكا فقد فشلت فشلا ذريعا. وبعد بضع سنوات من إطلاقها حضرتُ مؤتمرا في موسكو

شَبّه فيه خبير اقتصادي روسي بارز التنفيذ الروسي للبيريسترويكا باتخاذ بريطانيا العظمى قرارا للتحول بشكلٍ تدريجي نحو القيادة على الجانب الأيمن من الطريق: السنة الأولى للسيارات، والسنة الثانية للشاحنات، والسنة الثالثة للحافلات(*)!

وأدى فشل الإصلاحات الاقتصادية، إلى جانب التمسك المتهور للروس بالغلاسنوست، إلى حدوث اضطرابات كبيرة بين الأعضاء المحافظين في حكومة غورباتشوف. كان من الممكن أن تؤدي تلك الأيام العاصفة إلى حرب أهلية. وقد زرتُ موسكو عدة مرات خلال تلك الفترة الحرجة، حيث ساورني قلقٌ عميق حينذاك من احتمال وقوع حمام دم. وكان الاجتماع الأكثر التصاقا بالذاكرة الذي حضرتُه خلال تلك الفترة هو ذلك الذي عُقد في بودابست في أغسطس 1991. كان ديفيد هامبورغ David Hamburg، قائد مؤسسة كارنيغي المعروف برؤيته المستقبلية للأحداث، قد دعا إلى اجتماع للخبراء حول الاتحاد السوفييتي، بما في ذلك سام نان وآشتون كارتر وأنا شخصيا، لتقييم الأحداث الجارية في روسيا وفي دول أوروبا الشرقية التي نالت حريتها أخيرا. كما دعا إلى ذلك الاجتماع شخصيتان روسيتان هما: أندريه كوكوشين، الذي كان صديقي منذ الاجتماعات السابقة لديبلوماسية المسار الثاني، والذي أصبح فيما بعد نائبا لوزير الدفاع؛ وأندريه كوسيريف Andrei Kosyrev، الذي أصبح لاحقا وزيرا للخارجية. عشية ذلك الاجتماع اندلعت أزمة في موسكو. فقد بادرت مجموعة من المسؤولين رفيعي المستوى في حكومة غورباتشوف إلى وضع هذا الأخير قيد الإقامة الجبرية في الاستراحة الخاصة به في جزيرة القرم والاستيلاء على الحكومة. ثم عقد «مخططو الانقلاب» Coup Plotters، كما أصبح يُطلق عليهم، مؤتمرا صحافيا أعلنوا فيه (كذبا) أن غورباتشوف مريض، وأنهم سيتولون ممارسة صلاحياته. بعد ذلك أعلنوا حالة الطوارئ. وعندما اعتقل مخططو الانقلاب غورباتشوف، فإنهم على الأرجح استولوا أيضا على رمز أساس لسلطته، وهو «تشيغيت» cheget (وهو ما نسميه نحن «كرة القدم النووية» nuclear football)، أي معدات الاتصال اللازمة

(*) من المعروف أن المركبات في بريطانيا تسير على الجانب الأيسر من الطريق. ولذلك فإن أي قرار بالتحول نحو القيادة على الجانب الأيمن من الطريق يجب أن يكون شاملا لجميع أنواع المركبات بلا استثناء، وإلا فإنه سيؤدي إلى كوارث على الطرقات. بمعنى آخر، أراد الخبير الروسي القول إن تنفيذ البيريسترويكا كان يفتقر إلى أدنى مقومات الحكمة. [المترجم].

لإعطاء أمر بتوجيه ضربة نووية. وفي حال كان الأمر كذلك فإن قوة كارثية محتملة كانت موجودة بين أيديهم لعدة أيام.

وفور إعلان مخططي الانقلاب أنهم استولوا على السلطة، قامت حشود ضخمة من أبناء موسكو بمظاهرات احتجاجية في الشوارع. وتحصّن بوريس يلتسين، الذي التف حوله معارضو الانقلاب، في مبنى البرلمان الروسي (الذي يطلق عليه اسم البيت الأبيض) ومعه المئات من المؤيدين. عجز كوكوشين وكوسيريف عن حضور اجتماعنا، وسرعان ما علمنا أنهما كانا من بين المتحصنين في البيت الأبيض. وقد خشينا على حياتهما. ولكن لحسن الحظ رفضت الوحدات الرئيسة في الجيش الروسي الأوامر التي جاءتها من مخططي الانقلاب باقتحام البيت الأبيض، وانتهت الأزمة بالسرعة نفسها التي بدأت بها تقريبا. وصل كوكوشين وكوسيريف إلى اجتماعنا في بودابست قبيل انتهائه، حيث تركّزت عليهما الأنظار خلال ما تبقى من وقائع ذلك الاجتماع. لقد شكلت الاضطرابات السياسية التي شهدتها هذه القوة النووية الكبرى مسلسلا مثيرا للخوف ويدعو إلى توخي الحذر.

وفي ديسمبر 1991، اجتمع رؤساء الجمهوريات السوفييتية الخمس عشرة (USSR) في مينسك Minsk ووافقوا على حل الاتحاد السوفييتي. وفي يوم عيد الميلاد من العام 1991، استقال غورباتشوف وحُل الاتحاد السوفييتي رسميا في اليوم التالي. وقد استقبل معظم مواطني الجمهوريات المستقلة حديثا ذلك الحل التاريخي بارتياح وحماس. ولكن استقلال تلك الدول سرعان ما رافقته مشاكل اقتصادية وسياسية لم تكن الحكومات الجديدة مستعدة لها. خلال زياراتي لروسيا وأوكرانيا في تلك الأيام هالني حجم الفوضى والفقر اللذين كانا جليين في كل مكان. كان هناك مسنون يتسولون في الشوارع، ونساء في منتصف العمر يبعن أثاثهن وملابسهن ومجوهراتهن لشراء الطعام لأسرهن، وعصابات من الشباب تهدد المارة، وكان التجار المضاربون يتواطأون مع المسؤولين الفاسدين لشراء ممتلكات الدولة القيمة بمبالغ زهيدة جدا. لم تكن لدى يلتسين، الرئيس الجديد لروسيا، أي برامج جاهزة لمعالجة تلك المشاكل المدمرة. كان الاقتصاديون الأمريكيون ينصحون يلتسين حول كيفية إنشاء اقتصاد سوق قابل للحياة، ولكن بعض تلك النصائح لم تكن ملائمة للأزمة الروسية الطارئة، وفي خضم تلك الاضطرابات لم يكن في الإمكان ببساطة

تنفيذ الكثير من تلك النصائح. ومن المفهوم والمؤسف أن الديموقراطية قد خسرت مصداقيتها في روسيا خلال التسعينيات، ومازال العديد من الروس يلقون باللوم على أمريكا لما عانوه من مشاكل خلال تلك الأيام، على الرغم من أن المستشارين الأمريكيين كانوا يحاولون مد يد المساعدة.

إحدى العواقب غير المقصودة والمهمة للغاية التي ترتبت على تفكك الاتحاد السوفييتي هي «الأسلحة النووية السائبة» Loose Nuke، والتي شكّلتْ إحدى أعمق المفارقات في عصرنا الخطير. وقد كتب فريق من هارفارد برئاسة آشتون كارتر، وبتمويل من مؤسسة كارنيغي، التقرير النهائي لافتا الانتباه إلى هذه المسألة. وأشار الفريق إلى أن العالم «رُزق» الآن بثلاث دول نووية جديدة وهي: أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، حيث ورثت تلك الدول الأسلحة النووية التي كان الاتحاد السوفييتي قد نشرها على أراضيها قبل تفككه بوقتٍ طويل. وقد أصبح الآلاف من تلك الأسلحة موجودا الآن في ثلاث دول لم تكن لديها طريقة موثوق بها لتأمينها، فضلا عن أن تلك الدول كانت غارقة في اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة.

لاحظ السيناتور سام نان هذا الخطر على الفور، فذهب إلى موسكو والتقى غورباتشوف بعد وقت قصير من رفع الإقامة الجبرية عن الزعيم الروسي، وخرج من عنده بانطباع أن درجة الخطر على أمتنا، بل والعالم، كانت مرتفعة إلى حدٍّ غير مقبول. وعندما عاد إلى واشنطن انضم إلى السيناتور ديك لوغار Dick Lugar للنظر فيما يمكن عمله لاحتواء خطر الأسلحة النووية السائبة.

وبينما كان نان ولوغار يخططان للإجراءات التي سيتخذانها، وجّه ديفيد هامبورغ دعوة إلى آشتون كارتر، وجون شتاينبرونر John Steinbruner من معهد بروكينغز Brookings Institution، ولي شخصيا لعقد اجتماع في مكتب نان لمناقشة تلك الإجراءات. كنت أدير دراسات في ستانفورد حول كيف يمكن للولايات المتحدة مساعدة روسيا في تحويل مجمعها العسكري الصناعي العملاق إلى منتجات تجارية بغية إيجاد محرك انتعاش للاقتصاد الروسي الكارثي. وخلصت دراسة آشتون التي أجراها في جامعة هارفارد إلى أن هناك حاجة إلى تعاون مكثف بين الولايات المتحدة وروسيا للتعامل مع خطر الأسلحة النووية السائبة. كذلك أكدت دراسة

ستانفورد أن التعاون بين البلدين أمرٌ جوهري. ولا بد من التنويه هنا إلى أن كلتا الدراستين شكلت خروجا على الرأي السائد في تلك الأوقات في دعوتهما إلى التعاون الفوري والعميق بين الطرفين المتخاصمين منذ أمدٍ بعيد.

كان نان ولوغار والموظفون المساعدون لديهما في المراحل الأولى من وضع خطة عمل تعاونية، حيث أظهروا قدرة جريئة على التكيف مع الديناميكية المتغيرة للأسلحة النووية، عندما قرروا اغتنام هذه الفرصة لحل مأزق الأسلحة النووية السائبة. وقد بقي آشتون بعد الاجتماع للعمل مع الموظفين لصياغة ما بات يُطلق عليه تشريع «نان - لوغار»، الذي يهدف إلى إنهاء تلك الأزمة. وبعد يومين دعا نان ولوغار إلى اجتماع على مائدة الإفطار مع مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين للحصول على الدعم من أجل التشريع الجديد. وأَطلع آشتون أعضاء مجلس الشيوخ على المخاطر النووية الجديدة. وشرح نان ولوغار تشريعهما الهادف إلى التعامل مع تلك المخاطر، وهو إجراء مبتكر بشكلٍ جريء يخوِّل البنتاغون مساعدة الدول النووية للاتحاد السوفييتي السابق في احتواء المخاطر النووية الجديدة. وسيوفر جيشنا التمويل وسيضطلع بالدور القيادي اللازم لإنهاء الخطر الناجم عن وجود قوة كبيرة من الأسلحة النووية المنشورة وغير المؤمَّنة بشكل كافٍ.

وقد تبيَّن أن هذا الاجتماع كان حاسما. فبعد أسبوع أقرَّ مجلس الشيوخ التعديل الذي أدخله نان ولوغار على ميزانية الدفاع السنوية بتأييد 86 عضوا ومعارضة 8 أعضاء. وبعد ذلك بوقتٍ قصير جمع عضو الكونغرس الدعم اللازم في مجلس النواب الذي أقرَّ التعديل بالتصويت الشفوي.

وبعد إقرار التعديل، نظَّم نان ولوغار رحلة تقصي حقائق لأعضاء الكونغرس إلى كلٍّ من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا. وطلبا مني ومن آشتون الانضمام إليهم في تلك الرحلة، بالإضافة إلى ديفيد هامبورغ من مؤسسة كارنيغي، التي رعت أبحاث جامعتي ستانفورد وهارفارد حول آثار الاضطرابات في الاتحاد السوفييتي السابق. كانت الرحلة مقلقة للغاية، فقد وجدنا أن مشكلة الأسلحة النووية السائبة كانت تنطوي على خطورة أكبر مما كنا نعتقد. وفي رحلة العودة اتفقنا جميعا على أن مساعدة هذه الدول على معالجة المشكلة أمرٌ يصب في مصلحة الولايات المتحدة إلى حد بعيد، كما ناقشنا كيفية تنفيذ التشريع الجديد على

أفضل وجه. وقد رأينا أنا وآشتون أن هذا التشريع الوقائي مهم للغاية في التعامل مع أخطر مشكلة يمكن أن تواجهها أمريكا. ولم يكن لدى أيٍّ منا أدنى فكرة أننا سنتولى مسؤولية تنفيذه بعد عام من ذلك.

لكن الأقدار كانت ترتِّب لعودتي إلى البنتاغون، هذه المرة بمنصب المسؤول الثاني في وزارة الدفاع. لقد أصبحت هناك فرصٌ لخفض أجزاء كبيرة من الترسانات النووية المنشورة في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي، وهو ما لم يُتصوَّر بشكلٍ جدي خلال السنوات المظلمة للحرب الباردة. وكان تشريع «نان - لوغار» - الذي يُعد أحد أبرز التشريعات التي تصدر حتى الآن عن الكابيتول هيل نظرا إلى ما يتمتع به من رؤية مستنيرة - جاهزا للتنفيذ لإزالة تلك الأسلحة المنشورة، والتي يشار إليها بشكلٍ مشؤوم على أنها «أسلحة نووية سائبة». وتشكل التطورات التي ترتبت على ذلك جزءا رئيسا من رحلتي، وهي تتكشّف عبر عدة أحداث تبدأ بالأيام الأولى لعودتي إلى واشنطن وصولا إلى برنامج مكثف لإصلاح مشتريات الأسلحة والحصول على جيش سريع الاستجابة، وهذا أمر جوهري في العصر النووي الجديد. وبعد عام من عملي نائبا للوزير، سأصبح وزيرا للدفاع حيث سأنتقل لتولي مسؤولية تنفيذ تشريع نان - لوغار، ومعالجة الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، ومهمة حفظ السلام في البوسنة، والانقلاب في هاييتي. أي أن الجزء التالي سيشكل مكوّنا محوريا من رحلتي.

11

العودة إلى واشنطن: التحدي الجديد لـ «الأسلحة النووية السائبة» والإصلاح المتعثر لمشتريات الدفاع

ستتمثل أولى أولوياتنا في إزالة جميع الأسلحة النووية من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا خلال فترة الولاية الأولى للرئيس كلينتون.

- هدف شخصي حُدِّد من قبل بيري وكارتر، فبراير 1993

في يناير 1993، وبعد شهرين من انتخاب بيل كلينتون رئيسا، كنت أتحدث في جامايكا في معتكَف للكونغرس. وخلال استراحة بين الجلسات، وبينما كنت أتناقش مع ديفيد هامبورغ وسام نان حول تركيبة الحكومة الجديدة للرئيس كلينتون، اتصل بي ليس آسبين Les Aspin، الذي كان قد اعتُمِد من فوره

«تمثلت التحديات التي واجهتها في إقرار قانون «نان - لوغار» في المصالح الاقتصادية الضيِّقة وقصور المخيلة الهائل الذي أفقد الكثيرين القدرة على إدراك حجم الخطر»

وزيرا للدفاع، وطلب مني أن أكون نائبا له. قلتُ له إنني لا أريد تخريب نظام حياتي مرة أخرى لأعود إلى الحكومة، ولكن بعد قدرٍ من النقاش، وافقتُ على التوقف في واشنطن، وأنا في طريق العودة، للالتقاء به. كانت ليونيلا تشاركني في ذلك الرفض، لكن ديفيد هامبورغ وسام نان نصحاني بقوة كي أقبل بالمنصب، مشيرين إلى أنني سأكون في موقف قوي للتعامل مع مشكلة الأسلحة النووية السائبة. وأوضحا أيضا أن منصب نائب الوزير سيمكنني من قيادة إصلاحات مشتريات الدفاع التي كنتُ قد أوصيتُ بها في تقارير لجنة كارنيغي ولجنة باكارد.

قد يبدو هذان التحديان - أي الأسلحة النووية السائبة وإصلاحات مشتريات الدفاع - غير مترابطين، ولكنني كنتُ أعلم أنهما في صميم المهمة المعقَّدة للغاية والمتمثلة في منع استخدام الأسلحة النووية. كان هامبورغ ونان، بصفتهما مطلعين على بواطن الأمور، يدركان بوضوح أن كلا التحديين بحاجة إلى اهتمام فوري. وسوف تشكل هاتان القضيتان ضغوطا على كبار القادة في البنتاغون كي يضعوا حلا لهما بشكلٍ متزامن، وذلك بما يتعارض مع قضايا أخرى تهمهم. وإيجاد حل لهذا التعارض لن يكون بتوخي تسلسل معين أو مقاربة ذات اتجاه واحد.

خلال وجودي في واشنطن، وبعد اجتماع مطول في البنتاغون مع آسبين خرجتُ منه من دون أن أقتنع، تناولتُ العشاء مع مساعدي آسبين، لاري سميث Larry Smith ورودي ديليون Rudy deleon، وهما من أكفأ الناس الذين خدموا في الحكومة. عندما كنتُ وكيلا لوزارة الدفاع في السبعينيات، عملتُ بشكل وثيق مع لاري، وكنتُ أكنُّ له احتراما كبيرا. وبصفته كبير الموظفين في اللجنة الفرعية المعنية بالأسلحة الاستراتيجية في مجلس الشيوخ، مارس دورا رئيسا في الحؤول دون خروج سباق التسلح النووي عن نطاق السيطرة. وقد أعاد لاري ورودي التأكيد، وبقوة، على الحاجة الوقائية إلى التعامل مع مشكلة الأسلحة النووية السائبة، التي تشكل الخطر المتفاقم الجديد الذي كان الجميع يدرك أن إيجاد حلٍ له كان في الأساس يحتل صدارة تفكيري.

كما أكدا الفرصة التي أُتيحتْ في نهاية المطاف لإصلاح مشتريات الدفاع، مدركين أن القدرة على تأمين المشتريات العسكرية بشكلٍ سلِس أمرٌ أساس للتطبيق الفعّال لما هو جديد في مجال التكنولوجيا ومبادئ الابتكار. وفي حال عدم توافر عملية انسيابية في المشتريات، فإن تلك الفرص الأخرى ستُبدَّد.

وأشارا في نهاية المطاف إلى أن الوزير آسبين ليست لديه خبرة في الإدارة وأنه يحتاج إلى نائب يمتلك تلك الخبرة. وقد رأى سميث وديليون في ذلك محاكاة لنموذج ميلفين لايرد Melvin Laird وديفيد باكارد في قيادة البنتاغون، واللذين يُنظر إليهما عموما بوصفهما فريقا فائق النجاح في إدارة الدفاع. (كان لايرد وآسبين عضوين في الكونغرس عن ولاية ويسكونسن، أما باكارد وبيري فكانا مديرين تنفيذيين من وادي السيليكون).

لذلك قررتُ أنا وليونيلا مرة أخرى الانسلاخ عن جذورنا في كاليفورنيا والعودة إلى واشنطن مدة أربع سنوات أخرى. وكان الانفصال هذه المرة أكثر إيلاما من المرة الأولى. للمرة الثانية تركنا وراءنا أسرة وأصدقاء أعزاء؛ وبعنا المنزل الذي كنا نحب؛ وتنازلتُ عن جميع الأسهم التي كنت قد جمعتُها على مدى السنوات الاثنتي عشرة السابقة. أما الخسارة المادية الأكبر فتمثلت في تسليمي عقود الخيار التي كنتُ أملكها في العديد من الشركات، التي كانت تبشر بتحقيق نجاحات كبيرة، والتي كنتُ عضوا في مجالسها الإدارية. وقد وصل مجموع تلك الخسائر - التي يُطلق عليها «تكلفة الفرصة البديلة» opportunity cost - في نهاية المطاف إلى أكثر من 5 ملايين دولار. كما استقالت ليونيلا مرة أخرى من شركة المحاسبة التي تعمل بها، حيث كانت الاستقالة نهائية هذه المرة. وأخذتُ إجازة من جامعة ستانفورد، نظرا إلى أني كنتُ أخطط للعودة إلى هناك في غضون أربع سنوات.

وبالطبع، لم يكن من السهل إنجاز أيٍّ من المهمتين اللتين كانتا تشكلان أولوية بالنسبة إليّ بوصفي نائبا لوزير الدفاع، وهما تنفيذ مشروع قانون «نان - لوغار» وتطبيق توصيات لجنة باكارد لإصلاح المشتريات.

***

وكانت التحديات التي واجهتُها في إقرار قانون «نان -لوغار» تتمثل في المصالح الاقتصادية الضيقة، وفي ذلك القصور الهائل في المخيّلة الذي أفقد الكثيرين القدرة على إدراك حجم الخطر المتمثل في وجود أعداد كبيرة من الأسلحة النووية السائبة. وبما أن الإدارة السابقة لم تعتمد أي ميزانية للتنفيذ، فقد بدأتُ من الصفر. كان التحدي الأول بالنسبة إليّ يتمثل في العثور على أموال في ميزانية السنة السابقة كانت قد خُصِّصتْ لبرامج تحتل مكانة أدنى على سلم الأولويات،

ثم المطالبة بتحويلها لمصلحة برنامج «نان - لوغار». وقد قُوبلتُ بمعارضةٍ شديدة من مديري البرامج المعنيين وداعميهم في الكونغرس. ولكن وزير الدفاع لديه السلطة اللازمة، إن أراد استخدامها، للتغلب على مثل هذه المعارضة. فقد كنتُ عاقد العزم وكانت الغلبة لي.

كان يتعين عليَّ تشكيل فريق من الموظفين الذين يتمتعون بالتصميم والتفاني، ويشاطرونني رؤيتي لأهمية برنامج «نان - لوغار». وكان آشتون كارتر، الذي رشَّحه آسبين لمنصب مساعد وزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي، وذلك بوصفه القائد المثالي لتنفيذ برنامج «نان - لوغار»، قد ترك جامعة هارفارد، وجاء إلى واشنطن مستشارا مؤقتا ريثما تتم عملية اعتماده التي كانت تسير ببطء. كان كلانا يشعر بنوعٍ من الاستعجال العارم تجاه تنفيذ برنامج «نان - لوغار»، ومنحتُ آشتون صلاحياتٍ كبيرة بصفته مستشارا. ولكن كانت هناك تداعيات لذلك. فقد نَقل أحدُ الموظفين في القسم الذي كان يعمل فيه آشتون في البنتاغون إلى عضو في لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ أن آشتون كان «يتجاوز صلاحيات المنصب»، وهذه خطيئة قاتلة في نظر أعضاء مجلس الشيوخ. أُخطِرتُ بأن السيناتور ديرك كيمبثورن Dirk Kempthorne كان يتحفظ على تعيين آشتون إلى أجل غير مسمى. شعرتُ بالصدمة من جراء ذلك، وعقدتُ العزم على عدم السكوت عن الأمر. فكَّرتُ في الطلب من السيناتور نان أن يتدخل ولكني خشيتُ أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التعنُّت عند كيمبثورن. وبدلا من ذلك زرتُ السيناتور بنفسي وبرفقتي جايمي غوريليك Jamie Gorelick، وهو شخص موهوب ويعمل مستشارا عاما لوزارة الدفاع. بدأتُ الكلام بالإقرار بمسؤوليتي عن الخطأ، معترفا بأن آشتون قد تجاوز بالفعل صلاحيات منصبه بيد أن ذلك كان خطئي، وليس خطأه. وأوضحتُ أنني كنت أحاول جاهدا كي أدفع وزارة الدفاع إلى التحرك في قضية الأسلحة النووية السائبة، نظرا إلى كونها قضية عاجلة إلى حدٍّ بعيد، وأنني ضغطتُ على آشتون كثيرا بهدف الحصول على نتائج - أي أن آشتون ببساطة كان يفعل ما كنت أحثه على فعله. ثم طلبتُ من السيناتور كيمبثورن التراجع عن تجميده لترشيح آشتون وتحميلي المسؤولية. فوجئ السيناتور فقبل اعتذاري وتراجع عن التجميد. بعد ذلك، وبفضل الدعم الكبير الذي قدَّمه السيناتور نان، اعتُمد تعيين آشتون في وقت لاحق من ذلك الأسبوع.



صورة من اللقاء الذي جمع بين بيري وإليزابيث شيروود وآشتون كارتر ووزير الدفاع الروسي غراتشيف في البنتاغون

من خلال هذه الحادثة (وحوادث أخرى مشابهة لها) أدركتُ مرة أخرى مدى الحاجة إلى توعية الناس حول خطر وقوع صراع نووي والحاجة الملحة إلى منعه. لم يكن الناس يفتقرون إلى القدرة على الفهم؛ لكن المطلوب كان حثهم على التفكير في الأمر وبذل الجهود لتحقيقه.

في غضون ذلك جمعنا فريقا ممتازا يضم أربعة وكلاء لوزراء مساعدين لم يكونوا في حاجة إلى أن يُعتمدوا، وكانوا يستطيعون الشروع بشكلٍ عاجل في تنفيذ مهمة «نان - لوغار». وكان جميع الأعضاء الأربعة في فريق مهمة «نان - لوغار» الذي يترأسه آشتون من النساء، وهن: إليزابيث شيروود Elizabeth Sherwood، وغلوريا دافي Gloria Duffy، ولورا هولغيت Laura Hologate، وسوزان كوخ Susan Kock، وكن جميعهن خبيرات في الشؤون الروسية، كما أن ثلاثا منهن كن ملمّات باللغة الروسية، (التي لم نكن أنا وآشتون نجيدها). وخلال زيارتنا الأولى لموسكو ضمن إطار تنفيذ مهمة «نان - لوغار»، جلستُ أنا وآشتون ووكلاء الوزراء المساعدين الأربعة إلى الطاولة قبالة وزير الدفاع الروسي، الجنرال بافل غراتشيف Pavel Grachev، وخمسة جنرالات روس آخرين. وأبدى الروس دهشتهم إزاء

تركيبة فريقنا حيث ساورتهم الشكوك حول قدرة النساء على المساهمة المجدية. وعندما سألني الجنرال غراتشيف سؤالا معقدا حول مرحلة معينة من التنفيذ، قلت له: «ستتولى الدكتورة شيروود المسؤولية الكاملة عن إجراء ذلك الجزء من التنفيذ، لذا سأتركها تجيب عن ذلك السؤال». وعندما أجابت شيروود عن السؤال، باللغة الروسية وبالتفصيل الممل، سيطر الذهول على وجوه أعضاء الجانب الروسي. الخلاصة: بعد ثلاث سنوات، إذ كنا قد أنهينا بنجاح المرحلة الأخيرة من تفكيك الصواريخ، وكنا نقيم احتفالا صغيرا برفقة الجنرال غراتشيف، جاء مصور روسي لالتقاط صورة لي ولآشتون كارتر ولغراتشيف، ولكن غراتشيف أوقف المصور وقال له: «ادمج إليزابيث معنا في هذه الصورة، فالفضل يعود إليها في كل ما حدث!» كانت لحظة سعيدة بالنسبة إلى إليزابيث - وأيضا إليّ وإلى آشتون. من ناحية أخرى، شكّل ذلك الحدث درسا في حجم الوعي والتعاون المطلوب في العصر النووي.

***

وعلى الرغم من أن أولى أولوياتي كانت تتمثل في الحد من الخطر الفائق للأسلحة النووية السائبة، فإنني كنتُ أيضا مسؤولا عن الحفاظ على قواتنا التقليدية، وهذا من المطالب الدائمة التي تؤدي دورا أساسيا في الردع النووي، وهو ما كان يحتم بصورة خاصة إجراء إصلاح لمشتريات الدفاع. وهنا من المهم تذكر أنني بصفتي وكيلا لوزارة الدفاع في السبعينيات، كنت قد سخّرتُ جل طاقاتي من أجل تنفيذ استراتيجيتنا التعويضية، فقد كان هدفنا حينئذ يتمثل في إحداث زيادة كبيرة في قدرة قواتنا التقليدية لضمان فعالية ردعنا النووي في عصرٍ اتسم بالتوازن النووي. والآن في التسعينيات أصبحنا بحاجة إلى الحفاظ على تفوق قواتنا التقليدية حتى نتمكن من الاستمرار في الحفاظ على أمننا من دون استخدام القوات النووية أو التهديد باستخدامها. كنا نريد الحد من دور الأسلحة النووية (ومن أعدادها)، ولم يكن بإمكاننا أن نفعل ذلك بأمان إلا إذا كانت قواتنا التقليدية قوية.

إن مبدأ التفاعل بين القوات التقليدية والقوات النووية أمر أساس للردع في العصر النووي. والمثال الخطير الموجود أمامنا اليوم حول عواقب الفشل في الحفاظ على قوات تقليدية قوية هو روسيا. فقد بدأ الروس، نظرا إلى تراجع حجم أسلحتهم التقليدية، في عملية بناء ضخمة لترسانتهم النووية، وقد أعلن قادتهم بمنتهى

الوضوح أنهم يخططون لاستخدام تلك القوات النووية إذا ما واجهوا تهديدا أمنيا، حتى لو لم يكن ذلك التهديد نوويا.

وأكبر عقبة أمام الحفاظ على المعدات الحديثة في قواتنا التقليدية كانت تتمثل في التكلفة العالية والجداول الزمنية الطويلة التي يتطلبها تطوير نظم أسلحة جديدة. وكان نظام مشتريات الدفاع لدينا عقيما على نحوٍ ميؤوس منه. عندما كنتُ وكيلا لوزارة الدفاع في عهد كارتر، كنتُ أحمل لقب مدير مشتريات الدفاع، وقد وجدتُ نفسي على الفور أمام معضلة: فقد كان نظام المشتريات عقيما، وكانت لديّ الصلاحيات لإجراء تحسينات عليه. لكنني رأيتُ (وقد كنتُ محقا في ذلك، ولاأزال مقتنعا) أن الحملة المكثفة اللازمة لإصلاح المشتريات من أعلى قمة الهرم إلى أسفله من شأنها أن تستهلك ما نحتاج إليه من وقت وطاقة وتركيز لوضع استراتيجية التعويض وتنفيذها بأسرع وتيرة ممكنة من أجل إنقاذ الحالة المتردية للردع النووي، وهذا الأمر كان يتصدر سلم أولوياتنا. وبدلا من تكريس وقتي وطاقتي لإصلاح نظام المشتريات بأكمله، فضّلتُ الالتفاف عليه بالنسبة إلى البرامج الأكثر إلحاحا، كبرامج الشبح، وبرامج صواريخ كروز، والنظام العالمي لتحديد المواقع GPS، والعديد من برامج الأسلحة الذكية.

كانت معضلة غير سارة بالنسبة إليّ. كنتُ أعرف الإجراءات التقليدية التي تؤدي إلى التأخير البيروقراطي، كما كنتُ أدرك مدى سهولة تجاهل تسهيل تلك الإجراءات أو التقليل من أهمية ذلك. وكنتُ أعلم أننا ندخل فترة من الغموض الاستراتيجي، وهو ما خلق حاجة ماسة إلى إنشاء جيش أمريكي سريع الاستجابة وقادر على التكيف. إن توافر الروح المعنوية والتفاني اللذين يحتاجهما أولئك المعنيون بتصميم أنظمة الأسلحة ونشرها، وهم أشخاص نعتمد عليهم ونحمّلهم أعباء كبيرة، هو أمر يكفله وجود نظام فعّال للمشتريات. ومع أن هذا الأمر من المسلمات، فإنه لا بد من التنويه إلى أنه ما من شيء آخر يعادل أهمية هذا النظام بالنسبة إلى قدرتنا على التكيف عسكريا في هذا العالم الخطير والمتغير باستمرار.

على الرغم من أنني لم أُصلح نظام المشتريات عندما كنتُ وكيلا للوزارة، فقد تعلمتُ من نجاح الأساليب المُيسَّرة التي استخدمناها في برامج استراتيجية التعويض. لقد رأيتُ أن هناك خطوات ثبت أنها يمكن أن تحسِّن بشكل كبير من

كفاءة نظام المشتريات برمّته، وكنت أتطلع إلى الوقت الذي سيتسنى لي فيه تنفيذ تلك الخطوات على نطاق واسع.

خلال الفترة الفاصلة بين المدتين اللتين أمضيتهما في وزارة الدفاع، عملت في لجنة كارنيغي ولجنة باكارد، وكلتاهما قدمت توصيات بشأن كيفية إصلاح مشتريات الدفاع. بالنسبة إلى لجنة باكارد، كنتُ المؤلف الرئيس لتقرير حمل عنوان «إصلاح مشتريات الدفاع: صيغة للعمل» Defense Acquisition Reform: A Formula For Action، وخلصنا فيه إلى ما يلي: «لقد بات الكثيرون يقبلون بدورة المشتريات التي تستمر من 10 إلى 15 سنة باعتبارها أمرا عاديا أو حتميا. ونحن نعتقد أنه من الممكن خفض تلك الدورة إلى النصف. وهذا يتطلب إصلاحا جذريا ... وعملا منسّقا من جانب الفرع التنفيذي والكونغرس»[1]. وفي ذلك الوقت صُعقتُ عندما تُجوهل التقرير من قبل الوزير واينبرغر Weinberger، الذي رأى أن النظام لم يكن في حاجة إلى إصلاح. أما الآن فقد جاء دوري.

وسرعان ما اكتشفتُ إلى أي مدى كان تقديم التوصيات أسهل بكثير من تنفيذها. وبالتأكيد استفدتُ هذه المرة من كون سلطتي أصبحت أكبر مما كانت عليه عندما كنتُ وكيلا للوزارة، وأيضا من الدعم القوي للغاية الذي حظيتُ به من نائب الرئيس آل غور، الذي كان يسعى جاهدا إلى رفع الكفاءة في قطاعات الحكومة كافة. لكنني كنت بحاجة إلى الفريق المناسب لتنفيذ المهمة الواردة في تقرير «صيغة للعمل». انضم إليّ جون دويتش John Deutch الذي كان وكيلا قويا جدا لوزارة الدفاع (وهو المنصب نفسه الذي كنت قد شغلته سابقا والذي شغله في وقتٍ لاحق بول كامينسكي). لكنني كنت أعلم أن معظم المشتريات تمت في قطاعات الخدمات، لذلك بدأتُ بتوظيف مسؤولين تنفيذيين للمشتريات (بصفة أمناء مساعدين) في كل قطاع من القطاعات الثلاثة، حيث كان هؤلاء المسؤولون يتمتعون بخبرة واسعة في مشتريات الدفاع، وفي معظم الحالات كانت لديهم أيضا خبرة في مكونات قوة الردع النووية لدينا.

كان الفريق الذي اخترتُه بنفسي يُعتبر «فريق الأحلام»، حيث بذلتُ جهودا كبيرة لإقناع أعضائه بالقبول (فقد أدى ذلك إلى اقتطاع جزءٍ كبير من راتب كل

واحد منهم)، ثم قدمتُ أسماءهم لتُعتمد. وعلى الفور اشتكى مكتب شؤون الموظفين في البيت الأبيض من أن اثنين من الأشخاص الثلاثة مسجلان على أنهما من الجمهوريين، حيث سُئلت «ألا تستطيع العثور على أي ديموقراطيين؟» أوضحتُ لهم أن عددا قليلا جدا من الناس كانوا يمتلكون المهارات الفنية والإدارية الضرورية له، وأن العديد ممن كانوا يتمتعون بالكفاءة العالية لهذا العمل لم يكونوا يرغبون في خفض مرتباتهم للانتقال إلى واشنطن. كما أشرتُ إلى أن تلك الوظائف كانت فنية، وليست سياسية، وأنها أهم من أن تُحجز لمصلحة التعيينات الخاصة بمؤيدي الحزب. لم يقتنع مسؤول شؤون الموظفين الذي تحدثتُ معه بهذا الأمر، ولذلك أبلغت آل غور على مضض بأنه إذا لم يتدخل، فإن الجزء الخاص بالدفاع من مبادرة الكفاءة التي أطلقها كان معرضا للخطر. وقد تدخَّل بالفعل، ولكن على الرغم من أن المشكلة حُلَّت، فإننا كنا قد خسرنا عدة أشهر، كما خسرنا مزيدا من الوقت خلال عملية الاعتماد التي كانت بطيئة على نحوٍ مؤلم.

وأخيرا، وبحلول نوفمبر كان الفريق قد بدأ بالعمل: جيل ديكر Gil Decker (الجيش)، وجون دوغلاس John Douglas (البحرية)، وكلارك فيستر Clark Fiester (سلاح الجو). كان دوغلاس عميدا متقاعدا من القوات الجوية وقد شغل مناصب عليا في مجال مشتريات سلاح الجو. أما ديكر وفيستر فقد شغلا مناصب مماثلة لتلك التي شغلتُها أنا عندما كنتُ أدير شركة إي إس إل. وكانت السمعة المعروفة عن هؤلاء الثلاثة هي أنهم مديرون أذكياء وصادقون ومتميزون؛ وكانوا جميعا على قدر تلك السمعة. وبعد ثلاث سنوات، عندما تقاعد الجنرال غوردون ر. سوليفان Gordon R. Sullivan، رئيس أركان الجيش، قال لي إنه يعتقد أن أفضل شيء فعلته في حياتي للجيش هو تعيين جيل ديكر مديرا للمشتريات الخاصة به. أما كلارك فيستر، الذي كان أيضا مدير مشتريات متميزا، فقد توفي في حادث جوي مأساوي في العام 1995 في أثناء زيارة كان يقوم بها لإحدى القواعد التابعة لسلاح الجو. بعد ذلك أصبح آرثر موني Art Money مدير المشتريات الثالث لدينا. وكان ديكر وفيستر وموني قد بدأوا حياتهم المهنية خلال

الحرب الباردة، مثلما فعلتُ أنا، حيث شاركوا في ثورة تكنولوجيا الاستطلاع التي كانت عنصرا رئيسا في الردع.

وقد طالت مبادرة الإصلاح كل جوانب الدفاع، حيث شملت آخرُ مبادرة مشتريات اضطلعت بها بوصفي نائبا للوزير صناعة الدفاع نفسها. وبعد أن باتت الحرب الباردة خلفنا، أصبحت الأمة تبحث عن «عائد السلام» في الميزانية الاتحادية. في بداية عهد الرئيس جورج بوش الأب، كان الإنفاق على الدفاع يصل إلى 512 مليار دولار؛ وفي نهاية الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون وصل هذا الإنفاق إلى 412 مليار دولار؛ ما يعني أن «عائد الدفاع» بلغ 100 مليار دولار في السنة. (وربما لم يكن من قبيل المصادفة أنه خلال السنوات القليلة الأخيرة من تلك الفترة حققت الولايات المتحدة بالفعل فائضا في الميزانية الاتحادية).

بيد أنني كنتُ مصمما على ألا تؤدي بنا عمليات تخفيض الإنفاق إلى «جيشٍ أجوف» مثلما حدث نتيجة التخفيضات الحادة في ميزانية الدفاع بعد حرب فيتنام، وهي نتيجة بالغة الخطورة في عصرنا. وبناء على ذلك نفذنا عملية تخفيض تدريجية للعاملين العسكريين والمدنيين في قطاع الدفاع (قرابة 4 في المائة سنويا على مدى ما يقارب ثماني سنوات، مع الأخذ في الاعتبار التخفيض الذي نفذه ديك تشيني Dick Cheney في بداية عهد بوش الابن). وحافظنا على مستويات عالية من التدريب في قطاعات الجيش كافة بغض النظر عن اعتبارات الميزانية.

غير أنني شعرتُ بالقلق من أن عمليات الشراء التي سننفذها ستصبح أكثر تكلفة إذا لم تُجر صناعة الدفاع تخفيضات مماثلة، لأن عدم تنفيذ ذلك من شأنه أن يحمِّل الدفاع تكاليف إضافية مرتفعة بسبب القدرة الفائضة في صناعة الدفاع. وطلبت من الوزير آسبين أن يقيم عشاء على شرف كبار المسؤولين في الدفاع أشرح خلاله رؤيتي لميزانية المشتريات الدفاعية خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة. وقلتُ للمسؤولين إنه لا يجب عليهم الاحتفاظ بالمرافق والموظفين الذين لا تغطيهم الميزانيات التي كنتُ أتنبأ بها، لأن وزارة الدفاع لن تغطي النفقات الزائدة. قيل لي في وقت لاحق إن نورمان أوغسطين Norman Augustine، رئيس شركة مارتن ماريتا Martin Marietta، همس خلال ذلك

العشاء إلى زميليه اللذين كانا يجلسان بجانبه: «في مثل هذا الوقت من العام المقبل، واحدٌ منا لن يكون موجودا هنا!» وبعد ستة أشهر ساعد بنفسه في تحقيق تلك النبوءة عبر التفاوض على الاندماج مع لوكهيد. ويُقال إن أوغسطين هو الذي أطلق أيضا على ذلك الاجتماع اسم «العشاء الأخير».

بصفتي نائبا لوزير الدفاع، وضعتُ على رأس قائمة أولوياتي تنفيذ برنامج «نان - لوغار» وإصلاح مشتريات الدفاع، وتمكنتُ من تجنيد العديد من الأشخاص المهمين ومن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المهمات المطلوبة التي ينطوي عليها كلا التحديين. بعد ذلك بوقتٍ قصير سأصبح وزيرا للدفاع، وسوف يكون لما اضطلعنا به في السابق من عمل حيوي، سواء على صعيد تنفيذ برنامج «نان - لوغار» أو في تسهيل قدرتنا على نشر أنظمة مبتكرة في الميدان، دورٌ كبير في العمل الجديد والصعب والمهم الذي ينتظرنا في المستقبل.

12

وأصبحتُ وزيرا للدفاع

آمل ألا تكون اعتذاريا أكثر من اللازم بسبب نبرتك اللطيفة في الكلام. فقد كان بعض أسلافنا اللامعين على هذا الكوكب أصحاب نبرة لطيفة. مثل جورج واشنطن، وروبرت إي لي، وعمر برادلي، وأبراهام لينكولن، ويسوع. فقط ابقَ على طبيعتك[1].

- السيناتور روبرت بيرد، جلسة الاعتماد في مجلس الشيوخ الأمريكي، 2 فبراير 1994

«أعتقد أن بناء الثقة هو مفتاح الدبلوماسية الفعالة، ولهذا أردت أن أبدأ ببناء ذلك الأساس على الفور»

في 15-16 ديسمبر 1993، كنت في موسكو برفقة آل غور، وستروب تالبوت Strobe Talbott، الذي أصبح فيما بعد نائبا لوزير الخارجية، وآشتون كارتر، حيث كنا نشارك في البرنامج المعروف باسم لجنة «غور-تشيرنوميردين»، التي أنشأها نائب

الرئيس غور بالاشتراك مع رئيس الوزراء الروسي تشيرنوميردين Chernomyrdin لتسهيل التعاون بين بلدينا[2]. ومع انتهاء الاجتماع سحبني ستروب جانبا ليقول لي إن الرئيس كلينتون طلب من ليس أسبين التنحي عن منصبه وزيرا للدفاع. وقد اتخذ الرئيس هذا القرار على خلفية حادث «إسقاط طائرة بلاك هوك» «Black Hawk Down» الكارثي الذى لقي خلاله 18 جنديا أمريكيا حتفهم بعد أن أسقط المتمردون مروحية بلاك هوك خلال عمليات حفظ السلام فى مقديشو بالصومال[3].

في رحلة العودة من موسكو كنتُ أنا وستروب وآشتون، وكان يرافقنا جورجي ماميدوف Georgiy Mamedov، نائب وزير الخارجية الروسي، حيث توقفنا في كييف وناقشنا البيان الثلاثي مع مسؤولين من وزارة الخارجية الأوكرانية[4]. من حيث الجوهر وافق الأوكرانيون على التخلي عن أسلحتهم النووية التي ورثوها في مكانها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ووافقت الولايات المتحدة على مساعدتهم في المهمة المعقدة والمكلفة لتفكيك الصواريخ والرؤوس الحربية، كما وافقت روسيا على أخذ المواد الانشطارية الناتجة وتخفيض درجة تخصيبها لتشغيل المفاعلات النووية الأمريكية عندما تصبح الظروف مناسبة. (واليوم جزء كبير من الكهرباء التي تنتجها مفاعلاتنا النووية في أمريكا مصدره وقود مخفّض التخصيب كان مستخدما في الأسلحة النووية للاتحاد السوفييتي السابق).

وكانت الأسلحة الأوكرانية واحدة من أخطر التركات لعملية بناء الأسلحة النووية في الحرب الباردة. وعندما تفكّك الاتحاد السوفييتي إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة ورثت أوكرانيا ما يقرب من ألفي رأس نووي كان السوفييت قد نشروها هناك، ومعظمها كان محملا على صواريخ بالستية عابرة للقارات كنا نسميها SS-24 وSS-19[5]. وهذا ما جعل أوكرانيا ثالثة أكبر قوة نووية في العالم، حيث كانت الأسلحة النووية التي تملكها تفوق ما تملكه فرنسا والصين والمملكة المتحدة مجتمعة. ولم يكن لدى الأوكرانيين التنظيم أو الخبرة لتأمين تلك الأسلحة، وكانت البلاد تمر باضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية. وقد رأينا أن ذلك يمثل وضعا خطيرا للغاية. فوضعنا أنا وآشتون على رأس أولوياتنا تفكيك هذه الأسلحة الأوكرانية، ولكن كانت هناك معارضة كبيرة في تلك الجمهورية الوليدة للتخلي عن قوتها النووية. كان العديد من الأوكرانيين

يخشون من أن روسيا قد تعترض على حريتهم الجديدة وأن أسلحتهم النووية يمكن أن تحميهم في مثل هذه الحالة. وقالت السلطات الأوكرانية إن بلادها لن تتخلى عن أسلحتها النووية إلا إذا قدمت لها الولايات المتحدة ضمانة أمنية، وهو ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لفعله.

كان الحل، الذي تصوره ستروب تالبوت، يتمثل في البيان الثلاثي المبين أعلاه مع روسيا وأوكرانيا. والمهم في الأمر، إلى جانب البنود المذكورة أعلاه، هو أن روسيا والولايات المتحدة وافقتا رسميا على الاعتراف بحدود أوكرانيا، وهذا ما منح أوكرانيا شيئا من الأمن. وقد بادرتُ أنا وآشتون بمساعدة ستروب في صياغة النص النهائي للبيان الثلاثي بالتعاون مع نائب وزير الخارجية الروسي ووزير الخارجية الأوكراني في الساعات الأولى من الصباح بعد أن كنا قد وصلنا إلى أوكرانيا بالطائرة آتينَ من موسكو. وفي يناير 1994 وقّع الرؤساء الثلاثة الاتفاق، وأصبحنا جاهزين لبدء برنامج «نان-لوغار» بشكلٍ جدي[6].

غالبا ما يبدو أن التغير الجذري في التاريخ يحدث على نحوٍ مباغت ومفاجئ وأحيانا قد يواكب ذلك أيضا شيءٌ من الهدوء. فبعد عقود اتسمت في كثير من الأحيان بالتأزم المتعنت خلال المواجهة النووية المتفاقمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بما يملكانه من ترسانات نووية ذات قدرة تدميرية مفرطة، نجد أنفسنا فجأة وقد تفاوضنا على اتفاق يتسم بدرجة عالية من التعاون بين الأمريكيين والروس وإحدى الجمهوريات السوفييتية السابقة التي نالت حريتها، وذلك لتفكيك قوة كبيرة من الأسلحة النووية وتحويلها للاستخدامات السلمية. وقد أنبأ البيان الثلاثي، بمختلف جوانبه، بحصول تغير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتعلق بطبيعة التحدي المتمثل في منع وقوع كارثة نووية، كما جسّد المبادئ القيمة التي يجب اتباعها لتحقيق النجاح. أولا: كانت مشكلة الأسلحة النووية تنذر بالمخاوف العالمية اللاحقة المتعلقة بتأمين المواد النووية كي لا تحصل عليها الجماعات الإرهابية أو الجهات المعادية الأخرى. ثانيا: كان مطلوبا توافر قيادة فورية وحاسمة تتمتع بنظرة مستقبلية وبالقدرة على التكيف منذ البداية لانتهاز الفرصة في أوكرانيا. لقد أعطانا التاريخ فرصة لاحتواء خطر نووي ناشئ ليس عن طريق الخوف المتبادل، بل من خلال الدبلوماسية الكلاسيكية التي تُوُخِّيَ فيها الحرص الشديد على استفادة

جميع الأطراف واحترامها فيما يتعلق بمخاوفها الوطنية التقليدية المتمثلة في الأمن الإقليمي، وسيادة الدولة، ومنع انتشار الأسلحة والمواد النووية.

وعلى الفور حُوِّل الاتفاق، الذي صيغ في عجالة، إلى مواد قانونية. وفي 5 ديسمبر 1994، اجتمع زعماء روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا والمملكة المتحدة في بودابست ووقعوا رسميا على مذكرة بودابست التي أعطت طابعا رسميا للاتفاق الذي توصلنا إليه في كييف. كما وُقِّعت المذكرة لاحقا من قبل فرنسا والصين. وبموجب بنود هذه المذكرة فقد وافقت الدول الموقعة على «احترام استقلال وسيادة الحدود الحالية لأوكرانيا»؛ و«الامتناع عن التهديد باستعمال القوة ضد سلامة أراضي أوكرانيا أو استقلالها السياسي»[7].

(للأسف، لم تدُم روح التعاون التي أدت إلى هذا الاتفاق التاريخي. فبعد عقدين من الزمن انتهكت روسيا ذلك الاتفاق، عبر ضمها شبه جزيرة القرم، مقدمة تبريرا أعرج لهذا الفعل وهو أن الاتفاق قد سبق انتهاكه عندما حرضت الولايات المتحدة، وفق ادعاء الروس، على الانتفاضة الشعبية التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني آنذاك فيكتور يانوكوفيتش Viktor Yanukovych).

عندما عدتُ إلى واشنطن علمتُ أن الرئيس قد رشح بوبي إينمان Bobby Inman وزيرا للدفاع، وهو أحد زملائي المقربين، حيث كان مديرا لوكالة الأمن القومي عندما كنتُ وكيلا لوزارة لدفاع. كنتُ أكنُّ احتراما كبيرا لإينمان، وكنتُ أعتقد أنه سيكون وزيرا ممتازا، وقد سافرتُ إلى مكتبه في ولاية تكساس لإطلاعه على أهم المعلومات حتى يتمكن من الانطلاق في مهمته بشكل سريع بعد اعتماد تعيينه. وفي انعطافة غريبة عقد إينمان مؤتمرا صحافيا في 18 يناير 1994 وأعلن أنه سيسحب اسمه من الترشيح. وعلى الرغم من أني بقيتُ قريبا منه سنوات بعد ذلك فإني لم أعلم قط ما الذي أدى إلى انسحابه.

استدعاني الرئيس كلينتون في يوم الجمعة من ذلك الأسبوع وعرض عليّ منصب الوزير. قلتُ له إنني سأناقش الأمر مع زوجتي ثم أبلغه يوم السبت. خضنا، أنا وليونيلا، نقاشا مضنيا في ذلك المساء، وتوصلنا معا إلى قرارٍ يقضي برفض العرض. كنا نثمِّن خصوصيتنا، ولذلك رأينا أنه سيصعب علينا تحمل اهتمام وسائل الإعلام التي ستلاحق كل خطوة من خطواتنا. فضلا عن ذلك، لقد تمكنتُ من ممارسة عملي وكيلَ

وزارة ونائبَ وزير بعيدا عن السياسة، ولكني خشيتُ من أن هذا سيكون مستحيلا إذا ما أصبحتُ وزيرا. وعلى الرغم من أنني كنت (ولاأزال) ديموقراطيا، وكنتُ أؤيد الرئيس كلينتون تأييدا تاما، فقد كان لدي شعور قوي بأنه ينبغي التعامل مع الدفاع على أساس غير حزبي، واعتقدتُ أنه لن يكون بإمكاني تجنب الانجرار إلى القضايا السياسية الحزبية عندما أصبح وزيرا في الحكومة. اتصلتُ بالرئيس كلينتون صباح يوم السبت وأبلغتُه برفضي لعرضه.

الشخص الذي كنتُ أكثر قربا إليه في البيت الأبيض هو نائب الرئيس آل غور، وقد صُدم لرفضي تلك الفرصة. فطلب مني الحضور إلى مقر إقامته بعد ظهر السبت لمناقشة قراري. تحدثنا عدة ساعات، وفي المحصلة، أقنعني نائب الرئيس غور بأنني كنتُ أبالغ كثيرا في مسألة القلق على الخصوصية. وأكّد لي أنه هو والرئيس سيقدمان الدعم الكامل لي لأتمكن من التعامل مع قضايا الأمن القومي بطريقة غير حزبية. وجدتُ أن الحجج التي طرحها كانت مقنعة، ثم ناقشتُ الأمر مع ليونيلا مرة أخرى، فقررت أن تقبل. لذلك اتصلتُ بالرئيس كلينتون مرة أخرى وأخبرتُه بأنني قررت في النهاية أن أقبل ترشيحه لي، مشترطا أنني سألتزم بهذا المنصب فترة رئاسية واحدة فقط. أشار الرئيس إلى أنه سيعلن الترشيح في غضون بضعة أيام.

في يوم الإثنين كنت في مقر وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) للمشاركة مع مديرها جيمس وولزي Jim Woolsey في ترؤس اجتماع حول ميزانية الاستخبارات. دخل مساعد وولزي القاعة وأعلن أن الرئيس كلينتون كان يريد التحدث معي، فغادرتُ الاجتماع لأتلقى المكالمة. وكانت رسالة الرئيس بسيطة: سيَعقد مؤتمرا صحافيًا في غضون ساعة لإعلان ترشيحي، ولذلك كان يجب عليّ التوقف عما أفعله، والحضور إلى البيت الأبيض. اتصلتُ بليونيلا لأقول لها إنني سوف أحضر لآخذها بالسيارة في غضون ثلاثين دقيقة كي ترافقني إلى البيت الأبيض. أطلقت ليونيلا شهقة نظرا إلى قِصر المهلة المعطاة، ولكنها كانت جاهزة عندما وصلت سيارتي. كان اثنان من أبنائي الخمسة يعيشان في تلك المنطقة، فدعوتُهما إلى الحضور، أما الثلاثة الآخرون فقد اتصلتُ بهم لأطلب منهم تشغيل أجهزة التلفزيون لديهم. وعندما عدتُ إلى قاعة اجتماعات السي آي إيه، وقف الجميع وصفقوا؛ الأخبار تنتقل بسرعة في واشنطن، وخاصة في وكالة الاستخبارات المركزية!

وفي المؤتمر الصحافي تَسَلَّم الرئيس كلينتون المنصة، وأثنى فترة وجيزة على فضائلي، ثم أعلن ترشيحه لي لمنصب وزير الدفاع[8]، بعد ذلك سلّمني المنصة. عبرتُ بإيجاز عن مدى تشرُّفي بهذا الترشيح، ثم بدأت الأسئلة. كان ذلك أول لقاء لي مع السلك الصحافي للبيت الأبيض، وفوجئت بأن الأسئلة لا علاقة لها بالأمن القومي تقريبا. سألني وولف بليتزر Wolf Blitzer عما إذا كانت لدي «مشكلة تتعلق بمربيات الأطفال nanny problem» (في إشارة إلى حقيقة أن بعض المعينين السابقين لم يدفعوا الضرائب المطلوبة منهم للعمالة المنزلية). قلت: «لا». وسألتني أندريا ميتشل Andrea Mitchell عما إذا كنت سأواصل سياسة الوزير آسبين بشأن تحسين وضع المرأة في الجيش[9]. قلت: نعم. لم يكن الجهاز الإعلامي للبيت الأبيض معتادا الإجابةَ القصيرة والمباشرة، وطُلب مني أن أتوسع في إجابتي. فقلت: «خلّف الوزير آسبين العديد من التركات المهمة في السنة التي خدم فيها وزيرا، كالمراجعة التي أجراها من الأسفل إلى الأعلى، وعمله على كل الجوانب الاجتماعية في الجيش، ولاسيما تحسين وضع المرأة في ميادين القتال وهو ما أؤيده بحماس». (بعد ثلاث سنوات من ذلك، وفي أثناء مراسم الوداع، علّق الرئيس كلينتون بأن إجاباتي كانت دائما مصوغة بدقة عالم الرياضيات، وليس بدهاء رجل السياسة. اعتبرتُ ذلك إطراء ولكنني كنت أدرك تماما أن إجاباتي المباشرة سببت أحيانا بعض المشاكل للبيت الأبيض). لقد تجاوزتُ أول مؤتمر صحافي لي بأفضل نتيجة سياسية ممكنة: بلا أهداف، ولا أشواط، ولا أخطاء! عندما غادر الرئيس الغرفة، نظر إليّ بابتسامة كبيرة ورفع إبهاميه تعبيرا عن الاستحسان، ثم اصطحبتُ عائلتي للانضمام إليه وإلى نائب الرئيس غور في المكتب البيضاوي من أجل التقاط الصور.

كنا نواجه صعوبات في الحصول على اعتماد للترشيحات في وقتها، وبعضها كان يتأخر مدة ثمانية أو تسعة أشهر. ولكن هذه المرة كانت الأمور مختلفة. فقد تكفّل عضو مجلس الشيوخ سام نان، بصفته رئيسا للجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، بأن تُعقد جلسة الاستماع لشهادتي بعد تسعة أيام فقط من الترشيح. وقد جرت عمليةِ الاعتماد بسلاسة، ولكنها احتوت على مفاجأة واحدة. عندما جاء دور السيناتور روبرت بيرد Robert Byrd ليتكلم أثناء جلسة الاستماع، بدأ بالإشارة إلى مقال صحافي كان يشير باستهجان إلى نبرتي اللطيفة في الكلام. وكان من الواضح

أن السيناتور بيرد لم يكن معجبا بالمقال، حيث راح يقول: «بعض الناس يولدون عظماء، وبعضهم يحققون العظمة، وبعضهم تُلقى العظمة عليهم. آمل ألا تكون اعتذاريا أكثر من اللازم بسبب نبرتك اللطيفة في الكلام. فقد كان بعض أسلافنا اللامعين على هذا الكوكب أصحاب نبرة لطيفة. مثل جورج واشنطن، وروبرت إي لي Robert E. Lee، وعمر برادلي Omar Bradley، وأبراهام لينكولن، ويسوع. فقط ابقَ على طبيعتك. السبب الذي سيجعلك تحصل على تصويت ساحق، إن لم يكن تصويتا بالإجماع، هو أنك فعلا على طبيعتك». دهمني شعورٌ بالدهشة من جراء ذلك، فالتزمتُ الصمتَ بحكمة. وفي نهاية الجلسة أوصت اللجنة بالإجماع باعتماد ترشيحي، وفي اليوم التالي اعتمد مجلس الشيوخ ترشيحي بمجموع أصوات بلغ 97 إلى صفر[10]. في نهاية المطاف لم يكن أي سيناتور يريد إغضاب أي من ناخبيه الذين قد يكونون معجبين بواشنطن أو لينكولن أو يسوع! كانت ليونيلا حاضرة خلال جلسة الاستماع، وعندما غادرنا سألتني بسخرية كيف كان بإمكان بيرد أن يكون على هذه الدرجة من اليقين من أن النبرة اللطيفة في الكلام ميزة إيجابية، لأنها كانت تتصور أن خبرته تكاد تكون معدومة في التعامل مع هذه الميزة سواءً لدى أعضاء مجلس الشيوخ أو عند الوزراء الآخرين.

وفي غضون ساعة من اعتماد تعييني أديتُ القسم واضطلعت بمسؤوليات وزير الدفاع. وفي اليوم التالي توجهتُ إلى ميونيخ لتمثيل الولايات المتحدة في مؤتمر الأمن الأوروبي السنوي (الذي يُعرف باسم Wehrkunde). وستكون هذه فرصتي الثانية للقاء زملائي وزراء الدفاع الأوروبيين (حيث كانت المرة الأولى في الخريف السابق عندما حضرت اجتماع وزراء دفاع الناتو نيابة عن ليس آسبين الذي كان قد أُدخل المستشفى). انطلقنا من قاعدة أندروز الجوية في ذلك المساء مصطحبين معنا عددا من المساعدين واثني عشر صحافيا تابعين للبنتاغون. بعد أن أصبحنا في الجو أقمنا ما تبيّن فيما بعد أنه مؤتمر صحافي مطوّل - كانت هذه أول فرصة تسنح للجهاز الإعلامي التابع للبنتاغون ليسمعني أتحدث بصفتي وزيرا. وعند هبوطنا في ميونيخ لم أكن قد نلتُ سوى قسطٍ قليل جدا من النوم.

وقد التقيتُ في المطار سفيرَنا في ألمانيا، ريتشارد هولبروك Richard Holbrooke، الذي نقل إليّ خبرا مهما يفيد بأن الصرب البوسنيين أطلقوا قذيفة

إلى داخل سوق في سراييفو، ما أسفر عن مقتل 68 شخصا وجرح مائتين آخرين. ثم أبلغني أنه كان قد رتَّبَ لعقد مؤتمر صحافي لي للإجابة عن أسئلة الصحافيين حول ذلك القصف. عبَّر أحد كبار المساعدين لدي، وهو بوب هول Bob Hall، عن خشيته حدوثَ بعض المشاكل من جراء رد وزير جديد على أسئلة الصحافيين حول هذه المسألة الحساسة («كيف سترد الولايات المتحدة على هذا الانتهاك؟»)، ولكن بالنظر إلى أن المؤتمر كان قد أُعلن بالفعل، فقد حضّرنا له بشكلٍ مكثف لمدة ساعة. كانت نصيحة بوب المخضرم لوزيره المبتدئ هي: «لا تطلق تصريحات مثيرة!» لحسن الحظ أني لم أفعل.

وعلى الرغم من أن توقيت المؤتمر كان غير مناسب، لأنه أقيم بعد بضعة أيام فقط من اعتماد ترشيحي، فقد انتهزتُ تلك المناسبة كي أنشئ، في وقتٍ مبكر من عهدي بصفتي وزيرا للدفاع، علاقات عمل مع العديد من وزراء الدفاع المهمين ومع المستشار الألماني هلموت كول Helmut Kohl. أعتقد أن بناء الثقة هو مفتاح الدبلوماسية الفعالة، ولهذا أردتُ أن أبدأ ببناء ذلك الأساس على الفور.

على متن رحلة العودة انتهزتُ الوقت للتحضير لجلسة الاستماع التي ستُقام في الكونغرس صباح اليوم التالي حول ميزانية الدفاع. ولا بد أن عملية التحضير كانت ناجحة، لأنه في نهاية الجلسة، علّقت هيلين توماس Helen Thomas، وهي مراسلة قديمة عُرفت بأسئلتها الشرسة، بأنها المرة الأولى التي تستمع فيها إلى وزير دفاع يشرح الميزانية بشكلٍ مكّنها من فهم الأمور. لم يتضح لي قط ما إذا كان هذا التعليق هو حول مهاراتي في الشرح أم حول مهاراتها في الإصغاء.

وفي 18 فبراير أقيم حفل رسمي لأداء القسم في فورت ماير Fort Myer، حيث حضره أبنائي الخمسة وعائلاتهم والعديد من الأصدقاء. لا أحد يجيد إقامة الحفلات المثيرة مثل عسكريينا، فقد شملت عملية العرض والاستعراض جنود المستعمرات، والموسيقى الوطنية، ووحدات تسير ضمن تشكيلات مضبوطة من قطاعات الجيش كافة.

بعد الحفل أقمتُ حفل استقبال مطوّلا، كانت اللحظة الأكثر تميزا فيه هي عندما التقيتُ كبيرَ ضباط الصف في الجيش، الرقيب أول ريتشارد كيد، إذ قدَّم لي نصيحة بسيطة: «اهتم بجنودك، وجنودك بدورهم سيهتمون بك».

لقد كنتُ مجندا في الجيش، لذلك كان يوجد تفاهم خاص وغير معلن بيني وبين الرقيب أول كيد، وهو تفاهم ذو بعد شخصي للغاية بالنسبة إليّ، وناتج عن وجود تجربة مشتركة. وقد أخذتُ نصيحته على محمل الجد، حيث ستكون بمنزلة المرشد لي في الكثير من القرارات الصعبة التي تنتظرني في المستقبل.

في جزءٍ لاحق من هذا الكتاب سأحكي لكم كيف عمد وزير الدفاع الجديد هذا إلى «الاهتمام بجنوده».



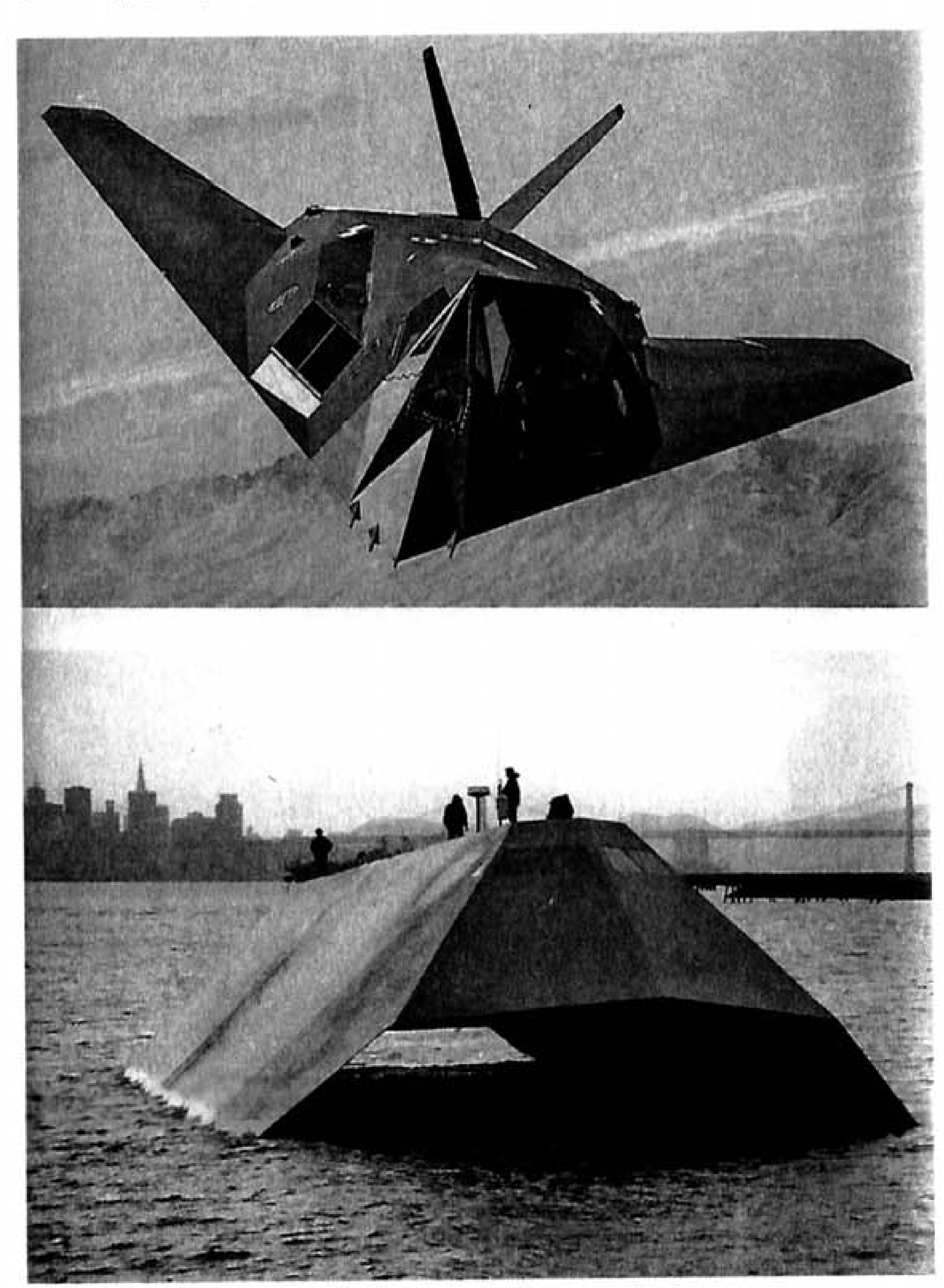
أعلى اليسار: بيري في الثانية عشرة من عمره، سنة 1939. أعلى اليمين: بيري يتطوع في سلاح الجو بالجيش، أكتوبر 1944. أسفل اليسار: بيري خلال التدريب الأساسي للجيش. أسفل اليمين: بيري في الجيش الاحتياطي، يوليو 1950



بيري مع زوجته، ليونيلا، وأطفالهما الخمسة، سنة 1958



بيري وكيلا لوزارة الدفاع
للبحوث والهندسة، يقدم شرحا
عن برنامج عالي التقنية تابع
لوزارة الدفاع، سنة 1978



في الأعلى: المقاتلة الشبح إف117-. التُقطت الصورة من قبل الرقيب أركان آرون ألمون الثاني Aaron Allmon II، من سلاح الجو الأمريكي، بترخيص من مؤسسة المشاع الإبداعي Creative Commons (والصورة متاحة للاستخدام من دون قيود). الأسفل: نموذج أولي للسفينة الشبح سي شادو Sea Shadow (أي ظل البحر) في أثناء اختبارها في خليج سان فرانسيسكو. التُقطت الصورة من قبل قيادة أنظمة البحر التابعة للقوات البحرية، بترخيص من مؤسسة المشاع الإبداعي





الأعلى: الرئيس كلينتون يرشح بيري لمنصب وزير الدفاع، يناير 1994. مكتب التصوير في البيت الأبيض. الأسفل: بعد يوم واحد من اعتماد تعيينه، بيري يعقد أول مؤتمر صحافي له بصفته وزيرا، وهو في طريقه إلى ميونيخ، فبراير 1994

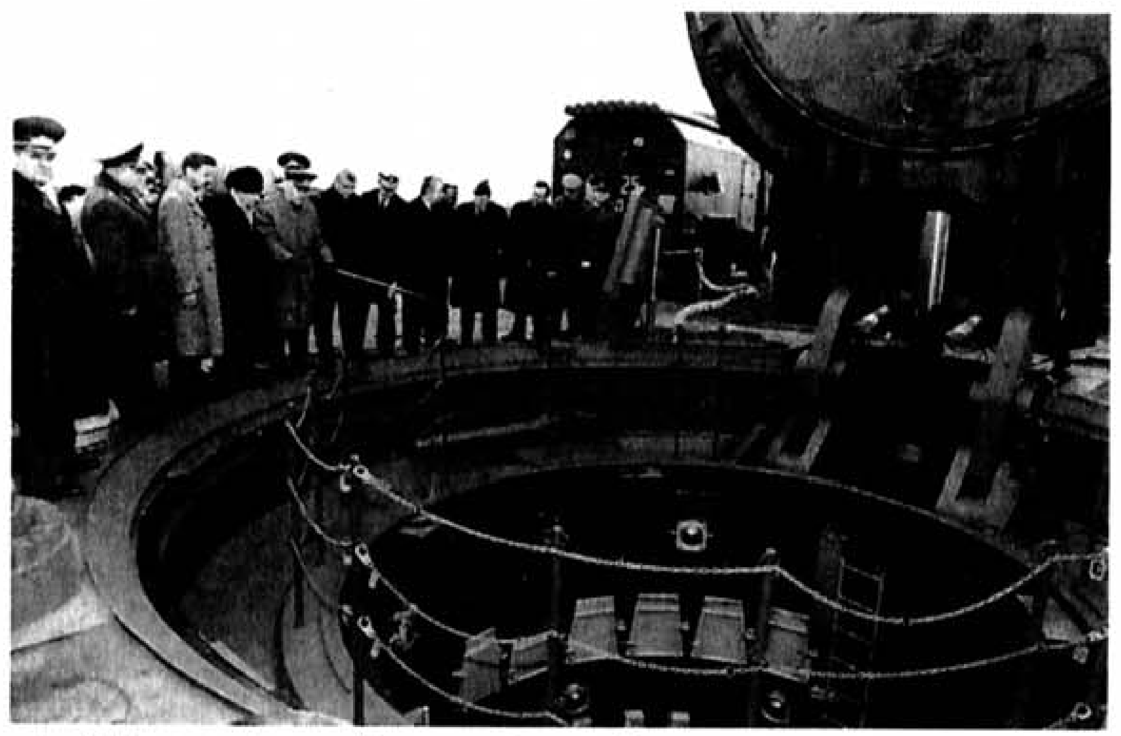
(جميع صور بيري عندما كان وزيرا للدفاع التُقطت من قبل مكتب التصوير في وزارة الدفاع)



مؤتمر صحافي في البنتاغون، 8 ديسمبر 1994



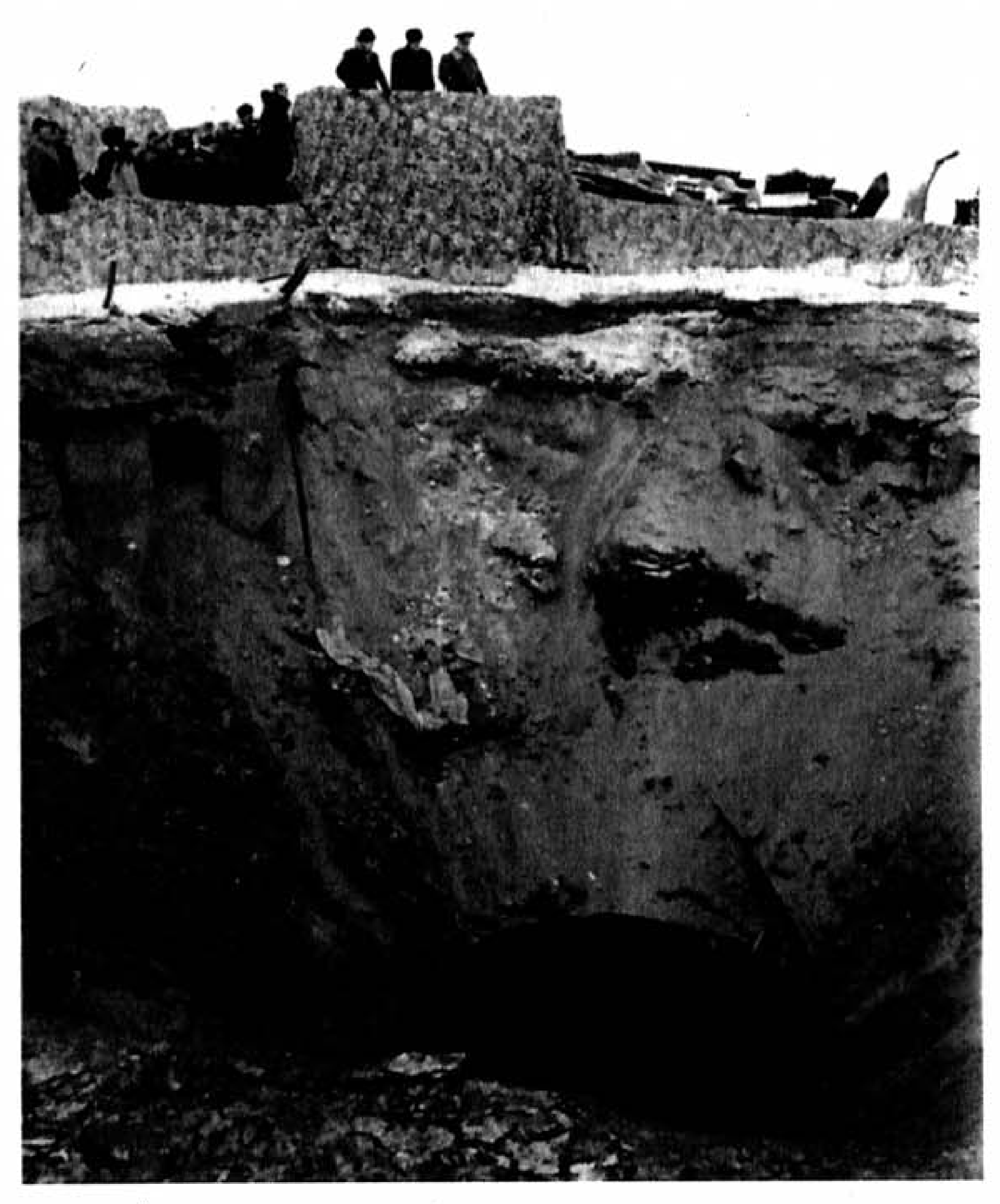
بيري مع زوجته، ليونيلا، ورئيس هيئة الأركان المشتركة جون شاليكاشفيلي John Shalikashvili، أثناء استعراض حرس الشرف الذي يمثل كل قطاع من قطاعات الجيش، فبراير 1994



إلقاء نظرة داخل صومعة صواريخ تحت الأرض خلال زيارة بيري الأولى إلى بيرفومايسك، في أوكرانيا، مارس 1994. فيما يشرح جنرال روسي التفاصيل إلى بيري (الذي يرتدي قبعة فرو داكنة) حول صاروخ SS-24 البالستي والعابر للقارات وحول صومعته الواقية



الجنود الروس يستخرجون صاروخا من صومعته لتفكيكه خلال زيارة بيري الثانية إلى بيرفومايسك، أبريل 1995



بيري ينضم إلى وزيري الدفاع الروسي والأوكراني لمشاهدة صومعة صواريخ مدمَّرة، حيث فُجِّرت خلال زيارة بيري الثالثة إلى بيرفومايسك، في يناير 1996





الأعلى: في زيارته الرابعة الأخيرة إلى بيرفومايسك، يونيو 1996، ينضم بيري إلى وزيري الدفاع الروسي والأوكراني لزراعة أزهار دوار الشمس في الحقل الذي دُمِّرتْ فيه صوامع الصواريخ في السابق.
الأسفل: عائلة سيتوفسكي Sitovskiy أمام منزلهم وحديقتهم الجديدين اللذين نتجا عن مشروع التطوير السكني الذي بُني ليكون جزءا من برنامج «نان-لوغار» بهدف إسكان الضباط الذين كانوا يعملون سابقا في مواقع الصواريخ السوفييتية البالستية عابرة القارات





الأعلى: بيري ونائب وزير الدفاع الروسي أندريه كوكوشين (وسط) في زيارة إلى أوكرانيا، أبريل 1995.
الأسفل: لقاء تاريخي في كييف، أوكرانيا، بين وزراء دفاع الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا الذين يضمون أياديهم معا قبل بدء المحادثات، 4 يناير 1996



الأعلى: بيري ووزير الدفاع الروسي غراتشيف يفجّران صومعة صواريخ أمريكية في قاعدة وايتمان الجوية، أكتوبر 1995.

الأسفل: السفير بيكرينغ (يسارا) وأعضاء مجلس الشيوخ نان وليبرمان ولوغار (في الوسط إلى اليمين من بيري، ومن اليسار إلى اليمين) ينضمون إلى بيري وآشتون كارتر (خلف بيري) في حوض سيفماش لبناء السفن في سيفيرودفينسك، روسيا، لمراقبة تفكيك غواصات الصواريخ النووية ضمن برنامج «نان-لوغار»، أكتوبر 1996



تدريب عسكري مشترك يحمل اسم «الشراكة من أجل السلام» في منشأة فورت بولك العسكرية، بولاية لويزيانا، 1995



«روسيا + الناتو = النجاح». بيري ووزير الدفاع الروسي غراتشيف يوقعان اتفاق البوسنة في مقر الناتو في بروكسل، نوفمبر 1995





الأعلى: بيري يلتقي أحد الأمريكيين الذين أُصيبوا في حملة البوسنة، 1996، في قاعدة تازار الجوية في المجر.
الأسفل: بيري يجتمع مع مجموعة من رجال الغواصات، يوليو 1995



بيري يتحدث مع أحد أفراد طاقم حاملة الطائرات النووية يو إس إس آيزنهاور USS Eisenhower، أغسطس 1995

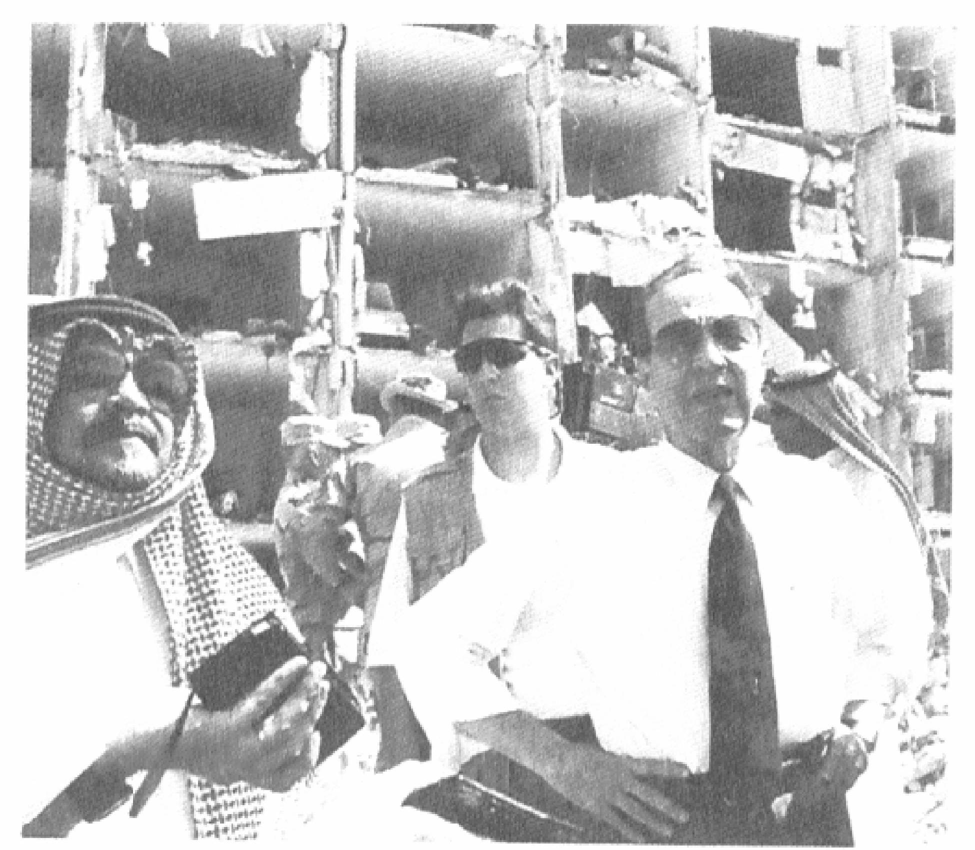


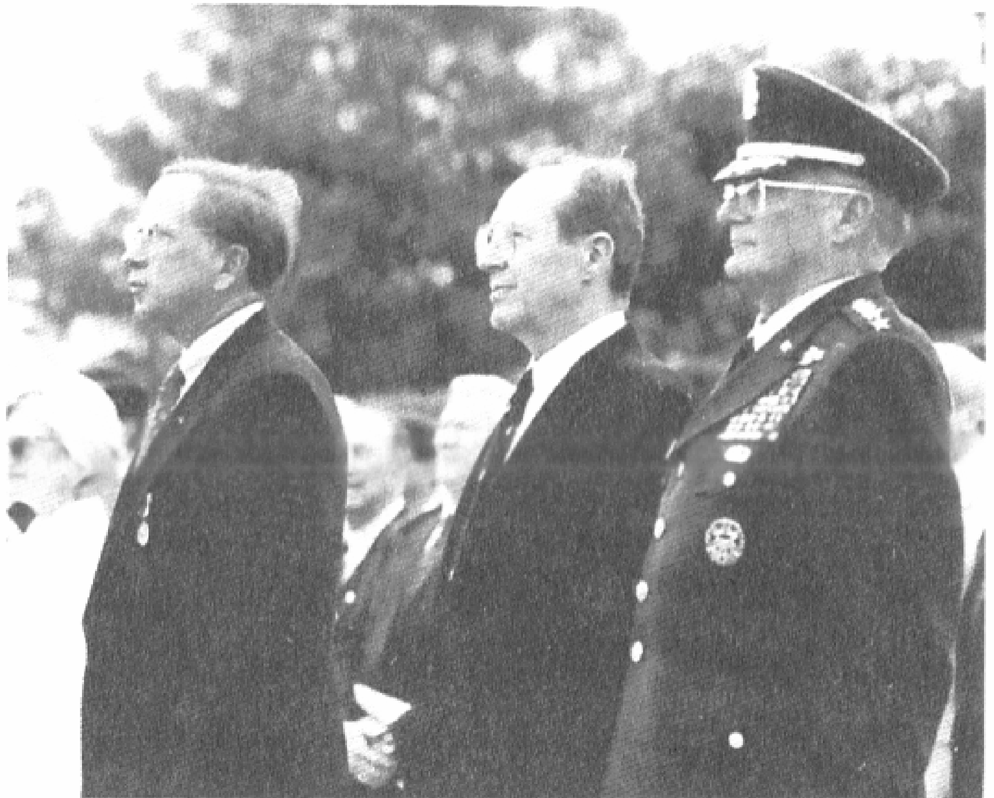
بيري يراقب عمليات الهبوط على متن الحاملة يو إس إس آيزنهاور، أغسطس 1995





الأعلى: بيري يلتقي ضباط الصف في سلاح البحرية، ديسمبر 1995
الأسفل: بيري يلتقي عناصر سلاح الجو في المملكة العربية السعودية، 1996



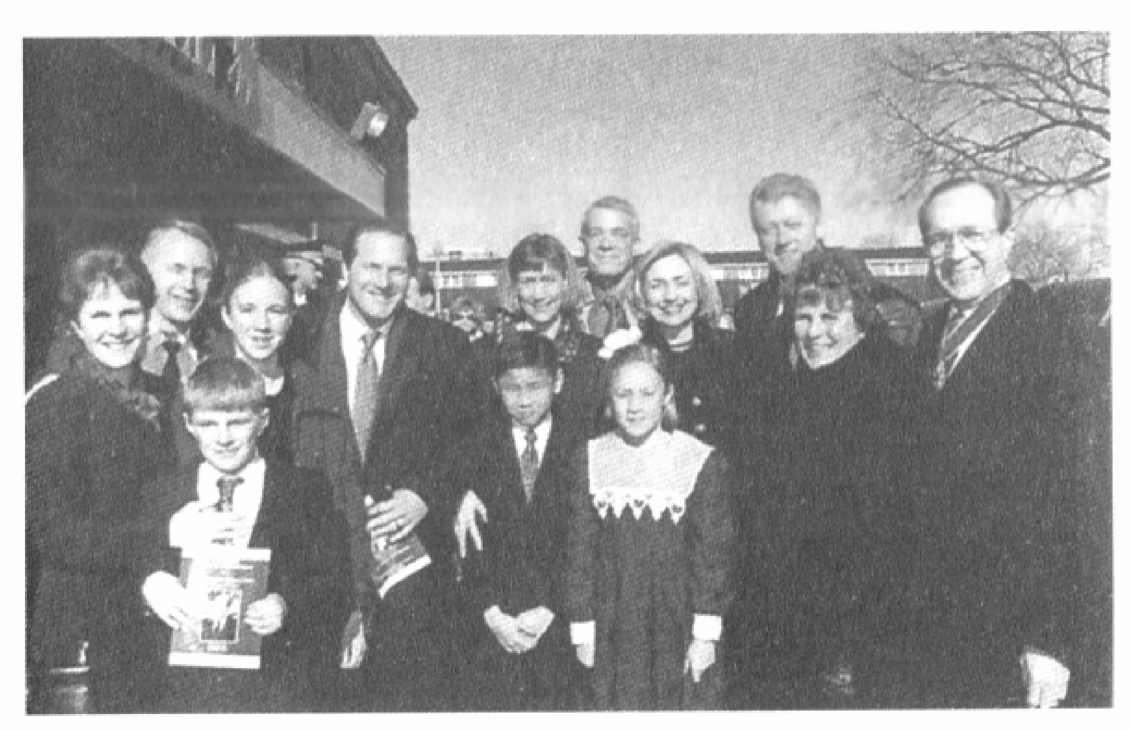


الأعلى: بيري يقوم بجولة على أبراج الخُبر في المملكة العربية السعودية بعد الهجوم الذي شنته جماعة إرهابية، يونيو 1996.

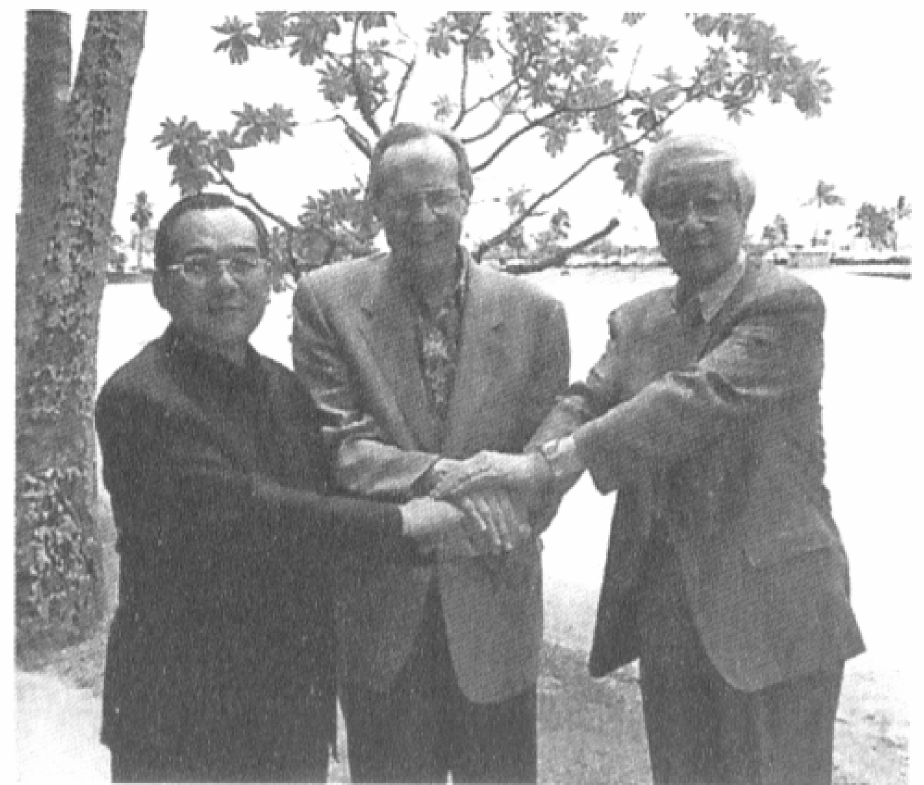
الأسفل: بيري مع السيناتور سام نان (يسارا) والجنرال جون شاليكاشفيلي في حفل منح وسام الخدمة المدنية المتميزة للدفاع إلى السيناتور نان، 12 يوليو 1996



ليونيلا بيري، راعية المدمرة يو إس إس كولUSS Cole بعد تدشينها، 7 يونيو 1996. وقد تعرضت هذه المدمرة في وقت لاحق لهجوم إرهابي في 12 أكتوبر 2000 أسفر عن مقتل سبعة عشر بحارا



عائلة بيري مع الرئيس كلينتون وزوجته بعد مراسم وداع بيري، يناير 1997



الفريق الثلاثي للسياسة الكورية: بيري والسفير الياباني ريازو كاتو (يمينا) والوزير الكوري الجنوبي ليم دونغ وونغ (يسارا) يؤدون مصافحة ثلاثية بعد الانتهاء من مراجعة السياسة حول كوريا الشمالية في العام 2000



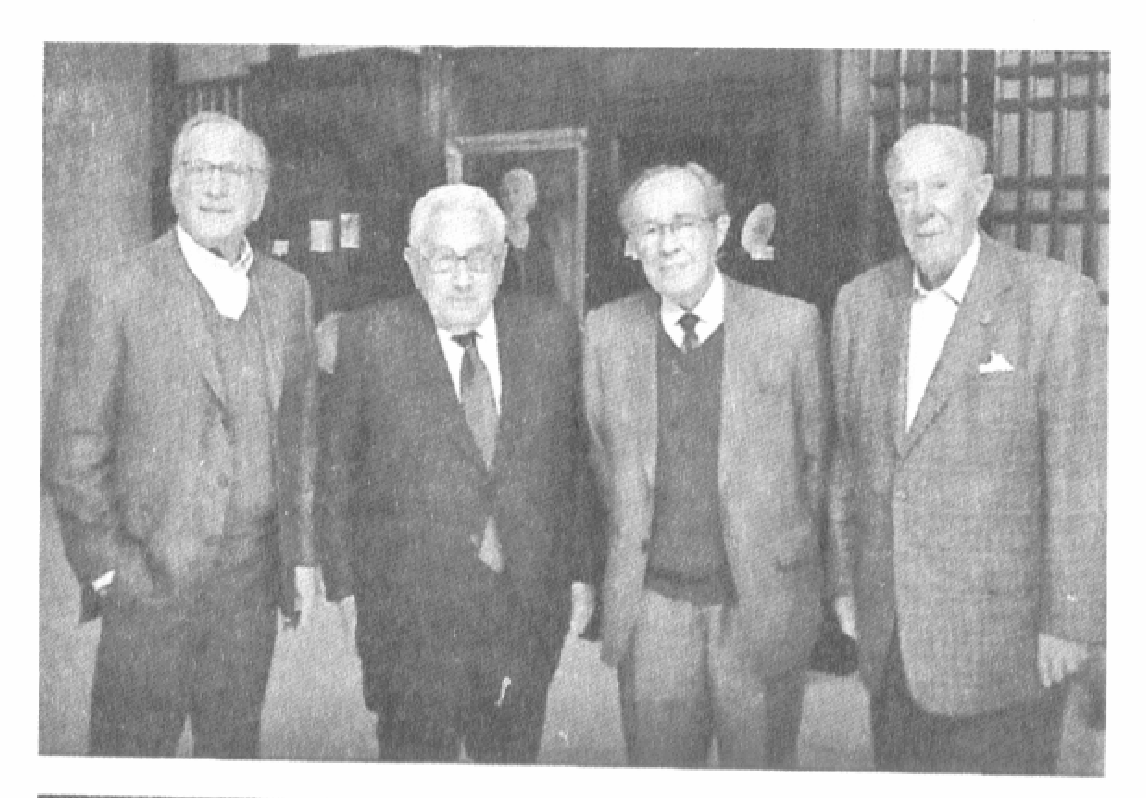
وفد كوريا الشمالية مع بيري (الثاني من اليسار) في زيارة إلى سان فرانسيسكو، أكتوبر 2000

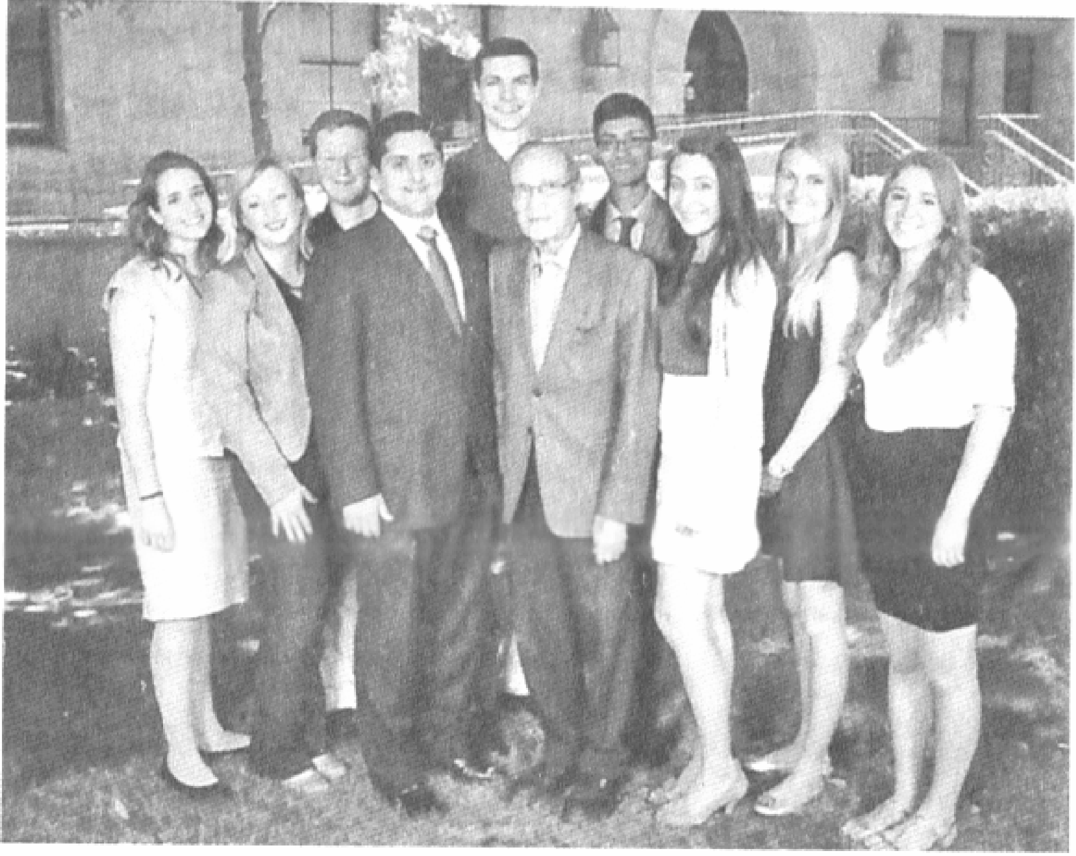




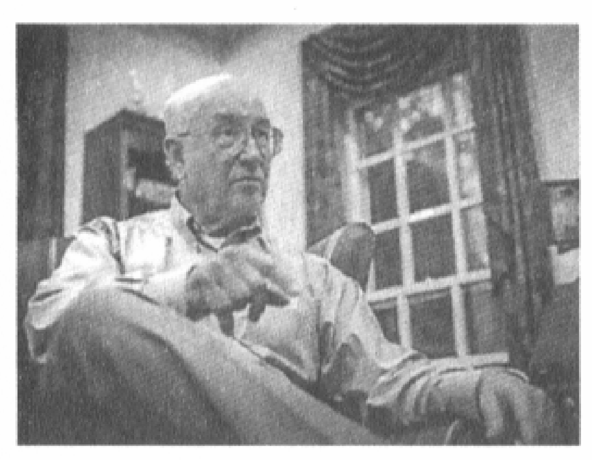


الأعلى يسارا: جيونغ كيم في جولة داخل المصنع المشترك بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في مدينة كايسونغ، في كوريا الشمالية، 2004. الأعلى يمين: سيغفريد هيكر يفتش منشأة نووية تابعة لكوريا الشمالية في العام 2008. وقد جرى الحصول على الصورة عن طريق سيغفريد هيكر.
الأسفل: الجنود الكوريون الشماليون يرافقون بيري في أثناء مروره في المنطقة منزوعة السلاح لحضور الحفل الموسيقي التاريخي الذي أقامته أوركسترا نيويورك الفيلهارمونية في بيونغ يانغ، فبراير 2008

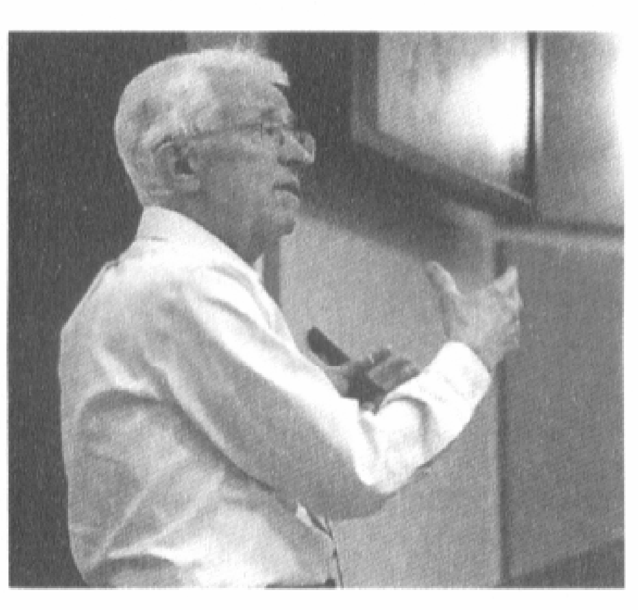


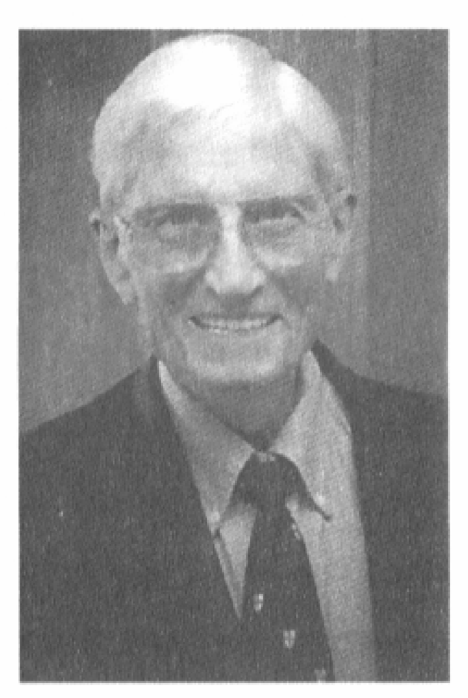


الأعلى: مديرو مشروع الأمن النووي: سام نان، وهنري كيسنغر، ووليام بيري، وجورج شولتز.
الأسفل: بيري مع طلاب من البرنامج الصيفي لمشروع وليام ج. بيري، أغسطس 2013 (من اليسار إلى اليمين: إيزابيلا غابروفسكي، بيا أولريش، جاريد غرينسبان، دانيال خاليسي، هايدن بادجيت، بيري، ساهل شاه، راكيل ساكس، كامي بيز، تايلور غروسمان). هاتان الصورتان نشرتا بترخيص من استديو «لايت أت 11بي Light at 11B» لمؤسسيه جوزيف غارابولو وكريستيان بيز









الأعلى يسارا: العقيد بول كامينسكي الذي كان المساعد العسكري لبيري عندما كان بيري يشغل منصب وكيل وزارة الدفاع في السبعينيات؛ وقد أدى دورا حاسما في تنفيذ تكنولوجيا الشبح.

الأعلى يمين: آشتون كارتر هو زميل قديم لبيري وأحد الذين تدرّبوا على يديه؛ وقد أدى دورا رئيسا في تنفيذ برامج «نان-لوغار». أصبح كارتر وزير الدفاع الخامس والعشرين في 12 فبراير 2015.

الأسفل يسارا: سيغفريد هيكر الذي تعاون مع بيري على مدى سنوات عديدة في الحوارات الأكاديمية وحوارات ديبلوماسية المسار الثاني؛ وهو حاليا زميل أقدم في معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدولية في جامعة ستانفورد.

الأسفل يمينا: ألبرت ويلون، المعروف بلقب «باد Bud»، وقد شغل منصب رئيس تطوير التكنولوجيا في وكالة الاستخبارات المركزية، وعمل مع بيري في السنوات الأولى من الحرب الباردة في اللجان الحكومية المعنية بتحليل صور الصواريخ السوفييتية. نشرت هذه الصور بترخيص من استديو «لايت أت 11بي Light at 11B» لمؤسسيه جوزيف غارابولو وكريستيان بيز

13

تفكيك الأسلحة النووية وبناء تركة «نان - لوغار»

إن أفضل أموال صوّتُ لمصلحة منحها هي تلك الأموال التي تمكننا حاليا من العمل معا لتفكيك أسلحة الدمار الشامل هذه.

- **السيناتور سام نان، حوض سيفماش لبناء السفن، مدينة سيفيرودفينسك، روسيا. 18 أكتوبر 1996**[1]

«ليس وهما أننا نمتلك القدرة على الحد بشكل كبير من الخطورة الفائقة التي تشكلها الأسلحة النووية»

حالما عدتُ من ألمانيا وعقدتُ مؤتمري الصحافي الأول حول ميزانية الدفاع، كرّستُ اهتمامي لتنفيذ برنامج «نان - لوغار». عندما كنتُ نائبا للوزير، كنت قد أنهيت ترتيب التحويلات اللازمة للأموال، كما كوّنتُ فريقا من الطراز الأول، وساعدتُ في التفاوض على

البيان الثلاثي الذي وقعه الرؤساء الثلاثة في موسكو في يناير 1994. وكنا مستعدين للانطلاق! وقد قررنا أنا وآشتون كارتر، من باب التنويه بأهمية برنامج «نان - لوغار»، ولضمان نجاح تفكيك الأسلحة - باعتباره الجزء الأكثر دراماتيكية ووضوحا للعين - أن أزور مدينة بيرفومايسك Pervomaysk الأوكرانية، أحد أضخم المواقع الصاروخية في الاتحاد السوفييتي السابق، التي كان يوجد فيها ثمانون صاروخا بالستيا عابرا للقارات وسبعمائة رأس حربي نووي. كنتُ أريد أن أشرف شخصيا على المراحل الأربع لتلك العملية وهي: إزالة الرؤوس الحربية لاستخراج المواد الانشطارية منها؛ وإزالة الصواريخ لتحويلها إلى خردة معدنية؛ وتدمير الصوامع؛ وتحويل حقل الصواريخ السابق إلى حقل زراعي[2]. وإلى جانب زيارة حقول الصواريخ في بيرفومايسك، سأزور مصنع الدفاع السابق الذي يقع على مقربة منه، حيث كان الأوكرانيون، وبمساعدة منا، يشيّدون منازل مسبقة الصنع من أجل الضباط العسكريين الأوكرانيين الذين يُسَرَّحون من الخدمة. وكان هدفنا هو إنجاز هذا البرنامج الطموح بأكمله خلال السنوات الثلاث المتبقية من الفترة الأولى للرئيس كلينتون.

زرنا أولا بيرفومايسك في مارس 1994. وقد تولت طائرة من سلاحنا الجوي نقلنا إلى كييف، حيث قدّم وزير الدفاع الأوكراني، الجنرال فيتالي راديتسكي Vitaly Radetsky، المروحية التي أقلّتنا إلى بيرفومايسك. وبمجرد هبوطنا هناك، توجّه بنا الجنرال راديتسكي عبر باب مصفّح إلى مخبأ خرساني. وهناك تولّى مصعدٌ نقلنا إلى مكان عميق تحت الأرض، حيث خرجنا منه إلى ممر مضاء على نحو خافت كان يؤدي إلى مركز التحكم بالصواريخ، والذي كان يتحكم في سبعمائة رأس حربي نووي، وكلها تقريبا كانت موجهة نحو أهداف في الولايات المتحدة. عند وحدة التحكم بالإطلاق كان يوجد ضابطان شابان، وقد بدا الانزعاج واضحا عليهما لوجود مسؤولين أمريكيين كبار في ذلك المكان. ولكن وُجِّهت الأوامر إليهما ليتوليا مهمة «العرض والشرح» لنا، وقد نفذا تلك المهمة بحذافيرها. وعندما شرعا في تطبيق عملي لتسلسل الإطلاق، لم يتوقفا إلا عند لحظة أمر الإطلاق. خلال حياتي المهنية شاركتُ في كثير من الأحيان في ألعاب تحاكي الحرب، ولكن ذلك لم يؤهلني لتجربتي الحالية. لقد استبدت بي عبثية الموقف: إذ أشاهد ضابطين روسيين شابين يحاكيان

تدمير واشنطن ونيويورك وشيكاغو ولوس أنجلوس وسان فرانسيسكو، مع علمي بأن الصواريخ الأمريكية كانت في تلك اللحظة تستهدف البقعة التي كنا نقف فيها.

في الحقيقة لم يسبق أن تراءى لي الرعب السريالي للحرب الباردة بوضوح أكبر مما حصل في تلك اللحظة. كنتُ من الأمريكيين القليلين والأوائل الذين يشاهدون المنشآت وإجراءات الإطلاق التي كان السوفييت يبقونها في حالة من الجاهزية على مدار الساعة لإمطار الأهداف الأمريكية بالرؤوس النووية. كانت عملية إطلاق الصواريخ البالستية السوفييتية عابرة القارات، والتي لم أتوقع قط أن أشاهدها بشكلٍ مباشر، إحدى أكثر المراحل إثارة للرعب ضمن هجوم مكتمل الأركان. وبينما كنت أقف هناك وأشاهد محاكاة العد التنازلي، تخيلتُ ما الذي كان يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا الهجوم: كان يمكن أن يبدأ نتيجة خطأ في التقدير في أثناء الأزمة؛ أو بسبب إنذار كاذب (كالذي كنت قد عشتُه شخصيا)؛ أو على خلفية وضع متأزم مثل الحصار البحري الأمريكي لمواجهة السفن السوفييتية التي كانت تقترب من كوبا. ولكن حتى عندما تخيلتُ سيناريوهات الهجوم تلك، ظلّ ذهني مشدودا إلى ذلك المركز الكائن تحت الأرض للتحكم في الصواريخ في بيرفومايسك. وفي أثناء مشاهدتي محاكاةً واقعية لهجوم بالصواريخ البالستية عابرة القارات على الولايات المتحدة، تخيلتُ أيضا مراحل الإنذار واتخاذ القرار التي ستترتب على ذلك داخل الولايات المتحدة. وخير تجسيد للسيناريو الذي سيهيمن على عملية اتخاذ القرار هو ذلك الإنذار الكاذب الذي صدر عن قيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكية الشمالية (NORAD) حول حصول هجوم صاروخي نووي سوفييتي، والذي كنتُ قد عايشته في وقت مبكر من حياتي المهنية، إذ ليس هناك سوى دقائق قليلة لاتخاذ ما من شأنه أن يكون القرار الأكثر إثارة للشؤم، والذي يضيف بعدا جديدا للمفهوم التقليدي «للعقلانية». وعلى الأرجح سيكون ذلك القرار الرهيب مستندا إلى فهم واقعي لمسألة أنه لن يكون هناك دفاع ناجح، كما أنه سيُتخذ في ظل المعرفة الكاملة بالحجم التدميري للقوة النووية المهاجمة. هذا الدمار المؤكّد الذي ينذر بنهاية العالم ربما يعيد إلى الأذهان، وهو في طريقه إلى الحدوث، مشاهد المدن التي دُمِّرت في الحرب العالمية الثانية، ولكن الحقيقة هي أنه سيكون من غير الممكن تصور هذا الهجوم والعواقب التي سيؤدي إليها.

بعد محاكاة الإطلاق في مركز التحكم في بيرفومايسك، ركبنا المصاعد مرة أخرى عائدين إلى الدور الأرضي، وقد استبدتْ بنا حالةٌ من الوجوم والتجهم. ثم توجّه بنا الجنرال راديتسكي إلى إحدى الصوامع التي كانت تحتوي على صاروخ SS-24. كان الغطاء الكبير للصومعة مفتوحا. نظرنا إلى الأسفل إلى داخل الصومعة للتأكد من أن جميع الرؤوس الحربية قد أُزيلت من ذلك الصاروخ متعدد الرؤوس. كنا نحدق في أحد أكثر الأسلحة إثارة للخوف، والتي كانت تشكّل «توازنا للرعب» خلال الحرب الباردة، ولكنه كان قد أصبح بلا رؤوس. إذ كانت الرؤوس الحربية قد حُمِّلتْ على متن قطار وأعيدتْ إلى المصنع الروسي الذي صُنِّعت فيه، حيث ستُفكك فيه الآن. كان هذا هو الجانب المشرق من التجربة التي خضتُها في ذلك اليوم الذي لا يُنسى.

وفي أبريل 1995، عدنا إلى بيرفومايسك لاستعراض المرحلة التالية من التفكيك. وشاهدنا رافعة ضخمة تزيل صاروخ SS-19 من صومعته. سيُصرّف الوقود السام من خزاناته. بعد ذلك سيُنقَل الصاروخ بالقطار إلى المنشأة التي سيُحوّل فيها إلى خردة معدنية.

غادرنا الموقع الصاروخي وسرنا بالسيارة إلى مدينة مجاورة لرؤية المجمع السكني الذي كنا نبنيه لضباط الصواريخ المتقاعدين. كان القانون الأوكراني (والروسي) ينص على توفير مسكن للضباط الذين يُسرَّحون من الخدمة العسكرية، ولكن السكن كان غير متاح ولم تكن تتوافر لدى الحكومة الأوكرانية أي موارد لبناء المساكن اللازمة. وبمساعدة السيناتور نان، حصلنا على تصميم للمنازل الجاهزة من مقاول أمريكي، وحوّلنا مصنعا أوكرانيا للدفاع إلى معمل لتصنيع هذه المنازل، حيث كانت المهمة الأولى لذلك المصنع تتمثل في توفير بيوت لضباط الصواريخ المتقاعدين.

فتّشنا المصنع ثم توجهنا إلى الموقع السكني الذي كان لايزال في مرحلة مبكرة من البناء. وكانت الزيارة إلى ذلك الموقع السكني (الذي صار بعض المساعدين المحبين للنكتة لديَّ يطلقون عليه اسم «مدينة بيري» Perrytown) إحدى أسعد لحظاتي وزيرا للدفاع. وتماشيا مع تقليد أوكراني قديم، تناولنا جميعا قطعة من الخبز مع الملح على سبيل الاحتفال. بعد ذلك زرعت أنا وليونيلا، أيضا تماشيا مع التقاليد، شجرة في الموقع السكني. ثم بارك كاهن أرثوذكسي الموقع بالماء المقدس، في حين أدت جوقة للأطفال نشيد المباركة.

وفي يناير 1996، قمنا بزيارتنا الثالثة إلى بيرفومايسك. وقد انضم إلى الفريق الأمريكي (المكون مني ومن آشتون كارتر وتشيب بلاكر Chip Blacker [من البيت الأبيض]، وسفيرنا في أوكرانيا بيل ميلر Bill Miller، وجيم كولينز Jim Collins الذي سيصبح قريبا سفيرنا في روسيا) الوفد الروسي برئاسة وزير الدفاع غراتشيف والوفد الأوكراني الذي يترأسه وزير الدفاع الجديد فاليري شماروف الذي كان يشغل أيضا منصب نائب رئيس أوكرانيا. في ذلك اليوم البارد الذي شهد تساقطا كثيفا للثلوج، مكثنا في مطار كييف عدة ساعات في انتظار انقشاع الطقس. وبدأ يتهيأ لنا وكأن الرحلة ستلغى. وأخيرا، دخل الوزير شماروف إلى غرفة الانتظار وأخبرنا بأنه أصبح في إمكاننا الانطلاق. حشرنا أنفسنا داخل الطائرة التابعة لسلاح الجو الأوكراني وانطلقنا وسط العاصفة الثلجية. بعد نحو ساعة تقدمنا نحو المهبط الأقرب إلى بيرفومايسك. وسط تلك الثلوج الكثيفة والمستمرة، لم أستطع رؤية الأرض عندما اقتربنا من الهبوط - وحتى الطيار لم يستطع رؤيتها، ولذلك تاه عن المدرج. مالت الطائرة إلى اليسار، فجرف جناحُها كومة من الثلوج في طريقه. وقد أدى ذلك إلى الإطاحة بي وبالجنرال غراتشيف من مقاعدنا حيث سقطنا على أرض الطائرة (لم تكن هناك أحزمة أمان في طائرات سلاح الجو الأوكرانية). بطريقة ما استعاد الطيار السيطرة على الطائرة ثم أوقفها. كانت الطائرة التي تضررت بشدة لاتزال في وضعية مستقيمة بيد أنها لم تكن صالحة للطيران. (وقد أحضر الأوكرانيون طائرة أخرى من أجل عودتنا لاحقا إلى كييف). سمعنا فيما بعد أن وزير الدفاع شماروف هو الذي قرر بشكلٍ منفرد أن الطيران سيكون آمنا، وذلك لأنه لم يكن يريد تخييب أملنا بإلغاء الرحلة. بالمقارنة مع آلاف الرحلات الجوية التي قمتُ بها خلال حياتي، كان ذلك الهبوط بالتأكيد التجربة الأكثر إثارة من بين كل التجارب التي خضتُها، والتي لا أرغب في خوضها مرة أخرى.

بعد أن هدأت الإثارة، توجهنا بالسيارة إلى الموقع في بيرفومايسك. كان الطقس باردا وعاصفا، إلى جانب كونه مثلجا. اقتيد الوزراء الثلاثة، الذين كانوا يرتدون قبعات ومعاطف ثقيلة، إلى منصة مجهزة بثلاثة أزرار ظاهرة بشكلٍ بارز؛ إذ كان يُفترض بنا أن ندلي بتصريحات ثم نضغط على تلك الأزرار. في ذلك الطقس كانت كلماتنا قصيرة على نحوٍ مثير للشفقة، ثم ضغطنا بشكلٍ متزامن على الأزرار التي

أرسلت إشارة إلى إحدى صوامع الصواريخ، ما أدى إلى تفجيرها. كانت مشاهدتي سحابة الدخان وهي تتصاعد من الصومعة من أكثر اللحظات التصاقا بذاكرتي خلال الفترة التي أمضيتها وزيرا للدفاع. وبالنظر إلى أن صوامع الصواريخ تُبنى بطريقة تجعلها قادرة على الصمود أمام التفجير، ذهبنا بأنفسنا إلى الصومعة وتأكدنا من أنها قد دُمِّرت. بعد ذلك عقدنا مؤتمرا صحافيا مشتركا لمدة ساعة ناقشنا فيه الأهمية التاريخية لما فعلناه من فورنا. وعندما أعود بذاكرتي إلى ذلك اليوم، أجد أن الحدث المهيمن على تفكيري ليست له علاقة بهبوط الطائرة الذي كاد ينتهي بكارثة، ولا بما قاله الوزراء، بل بصومعة صاروخ SS-19 وهي تُدمَّر وسط سحابة من الدخان.

أما زيارتنا الرابعة والأخيرة إلى بيرفومايسك فحدثت في يوم جميل من أيام يونيو 1996. هذه المرة أيضا كان هناك اجتماع مشترك مع الوزير شماروف والوزير غراتشيف. وقد شهد اليوم الذي سبق اجتماعنا خروج آخر رأس حربي نووي من أوكرانيا باتجاه مصنع التفكيك في روسيا. لقد اختفت جميع الصواريخ والرؤوس الحربية والصوامع، حيث ملئت الحفر التي كانت الصوامع مغمورة فيها بالأتربة. وكنا على وشك الانتهاء من تحويل أحد حقول الصواريخ القاتلة إلى حقلٍ يهب الحياة بما يحتويه من أزهار دوار الشمس. (بالنسبة إليّ، كانت أزهار دوار الشمس رمزية؛ أما بالنسبة إلى الأوكرانيين، فإنها كانت عبارة عن محصول يحقق لهم دخلا). أُعطيتْ مجرفة لكل واحد منا، وزرعنا معا أولى أزهار دوار الشمس. في وقت لاحق من ذلك اليوم احتفلنا بنجاحنا الكبير في أداء ذلك العمل الشاق والمهم عبر مصافحة ثلاثية. وعندما أنظر إلى صورة تلك المصافحة الآن، وأتأمل حجم الإنجازات التي حققناها بروحٍ من التعاون وحسن النوايا، أشعر بالحزن لإدراكي أنه لا يمكننا تصور حدوث مثل هذا المشهد وهذا التعاون في الوقت الحاضر.

عدنا بعد ذلك إلى الموقع الإسكاني، الذي كان قد اكتمل خلال الأشهر الفاصلة بين الزيارتين، وزرنا عائلة سيتوفسكي، التي كانت قد انتقلت من فورها إلى منزلها الجديد. بعد ذلك بسنتين، حيث كنتُ قد عدتُ إلى جامعة ستانفورد، تلقيتُ رسالة من عائلة سيتوفسكي توجد داخلها صورة للعائلة في حديقتهم المزروعة بالخضراوات وورقة كُتب عليها:

في كل مرة نقطف فيها المحصول نتذكر لقاءنا الدافئ في بيرفومايسك والكلمات التي تفوهت بها: «أتمنى لكم الازدهار والسلام». نريد أن نعرب عن عميق امتناننا للجهود التي بذلتّها لتخليص كوكب الأرض من نيران الصواريخ النووية. ونأمل أن تنمو بذور السلام التي زرعتها على الأرض الأوكرانية بالقدر نفسه من الروعة في جميع أنحاء العالم. نتمنى الصحة والسعادة والسلام لك ولوطنك الأم[3].

ترمز هذه الرسالة المؤثرة إلى كل ما هو إيجابي في ذلك المشروع الشاق الذي اضطلعنا بالعمل عليه. وأشعر بالحزن الشديد عندما أدرك أن الروح التي قاربنا بها معا ذلك المشروع قد اختفت الآن، ومن الصعب تصور الظروف التي يمكن أن تعيد إحياءها.

قبل ثلاث سنوات كنتُ أنا وآشتون قد حددنا هدفنا المتمثل في إزالة جميع الصواريخ الموجودة في أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان خلال فترة الولاية الأولى للرئيس كلينتون، لأنه كان هناك خطر حقيقي جدا من حصول تراجع في أي من تلك البلدان، فضلا عن أنه لم يكن بإمكاننا التأكد من فوز الرئيس بولاية ثانية. وقد نجحنا في التغلب على العقبات التي كانت أحيانا تبدو غير قابلة للتذليل. ولكن الفضل في ذلك يعود إلى إصرارنا، إلى جانب أن موظفينا اتسموا بقدرٍ لافت للنظر من المهارة والتفاني، كما أن الفريقين الروسي والأوكراني اللذين كانا يعملان معنا سرعان ما تولّد لديهما قدرٌ مماثلٌ من الحماس الذي كان يشعر به نظراؤهم الأمريكيون تجاه ذلك المشروع. وكانت تلك من أكثر التجارب التي مررتُ بها إرضاءً خلال رحلتي على شفا الهاوية النووية، حيث رأيتُ كيف يتعالى الناس على خصوماتهم القديمة ويتعاونون في الجهود الرامية إلى الحد من الخطر الذي تشكله ترساناتنا النووية.

وبطبيعة الحال، لم نفكك الصواريخ السوفييتية السابقة فقط، بل فككنا أيضا عددا مماثلا من الصواريخ الأمريكية. وقد تعرّض وزير الدفاع الروسي غراتشيف للانتقادات داخل بلده من جراء تسليط الأضواء على الزيارات التي قمنا بها إلى بيرفومايسك، وكان لسان حال المنتقدين يقول: «أنت تسمح للأمريكيين بأن ينزعوا سلاحنا، في حين أنهم سيحتفظون بصواريخهم». لذا رتبنا

له زيارة إلى موقع للصواريخ الأمريكية عابرة القارات واضطلعنا بترويج إعلامي واسع لتلك الزيارة داخل روسيا وأوكرانيا. ففي يوم السبت الموافق 28 أكتوبر 1995، وصلتُ أنا وآشتون إلى قاعدة وايتمان الجوية برفقة الوزير غراتشيف وحشدٍ من المراسلين الأمريكيين والروس والأوكرانيين. وكنت قد وضعتُ على جدول تلك الزيارة أن يجلس الوزير غراتشيف في مقعد الطيار الخاص في إحدى قاذفات B-2 المتمركزة في وايتمان. وبما أن القاذفة B-2 كانت الطائرة الأحدث والأكثر إثارة للدهشة ضمن قواتنا الاستراتيجية، فقد أسعدته تلك المبادرة. (وقد ردَّ غراتشيف تلك اللفتة في وقت لاحق عندما وضع على جدول زيارتي لروسيا الجلوس في مقعد الطيار الخاص بالقاذفة بلاكجاك Blackjack). عندما كنا في حقل الصواريخ في قاعدة وايتمان، كنتُ أنا وغراتشيف متمركزين أمام الأزرار، وعندما ضغطنا عليها، تصاعد الدخان من إحدى صوامع صواريخ مينوتمان 2 Minutemen II. في اليوم التالي كانت صورة غراتشيف وبيري وهما يفجّران صومعة صواريخ أمريكية على الصفحة الأولى لواشنطن بوست، وأيضا الصحف في كلٍّ من موسكو وكييف[4]. كان لتلك المبادرة الصغيرة أثرٌ كبير في تخفيف حدة الانتقادات التي واجهها غراتشيف وشماروف نتيجة لتعاونهما مع برنامج «نان - لوغار».

ثمة خاتمتان لقصة بيرفومايسك:

الخاتمة الأولى: أُرسِل اليورانيوم عالي التخصيب الذي استُخرج من القنابل التي فُكّكَت إلى منشأة روسية تولت تحويله إلى يورانيوم منخفض التخصيب صالح للاستخدام في مفاعلات الطاقة التجارية، حيث أُرسِل بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. وقد أصبح هذا الوقود جزءا من مشروعنا الرامي إلى تحويل الميغاطن إلى ميغاواط، والذي يوفر الوقود للكثير من مفاعلاتنا التجارية. بعبارة أخرى، إن وقود القنابل التي كانت موجهة في السابق نحو أهداف في أمريكا أصبح الآن يوفر الكهرباء للمنازل والمصانع الأمريكية[5].

الخاتمة الثانية: في السنة التي أعقبت زراعتنا أزهار دوار الشمس، عاد السفير ميلر إلى بيرفومايسك، وخلال وجوده هناك جمع بعض بذور تلك الأزهار من الحقول التي زرعناها فيها ثم أرسلها إليّ. لقد تأثرت بتلك اللفتة وسعدتُ بتلقي

البذور، حيث أعادت إلى ذهني ذكريات مؤثرة مرتبطة بأحد أهم الأعمال التي قمتُ بها في حياتي. وأنا، بدوري، أعطيتُ بعضا من تلك البذور لأحد أحفادي كي يزرعها، وذلك تعبيرا عن أملي أن يكبر من دون أن يكون سيف التهديد بالإبادة النووية مصلتا فوق رأسه.

وليس وهما أننا نمتلك القدرة على الحد بشكل كبير من الخطورة الفائقة التي تشكلها الأسلحة النووية. فقد كانت بذور دوار الشمس دليلا على أننا قمنا بذلك بالفعل، كما أنها أوجدت فسحة للأمل بأنه يمكننا القيام بذلك مرة أخرى.

***

وأولينا اهتماما للمبادرات الأخرى (التي أسماها البنتاغون برنامج الحد التعاوني من التهديد The Cooperative Threat Reducion Program)، بوصفها جزءا من برنامج «نان - لوغار». وإلى جانب مساعدة أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا على تفكيك صواريخها البالستية عابرة القارات، فقد استخدمنا التمويل الخاص بذلك البرنامج أيضا لمساعدة الروس على تفكيك قاذفاتهم وغواصاتهم الاستراتيجية. وفي 4 أبريل 1995 انضممتُ إلى آشتون كارتر وفريقه في زيارة إلى قاعدة إنجلز الجوية الواقعة على نهر الفولغا مقابل مدينة ساراتوف، حيث تبعد قرابة 450 ميلا عن موسكو باتجاه الجنوب، وذلك لمشاهدة عملية التفكيك الجارية هناك. كانت قاعدة إنجلز، المعروفة جيدا بالنسبة إلينا من خلال الدراسات التي أجريناها على الأسلحة النووية السوفييتية في أثناء الحرب الباردة، تشكل القاعدة الأولى لأحدث وأفضل القاذفات الاستراتيجية السوفييتية. إذ كانت مهمتها الأساسية تتمثل في إسقاط مئات القنابل النووية على الولايات المتحدة. وكانت القاذفات في إنجلز تحمل أضخم القنابل على الإطلاق. لم نعرف قط كيف كان السوفييت يسلحون قاذفاتهم، ولكن كما ذكرت سابقا، كنا نعلم عن «قنبلة القيصر» التي تتمتع بقوة تدميرية تصل إلى 100 ميغاطن. وقد جُرب إسقاط نسخة مخففة من هذه القنبلة (بقوة 50 ميغاطنا) باستخدام نسخة معدلة من قاذفة الدب (Tu-95)، وهي أحد أنواع القاذفات المتمركزة في إنجلز. وكنا نعلم أيضا أنه كانت توجد بين الطائرات الاستراتيجية الحالية في قاعدة إنجلز أحدث قاذفة روسية، وهي بلاكجاك (Tu-160).



جندي روسي يحرس قطع الخردة المعدنية الناجمة عن إحدى قاذفات الدب السوفييتية (Tu-95) التي أخرجت من الخدمة، بانتظار إعادة تدويرها، أبريل 1995

وقد شكّلتْ تلك المعلومات الأساس الذي بنينا عليه توقعاتنا عندما هبطنا في قاعدة إنجلز. ولكن عندما ترجلنا من الطائرة شاهدنا ما تبيّن أنه ساحة من النفايات. فقد كان مدرج المطار مفروشا على مد النظر بأكوام رثة من الخردة المعدنية التي كانت ذات يوم قطعا للقاذفات. صدمني ذلك المشهد. وبينما كنا نسير على ممشى المدرج، كان هناك عمال يحملون مناشير كهربائية ويفصلون الأجنحة والهياكل عن القاذفات ويقطعونها، حيث ستُستَخدم تلك الخردة المعدنية لإمداد المعامل الروسية التي تصنع منتجات تجارية. وقد تساءلتُ عما كان يدور في ذهن العمال الروس في قاعدة إنجلز وهم يفككون القاذفات الاستراتيجية لدولتهم بأدوات قدمها لهم الأمريكيون، الذين كانوا حتى وقتٍ قريب ألد أعدائهم، وقد جاءوا الآن لمراقبة ما يفعلونه.

بعد أن رفعتُ عيني عن كومة الخردة، لمحتُ بعضا من قاذفات بلاكجاك الحديثة، التي لم تكن، بالطبع، مُدرجة ضمن نماذج القاذفات التي يجري تفكيكها.

وقبلتُ على الفور دعوة قائد القاعدة لتفحص إحدى قاذفات بلاكجاك. قبل سنوات كنت قد درستُ تلك القاذفة من خلال صور الأقمار الاصطناعية التي التُقطت لها خلال مرحلة الاختبار، وذلك في محاولة لتقييم قدرات الأداء التي تتمتع بها. لم أكن أتخيل أنه ستُتاح لي الفرصة لرؤيتها من قرب بهذا الشكل، ومن مقعد الطيار.

بعد انتهائنا من تفحص القاذفة، أقام قائد القاعدة حفل استقبال وغداء، وسرعان ما اكتشفتُ أنه كان ينوي استدراج وزير الدفاع الأمريكي كي يشرب حتى الثمالة، فتنبَّهتُ للأمر على الفور. وبعد تبادل أنخاب الفودكا للمرة الثانية على شرفي، دعوتُه إلى التعرف على المساعدين لدي. وعندما وافق، أخذتُه في جولة حول الطاولة، حيث راح يرفع الكأس لكل واحد منهم على حدة. وعندما عدنا إلى أماكننا، كان قد فقد الاهتمام بتقديم المزيد من الشراب لي. وبعد انتهاء الغداء عدتُ إلى طائرتنا وأنا في كامل قواي.

واستمر عملنا بمبادرات برنامج «نان - لوغار» للحد التعاوني من التهديد على قدم وساق. وفي 18 أكتوبر 1996 انضممتُ إلى فريق آشتون في زيارة إلى حوض سيفماش Sevmash الذي يقع في مدينة سيفيرودفينسك Severodvinsk المطلة على البحر الأبيض. واصطحبنا معنا أعضاء مجلس الشيوخ المهمين الثلاثة الذين حوَّلوا برنامج «نان - لوغار» إلى واقع وهم: نان ولوغار وليبرمان Lieberman . كنا هناك لمراقبة تفكيك الغواصات النووية السوفييتية. وكان هذا التفكيك يشكل تحديا تقنيا وخطرا بيئيا بسبب وجود مفاعل نووي على كل واحدة من تلك الغواصات. تقع سيفيرودفينسك على بعد 30 ميلا من ميناء آرخانغيلسك Archangel، الذي كان الحلفاء قد استخدموه خلال الحرب العالمية الثانية لتقديم أكثر من 4 ملايين طن من الإمدادات إلى الاتحاد السوفييتي، وقد أدى ذلك الأمر دورا حاسما في الحيلولة دون هزيمة الاتحاد السوفييتي من قبل ألمانيا في وقت مبكر من الحرب. وقد أُغرقت أكثر من مائة سفينة للحلفاء، كما تُوفي أكثر من ثلاثة آلاف بحار تابعين لسفن تجارية غرقا في تلك المياه الجليدية الغادرة. وقد وصف ونستون تشرشل الطريق إليها بأنه «الرحلة الأسوأ في العالم»[6]. ذلك التاريخ المأساوي كان حاضرا في تفكيري في أثناء توجهنا إلى تلك القاعدة. وصلنا بعد الظهر بقليل، ولكن الشمس الساطعة كانت قد بدأت قبل ذلك الوقت بالاقتراب من خط الأفق. تقع

سيفيرودفينسك قرب الدائرة القطبية الشمالية، حيث إنها في أواخر الخريف لا تحظى إلا ببضع ساعات من الشمس في اليوم. كان المشهد مذهلا عندما غُمرت المنطقة بأكملها بوهج ذهبي.

عندما مشينا داخل القاعدة، رحتُ أحدق في غواصة ضخمة يأكلها الصدأ، كانت مركونة في الحوض الجاف، وتتربص بها من الجهة العلوية رافعة عملاقة، تبدو كأنها نسخة روبوتية من الديناصور الملك Tyrannosaurus rex. هذه الهياكل الثقيلة والمهجورة كانت عبارة عن غواصات تجوب أعماق المحيط إبان الحرب الباردة وهي محملة بصواريخ نووية موجهة إلى الولايات المتحدة، وقد أحسستُ بالارتياح العميق وأنا أشاهد تفكيكها. كانت هذه العملية بالغة الحساسية لما تنطوي عليه من مخاطر تتعلق بالسلامة بسبب وجود مفاعلات نووية في تلك الغواصات. فقد كان هناك احتمال أن تسبب هذه القوارب القديمة والمعطلة حدوث تسرب إشعاعي في المياه الشمالية، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على البيئة. وبعد أن دارت في روسيا بعض الأحاديث حول إغراق تلك الغواصات في البحر، شعرت الحكومة النرويجية بالقلق من وصول الإشعاعات الخطيرة إلى ساحلها الشمالي وحثّتنا على بذل كل ما في وسعنا للمساعدة في تنظيم تفكيك آمن لها.

استخدمنا لفعل ذلك الأموال المرصودة لبرنامج «نان - لوغار» لتزويد الروس ببعض الآلات الخاصة والمكلفة (بما في ذلك تلك الرافعة التي تشبه الديناصور الملك)، وكنا نريد أن نرى مدى كفاءتهم في استخدامها. قمنا في البداية بجولة على الغواصة التي كان يجري تفكيكها، ثم شاهدتُ تلك الرافعة الديناصورية وهي تنقل أجزاء كبيرة من الصفائح المعدنية المفككة من الغواصة إلى آلة القص التي تتولى تقطيعها إلى قطع صغيرة بالسهولة نفسها التي يقطع بها المقص الورق. دخلنا مبنى توجد فيه آلة تُغذى بالأسلاك التي يصل طولها إلى عدة أميال بعد إزالتها من الغواصة، حيث تفصل تلك الآلة المادة العازلة عديمة الفائدة نسبيا عن النحاس الداخلي القيّم. من الصعب أن نتصور مثالا أكثر دراماتيكية وواقعية بشأن «تحويل شفرات السيوف إلى شفرات للمحاريث».

كانت وسائل الإعلام الروسية والأوكرانية ترافقنا عندما كنا نراقب تطبيق برنامج «نان - لوغار». وفي تلك الرحلة رافقنا أيضا جايمي ماكنتاير Jamie McIntyre،

مراسل قناة «سي إن إن» الذي كان متخصصا في تغطية أخبار البنتاغون، حيث سجل مقابلات مع كل واحد منا، كانت أكثرها تميزا تلك التي أجريت مع السيناتور نان. وقد بدا واضحا أن نان كان منبهرا بعد رؤيته المباشرة للنتائج المذهلة لبرنامج «نان - لوغار»، حيث قال لجايمي:

> لقد صوتُّ للصواريخ؛ وصوتُّ للقاذفات؛ وصوتُّ للغواصات. كل هذه الأمور كانت في رأيي ضرورية لدفاعنا. ولكن أفضل أموال صوتُّ لمصلحة منحها هي تلك الأموال التي تمكّننا حاليا من العمل معا لتفكيك أسلحة الدمار الشامل هذه، وفعل ذلك على نحوٍ آمن[7].

بعد انتهائنا من التفتيش التقينا الإدارة العليا لحوض السفن وعبرنا لهم عن مدى أهمية العمل الذي يضطلعون به، وذلك لأسباب أمنية وبيئية على حد سواء. كنت أعتقد أنهم قد يكونون مستائين من تكليفهم بمهمة التفكيك، إذ من البديهي أن يفضلوا البناء على التفكيك. لكننا فوجئنا بالفخر الذي كانوا يشعرون به إزاء مدى كفاءتهم في أداء تلك المهمة الصعبة والخطيرة.

وقد بوشر أيضا بنزع السلاح الكيميائي في ظل برنامج «نان - لوغار». فقد خلّفت نهاية الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة تركة من الأسلحة الكيميائية تعادل تقريبا ما كان لدى الاتحاد السوفييتي (وهي 30 ألف طن مقابل 40 ألف طن)، وكانت مخزنة في أكثر من ستة مواقع موزعة في جميع أنحاء البلاد. وقد دُمّر نحو 90 في المائة من الأسلحة الكيميائية الأمريكية، حيث جرى قسم كبير من هذا التدمير بعد أن تركت منصبي. ومن المقرر الانتهاء من تدمير الأسلحة الكيميائية القليلة المتبقية، المخزنة في موقعين صغيرين، بحلول العام 2023.

وقد ساعد برنامج «نان - لوغار» روسيا على نزع الترسانة الكيميائية الضخمة للاتحاد السوفييتى السابق. وبحلول العام 2013 كان قد نُزع قرابة ثلاثة أرباع المخزون الضخم للأسلحة الكيميائية السوفييتية القديمة. وكانت عمليات التأخير تعود إلى وجود خلاف فني في الرأي حول الطريقة الأمثل للتدمير، وكذلك إلى الإرباك العام داخل الحكومة الروسية خلال فترة التسعينيات التي اتسمت بالاضطرابات. وحتى في حال كانت تلك المشاكل غير موجودة، فإن تدمير هذه الأسلحة القاتلة بشكل آمن كان يترتب عليه تكاليف وصعوبات كبيرة جدا. ومع ذلك، تشير

التقديرات الروسية إلى أنها ستكمل نزع سلاحها الكيميائي بحلول 2020.

ثمة جانب غير معروف كثيرا لكنه مهم فيما يخص برنامج الحد التعاوني من التهديد، وكان مُكرّسا للحيلولة دون وقوع التكنولوجيا، وأيضا القنابل، في أيدٍ خطيرة. ففي أوائل التسعينيات، حيث كان الاقتصاد الروسي يمر بأزمة وكان التمويل الحكومي شبه منقطع عن مختبرات الأسلحة النووية في روسيا، كان هناك خطر حقيقي جدا من أن تستأجر الدول الراغبة في أن تصبح قوى نووية - أو حتى الجماعات الإرهابية - مهندسين وعلماء نوويين روسا مخضرمين. وفي الواقع، تحدّث عدد من التقارير الاستخباراتية الموثوقة عن حصول مثل هذا التجنيد في روسيا. ولتدارك هذا التجنيد، استخدمنا الأموال الخاصة ببرنامج «نان - لوغار» لإنشاء معهد تقني في موسكو يوظف العلماء النوويين السوفييت السابقين في أنشطة غير عسكرية. وكان هذا البرنامج ناجحا، حيث لم تُستخدم فيه سوى كمية قليلة نسبيا من الأموال الخاصة ببرنامج «نان - لوغار»، لكنه على الأرجح أنقذ العالم من كارثة انتشار نووي.

وإلى جانب جهودنا في تفكيك الأسلحة النووية، استخدمنا أيضا الأموال الخاصة ببرنامج «نان - لوغار» من أجل السيطرة بشكل أفضل على المواد الانشطارية التي كان يحتمل أن تصبح سائبة في الاتحاد السوفييتي السابق. وكانت معلوماتنا الاستخباراتية واضحة تماما بشأن حجم الخطر الذي كانت تشكله تلك المواد، سواء من برنامج الأسلحة أو من مفاعلات الأبحاث (التي كان بعضها يستخدم اليورانيوم عالي التخصيب على أنه وقود)، والتي يمكن استخدامها لصنع القنابل. وفي الواقع، ربما كانت مفاعلات الأبحاث تشكل الخطر الأكبر؛ لأن الإجراءات الأمنية المفروضة عليها كانت تتسم بالتراخي.

والمثال الأكثر دراماتيكية حول استخدام برنامج «نان - لوغار» لتأمين المواد الانشطارية السائبة من الخطر يتمثل في «مشروع الياقوت» Project Sapphire[8]. رأى هذا المشروع النور بعد أن أبلغ الرئيس الكازاخستاني نزارباييف Nazarbayev السفير الأمريكي كورتني Courteny في خريف العام 1993 عن وجود مخزن كبير جدا من اليورانيوم عالي التخصيب في بلاده ضمن مستودع في مدينة أوست- كامينوغورسك Ust - Kamenogorsk. لم تكن هناك إجراءات أمنية تُذكر على

ذلك المستودع، باستثناء سياج من الأسلاك الشائكة، وكان ذلك يشكِّل حافزا حقيقيا لإحدى المجموعات الإرهابية كي تشتري أو تسرق هذا اليورانيوم. والفضل الكبير يعود إلى الرئيس نزاربابيف كونه طلب من الولايات المتحدة أن تنقل هذه المواد الانشطارية إلى منطقة تخزين آمنة[9]. وعندما تمكن الخبراء الفنيون الأمريكيون من الوصول إلى هذا المستودع في أوائل العام 1994، اكتشفوا أنه كان يحتوي على 600 كيلوغرام من اليورانيوم عالي التخصيب (الذي يصلح للاستخدام في القنابل النووية) - وهي كمية كافية لتوفير الوقود لعشرات القنابل التي يعادل حجم الواحدة منها حجم قنبلة هيروشيما. وقد كلف البيت الأبيض وزارة الدفاع بمسؤولية نقل هذه المواد إلى مدينة أوك ريدج Oak Ridge، بولاية تينيسي، بأقصى قدر من السرية والأمن. وهناك سيُخفض تخصيب اليورانيوم فيها وستُستخدم لتغذية مفاعلاتنا التجارية. وفي وزارة الدفاع آلت مسؤولية ذلك المشروع إلى آشتون كارتر، الذي أنشأ برنامجا عالي السرية، وهو مشروع الياقوت، لتأمين هذا اليورانيوم، وتحميله على عدة طائرات شحن من طراز C-5، ونقله إلى تينيسي. كان يجب تنفيذ هذا المشروع بأقصى سرعة وبسرية تامة، لأنه إذا سمعتْ جماعة إرهابية أو دولة نووية طامحة بخبر وجود اليورانيوم، فإنها قد تحاول الحصول عليه قبل أن نتمكن من نقله. والواقع أن وكالة الاستخبارات المركزية أشارت إلى أن عملاء إيرانيين كانوا بالفعل يقتفون آثار هذا اليورانيوم في مدينة أوست-كامينوغورسك.

وقد حقق مشروع الياقوت نجاحا ملحوظا، وهذا يثبت في الواقع أن حكومتنا تستطيع التحرك بسرعة وكفاءة عندما تكون الرهانات كبيرة، وعندما يُدار المشروع من قبل أشخاص يتمتعون بالأهلية والدافعية. وكان نجاح هذا المشروع ثمرة جهود متفانية بذلها كثير من الناس في كلٍّ من وزارة الطاقة، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووزارة الخارجية، إلى جانب وزارة الدفاع. وما كان ممكنا تنفيذ هذا الأمر بتلك الدرجة من التنظيم والسرعة لولا وجود برنامج «نان - لوغار»؛ كما أنه ما كان لينفَّذ لولا التعاون الكامل من قبل الحكومتين الكازاخستانية والروسية. مع ذلك، يعود الفضل الأساس لآشتون كارتر، على حسن قيادته، وأيضا لفريقه - بمن في ذلك جيف ستار Jeff Starr، ولورا هولغيت Laura Holgate، وسوزان كوخ Susan Kock - على كفاءتهم وسرعتهم في تخطيط وتنفيذ مشروع الياقوت.

يبدو أن برنامج «نان - لوغار» كان بمنزلة شبه معجزة وسط ذلك التاريخ المشؤوم من العصر النووي. وإذا ما أخذنا في الاعتبار تلك الفترة الحبلى بالكوارث، والتهديد التاريخي، والرهانات الحيوية، والفرص الثمينة التي يتعين انتهازها، وحتمية التعاون الدولي من أجل المصلحة العامة، والحاجة الماسة إلى إثبات جدوى الفكرة التي لا بد أن يأتي اليوم الذي ستُطبق فيه، فإن برنامج «نان - لوغار» يبرز كإحدى أكثر مبادرات الكونغرس استنارة على الإطلاق. كان برنامج «نان - لوغار» متعدد الأوجه ببراعة، وقد أسهم كل وجه من تلك الأوجه في تحصين أمننا وأمن الحضارة ذاتها في نهاية المطاف.

وقد بذلنا جهودا كبيرة للاستفادة من الفرصة الفريدة التي أتاحها هذا البرنامج، فحققنا نتائج مرموقة بالفعل. كان الفريق الذي يرأسه آشتون كارتر استثنائيا بما تمتع به من موهبة ودافعية وحيوية. لكن الاهتمام النهائي يجب أن ينصب على تشريع «نان - لوغار» الذي اتسم بالابتكار والإلهام وبعد النظر، وفي نهاية المطاف على السيناتور سام نان نفسه. وبسبب دور السيناتور نان في تصور هذا البرنامج، ومن خلال الضغوط التي مارسها، بمساعدة السيناتور لوغار، لتأمين الموافقة عليه، فضلا عن مساهماته الأخرى التي لا تعد ولا تحصى لمصلحة الأمن الأمريكي، والتي يُتَحدَّث عن بعضها في هذا الكتاب، فوَّض إليّ الرئيس كلينتون منح السيناتور نان وسام الخدمة المدنية المتميزة للدفاع. كانت هذه هي المرة الوحيدة التي أُقدم فيها هذا الوسام لعضو في مجلس الشيوخ، وكان ذلك شرفا عظيما لي.

14

الأزمة مع كوريا الشمالية:
احتواء دولة نووية ناشئة

خلال تذمره من «تطوير الشمال أسلحةً نووية»، أطلق معتوه الحرب هذا [وزير الدفاع الأمريكي بيري] تصريحا عدوانيا سخيفا قال فيه: «إن الولايات المتحدة تعتزم إنهاء هذا الأمر حتى لو سبب ذلك حربا أخرى في شبه الجزيرة الكورية».

- رودونغ سينموم (الصحافة الكورية)، 5 أبريل 1994[(1)]

«في حال أعادت كوريا الشمالية معالجة الوقود المستنفد، فإنها ستكون قادرة في غضون بضعة أشهر على إنتاج ما يكفي من البلوتونيوم لصنع ما يتراوح بين ست وعشر قنابل»

إذا كان الزمن لا ينتظر أحدا، فإن الأزمات العسكرية وأزمات الأمن القومي لا تنتظر أي وزير دفاع. فهي تحتشد وتحدث ضجيجا. وما تنطوي عليه الرواية التي يقدمها هذا الكتاب من طرح أفقي للتحديات الجوهرية التي

واجهتُها يناقض واقع الأزمات المتعددة والمتزامنة. في الواقع، كنتُ بالكاد قد بدأتُ الاستقرار في منصبي الجديد بصفتي وزيرا للدفاع عندما اندلعت أزمة خطيرة مع كوريا الشمالية.

منذ انتهاء الحرب الكورية بهدنة مسلحة، وليس بمعاهدة سلام، كانت شبه الجزيرة الكورية، وهي من أكثر المناطق تسلّحا في العالم، بالتأكيد المنطقة الأكثر تقلبا على الإطلاق. كانت كوريا الشمالية تعتقد أنه ينبغي إعادة توحيد كوريا تحت قيادتها، وعلى مر السنين قامت بأعمال عدوانية شنيعة، كان من أبرزها الحرب الكورية، للوصول إلى تلك الغاية.

ومن شأن هذه الأزمة الجديدة، التي اندلعت بسبب الخطوة التي اتخذتها كوريا الشمالية نحو التسلح النووي، أن تختبر عزمنا وقدرتنا على التكيف. كما ستتطلب منا، قبل كل شيء، التفكير على نحو مبتكر. إذ من شأن امتلاك كوريا الشمالية الأسلحة النووية أن يزعزع الاستقرار في شمال شرق آسيا، كما يمكن أن يعزز من انتشار الأسلحة النووية في أماكن أخرى من العالم. كان هذا الأمر وحده كافيا لتحتل تلك الأزمة مرتبة عليا على سلم أولوياتنا. بيد أن إظهار الحزم المطلوب لإنجاح الديبلوماسية من شأنه أن يؤدي إلى خطر اندلاع حرب كورية أخرى، وما سيسهم في تعقيد مهمة العمل الديبلوماسي هو أن اتصالاتنا الديبلوماسية الرسمية مع كوريا الشمالية انقطعت منذ الحرب الكورية. فبعد بضعة أشهر فقط من تسلمي المنصب، بدا لنا أننا سنكون أمام أحد خيارين رهيبين: إما أن نسمح لكوريا الشمالية بأن تصبح دولة نووية، وإما أن نواجه خطر اندلاع حرب كورية أخرى. وكما قلتُ للرئيس كلينتون في ذلك الوقت، أخشى أنه قد يضطر إلى الاختيار بين الكارثة والفاجعة (وبطبيعة الحال، كان هدفنا الحقيقي هو إيجاد خيار ثالث، وهو ما تمكنا في الواقع من فعله). فكيف وصلنا إلى هذه المرحلة الخطيرة؟

خلال السنوات القليلة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان هدف إقامة الوحدة موجودا لدى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على حد سواء، ولكن كانت كل منهما تريد أن تكون حكومتها هي الباقية بعد تلك الوحدة. وبحلول أواخر الأربعينيات، كان كيم إيل سونغ Kim Il Sung، وبمساعدة كبيرة من الاتحاد السوفييتي، قد بنى جيشا يتمتع بالقوة الكافية لهزيمة كوريا الجنوبية. في البداية

رفض ستالين إعطاءه الإذن بالهجوم، ولكن بعد الاختبار النووي السوفييتي الناجح، وبعد أن أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى أن كوريا الجنوبية ليست ضمن محيط دفاعنا، منحه ستالين الإذن، وقدم له أيضا مساعدة عسكرية إضافية. ولكن الذي حدث في الحقيقة هو أن الولايات المتحدة هبّتْ لنجدة كوريا الجنوبية، وهزمت الجيش الكوري الشمالي، ثم تعيّن عليها بعد ذلك، عندما تدخّل الصينيون، أن تقبل بالإبقاء على الوضع الراهن وبإقامة هدنة، وليس معاهدة سلام. وبعد انتهاء الحرب الكورية، قدّم الاتحاد السوفييتي استثمارات كبيرة لإعادة بناء كوريا الشمالية، وبحلول العام 1990 أصبح الشمال مرة أخرى يشكل تهديدا عسكريا كبيرا للجنوب. ولكن عندما انهار الاتحاد السوفييتي وتدهور الاقتصاد الروسي، توقّفت روسيا عن مساعدة كوريا الشمالية وأصبحت تتخذ مواقف أكثر ودية تجاه الغرب.

في ذلك الوقت، كان عدد سكان كوريا الشمالية يصل إلى نحو 20 مليون نسمة، وكانت تعاني فقرا مدقعا، ولكنها كانت تملك خامس أكبر جيش على مستوى العالم: فقد كان قوام جيشها يصل إلى مليون جندي (أي ضعف حجم الجيش الأمريكي!)، وكان معظمهم متمركزين بالقرب من الحدود مع كوريا الجنوبية، كما كان يوجد لديها بضعة ملايين أخرى في قوائم الاحتياطي. هذه القوة العسكرية الضخمة كان يقف في وجهها جيش قوي من كوريا الجنوبية (يبلغ تعداده 750 ألفا) إلى جانب القوات الأمريكية. كانت القوات الأمريكية المنتشرة في كوريا تشكل جزءا صغيرا من القوات الكورية، بيد أنها كانت مدعومة بقوات أمريكية قوية جدا وعالية الجاهزية متمركزة في اليابان وهاواي وألاسكا والساحل الغربي للولايات المتحدة. كنا نستطيع إحداث زيادة دراماتيكية وسريعة في قوتنا الجوية عبر إرسال الطائرات المقاتلة المتمركزة في اليابان وهاواي وألاسكا. كما كان بإمكان القاذفات B-2 المتمركزة في قاعدة وايتمان الجوية الوصول إلى أجواء كوريا الشمالية في أقل من يوم واحد. أما الأسطول السادس، الذي يضم حاملة طائرات قوية، فكان متمركزا في منطقة قريبة في اليابان. وفي كل عام كنا نقيم تدريبا يحمل اسم «روح الفريق» Team Spirit، وكان يشمل إعادة انتشار للقوات العسكرية في كوريا وانضمام قواتنا إلى القوات الكورية الجنوبية الحليفة لها. وقد أظهرت تدريبات محاكاة الحرب أن كوريا الشمالية ستتلقى هزيمة حاسمة في حال شنت هجوما آخر من دون استفزاز

مسبق على كوريا الجنوبية. وأعتقد أن القادة العسكريين في كوريا الشمالية كانوا يدركون ذلك أيضا، وهو ما أسهم في استمرار السلام في شبه الجزيرة على مدى العقود القليلة الماضية.

لم تتخلّ كوريا الشمالية قط عن طموحها لإقامة الوحدة وفقا لشروطها، لكنها رأت الآن أنه لا يمكنها أبدا أن تأمل بلوغ تلك الغاية بعد ذهاب الاتحاد السوفييتي وانعدام الأمل بالحصول على دعم من روسيا. ربما كانت مجموعة الظروف التي تكونت في أعقاب الحرب الباردة هي التي دفعتهم إلى محاولة التسلل سرا إلى النادي النووي، وذلك بعد إدراكهم مدى تفوق الطرف الآخر عليهم في مجال الأسلحة التقليدية. وكانوا على استعداد لتحمل مخاطر كبيرة في سبيل تحقيق تلك النتيجة.

وسيصبح برنامج كوريا الشمالية للطاقة النووية «السلمية»، والكائن في يونغبيون Yongbyon، الأساس الذي ستبني عليه برنامجها للأسلحة السرية. وكانت كوريا الشمالية قد وافقت، بوصفها عضوا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، على عدم صنع أسلحة نووية، كما وافقت على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على منشآتها النووية لضمان عدم انتقالها إلى تطوير برنامج للأسلحة. بيد أن كوريا الشمالية في مطلع العام 1993 كانت على خلاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول عمليات التفتيش الخاصة التي كانت الوكالة تطالب بإجرائها اعتقادا منها أن كوريا الشمالية قد صَنّعت بالفعل كمية صغيرة من البلوتونيوم خلال عملية مبكرة لإعادة التزود بالوقود جرت خارج نطاق التفتيش. وفي 12 مارس 1993، وبعد فترة وجيزة من تسلمي منصب نائب وزير الدفاع، أعلنت كوريا الشمالية أنها بصدد الانسحاب من معاهدة منع الانتشار. وفي 2 يونيو 1993 بدأت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية محادثات لمناقشة الخلاف بشأن تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمواقع النووية، وفي 11 يونيو علّقت كوريا الشمالية قرارها بالانسحاب من معاهدة منع الانتشار. واستمرت هذه المحادثات حتى مطلع يناير 1994 وأدت إلى الموافقة على السماح بإجراء عمليات التفتيش في عدة مواقع. ولكن في أبريل 1994 (حيث كنتُ قد أصبحت في ذلك الوقت وزيرا للدفاع)، توقفت الجهود الدبلوماسية عندما رفضتْ كوريا الشمالية السماح لمفتشي الوكالة الدولية

للطاقة الذرية بالقيام بالأنشطة الضرورية لاستكمال التفتيش والتأكد من امتثال المنشآت النووية في يونغبيون لشروط المعاهدة.

ما الذي كان يكمن وراء رفض كوريا الشمالية السماحَ بعمليات التفتيش؟ كانت الإجابة مثيرة للقلق. في ذلك الوقت كانت كوريا الشمالية قد أصبحت جاهزة لتفريغ الوقود المستنفد من مفاعلها النووي في يونغبيون. وفي حال أعاد الكوريون الشماليون معالجة هذا الوقود المستنفد، فإن البلوتونيوم الناتج يمكن استخدامه وقودا للقنابل النووية.

وبحلول ربيع العام 1994 كان النزاع قد بدأ يصل إلى مستوى خطير. وعلى الرغم من أن الوقود أصبح الآن جاهزا كي يُزال من مفاعل يونغبيون، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن قد حصلت بعد على الموافقة بالتفتيش. شعرتُ بالقلق، فقمتُ برحلة غير مقررة إلى كوريا الجنوبية واليابان في أبريل. كنتُ قد زرت كوريا الجنوبية قبل عام بصفتي نائبا للوزير، ولكن هذه كانت أول زيارة لي بصفتي وزيرا. كنت أرغب في مناقشة الوضع مع رئيس كوريا الجنوبية والقادة العسكريين، وأيضا الاجتماع مع الجنرال غاري لاك Gary Luck، قائد جميع القوات المتحالفة في كوريا الجنوبية. شعرتُ بالحاجة إلى الحصول على تقرير مباشر من الجنرال لاك عن مدى استعدادنا للرد إذا ما شنّت كوريا الشمالية هجوما من دون سابق استفزاز على كوريا الجنوبية، وذلك مثلما فعلتْ في العام 1950. أخذني الجنرال لاك في جولة على قواتنا العسكرية الموجودة على طول المنطقة منزوعة السلاح، ثم استعرض معي بشيء من التفصيل الخطة العسكرية التي وُضعت منذ زمن بعيد (والتي تحمل اسم أوبلان OpPlan 5027) لصد هجوم من كوريا الشمالية. وقال لي إن القوات الأمريكية والكورية الجنوبية الموجودة تحت قيادته تتمتع بجاهزية جيدة وستلحق الهزيمة بأي هجوم تشنه كوريا الشمالية، لكنه أضاف أنه سيتمكن من إيقاف مثل ذلك الهجوم في وقتٍ أبكر، والتقليل كثيرا من الإصابات بين المدنيين في كوريا الجنوبية، في حال تزويده بعشرين ألف جندي آخرين، وبالمزيد من مروحيات الأباتشي، وبوحدة دفاع جوي كاملة من صواريخ باتريوت.

أُعجبتُ بخطته وبتوصياته، فوافقتُ على التحرك فورا بخصوص مروحيات الأباتشي وصواريخ باتريوت، وأبلغتُه بأنني سأدعوه إلى واشنطن لإطلاع مجلس

الأمن القومي على تعزيزات القوات إذا لم تتراجع كوريا الشمالية عن خطتها الرامية إلى إنتاج البلوتونيوم. وبعد عودتي من تلك الرحلة وجهتُ تحذيرا علنيا إلى كوريا الشمالية بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بإنتاج البلوتونيوم. وأدى ذلك إلى شن هجوم لاذع عليّ من قبل المتحدثين باسم حكومة كوريا الشمالية، بما في ذلك التأكيد بأنّني «معتوه حرب»[2]. وفي 14 مايو، بدأت كوريا الشمالية، التي لم تكن قد سمحتْ بعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء تفتيش كامل، بتفريغ قضبان الوقود المستنفد من مفاعلها، وهي الخطوة الأخيرة قبل أن تتمكن من إعادة معالجة هذا الوقود المستنفد. أدى هذا الإجراء إلى بلوغ الأزمة أوجَها. ففي حال أعادت كوريا الشمالية معالجة هذا الوقود المستنفد، فإنها ستكون قادرة في غضون بضعة أشهر على إنتاج ما يكفي من البلوتونيوم لصنع ما يتراوح بين ست وعشر قنابل، وهو ما سيؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها ولكنها بلا شك خطيرة جدا.

طلبتُ من الجنرال شاليكاشفيلي Shalikashvili، رئيس هيئة الأركان المشتركة[3]، والجنرال لاك تحديث خطة الطوارئ الخاصة بنا لاستيعاب أحدث المعلومات الاستخباراتية حول القوات الكورية الشمالية، وإدراج خطة محددة للتعامل مع الانتشار واسع النطاق للمدفعية بعيدة المدى التي نصبتها كوريا الشمالية ضمن مجال يمكنها من استهداف مدينة سيول. ثم أمرتُ بإعداد خطة لتوجيه ضربة «جراحية»(*) بصواريخ كروز على منشأة إعادة المعالجة في يونغبيون. وقد وضعنا في الاعتبار عند اتخاذ خيار توجيه الضربة أن المفاعل سيكون بداخله وقود مستنفد، وأنه قد يكون في وضعية العمل أيضا. وبما أن تحليلنا لم يظهر وجود أي انبعاث إشعاعي ملحوظ، فقد اعتبرنا أن توجيه ضربة له سيكون «آمنا». وكان يمكن تنفيذ الخطة، بالشكل الذي قُدِّمت عليه، في غضون أيام قليلة، حيث كان احتمال أن يؤدي الهجوم إلى وقوع إصابات بين صفوف الأمريكيين ضئيلا أو معدوما. ولكن بالطبع كانت هناك إمكانية أن تؤدي هذه الضربة إلى مهاجمة كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، وهي نتيجة كان من الصعب اعتبارها «جراحية». مازلت أتذكر

(*) الضربة الجراحية (Surgical Strike): هجمة عسكرية موجهة إلى الأهداف العسكرية المشروعة مع محاولة تجنب إلحاق الضرر بالمرافق المدنية قدر الإمكان، جاء الوصف «جراحية» تعبيرا عن الدقة المتناهية في توجيه الضربات المشابهة لدقة الجراحين. [المحرر].

بمنتهى الوضوح شعوري بالانفعال عندما عرض آشتون كارتر الخطة أمام مجموعة صغيرة كانت تجلس حول مائدة المؤتمر الذي كنتُ أقيمه، وأيضا بالتوتر الذي ينطوي عليه قرارٌ بهذه الأهمية. إذن كانت خطة توجيه ضربة مطروحةً «على الطاولة»، لكنها كانت في ركن بعيد جدا من مؤخرة الطاولة. إذ قررنا المضي قدما بالدبلوماسية باعتبارها خيارنا الأول، بل الأفضل وفقا لرأيي.

وكانت تلك الخطة الدبلوماسية مثالا كلاسيكيا عن الدبلوماسية القسرية، حيث كان العنصر القسري فيها عبارة عن برنامج قوي من العقوبات. وبفضل دبلوماسية وزير الخارجية كريستوفر(*)، وافقت اليابان وكوريا الجنوبية على الانضمام إلى الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لمطالبة كوريا الشمالية بوقف إعادة المعالجة والسماح للمفتشين بالوصول الكامل إلى منشآتها أو مواجهة عقوبات شديدة. لم يكن الرد الكوري الشمالي مُشجِّعا؛ فقد هددوا في البداية بتحويل سيول إلى «بحر من اللهب». ثم أعلنوا أنهم سيعتبرون فرض العقوبات «عملا حربيا»[4]. وفي حين أن هذا الأمر كان على الأرجح من باب التهويل، فإنه لم يكن بوسعنا أن نتغاضى عنه ببساطة. فقد كان هناك احتمال أن يتصرف الكوريون الشماليون بتهور، إذا ما حُشروا في زاوية.

دعوتُ القادة العسكريين الأمريكيين الذين سيشاركون في حال اندلع نزاع عسكري إلى اجتماع في المنشأة الآمنة الخاصة برئيس هيئة الأركان المشتركة. وجاء الجنرال لاك جوًّا لحضور الاجتماع، وكذلك قائد قواتنا في المحيط الهادئ (الذي سيكون مسؤولا عن تقديم تعزيزات إذا لزم الأمر)، بالإضافة إلى قائد قواتنا في منطقة الخليج العربي (حيث كنا قلقين من أن صدام حسين قد يستفيد من انشغالنا في كوريا لإثارة المشاكل في الكويت)، وأيضا قائد قيادة النقل لدينا، الذي كان، في حال حدوث طارئ، سيؤدي دورا رئيسا في إرسال الرجال والإمدادات إلى كوريا. وقد استمر هذا الاجتماع، الذي أُحيط بتدابير أمنية مشددة، لمدة يومين وركّز على استعراض مفصّل لخطة الجنرال لاك للتعامل مع حالات الطوارئ.

وخلال تلك الأيام الحساسة، سببتْ افتتاحية نُشرت في صحيفة «واشنطن بوست» إثارة كبيرة. فقد كتب برنت سكوكروفت Brent Scowcroft، مستشار

(*) وارن كريستوفر Warren Christopher: وزير الخارجية الأمريكي في الفترة 1993 - 1997. [المحرر].

الأمن القومي السابق، وزميله أرني كانتر Arnie Kanter (وهما صديقان قديمان) عمودا يشيران في مجمله إلى أن الولايات المتحدة ستضرب مفاعل يونغبيون إذا لم تتوقف كوريا الشمالية عن إعادة المعالجة بشكل يمكن التحقق منه. وكانت الجملة الرئيسة في ذلك المقال هي: «إما أن تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة المستمرة من دون قيود للتأكد من أنه تُوُقِّف عن إعادة المعالجة، وإما أن نتولى نحن إزالة قدرتها على إعادة المعالجة»[5].

لم يكن مستغربا أن تجذب تلك الافتتاحية الكثير من الاهتمام في كل من الولايات المتحدة وكوريا. في الواقع، وعلى الرغم من أنه كانت لدينا خطة طوارئ، فإننا لم نكن نخطط لتنفيذ مثل هذه الضربة. (في الحقيقة كانت الضربة تحتاج إلى الحصول على إذن من الرئيس كلينتون وموافقة من رئيس كوريا الجنوبية، وهو ما لم نكن قد سعينا إلى الحصول عليه بعد). لكني كنتُ ومازلت أعتقد أن الدعوة العلنية من قبل سكوكروفت وكانتر لتوجيه ضربة أدت دورا إيجابيا في الأزمة لأنها لفتت أنظار الكوريين الشماليين إلى الرهانات المطروحة. ومن المرجح أن المسؤولين في كوريا الشمالية اعتقدوا خطأً أن سكوكروفت كان يتحدث باسم الحكومة الأمريكية؛ في الواقع، حتى بعض الأمريكيين ظنوا خطأً أنني كنت قد شجعتُ سكوكروفت على كتابة ذلك المقال. بغض النظر عن الأسباب، فقد تحركتْ كوريا الشمالية بسرعة للحد من الأزمة، موجهة دعوة للرئيس السابق جيمي كارتر لزيارة بيونغ يانغ، حيث اقترحوا حلا كان كارتر يستطيع أن ينقله إلى الإدارة الأمريكية (نظرا إلى عدم وجود قنوات اتصال رسمية).

وقد حُلّت الأزمة في نهاية المطاف بطريقة رائعة وشبه غريبة، وذلك على الشكل التالي: في 16 يونيو 1994، كنتُ أنا والجنرال شاليكاشفيلي والجنرال لاك ووزير الخارجية كريستوفر في قاعة مجلس الوزراء لاقتراح خطط عمل كي ينظر فيها الرئيس كلينتون. كنا بصدد إطلاع الرئيس على خطط لفرض عقوبات على كوريا الشمالية، وإجلاء المدنيين الأمريكيين من كوريا الجنوبية، وتعزيز قواتنا. بدأتُ بإطلاع الرئيس ومجلس الأمن القومي على الخطة (OpPlan 5027) للرد في حال غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى خياراتنا المتعلقة بالتعزيز الفوري لقواتنا في كوريا الجنوبية؛ وأحد تلك الخيارات (وهو الذي أوصيتُ به) كان يقضي بإضافة عشرين ألف جندي، أي بزيادة حجم القوات المنشورة بنحو 50 في المائة. وكان على الرئيس أن يختار أحد

تلك الخيارات، وبعد ذلك تبدأ عمليات الانتشار الجديدة على الفور. كنا ندرك أن الزيادات في أعداد القوات قد تدفع كوريا الشمالية إلى مهاجمة كوريا الجنوبية قبل وصول تلك التعزيزات. وبالنظر إلى أن العقوبات وحدها قد تحرض على شن مثل هذا الهجوم، فقد اقترحتُ تأجيل العقوبات بضعة أسابيع ريثما ننتهي من نشر التعزيزات. فالقوات الجديدة ستزيد من قدرتنا على ردع كوريا الشمالية، وفي حال لم يكن الردع ناجحا، فإنها ستتيح لنا الفرصة الأفضل لشل فاعلية أي هجوم كوري شمالي قبل أن يصل إلى سيول، عاصمة كوريا الجنوبية، التي لا تبعد سوى ساعة واحدة بالسيارة عن أقرب نقطة من المنطقة منزوعة السلاح.

وفي اللحظة التي كان فيها الرئيس على وشك أن يقرر على أيٍّ من خيارات التعزيز سيوافق، دخل أحد المساعدين إلى القاعة وهو يلهث للإبلاغ بأن جيمي كارتر كان يتصل بالرئيس من بيونغ يانغ. وقد أُرسِل مستشار الأمن القومي أنتوني ليك Anthony Lake لتسلم المكالمة، وفي غضون دقائق علمنا أن كارتر أفاد بأن كوريا الشمالية كانت على استعداد للتفاوض بشأن خططها لإعادة معالجة الوقود إذا علقنا إجراءاتنا (أي العقوبات وتعزيزات القوات). وبعد مناقشة قصيرة، عاد ليك إلى الهاتف وفي حوزته جواب الرئيس كلينتون بأننا على استعداد لبدء المحادثات وتعليق إجراءاتنا خلال المحادثات في حال وافقت كوريا الشمالية على تعليق جميع أنشطة إعادة المعالجة في يونغبيون خلال تلك المحادثات، وهو شرط كان يهدف إلى منع كوريا الشمالية من جرنا إلى مفاوضات لا نهاية لها بينما تستمر هي في إنتاج البلوتونيوم. في غضون دقائق قليلة عاد ليك ونقل إلينا شكوك كارتر حول إمكانية أن توافق كوريا الشمالية على تعليق إعادة المعالجة خلال المحادثات. فقرر الرئيس كلينتون، الذي أيده مجلس الأمن القومي بالإجماع، أن يثبت على موقفه. أوصل كارتر تلك الرسالة إلى كيم إيل سونغ الذي قبل بها. وهكذا انتهت الأزمة المباشرة، وأُوقف العمل بخطط التعزيز، وانطلقت المفاوضات، التي كان فيها فريق التفاوض الأمريكي بقيادة بوب غالوتشي Bob Gallucci، وهو من الموظفين الذين يتمتعون بكفاءة عالية في السلك الديبلوماسي.

واختتمت المفاوضات قبل نهاية العام بما سُمّي «إطار اتفاق» (Agreed Framework) وافقت كوريا الشمالية بموجبه على وقف جميع أنشطة البناء لمفاعلين كبيرين، وتعليق أعمال إعادة المعالجة لإنتاج البلوتونيوم من المفاعل

الأصغر حجما الذي كان يعمل بالفعل. ووافقت كوريا الجنوبية واليابان على بناء مفاعلين يعملان بالماء الخفيف في كوريا الشمالية لإنتاج الكهرباء؛ كما وافقت الولايات المتحدة، ريثما يبدأ مفاعلا الماء الخفيف في العمل، على تقديم زيت الوقود لتعويض كوريا الشمالية عن الكهرباء التي ستخسرها عبر إغلاق مفاعلها. اعتبرتُ ذلك الاتفاق صفقة جيدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة: فقد تُجُنِّبَت الحرب وعُلِّق إنتاج البلوتونيوم، كما تخلت كوريا الشمالية (بشكل دائم، كما يبدو) عن برنامجها الرامي إلى بناء المفاعلين الكبيرين اللذين كانا قيد الإنشاء.

وإليكم الجانب الأهم الذي يتعين أخذه في الاعتبار. إذ لكي نفهم ما الذي تخلى عنه الكوريون الشماليون، والخطر النووي الذي منعنا حدوثه، يجب أن نضع في اعتبارنا ما يلي: قدَّر الخبراء النوويون الأمريكيون أنه بحلول العام 2000 (وهذه المهلة قد تزيد أو تنقص بضع سنوات) ستصبح تلك المفاعلات الكورية الشمالية الثلاثة قادرة على إنتاج ما يكفي من البلوتونيوم لبناء خمسين قنبلة نووية سنويا.

على الرغم من أن هذا الإجراء الوقائي كان مهما بشكل لا لبس فيه في العصر النووي، وخاصة في تسليط الأضواء على ضرورات جديدة بالنسبة إلى منع الانتشار وإلى الأمن النووي حول العالم، فقد ظهرت معارضة كبيرة له في الكونغرس الأمريكي: كنتُ في كل سنة أواجه صعوبات للحصول على الاعتمادات المالية المتواضعة لإمداد كوريا الشمالية بزيت الوقود (ولكني كنت دائما أتمكن من الحصول عليها). وفي غضون ذلك، كانت اليابان وكوريا الجنوبية قد بدأتا في بناء مفاعلي الماء الخفيف في كوريا الشمالية. وخلال الفترة المتبقية من ولاية الرئيس كلينتون، حافظت الولايات المتحدة على إطار الاتفاق ونجحت في إبقاء كوريا الشمالية خالية من الأسلحة النووية.

بعد ذلك شهدت الأمور انعطافة سيئة، حيث راحت كوريا الشمالية خلال العقد التالي تهدد مرة أخرى بالخروج من الاتفاق. هذه المرة لم تنجح الدبلوماسية الأمريكية في وقفها، وأصبحنا نواجه الآن كوريا شمالية مسلحة نوويا، وهو الخطر الأمني الحقيقي الذي بذلنا جهودا كبيرة لتجنبه.

ستكون الأحداث الجديدة التي طرأتْ على المسلسل الخطير والمستمر لكوريا الشمالية والأسلحة النووية موضوعا لفصلٍ لاحق أتطرق فيه إلى الطريقة التي تجلى فيها هذا الانتشار والتحديات الأمنية الجديدة والخطيرة التي أوجدها.

15

المصادقة على ستارت الثانية والخلاف حول اتفاقية حظر التجارب

لا تعتبر هجومي عليك مسألة شخصية. هذه مجرد سياسة

- فلاديمير جيرينوفسكي إلى بيري (أُعيدت صياغته)[1]،

جلسة استماع في الدوما حول معاهدة ستارت الثانية، 17 أكتوبر 1996[2]

لقد تمثل أحد التحديات المستمرة التي واجهتُها خلال رحلتي في تطوير ودعم اتفاقات تحديد الأسلحة. فقد كان السعي نحو هذه الاتفاقات والتوصل إليها، مع الاتحاد السوفييتي (روسيا لاحقا)، ومع الدول الأخرى، يشكل دائما إحدى أولويات الحد من الخطر النووي.

«إن الإصرار على النهج السياسي المعتاد هو الذي يؤدي في الأغلب إلى الفشل في تحديد الأسلحة وإلى تقويض الحد من الخطر النووي»

وبطبيعة الحال، تؤدي حالة التواصل والتعاون مع الأطراف الأخرى دورا حاسما في إحراز التقدم. ولحسن الحظ، عندما أصبحتُ وزيرا للدفاع، بدا أن العلاقة المتطورة بين الولايات المتحدة وروسيا أخذت تفضي إلى اتخاذ تدابير فعالة لتحديد الأسلحة، وكنتُ من المؤيدين المتحمسين للمفاوضات التي أجرتها وزارة الخارجية.

وكان الرئيس كلينتون عازما على التوصل إلى اتفاقات بنّاءة مع الروس للحد من الأسلحة. وبدا من الواضح أيضا أن هناك حاجة متزايدة إلى وجود تدابير دولية مثل منع الانتشار النووي وحظر اختبار الأسلحة النووية. فعلى سبيل المثال، أكدت الأزمة النووية مع كوريا الشمالية على نحوٍ مخيف ضرورة تعزيز البرامج الدولية لمنع الانتشار النووي.

احتل العمل مع الروس رأس سلم الأولويات. وإلى جانب التفكيك السريع والآمن للأسلحة النووية والذي جرى تحديده في المعاهدات السابقة، اعتبر الرئيس كلينتون أن من الضروري المصادقة على معاهدة ستارت الثانية التاريخية التي وقّعها الرئيس جورج بوش الأب والرئيس بوريس يلتسين في يناير 1993. ومن شأن معاهدة ستارت الثانية أن تلغي الصواريخ البالستية عابرة القارات والقادرة على حمل عدة رؤوس، كما أنها ستفرض إجراءات قوية للتحقق من الامتثال لشروطها. وكانت رؤية الرئيس تلقى تأييدا قويا داخل الإدارة، ومن قبلي أنا بالتأكيد، وفي العام 1995 أخذ يتحرك لتأمين المصادقة عليها. وقد أدلينا أنا والجنرال شاليكاشفيلي بشهادة قوية لمصلحة المصادقة عليها أمام مجلس الشيوخ الأمريكي.

في الوقت الذي كنا نمارس فيه الضغوط في مجلس الشيوخ وفي أماكن أخرى لاغتنام هذه الفرص في مجال تحديد الأسلحة، وهي الفرص التي طالما انتظرناها في أحلك أوقات بناء الأسلحة النووية خلال الحرب الباردة، فإننا لم نُدهش لما واجهناه من عوائق. وعلى الرغم من أن التوترات والعداوة اللذين اتسمت بهما الحرب الباردة قد بدأت تظهر عليهما علامات الاضمحلال بشكلٍ لا لبس فيه، فإن بعض أعضاء مجلس الشيوخ وبعض أعضاء مجلس الدوما الروسي لم يكونوا قادرين تماما على التصديق بأن الحرب الباردة قد انتهت. وفي منطق غريب، كان بعض الأطراف في الولايات المتحدة يعتقدون أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى محو أي تهديد من روسيا، وبالتالي فإن معاهدات تحديد الأسلحة أصبحت لا معنى لها؛ فقد كان

هؤلاء يرون أنه ينبغي لنا أن نحافظ على جميع أسلحتنا النووية على سبيل التحوط ضد أي طارئ في المستقبل. (كانوا يتجاهلون الأخذ في الاعتبار أن الإبقاء على تلك الأسلحة قد يتحول إلى نبوءة تحقق ذاتها بذاتها؛ أي أنها هي التي قد تشجع فعليا على حدوث ذلك الطارئ). وباختصار، فإن المصادقة على الاتفاقية، ولأسباب مختلفة، لم تكن مقنعة بالنسبة إلى بعض الأطراف سواء في مجلس الدوما أو مجلس الشيوخ. ومع ذلك، في يناير 1996، تمكنّا من تمرير المصادقة في مجلس الشيوخ الأمريكي عبر إجراء تصويت غير متكافئ[3]. أما بالنسبة إلى التصويت الذي جرى في مجلس الدوما فقد أفاد عديد من زملائي الروس بأنه كان موضع شكوك كبيرة.

في تطور غير عادي، وهو أمر لا أستطيع أن أتخيل حدوثه اليوم، وُجِّهتْ لي دعوة كي أدلي بشهادتي أمام مجلس الدوما الروسي حول الأسباب التي يجب أن تدفع روسيا للمصادقة على معاهدة ستارت الثانية. لماذا وُجِّهتْ تلك الدعوة لي؟ أعتقد أنه كان هناك سببان رئيسان: أولا، أنني كنتُ قد انتهزتُ الفرصة على الفور لتفكيك الأسلحة النووية بموجب تشريع «نان - لوغار». كان ذلك في وقت كان فيه الروس والمسؤولون في الجمهوريات الجديدة يتطلعون إلينا كي نتولى القيادة ونقدم لهم المساعدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. إلى جانب آشتون كارتر وموظفيه الموهوبين، اضطلعتُ بدوري في إدارة تسهيل برامج «نان - لوغار» وكان يُنظر إليّ من قبل الزملاء الروس على أنني شخص يمكن الوثوق به (حيث إن الثقة، في رأيي، تشكل الرصيد الأكثر قيمة في الدبلوماسية). كما كانوا يعلمون من خلال ما فعلته أنني كنتُ مدافعا عنيدا عن مسألة الحد من القوة التدميرية والهائلة الكامنة في الأسلحة النووية والتي كانت تشكل تركة الحرب الباردة. وكان هناك عديد من المسؤولين والقادة الروس الذين كانوا يشعرون بالطريقة نفسها، حيث كانوا هم أيضا يواجهون أساليب قديمة في التفكير وآراء معارضة لا بد من مواجهتها، وكانوا يأملون أنني سأكون أقدر منهم على تقديم حجة أفضل للمصادقة على المعاهدة.

وقبلتُ تلك الدعوة، مخالفا بذلك نصيحة زميلٍ في وزارة الخارجية كان أقل جرأة مني (ولكنه ربما كان أكثر حكمة). وفي 17 أكتوبر 1996 ألقيتُ كلمة أمام جلسة مزدحمة لمجلس الدوما الذي كان ممتلئا بالكامل، وعلى مرأى جمعٍ لا يُحصى من الروس الذين كانوا يتابعوننا عبر تلفزيون موسكو. وقد لقيت ملاحظاتي الاستهلالية

ترحيبا جيدا، واتسمت الأسئلة القليلة الأولى، التي وجهها زملاء لي في الدوما كنتُ قد تعاونتُ معهم سنوات عديدة، بكونها إيجابية. ثم أعطى رئيس المجلس الكلمة لعضو الدوما فلاديمير جيرينوفسكي Vladimir Zhirinovsky، الذي كان معروفا بتشدده وتطرفه القومي، وأيضا بمواقفه المعادية بشكلٍ صارخ للولايات المتحدة. وبعد أن تسلم جيرينوفسكي المنبر، رفض أن يتخلى عنه. ثم ألقى خطابا مطولا أورد فيه كل الأسباب التي تحتِّم على الدوما أن يرفض المعاهدة؛ وتحدَّث بإسهاب عن عيوب إدارة يلتسين (التي كانت تشكل هدفا سهلا)؛ كما استفاض في شرح الأسباب التي تجعل أمريكا عدوا مصمما على تدمير روسيا[4]. ومادامت كاميرات التلفزيون موجهة إلى جيرينوفسكي، فإنه كان مستعدا لمواصلة التحدث. في نهاية الجلسة وجدتُ نفسي أفكر في أنه كان يتعين عليّ أن أقبل بنصيحة زميلي في وزارة الخارجية.

في تتمة غريبة لما جرى، جاء إليّ جيرينوفسكي ليتحدث معي على انفراد بينما كنتُ أجمع أوراقي وأستعد للمغادرة. كان يضج جاذبية، ولكنه لم يثر اهتمامي على الإطلاق عندما قال لي ما معناه: «لا تعتبر هجومي عليك مسألة شخصية – هذه مجرد سياسة». ثم دعاني إلى زيارة مكتبه في اليوم التالي لمناقشة الطرق التي يمكن أن نعمل بها معا. لكني رفضت.

من الصعب تحديد ما إذا كان مثولي أمام مجلس الدوما بمنزلة مكسبٍ صافٍ لقضية معاهدة ستارت الثانية، ولكني على استعداد لفعل ذلك مرة أخرى. فقد كانت تجربة رائعة. وربما تمكنتُ من استمالة بعض الروس الذين كانوا، بعكس جيرينوفسكي، محايدين في مواقفهم. على الأقل لم يسبب ذهابي إلى هناك أي أذى. وفي الواقع، مازلتُ أعتقد أن الحوار المنطقي والجاد هو خطوة أساسية في السعي المستمر إلى منع وقوع كارثة نووية. ثمة شيء واحد مؤكد وهو أن حضوري إلى الدوما شكّل خروجا على المقاربات التقليدية. ويبدو واضحا أن الأزمة النووية تتطلب مقاربات جريئة وجديدة.

ولكن حتى الانتصارات المكلفة في مجال تحديد الأسلحة لا تضمن تحقيق النجاح. فقد صادق مجلس الدوما الروسي أخيرا على معاهدة ستارت الثانية بعد نحو أربع سنوات، وذلك في أبريل 2000، ولكنها في الحقيقة لم تصبح نافذة على الإطلاق. وقد حال دون ذلك رد فعل روسيا السلبي على الحرب التي خاضها الناتو

في كوسوفو والمخاوف الروسية بشأن خطط الولايات المتحدة لنشر نظام دفاعي ضد الصواريخ البالستية في أوروبا. وفي يونيو 2002 سحب الرئيس جورج بوش الابن الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، وفي اليوم التالي أعلنت روسيا بطلان معاهدة ستارت الثانية. وبعد بضع سنوات بدأ الروس، الذين لم يعودوا مقيدين بمعاهدة ستارت الثانية، بناء فئة جديدة من الصواريخ متعددة الرؤوس، ما شكّل انتكاسة كبيرة على صعيد الحد من خطر الأسلحة النووية.

عندما أفكر في تاريخ مبادرات الحد من التسلح في عصرنا، فإني آخذ في الاعتبار المغزى الأعمق للتعليق الذي وجّهه جيرينوفسكي إليّ بخصوص هجومه شبه البدائي في مجلس الدوما حول المصادقة على معاهدة ستارت الثانية. فقد كان هجومه يعكس بعض الأنماط القديمة جدا من السلوك البشري والتي تشمل التطرف القومي والميول الانعزالية، حيث قال لي: «هذه مجرد سياسة». بعبارة أخرى، «الإصرار على النهج السياسي المعتاد». هذا التعليق، الذي يُقدّم تقليديا على أنه نوعٌ من الدعابة المؤسفة مع أنه يتسم بالحكمة، ينطوي على مغزى أكثر إثارة للقلق في العصر النووي، كونه يمثل انتصارا للميول القديمة على العقل. وفي هذا العصر الذي أصبح يشكل النقيض تماما لما هو «معتاد»، فإن ذلك التعليق يقدم صورة جميلة عن الحقائق التاريخية الجديدة الأكثر إثارة للهلع. إذ إن «الإصرار على النهج السياسي المعتاد» هو الذي يؤدي في الأغلب إلى الفشل في تحديد الأسلحة وإلى تقويض الحد من الخطر النووي، الذي يمثل أولوية عامة. ويبدو لي أن هذا النموذج يثبت كم نحن بحاجة إلى مزيد من الوعي العام بالأخطار غير المسبوقة التي تواجهنا من جراء التهديد النووي.

وقد استمرت المعارك الأخرى للحد من التسلح سنوات من دون حل، مثل محاولة جعل مجلس الشيوخ الأمريكي يصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي أغسطس 1995 أعلن الرئيس كلينتون أنه يؤيد فرض حظر حقيقي وبحصيلة صفرية على التجارب النووية. كانت الولايات المتحدة ملتزمة بوقف التجارب منذ سبتمبر 1992. وكنتُ أعتقد أنه في حال وقّعنا، فإن دولا أخرى كانت مستعدة للتوقيع أيضا؛ وقد بدا لي أن التوقيع هو الأفضل بالنسبة إلى أمننا القومي. كنا قد أجرينا أكثر من ألف اختبار[5]. وكنا نمتلك أفضل قدرة علمية في العالم لمحاكاة أداء السلاح،

وبالتالي كنا مؤهلين أكثر من أي طرف آخر للتعايش مع القيود التي تفرضها المعاهدة. ليس هذا فقط، بل إن امتناعنا عن التوقيع سيشكل ذريعة للدول الأخرى كي تجري اختبارات، وهي نتيجة كنتُ أرى أنها تؤدي إلى إضعاف أمننا. بيد أنني كنتُ أعلم أنه يجب أن نحظى بالتأييد الكامل من هيئة الأركان المشتركة ومديري المختبرات النووية ليكون لدينا أمل بالفوز بالعدد المطلوب من الأصوات، وهو ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ. ولذلك عملتُ بشكل وثيق مع الجنرال شاليكاشفيلي لتأمين ذلك الدعم. وقد رتّبنا عقد سلسلة من الاجتماعات لنتمكن من خلالها من مناقشة القضايا بشكل كامل مع مديري المختبرات والخبراء الخارجيين. وقد دُعيت هيئة الأركان المشتركة إلى تلك الاجتماعات حتى تتمكن من سماع الحجج نفسها التي كنا نسمعها.

وبعد عدد من الاجتماعات التي عُقدت على مدى عدة أشهر، أخبرني الجنرال شاليكاشفيلي بأن هيئة الأركان المشتركة ستؤيد التوقيع في حال كانت الولايات المتحدة مستعدة لإطلاق عدة بيانات أحادية تترافق مع المعاهدة. وأهم إجراء أحادي الجانب كان يتمثل في أن يوافق الرئيس على أن يربط المعاهدة بتوجيه من قبله يطلب فيه من مديري المختبرات الأمريكية إجراء تقييم سنوي للتحقق من احتفاظ ترسانتنا بالجاهزية المطلوبة لتنفيذ مهمتنا في الردع. وبطبيعة الحال، كانت المعاهدة تتضمن شرطا معياريا يسمح للرئيس بالانسحاب في حال شكلت تلك المعاهدة تهديدا لمصالحنا القومية العليا. بيد أن هيئة الأركان المشتركة كانت تخشى من أنه في حال أُصيبت قوتنا النووية بالضعف بسبب الحظر المفروض على التجارب، فإن الرئيس قد يشعر مع ذلك بأن التزامه السياسي يمنعه من الانسحاب من المعاهدة ما لم يوجه له مديرو المختبرات النووية تحذيرا صريحا حول ذلك.

وأخيرا، وبعد كثير من الدراسة والنقاش وعديد من التصريحات أحادية الجانب، وافقت هيئة الأركان المشتركة. وفي 24 سبتمبر 1996 وقّع الرئيس كلينتون على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT). لكن للأسف، بعد ثلاث سنوات، وذلك بعد عودتي إلى جامعة ستانفورد، لم تحصل هذه المعاهدة على ما يكفي من الأصوات في مجلس الشيوخ للمصادقة عليها. وعلى الرغم من ذلك، يبعث مديرو المختبرات النووية كل عام برسالة تقييم إلى الرئيس[6]. وعلى رغم أن جميع التقييمات اتسمت بالإيجابية، فإن تلك الرسائل لاتزال تزداد طولا عاما إثر آخر.

16

«الناتو» وقضية حفظ السلام في البوسنة وبروز العلاقات الأمنية مع روسيا

أمضيتُ معظم حياتي المهنية في التخطيط المفصل لتوجيه ضربة نووية إلى قوات الناتو. لم يخيّل إليّ قط أني سأقف هنا في مقر حلف الناتو، وأتحدث مع ضباط الناتو، ونخطط معا لإجراء تدريب مشترك لحفظ السلام!

- جنرال روسي خلال حديثه مع بيري في مقر الناتو (أعيدت صياغته)

«تجلّت أهمية مبادرة حفظ السلام في أنها شكّلت أساسا لتعاوننا العسكري مع روسيا»

إلى جانب المبادرات الرسمية لتحديد الأسلحة، نشأت فرص جديدة للتعاون بين دول الناتو والدول الأوروبية التي كانت تشكل حلف وارسو. وفي غضون سنوات قليلة تطوّر التعاون في عمليات التدريب المشتركة إلى عمليات

مشتركة لفرض السلام، وكانت البوسنة خير مثال على ذلك. وبصفتي وزيرا للدفاع، فقد انخرطتُ بعمق في تلك الأنشطة التي خلقت فرصا مهمة لإلغاء حالة العداء التي هيمنت خلال الحرب الباردة. ولكنني كنتُ أدرك أن إدارة العلاقات الجديدة لن تنطوي على فرص كبيرة فقط، بل أيضا على مخاطر كبيرة.

خلال الحرب الباردة كان لحلف الناتو الدور الرئيس في ردع الاتحاد السوفييتي عن طموحاته الإقليمية. وتمثلت إحدى وسائل الردع تلك في تهديد الناتو باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد الجيش الأحمر في حال غزا أوروبا. ومع أن المشهد المتصوَّر لتفجير الأسلحة النووية على أرض الحلفاء كان مروِّعا، فقد طغى عليه العزم على صد هجوم سوفييتي. ولإدارة هذه المخاوف المتضاربة أنشأ الناتو مجموعة للتخطيط النووي تدعى «المجموعة رفيعة المستوى» High Level Group (HLG) لوضع التكتيكات والاستراتيجية الخاصة باستخدام الأسلحة النووية. وعندما أصبحتُ وزيرا للدفاع، كان قد طرأ على حلف الناتو تغيير جذري لدرجة أنه أصبح أمرا عاديا أن يحضر الروس اجتماعاته. وقد استمر الناتو في الاحتفاظ بالمجموعة رفيعة المستوى (حيث كان آشتون كارتر رئيسا لها عندما كنت وزيرا)، ولكن الآن أصبحت سلامة الأسلحة النووية وأمنها على رأس أولوياتها في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وكان هذا التحول من بين الدلائل على وجود إدراك متزايد، ورؤية أكثر واقعية تتجاوز التفكير العسكري التقليدي، للتركة الخطيرة الناجمة عن البناء «المفرط» للأسلحة النووية خلال الحرب الباردة. باختصار أصبح يُنظر الآن بصورة متزايدة إلى تكديس الأسلحة النووية على أنه سياسة تؤدي إلى تفاقم الخطر المشترك بدلا من تعزيز الأمن، وهو خطر لا بد من تقليصه.

ولكن في الوقت نفسه كان هناك تطور رئيس آخر. فقد أصبح واضحا في هذا الوقت أيضا أن هناك موجة متصاعدة من الاهتمام لدى دول أوروبا الشرقية بالانضمام إلى الناتو.

أنشئ الناتو لتوفير قوة عسكرية قادرة على ردع أو هزيمة الجيش الأحمر، لذلك من السهل أن نفهم كيف ظلت كلمة الناتو فترة طويلة «كلمة نابية» في الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو. ولكن مع نهاية الحرب الباردة رأينا كيف أصبح

الناتو الوسيلة الأفضل لدمج الجمهوريات الجديدة للاتحاد السوفييتي السابق والدول التي كانت سابقا أعضاء في حلف وارسو ضمن المنظومة الأمنية الأوروبية. ولتحقيق هذا التوسيع التاريخي للأمن التعاوني كان علينا أن نتغلب على النظرة التقليدية لهؤلاء الخصوم السابقين التي كانت ترى في الناتو عدوا لهم. ومن خلال التجارب التي مررتُ بها، بدءا من الفترة التي كنتُ فيها جنديا في جيش الاحتلال وأعمل مع اليابانيين، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وصولا إلى الحوارات اللاحقة التي أجريتها بصفتي مسؤولا كبيرا في وزارة الدفاع، حيث كنتُ أتحاور مع الروس والصينيين، ومع أعداء آخرين سابقين وحاليين، كنت أعلم أن وجهات النظر يمكن أن تتغير بشكل يسمح بحصول تعاون جوهري. وفي الحالة الراهنة كانت دول حلف وارسو والجمهوريات الجديدة قد تحولت إلى ديموقراطيات (علما أن بعض تلك الديموقراطيات كانت هشة إلى حد ما). إذ لم تكن لدى مؤسساتها العسكرية، التي تدربت في البيئة الأيديولوجية لحلف وارسو، أيُّ فكرة عن كيفية تصرف الجيش في النظام الديموقراطي؛ وكانت تريد أن تصبح عضوا في الناتو لتتعرف على ذلك.

وعلى الفور برز وضع محوري: فمع تزايد اهتمام دول أوروبا الشرقية بالانضمام إلى الحلف، سرعان ما وجد الناتو نفسه أمام فرصة كبيرة وتحدّ كبير لم يكن لديه خبرة سابقة بأي منهما. وقد رُحّب بالتعاون الجديد مع دول أوروبا الشرقية، ولكن في الوقت نفسه كان من المستحيل التغلب فورا على الريبة الحاضرة وانعدام الثقة الموجودين منذ أمد طويل لدى كلا الجانبين.

والأهم من ذلك أن الناتو لم تكن لديه خطة للتعامل مع ما كان يُعتبر، من وجهة نظري، اهتماما سابقا لأوانه من قبل دول أوروبا الشرقية بالانضمام إلى الحلف، وهو طموحٌ يمكن تفهمه ويبعث على الارتياح إلى حدّ كبير، ولكن إذا لم يُدَر ويُوجَّه بالديبلوماسية الحكيمة،• فإنه قد يؤدي إلى إثارة بعض المخاطر على المدى البعيد. إذ لا بد من الأخذ في الاعتبار وجهات النظر الروسية التقليدية بشأن الأمن الإقليمي، إلى جانب نفوذها التاريخي في أوروبا الشرقية. فقد يؤدي التدافع من قبل دول أوروبا الشرقية للانضمام إلى الناتو إلى إضاعة فرصة العمل مع روسيا المتعاونة للحد من التهديد الناجم عن الأسلحة النووية.

كيف يمكن تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه؟

للاستجابة لتلك التحديات والفرص على حدّ سواء، اضطُلع بمبادرة مبتكرة ومميزة تعرف باسم «الشراكة من أجل السلام» (Partnership for Peace). وكانت هذه المبادرة من بنات أفكار جو كروزل Joe Kruzel[1]، النائب المساعد لي لشؤون أوروبا وأحد الموظفين الذين يتمتعون بقدر استثنائي من الإبداع والرؤية والنشاط. (وقد توفي جو لاحقا في حادث مأساوي تعرض له في البوسنة). كانت فكرة جو بسيطة وذكية ومدروسة، وهي أن تُدعى جميع دول حلف وارسو السابق، وجميع الجمهوريات الجديدة للاتحاد السوفييتي السابق، والتي كانت متعطشة للأمن، وتعيش استقلالا حديث العهد، إلى الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل السلام التابعة لحلف الناتو. كان بإمكان دول الشراكة من أجل السلام إرسال ممثلين إلى بعض اجتماعات الناتو (من دون أن تتمتع بحقوق التصويت)؛ وكان يمكنها المشاركة في لجان الناتو ذات الصلة؛ ويمكنها أيضا إجراء تدريبات مشتركة مع الناتو على عمليات حفظ السلام. وسيعمل كبار الضباط لديها مع كبار ضباط الناتو، وسيكتسب هؤلاء الضباط خبرة بالغة الأهمية في العمليات المشتركة التي تؤدي الدور الأهم في فاعلية الناتو وتماسكه. ومع مرور الوقت ستصبح الدول المشاركة مؤهلة للانضمام إلى الناتو، وهي النتيجة التي كانت تسعى إليها جميع تلك الدول تقريبا والتي سيحصل العديد منها عليها في غضون السنوات العشر التالية. وفي العام 1993 أنشأت وزارة الدفاع مركز مارشال في مدينة غارمش Garmish الألمانية، حيث انتُقي ضباط ومسؤولون كبار في الدفاع من هذه البلدان لكي يتلقوا دروسا إلى جانب ضباط من الناتو[2]. وقد اعتبرتُ هذا المركز جزءا مهما وحيويا من استراتيجيتنا لإنشاء هيكل أمني أوروبي واسع يضم الدول التي كانت ذات يوم معادية للناتو (وبعد ذلك باشرتُ بإنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ للدراسات الأمنية في هونولولو[3]، واقترحتُ إنشاء مركز للدراسات الدفاعية الخاصة بنصف الكرة الغربي في واشنطن[4]، والذي فُعِّل بعد فترة قصيرة من مغادرتي منصبي. وكان من دواعي سروري الشديد أن الذين خلفوني في المنصب قد أبقوا على هذه المراكز).

من بين جميع دول أوروبا الشرقية المُشاركة في مبادرة الشراكة من أجل السلام، أوليت أهمية خاصة لروسيا. وكنتُ قد التقيتُ بوزير الدفاع الروسي، بافل غراتشيف،

خلال اجتماع للناتو في العام 1993، حيث كنتُ حينذاك أنوب عن الوزير آسبين. وفي وقت لاحق زرتُه في موسكو وتعارفنا بشكل أفضل، ولاسيما عندما عملنا معا في التحضير لتنفيذ برنامج «نان - لوغار». بعد ذلك، وعلى هامش اجتماع وزراء دفاع الناتو في خريف العام 1994، أقمتُ مأدبة عشاء على شرفه بحضور جميع وزراء دفاع الناتو. وقد سارت الأمور خلال تلك المأدبة بمنتهى الروعة؛ فقد كان جميع الوزراء الأوروبيين مهتمين جدا بالتعرف إلى الوزير الروسي. وكان اجتماع العشاء قد سبقه اجتماع للناتو، حيث دُعي غراتشيف إليه بهدف إنشاء علاقات إيجابية بين الناتو وروسيا. وإلى جانب مبادرة الشراكة من أجل السلام، التي وافق غراتشيف على المشاركة فيها، أنشأ الناتو عضوية مشتركة لروسيا يحضر بموجبها وزير الدفاع الروسي اجتماعات الناتو (من دون أن يكون له الحق في التصويت)، كما تُعيِّن روسيا ضابطا كبيرا ليكون مقيما في الناتو ويعمل ضابط ارتباط بين روسيا والناتو. أخذ غراتشيف هذا الأمر على محمل الجد واختار ضابطا من الدرجة الأولى لهذا المنصب. وقد أخبرني هذا الضابط في وقت لاحق: «أمضيتُ معظم حياتي المهنية في التخطيط المفصل لتوجيه ضربة نووية إلى قوات الناتو. لم يخيَّل إليّ قط أني سأقف هنا في مقر حلف الناتو، وأتحدث مع ضباط الناتو، ونخطط معا لإجراء تدريب مشترك لحفظ السلام!»

وكانت تدريبات حفظ السلام أكثر الأنشطة وضوحا لمبادرة الشراكة من أجل السلام. عندما كنت وزيرا أُجريتْ خمسة تدريبات رئيسة، اثنان في الولايات المتحدة، واثنان في روسيا، وواحد في أوكرانيا. وقد حضرتُ ثلاثة من هذه التدريبات وخلصتُ إلى أن النتائج التي حققتها كانت تفوق ما كنا نأمله. وبما أنها نُفِّذتْ بالدرجة نفسها من الاهتمام والصرامة اللذين صرتُ أتوقع مشاهدتهما في التدريبات العسكرية الأمريكية، فإنها ولَّدتْ بالإضافة إلى ذلك حماسا كبيرا لدى الوحدات العسكرية لحلف وارسو، التي أعجبت باحترافية قواتنا العسكرية وكوَّن أفرادها علاقات شخصية مع الجنود الأمريكيين استمرت سنوات. وإلى جانب تدريبات حفظ السلام الخاصة بدول مبادرة الشراكة من أجل السلام، قررنا إجراء تدريب أمريكي روسي على الإغاثة في حالات الكوارث. وقد انضمت سفن ومشاة من سلاح البحرية الروسية إلى سفن ومشاة البحرية الأمريكية في التدريب على الإغاثة من الكوارث في

هاواي، حيث حاكينا عملية إنقاذ من إحدى موجات المد المدمِّرة. وقد أُجريت هذه العملية بحرفية عالية وبقدر من حسن النوايا المتبادل الذي يصعب تخيله اليوم.

وكانت تدريبات حفظ السلام الخاصة بمبادرة الشراكة من أجل السلام، والتي نُظمت بدرجة عالية من الواقعية، بمنزلة تجارب تعليمية قيمة جدا بالنسبة إلى جميع الذين شاركوا فيها. وفي الواقع سنواجه بعد فترة قريبة عملية حقيقية لحفظ السلام. ففي ديسمبر 1995، عندما ذهبنا إلى البوسنة في مهمة لحفظ السلام - وليس للتدريب على حفظ السلام - شاركت معنا معظم دول أوروبا الشرقية[5]. وقد شعرتُ بالامتنان لأن مبادرة الشراكة من أجل السلام هي التي حفَّزتهم على فعل ذلك، كما كان شعوري بالامتنان أكبر لأن التدريبات التي انبثقت من تلك المبادرة قد زادت من حرفيتهم وعززت من قدرتهم على العمل البيني مع القوات الأمريكية.

وكانت مهمة حفظ السلام في البوسنة أكبر عمل عسكري يُنفَّذ خلال فترة ولايتي. وبعد يومين من أدائي اليمين الدستورية وزيرا للدفاع، سقطت قذيفة مدفعية في سوق بمدينة سراييفو، ما أسفر عن مقتل ثمانية وستين مدنيا. وكان هناك اعتقاد واسع أن مصدر تلك القذيفة أحد مواقع المدفعية التابعة لصرب البوسنة والتي كانت تنتشر على التلال المطلة على سراييفو، وكانت تلك إحدى الفظائع العديدة التي ارتكبها صرب البوسنة خلال الحرب البوسنية التي اتسمت بالوحشية. كانت هذه الحرب، التي اندلعت في العام 1992، خلال السنة الأخيرة من إدارة جورج بوش الأب، بمنزلة صحوة متأخرة للعداوات التاريخية بين سكان البوسنة المختلطين بين صرب أرثوذكس وكروات كاثوليك ومسلمين بوسنيين. وكان الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش هو الذي حرَّض على تلك الحرب من خلال خطاباته التي كانت شبيهة بخطابات هتلر، والتي أدت إلى إذكاء العداء الديني والنعرة القومية التي كشفت على الفور عن وجهها القاتل. وكان من الواضح أنه يهدف من خلال ذلك إلى ضم الجزء الذي تقطنه الأغلبية الصربية في البوسنة إلى الدولة الصربية. لم يكن ممكنا إجراء تقسيم بسيط لأن الصرب كانوا يعيشون في جميع أنحاء البوسنة، لاسيما في العاصمة سراييفو، حيث كانوا متداخلين مع الكروات والمسلمين، وقد عاشوا معا بشكل سلمي على مدى عدة أجيال. غير أن

خطابات ميلوسيفيتش التي اتسمت بنزعتها القومية الحماسية أثارت السكان بمختلف انتماءاتهم وأدتْ إلى اشتعال حرب أهلية مسعورة.

أعلنت الدول الأوروبية أن الأزمة البوسنية مسألة إقليمية وأنها ستحلها من دون مساعدة الولايات المتحدة. وقد قبل الرئيس بوش بهذا الأمر بمنتهى السرور. وأنشأت الأمم المتحدة قوة حفظ سلام من دون مشاركة الولايات المتحدة ونشرتها في البوسنة. ولكن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة UNPROFOR فشلت فشلا ذريعا، فقد كانت التقارير الإعلامية، في الوقت الذي أصبحتُ فيه وزيرا للدفاع، تشير إلى أن عدد المصابين في الحرب قد تجاوز المائتي ألف شخص، وكان معظمهم من مسلمي البوسنة، فضلا عن أن أعداد المسلمين الذين كانوا يُجْلَوْن عن منازلهم ويودَعون في معسكرات الاعتقال كانت أكبر من ذلك بكثير. وبما أن القوة التابعة للأمم المتحدة كانت ضعيفة جدا وتعمل وفق قواعد اشتباك شديدة القيود، فإنها لم تتمكن من وقف تلك الفظائع.

وبحلول العام 1995 أصبح الشارع الأمريكي غاضبا إزاء استمرار الفظائع في البوسنة، إذ دعا الكثيرون إلى تدخل الولايات المتحدة. كانت هناك ثلاثة خيارات للتدخل يجري تداولها في وسائل الإعلام: الأول هو إرسال قوات أمريكية لدعم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ والثاني يتمثل في «الرفع والضرب» (lift and strike)؛ والثالث يكون عبر إنشاء قوة عسكرية جديدة بقيادة الناتو تتمتع بالقوة الكافية لفرض السلام. وقد عارضتُ الخيار الأول، لأنه كان مجرد تكرار لاستراتيجية خاسرة، وخصوصا فيما يتعلق بقواعد الاشتباك المقيدة. كما وجدتُ خيار «الرفع والضرب» غير مناسب. وكان «الرفع» يعني رفع الحظر المفروض على السلاح وإرسال الأسلحة إلى مسلمي البوسنة، أما «الضرب» فكان يعني توجيه ضربات جوية انتقائية ضد صرب البوسنة، وهو خيار غير مكلف ولكن الدول الأوروبية كان لها رأي مخالف ومقنع، وهو أن مثل هذا الأمر من شأنه أن يعرض قوات حفظ السلام التابعة لها والمنشورة هناك للخطر. كنت أرى أن وضع حد لجيش صرب البوسنة القوي والمنضبط يحتاج إلى وجود قوات أمريكية على الأرض. بيد أن خياري المفضل - وهو أن تتدخل القوات الأمريكية بوصفها جزءا من قوة تابعة للناتو - كان لا يتماشى مع التأييد العارم والواسع لإنقاذ مسلمي البوسنة والمتمثل في تطبيق

استراتيجية «الرفع» وإرسال الأسلحة إليهم، والتي كان كثيرون يعتقدون خطأً أنها ستكون سهلة وفعالة وغير مكلفة.

في يونيو كنت ألقي خطاب التخرج في جامعة ستانفورد، وفي أثناء ذلك الخطاب حلقت طائرة فوق المدرجات وكانت تجر خلفها لافتة كُتب عليها «يا بيري، أرسل الأسلحة إلى البوسنة». في الشهر التالي تحدثتُ في مؤتمر بمعهد آسبن إلى جانب رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر، التي كانت تفضل خيار «الرفع والضرب». وقارنت الأمر بما جرى خلال الحرب العالمية الثانية عندما وعد تشرشل روزفلت بالقول «أعطونا الأدوات، ونحن سوف ننهي المهمة»[6]. وخلال حديثي ذكّرتُ الحضور بأننا أرسلنا بالفعل «الأدوات» (الأسلحة والسفن والطائرات) إلى بريطانيا العظمى، ولكن «لإنهاء المهمة» تحتم علينا لاحقا نشر ملايين الجنود على الأرض. ومع أني كنتُ أفضّل الخيار الثالث - وهو نشر قوات برية أمريكية - فإني كنتُ أريد ذلك على أساس أن تكون القوات الأمريكية جزءا من قوة تابعة للناتو، وتعمل وفق قواعد اشتباك أقوى من تلك التي كانت القوة التابعة للأمم المتحدة تعمل وفقها.

وسيتعين على رؤساء الدول الرئيسة في حلف الناتو، ولاسيما الرئيس كلينتون، الموافقة على هذا الخيار قبل أن يُشرّع. ولكن القوى الأوروبية كانت ملتزمة بدعم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، والتي زودوها بالقوات العسكرية. بعد ذلك، وفي يوليو 1995، استولى صرب البوسنة على سريبرينيتسا Srebrenica، واحتجزوا نحو ثمانية آلاف من مسلمي البوسنة، معظمهم من الرجال والفتيان، حيث ساروا بهم إلى خارج المدينة، ثم أعدموهم، وألقوا جثثهم ضمن مقبرة جماعية، وقد عُرف ذلك العمل الوحشي المروّع باسم «مذبحة سريبرينيتسا»، التي ارتُكبت بينما كانت القوة التابعة للأمم المتحدة المتمركزة في تلك المدينة تراقب مكتوفة الأيدي. لم يعد بإمكان الدول الأوروبية المشارِكة في تلك القوة الاستمرار في تأكيد أن هذه القوة كانت كافية أو أنه لم تكن هناك حاجة واضحة إلى عمل عسكري أقوى بكثير.

وبعد عشرة أيام فقط من مذبحة سريبرينيتسا اجتمع وزراء الخارجية ووزراء الدفاع والقادة العسكريون لكلّ من الولايات المتحدة ودول الناتو وروسيا في لندن. وعندما عدنا إلى واشنطن التقينا بالرئيس كلينتون وفريق الأمن القومي التابع له.

وفي ذلك الاجتماع أذن الرئيس كلينتون لوزير الخارجية وارن كريستوفر ولي باتخاذ موقف متشدد مع حلفائنا في الناتو من أجل تدخل الناتو، وقد فعلتُ ذلك بكل سرور. وانضم إلينا وزراء آخرون من الناتو، وتمخض ذلك عن إنذار مشترك لصرب البوسنة: أوقفوا جيشكم (المتجه في طريقه إلى غورازده Gorazde، وهي المدينة المجاورة لسريبرينيتسا) وأوقفوا قصف المدن بالكامل، وإلا فإننا سنتدخل عسكريا لنوجِّه ضربة جوية كبيرة لقواعدكم[7].

بما أن صرب البوسنة لم يواجهوا مقاومة فعالة في الماضي القريب، فإنهم سخروا من الإنذار وتجاهلوه وواصلوا هجماتهم البرية وعمليات القصف، وفي تحدّ صارخ، احتجزوا عدة مئات من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة رهائن. فاضطلعت القوات الجوية للناتو، بقيادة الولايات المتحدة، بتدمير عدة قواعد لصرب البوسنة. وبما أن تلك كانت المرة الأولى التي يواجهون فيها تصديا عسكريا متفوقا، فقد تراجع صرب البوسنة، وأوقفوا العمليات العسكرية ثم وافقوا على التفاوض بهدف التوصل إلى الاتفاق، الذي عُرف باتفاقات دايتون (The Dayton Accords)، والتي استبدلت بموجبها قوات فرض السلام التابعة لحلف الناتو بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[8]. (ويسرد كتاب «لإنهاء حرب» To End a War، لكبير المفاوضين ريتشارد هولبروك Richard Holbrooke، تفاصيل القصة الرائعة لتلك المفاوضات التي جرت في قاعدة رايت - باترسون Wright - Patterson للقوات الجوية في مدينة دايتون بولاية أوهايو)[9].

وقد أدت اتفاقات دايتون، التي أبرمت في نوفمبر 1995 ووقعت في وقت لاحق من ذلك العام في باريس، إلى تشكيل قوة للناتو مكوَّنة من نحو ستين ألف جندي، كان أكثر من عشرين ألفا منهم من الأمريكيين، حيث سينشرون في البوسنة مع نهاية ذلك العام. وقد تصدى الأميرال الأمريكي، ليتون سميث Leighton Smith، لقيادة قوة الناتو بالكامل، في حين تولى الجنرال جورج جولوان George Joulwan، القائد الأمريكي لقواتنا الموجودة في أوروبا، قيادة القوة الأمريكية بمنتهى البراعة والهمة. وكانت نواة القوة التابعة للجنرال جولوان تتمثل في الفرقة الأولى المدرعة، ومقرها ألمانيا، بقيادة اللواء بيل ناش Bill Nash، الذي تولى أيضا قيادة لواء روسي وفوج تركي ولواء إسكندنافي. وقد ضم اللواء الإسكندنافي قوات البلطيق التي دربتها

القوات الدنماركية في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام. وقد سمح وزير الدفاع الروسي لأحد أفضل ألوية المظليين المدربين أفضل تدريب بالانضمام إلى قوات حفظ السلام التابعة للناتو.



وزير الخارجية وارن كريستوفر (يسار) وبيري والجنرال شاليكاشفيلي في اجتماع للناتو حول البوسنة في لندن في أغسطس 1995، حيث يُعتبر ذلك الاجتماع نقطة تحول بالنسبة إلى التدخل في البوسنة

لايزال اتخاذ الحكومة الروسية قرار نشر أحد ألوية النخبة لديها بقيادة جنرال أمريكي يشكّل بحد ذاته قصة لافتة للنظر (وهي قصة لا أستطيع أن أتخيل تكرارها اليوم). وخلال مشاركتهم في اجتماع الناتو الذي عُقد في لندن، والذي حدد الإجراءات الدراماتيكية الجديدة التي من شأنها وقف الأعمال الوحشية لصرب البوسنة، عرض الروس الإسهام في لواء بوصف ذلك جزءا من عملية فرض السلام في البوسنة، غير أنهم لم يكونوا مستعدين لوضعه تحت قيادة الناتو. لكن قائد الناتو أصرَّ وبشكل مقنع على أن تقسيم القيادة لن يجدي نفعا. وكان الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين قد اتفقا في اجتماع عقد في أكتوبر 1995 على أن يضع وزيرا دفاعيهما التصور المناسب لحل هذا الأمر... كم كان سهلا عليهما قول ذلك!



وزير الدفاع الروسي غراتشيف يركب أحد خيول سلاح الفرسان الخاصة بالمراسيم في فورت رايلي، أكتوبر 1995

وسوف أعقد مع وزير الدفاع الروسي غراتشيف ثلاثة اجتماعات خلال الشهرين التاليين بهدف وضع التصور المناسب لحل هذا الأمر. كان أول اجتماع لنا في جنيف فاشلا تماما. ولكن قبل نهايته نجح آشتون كارتر في إنقاذ العملية عبر قول إنه يجب علينا شطب ذلك النقاش الميؤوس منه، وأن نسعى بدلا من ذلك إلى الاتفاق على عقد اجتماع آخر في مكان وزمان محددين. وقد حددنا الاجتماع المقبل بعد بضعة أسابيع في الولايات المتحدة. وخلال اليوم الأول لذلك الاجتماع الذي أقيم في قاعة المؤتمرات الواسعة الخاصة بي في البنتاغون، لم نحرز أي تقدم على الإطلاق بخصوص مسألة القيادة في البوسنة، إذ أصر غراتشيف بثبات على أن لواءه لا يمكن أن يمتثل لأوامر من قائد في الناتو. وأخيرا، ولتنقية الأجواء، اصطحبتُ وزير الدفاع غراتشيف في جولة في فورت رايلي Fort Riley، حيث ركب واحدا من خيول سلاح الفرسان الخاصة بالمراسيم لدينا، ثم توجهتُ به إلى قاعدة وايتمان الجوية، وهناك جلس في مقعد الطيار الخاص بالقاذفة B-2. بدأ الجليد يذوب شيئا فشيئا في الأجواء، وفي اجتماعنا الأخير تمكنتُ في نهاية المطاف من «فك الشفرة». فقد وافق غراتشيف

على السماح للوائه بالامتثال لأوامر قائد أمريكي وليس قائدا من الناتو! وتوصلنا إلى تفاهم مؤقت يمكن للجنرال غراتشيف أن يقبل بموجبه أن يكون قائد اللواء الروسي تحت «القيادة القومية» لروسيا، و«السيطرة العملياتية» للجنرال جولوان، و«القيادة التكتيكية» للجنرال بيل ناش. أعتقد أن المغزى من هذه القصة هو أن الكلمات تؤدي دورا مهما. وبعد بضعة أسابيع التقينا أنا وغراتشيف في مقر حلف الناتو في بروكسل ووقّعنا الاتفاق الذي أضفى صبغة رسمية على التفاهم الذي توصلنا إليه من قبل. وقد بادرنا بعملية التوقيع وإلى جانبنا ملصقات كُتب عليها: «الناتو + روسيا = النجاح».

وإزاء هذه الخلفية، اعتقدتُ أننا بدأنا أخيرا نسير في الاتجاه الصحيح في البوسنة، ولكنني دُعيتُ أنا والجنرال شاليكاشفيلي إلى المثول أمام الكونغرس عدة مرات للإدلاء بشهادتنا. وفي إحدى الجلسات، حذرَنا أحد أعضاء الكونغرس من أننا إذا أرسلنا جنودا إلى البوسنة، فإن ذلك سيترتب عليه مئات الأكياس من الجثث (أي قتلى من الجيش الأمريكي) كل أسبوع. لم نتفق أنا والجنرال شاليكاشفيلي مع ذلك الرأي، على الرغم من أننا كنا بالتأكيد ندرك أن قواتنا ستكون معرَّضة للأذى وخطّطنا لاتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة للحد من ذلك الخطر. والتقيتُ الرئيس كلينتون على انفراد لأضعه في صورة الأخطار التي ستواجهها قواتنا، والإجراءات الاحترازية التي كنا نتخذها للتقليل من تلك المخاطر. وقال إنه كان يدرك أن قراره التدخل بقوة عسكرية كبيرة من شأنه، في حال حدث خطأ ما، أن يؤدي إلى تنحيته عن الرئاسة. ثم أضاف أنه مع ذلك كان يعتقد أن هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب فعله، ثم فوض إليّ المضي قدما.

في نوفمبر، أي قبل أسابيع قليلة من دخول قواتنا البوسنة، زرتُ أول فرقة مدرعة في قاعدتها الرئيسة في ألمانيا كي أشرح للجنود لماذا سنرسلهم إلى هناك وما الذي سيواجهونه. ثم زرتُ قاعدة تدريب خاصة كان الجنرال ناش قد أنشأها لمحاكاة الظروف التي سيواجهها الجنود في البوسنة، كالطقس البارد، والألغام المزروعة على جوانب الطرقات، وعمليات العصابات، والهجمات الإرهابية على نقاط الجيش، والتعامل في السوق السوداء. لم يترك الجنرال ناش شيئا للمصادفة، وحرص على إخضاع كل كتيبة ستنتشر في البوسنة إلى هذا التدريب الخاص، وذلك

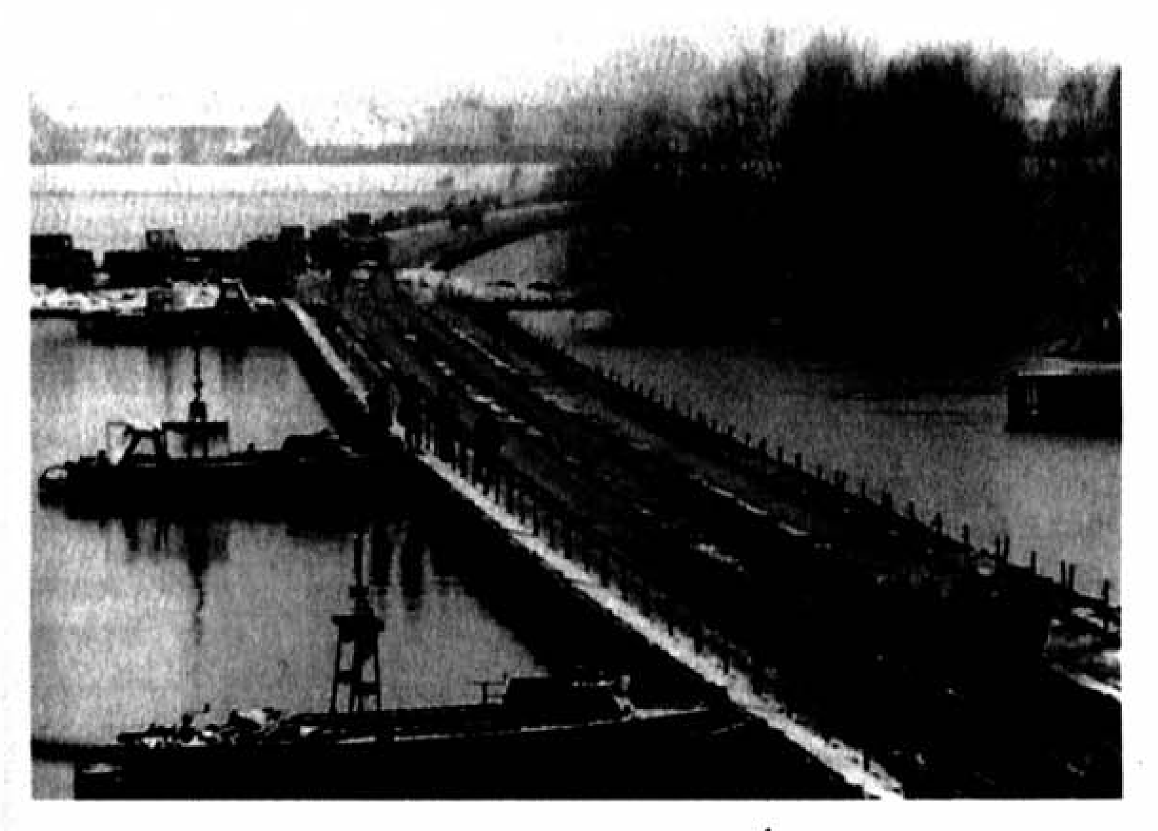
عملا بمبدأ «كلما تصببت عرقا في السِّلم، يقل نزيفك في الحرب»[10] لهذا السبب، كانت السنة التي أمضاها الجنود في البوسنة ناجحة بشكل ملحوظ. فقد سيطروا بشكل كامل على الجزء الذي كانوا مسؤولين عنه في البوسنة؛ كما حققوا تقدما كبيرا في إعادة توطين مسلمي البوسنة وإعادة تأهيل البنية التحتية؛ أما عدد الإصابات التي تعرضوا لها فكان قليلا جدا.



الرئيس كلينتون وبيري يبحثان إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة، نوفمبر 1995.
مكتب التصوير في البيت الأبيض.

زرتُ أولئك الجنود في أثناء عبورهم إلى البوسنة، كما زرتُهم أربع مرات في العام 1996. في المرة الأولى ذهبتُ بالطائرة إلى منطقة تجمُّعهم في كرواتيا وسرتُ معهم على الجسر العائم الذي كانوا قد بنوه فوق نهر سافا. عندما وصلنا إلى منتصف الجسر، أُوقفتُ أنا والجنرال شاليكاشفيلي من قبل أحد المهندسين الحربيين الذي كان لايزال يعمل على ذلك الجسر، حيث أخبرنا بأن مدة تجنيده ستنتهي خلال ذلك الأسبوع، وكان يريد منا أن نشرف على أدائه القسم في ذلك المكان والزمان ليتمكن من الاستمرار في الخدمة لمدة أربع سنوات أخرى. وهكذا وسط المطر البارد والطين، حيث كنا معلقين فوق نهر سافا، فاضطلعت أنا والجنرال شاليكاشفيلي بالإشراف

على أدائه القسم. لقد أدى هذا التجلي لروح الفريق والثقة ضمن صفوف قواتنا إلى تعزيز اقتناعي بأننا سنحقق النجاح في البوسنة.



بيري والجنرال شاليكاشفيلي في أثناء عبورهما نهر سافا نحو البوسنة على جسر عائم شيده مهندسو الجيش، يناير 1996

في وقت لاحق من ذلك الربيع، وذلك خلال رحلتي الثانية، زرت ألوية روسيا ودول البلطيق وكذلك القوات الأمريكية. ومنحتُ وسام وزارة الدفاع الأمريكية لقائد اللواء الروسي بناء على طلب الجنرال ناش، الذي قال إن أداء القائد الروسي كان مميزا وإن المشاركة الروسية في الدوريات الراجلة حالت دون وقوع إصابات لا داعي لها، وذلك لأن صرب البوسنة قبلوا وجود تلك الدوريات بشكل سلمي.

وفي الزيارة الثالثة أمضيتُ عيد الشكر مع الجنود. أما زيارتي الأخيرة فكانت لقاعدتهم الأم في ألمانيا، التي عادوا إليها وهم يشعرون بأنهم حققوا إنجازا. واللافت للنظر أن عدد الإصابات بين صفوفهم كان أقل من تلك التي تعرضوا لها خلال انتشارهم وقت السلم في ألمانيا في العام السابق. (وقد قيل لي إن الإصابات التي تعرضوا لها في ألمانيا كانت ناجمة بالدرجة الأولى عن حوادث الطرقات السريعة).

كانت عملية البوسنة بالنسبة إليَّ دليلا واضحا على مهارة الجيش الأمريكي وحرفيته، وقد تجسَّد ذلك من خلال الجنرال جون شاليكاشفيلي، والجنرال جورج جولوان، والجنرال بيل ناش، وجميع الآخرين الذين جعلوا من تلك المهمة عملية نموذجية لفرض السلام. كما أظهرت تلك العملية قوة الناتو ومدى الفاعلية التي وصلت إليها مبادرة الشراكة من أجل السلام في غضون سنوات قليلة.

وأثبتت عملية البوسنة أيضا كم كان الناتو أكثر فاعلية بوصفه حلفا جامعا لكل القارة الأوروبية؛ كما أثبتتْ، على وجه الخصوص، كم كان من الأفضل كثيرا أن تعمل روسيا معنا، وليس ضدنا.

عندما أتأمل الجهود التي بذلناها لتشكيل تحالف أمني أوروبي شامل، أفكر في الدور الرئيس لمبادرة الشراكة من أجل السلام، وفي الأساس المنطقي المبتكر لتشكيلها. ويقدم التاريخ سياقا تثقيفيا لهذه المبادرة. فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية، نفذت الولايات المتحدة خطة مارشال[11]، التي كانت الأداة المستنيرة التي أوصلتْ أوروبا الغربية إلى حالة السلام والازدهار التي عاشتها على مدى عقود، كما أدت دورا محوريا في استراتيجية الاحتواء الكبرى. وفي نهاية الحرب الباردة التي أنتجت فرصة استراتيجية جديدة لتعزيز الأمن الأوروبي الشامل في العصر النووي، دعا عديد منا إلى استحداث نسخة معينة من خطة مارشال بالنسبة إلى دول أوروبا الشرقية التي كانت اقتصاداتها في حالة مزرية كما كانت حكوماتها الديموقراطية الوليدة معرضة لمخاطر كبيرة. ومن الواضح أن انهيار تلك الدول كان من شأنه أن يهدد الآمال التي تولدتْ لدينا أخيرا بتحقيق أمن شامل.

لم تتحقق خطة مارشال الجديدة، ولكن لحسن الحظ تمكنَّا من إنشاء مبادرة الشراكة من أجل السلام، التي عزَّزنا من خلالها بعض أهدافنا الأمنية الاستراتيجية في أوروبا الشرقية. ومن المهم أيضا أن تلك المبادرة ولَّدتْ داخل الضباط العسكريين في أوروبا الشرقية احتراما كبيرا لنظرائهم الغربيين ورغبة في محاكاتهم. كما سلَّطت التجربة التي أفرزتها هذه المبادرة الضوء على دور الجيش في المجتمع الديموقراطي، والمتمثل في دعم القادة المنتخبين، لا تنفيذ انقلابات ضدهم. والواقع أن التجربة الجديدة للعمل بشكل فعّال مع جيش الناتو كانت ذات قيمة عميقة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام ببعدها الواسع؛ وقد تجلى ذلك، على سبيل المثال، في الإجماع



جندي روسي وجندي أمريكي، ضمن فريق الناتو، يراقبان إشكالا محليا من محيط نقطة التفتيش الخاصة بهما في البوسنة في العام 1996

الأوروبي خلال إدارة الحرب البوسنية. ومن الناحية الاستراتيجية، ضمنتْ مبادرة الشراكة من أجل السلام أنه لن تكون لنا في المستقبل المنظور مواجهة عسكرية مع دول أوروبا الشَرقية. كما تجلّت أهمية تلك المبادرة في أنها شكّلتْ أساسا لتعاوننا العسكري مع روسيا. وفي الحقيقة، أعتقد أنه لولا هذه المبادرة، لما كنا سننجح في الحصول على مشاركة روسيا الكاملة في عملية البوسنة؛ ومن المؤكد أنه، لولا ذلك، ما كنا لنتمكن من وضع لواء روسي تحت القيادة التكتيكية لقائد فرقة أمريكية.

ولكن نجاح مبادرة الشراكة من أجل السلام جلب معه مشكلته الخاصة. فمعظم الدول المشاركة في هذه المبادرة فعلت ذلك في المقام الأول لأنها رأت فيها مدخلا للحصول على عضوية الناتو؛ جميعها كانت تريد أن تكون جزءا من فريق الأمن الغربي. وقد انحزتُ كثيرا إلى هذا الطموح، ولكني كنتُ أعتقد أن القضايا الاستراتيجية ذات الحساسية البالغة على المدى الطويل، وهي قضايا تتعارض مع

السياسة على المدى القصير، هي التي يجب أن تحدد توقيت الحصول على عضوية الناتو. فالتوقيت كان أهم شيء. وسيتوقف عليه إيجاد حل أمني تعاوني في عصرنا.

وبناء على ذلك، أمضيتُ وقتا طويلا في زيارة عواصم دول أوروبا الشرقية، لأشرح لهم معايير عضوية الناتو، وأنصحهم بالتحلي بالصبر، وأشجعهم على الاستمرار في المشاركة القوية بمبادرة الشراكة من أجل السلام خلال فترة الانتظار. وقد اكتشفتُ عند كل تلك الدول أن المبادرة لم تحقق نجاحا كبيرا فقط، بل كان نجاحها أكبر مما هو مطلوب تقريبا. وبعد ثلاث سنوات من وجودها في مبادرة الشراكة من أجل السلام، كانت جميع دول أوروبا الشرقية، بما في ذلك دول البلطيق التي استقلت أخيرا عن الاتحاد السوفييتي المنحل، تريد الانضمام إلى الناتو، وذلك ليس بعد خمس سنوات من الآن، ولا ثلاث سنوات من الآن، بل الآن!

كانت الضرورة الاستراتيجية لإجراء مقاربة مدروسة بشأن توسيع الناتو مهمة للغاية على صعيد العلاقات مع روسيا. ومع تزايد الحماس العام نحو مبادرة الشراكة من أجل السلام، أصبحت روسيا عضوا نشطا في هذه المبادرة ومشاركا في اجتماعات الناتو، ولكنها في الوقت ذاته وجدت نفسها في حالة من التناقض: فهي كانت تعارض تقليديا انضمام دول أوروبا الشرقية، خصوصا تلك الدول التي تقع على محيطها، إلى الناتو. إذ كانت روسيا لاتزال ترى في الناتو مشروع تهديد لها، إذ لم تعد دول أوروبا الشرقية تشكل منطقة عازلة بينها وبينه. ومع ذلك، في تلك اللحظة المحورية، كان موقف الروس إيجابيا إزاء مشاركة تلك الدول في مبادرة الشراكة من أجل السلام؛ بل حتى هم أنفسهم كانوا مشاركين نشطين فيها. وفي نهاية المطاف، حققنا تقدما كبيرا مع الروس عندما تمكنّا من إقناعهم بإرسال لواء من ألوية النخبة لديهم للعمل بإمرة قائد فرقة أمريكي في المهمة البوسنية. ولكنني كنتُ على يقين من أن الروس لم يشهدوا تحولا سريعا نحو رؤية جديدة كليا بشأن أمنهم الإقليمي. لم أكن أعتقد أن التوقيت كان مناسبا للدفع باتجاه توسيع الناتو. والأهم من ذلك أننا كنا في حاجة إلى مواصلة المضي قدما مع روسيا، وكنتُ أخشى من أن توسيع الناتو في هذا الوقت من شأنه أن يدفعنا إلى السير في الاتجاه المعاكس. وكنتُ أعتقد أن حصول انتكاسة هنا قد يؤدي إلى التفريط بالعلاقات الإيجابية التي طوّرناها بشق الأنفس وبمنتهى الصبر في فترة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بالانتهازية؛ إذ إنها قد تؤدي بنا

إلى الانكفاء لأمد غير محدود عن المسار الواعد الذي كنا قد بدأنا نسير عليه أخيرا، وهو المسار الذي وصلت الرهانات عليه في العصر النووي حدا غير مسبوق. كنت أعلم أن عضوية الناتو سوف تُمنح في نهاية المطاف لدول أوروبا الشرقية، بل ينبغي لذلك أن يكون. ولكني كنتُ أعتقد أننا في حاجة إلى مزيد من الوقت لجلب روسيا، القوة النووية الرئيسة الأخرى، إلى دائرة الأمن الغربية. لقد كان واضحا بالنسبة إليّ أن ذلك الأمر يشكل أولوية طاغية.

وعندما اقترح ريتشارد هولبروك، الذي كان آنذاك مساعدا لوزير الخارجية، في العام 1996 أن نضم إلى الناتو دفعة واحدة عددا من الدول الأعضاء في مبادرة الشراكة من أجل السلام، بما في ذلك بولندا والمجر وجمهورية تشيكيا ودول البلطيق، عارضتُ اقتراحه بقوة. وكانت رؤيتي الخاصة على الشكل التالي: كنتُ أريد تأجيل هذه الخطوة مدة سنتين أو ثلاث سنوات، وبعد ذلك سيكون الروس قد أصبحوا مرتاحين إزاء مكانتهم في دائرة الأمن الغربي ولن يعتبروا ذلك تهديدا أمنيا لهم.

لكن كان من غير الممكن حمل هولبروك على التراجع، ومُضيَ قُدما باقتراحه. ذهبتُ إلى الرئيس كلينتون، وأوضحتُ له مخاوفي، ثم طالبتُ بعَقد اجتماع كامل لمجلس الأمن القومي لأبث تلك المخاوف وأقدم الطروحات المؤيدة للتأجيل. ودعا الرئيس إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي يكون مخصصا لتلك القضية، حيث عرضتُ حجتي التي تبرر تأجيل منح عضوية الناتو لبضع سنوات. شعرتُ بالدهشة إزاء ديناميات ذلك الاجتماع، حيث لم يتحدث أي من وزير الخارجية وارن كريستوفر ولا مستشار الأمن القومي أنتوني ليك. أما الحجج المعارضة فقدمت من قبل نائب الرئيس غور، حيث قدّم حجة قوية لمصلحة منح العضوية الفورية، وكانت تلك الحجة أكثر إقناعا للرئيس من الحجة التي قدّمتُها. ووافق الرئيس على منح العضوية فورا لبولندا والمجر وجمهورية التشيك، ولكنه أجّل عضوية دول البلطيق للنظر فيها لاحقا. واستندت حجة نائب الرئيس غور إلى القيمة التي ستترتب على جلب أوروبا الشرقية إلى دائرة الأمن الأوروبية، وهو أمر كنتُ أتفق معه فيه تماما. وأعرب عن اعتقاده أنه بإمكاننا إدارة المشاكل التي قد تنشأ جراء ذلك مع روسيا، وهذا ما كنتُ أختلف معه فيه. وواظبتُ على الربط بين الحفاظ على علاقة إيجابية مع روسيا وبين تأجيل توسيع الناتو عدة سنوات أخرى. ثم والأهم من ذلك: عندما وضعتُ

في الاعتبار أن روسيا لاتزال تمتلك ترسانة نووية ضخمة، أعطيتُ أولوية كبيرة جدا للحفاظ على تلك العلاقة الإيجابية، لاسيما أنها تتعلق بأي عملية قد تجري في المستقبل للحد من تهديد الأسلحة النووية.

نظرا إلى اقتناعي الشديد بوجهة نظري، فكَّرتُ في الاستقالة. ولكني خلصتُ إلى أن استقالتي سيُساء فهمها على أنها معارضة لعضوية بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك في الناتو، وهي عضوية كنتُ أؤيدها إلى حدّ كبير، ولكن ليس الآن. وفي النهاية، قررتُ عدم الاستقالة، آملا أن تساعد مشاركتي المستمرة في التخفيف من انعدام الثقة المتزايد. لقد منحني الرئيس كلينتون ما طلبته تماما - أي فرصة لكي أطرح رؤيتي - لكن للأسف لم أكن مقنعا بما فيه الكفاية.

عندما أتأمل ذلك القرار الحساس، أشعر بالندم لأنني لم أقاوم على نحو أكثر فعالية لتأجيل قرار الناتو. إذ قبل انعقاد اجتماع مجلس الأمن القومي الذي دعا إليه الرئيس كلينتون، كان في إمكاني أن أجري اجتماعات مكثفة وبشكل منفرد مع كل من وارن كريستوفر وأنتوني ليك، في محاولة لحشد الدعم لتأجيل قرار توسيع الناتو. كان في إمكاني أن أكتب ورقة أفصّل فيها رؤيتي، وأطلب من الرئيس توزيعها على جميع الأعضاء قبل الاجتماع. أو كان في إمكاني متابعة فكرة الاستقالة. ومن الممكن أن انقطاع العلاقات مع روسيا كان سيحدث في كل الأحوال. ولكنني لا أريد التسليم بذلك.

كانت سنة 1996 السنة التي وصلت فيها العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا إلى أوجها. ومن الواضح أن تلك العلاقة الإيجابية والبنّاءة كانت الأفضل لمصالح كلا البلدين، وكان يُفترض بنا أن نتمكن من الحفاظ عليها. ولكن في السنوات اللاحقة، كما سأبين لاحقا في الكتاب، أصبحت تلك العلاقة سلبية تقريبا مثلما كانت عليه خلال الحرب الباردة. إننا نواجه الآن معركة شاقة لمحاولة استعادة المناخ الذي يمكن من خلاله لبلدينا أن يتعاونا على الأقل بشأن تلك المسائل الأمنية التي تشكّل أهمية قصوى بالنسبة إلى كلينا، والتي يتربع على رأس القائمة فيها منع الإرهاب النووي والحروب النووية الإقليمية.

17

«الغزو النظيف» لهايتي وإقامة العلاقات من أجل الأمن في نصف الكرة الغربي

هذه المبادئ توجه علاقاتنا ضمن نصف الكرة الأرضية الخاص بنا، والذي يمثل خط المواجهة للدفاع عن الأمن القومي الأمريكي. ويبقى هدفنا إقامة نصف كرة أرضية يتمتع بالديموقراطية الكاملة، ويربط بين أجزائه حسن النية والتعاون الأمني، وتأمين فرص الازدهار لجميع مواطنينا[1].

- قضايا الأمن القومي في العلوم والقانون والتكنولوجيا، دار «سي آر سي» للنشر، أبريل 2007

«إن التاريخ يعج بالأمثلة عن الصراعات العسكرية، بل حتى الحروب، التي اندلعت بسبب سوء التواصل بين الأطراف المعنية، أو لمجرد الوقوع في حسابات خاطئة تجاه نية الطرف الآخر»

من المؤكد أن الحفاظ على العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا كان يشكل عنصرا رئيسا للحد من الأخطار النووية التقليدية،

ولكن ثمة قضايا جديدة متعلقة بالأمن النووي، كالإرهاب النووي، كانت آخذة في الظهور، ويتطلب التعامل معها وجود روابط أمنية أوثق مع العديد من البلدان، بما في ذلك البلدان الواقعة في النصف الخاص بنا من الكرة الأرضية. ومن الناحية التاريخية كان البنتاغون قد أهمل تلك العلاقات إلى حد كبير.

وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء، نجد أن هناك عدة أسباب لهذا الإهمال. إحدى النتائج غير المقصودة للحرب الباردة تتمثل في أن المخاوف الأمنية الأمريكية كانت متركزة على الاتحاد السوفييتي وعلى المناطق التي يحاول السوفييت توسيع نفوذهم فيها. ونتيجة لذلك، كان لدينا أكثر من 200 ألف جندي متمركزين في أوروبا ونحو 100 ألف في آسيا، بالإضافة إلى أسطول قوي في المحيط الهادئ. وباستثناء كندا، وهي عضو قوي في الناتو وتوجد لديها قوات كبيرة منشورة في أوروبا، فإن البنتاغون لم يولِ اهتماما كبيرا لنصف الكرة الغربي. ولم يكن أيٌّ من وزراء الدفاع الحاليين تجمعه علاقات قوية بتلك الدول، كما أنهم لم يكونوا يرون أن هناك أولوية لإقامة تلك العلاقات عبر زيارة تلك الدول. لكن هذا الأمر كان على وشك أن يتغير. وقد نجم هذا التغيير إلى حد ما عن انتهاء الحرب الباردة. ولكن ذلك التغيير عكس أيضا وجهة نظري بأن الأمن يبدأ من الداخل.

وحتى لو لم أكن أتبنى تلك الرؤية، فقد وجدتُ نفسي مسؤولا بشكل مباشر عن التعامل مع مشكلة أمنية ظهرت فجأة في نصف الكرة الغربي. أثناء أدائي اليمين وزيرا للدفاع، كانت هناك أزمة أمنية يشتد أوارها في هايتي. وفي العام 1991 أطاحت طغمة عسكرية في هايتي بالرئيس المنتخب ديموقراطيا، جان برتراند أريستيد Jean-Bertrand Aristied، ثم عينتْ مكانَه رئيسا صوريا، بيد أن السلطة الحقيقية بقيت في يد رئيس الطغمة العسكرية، الجنرال راؤول سيدراس Raoul Cedras، الذي فرض حكما عسكريا قاسيا. طالبت الولايات المتحدة سيدراس بالتنحي والسماح للرئيس أريستيد باستعادة سلطته الشرعية[2]. وعندما رفض سيدراس هددنا بعمل عسكري، حيث طلب مني الرئيس كلينتون إعداد خطة للغزو. أوعزتُ إلى الأميرال بول ديفيد ميلر Paul David Miller، القائد العام لقيادة الأطلسي، بإعداد الخطة وتجميع قوة للغزو.

أظهر الأميرال ميلر براعة فائقة في تصميم القوة وتجميعها، إذ ستجتمع وحدات من الفرقة 82 المحمولة جوا في قاعدة البابا الجوية Pop Flir Force التي كانت

تقدم الخدمات لمنشأة فورت براغ Fort Bragg العسكرية، بولاية كارولينا الشمالية، لتنفيذ عملية إنزال جوي في هايتي؛ ستكون هناك وحدات من فرقة «ماونتن» العاشرة 10th Mountain متمركزة على حاملات الطائرات، حيث ستُنقَل بطائرات الهيليكوبتر بعد عملية الإنزال كي تنفذ مهام قوات حفظ السلام[3]. ولم يكن لدى هدايتي سلاح جوي، لذا أمر الأميرال ميلر قادة حاملة الطائرات بنقل طائراتهم المقاتلة إلى قاعدة برية ثم نقل طائرات الهيليكوبتر وجنود فرقة «ماونتن» العاشرة إلى الحاملات. لا داعي إلى أن أخبركم بأن طياري الحاملة لم يكونوا راضين عن فكرة الجلوس في إحدى قواعد الجيش ليتفرجوا على عملية غزو بحري من دون أن يحركوا ساكنا! قبل يوم من الغزو المخطط، توجهتُ جوا إلى إحدى حاملات الطائرات المتمركزة على بعد بضعة أميال من هايتي، لاستعراض نشر القوة. وقد أُعجبتُ كثيرا بالخطة الذكية للأميرال ميلر، وكنتُ واثقا بنجاحها.

لكننا كنا نأمل أن تؤدي الديبلوماسية إلى إبطال الحاجة إلى الغزو. وكان الرئيس السابق كارتر والسيناتور سام نان والجنرال كولن باول الذي تقاعد أخيرا - وهو فريق ديبلوماسي فريد من نوعه ورائع - قد قبلوا دعوة الجنرال سيدراس للتفاوض على تسوية. وقد أرسلهم الرئيس كلينتون إلى هايتي بمطلب غير قابل للتفاوض، وهو أن يعيد سيدراس الرئاسة إلى أريستيد. أبلغنا الرئيس كارتر بأن سيدراس قد رفض، فحركنا خطة الغزو.

وفي يوم الأحد الموافق 18 سبتمبر 1994، وهو اليوم الذي كنا قد حددناه لدخول القوات الأمريكية إلى هايتي، ذهبتُ إلى المكتب البيضاوي لإبقاء الرئيس على علم بتحركات قواتنا، وقد شعرتُ بالقلق عندما سمعتُ أن الفريق الديبلوماسي الأمريكي، الذي بدا متباطئا في تنفيذ تعليمات الرئيس كلينتون بالعودة وغير مدرك تفاصيل خطة الغزو، قد بقي في هايتي وكان مع سيدراس. كان الرئيس السابق كارتر على الهاتف مع الرئيس كلينتون يقول له إنهم اتفقوا مع سيدراس على البقاء للقيام بجولة أخيرة من المحادثات، وإنه كان واثقا بأنهم سيتوصلون إلى اتفاق. وبما أن تلك المحادثة كانت تجري على خط مفتوح، لم يستطع الرئيس كلينتون أن يشرح مخاوفه؛ لكنه أوعز للرئيس كارتر بأن يخرج فريقه من هناك على الفور. وكان كارتر، الذي بدا واضحا أنه يشعر بخيبة الأمل، على وشك أن يقطع المحادثات عندما

هرع أحد المعاونين إلى مكتب سيدراس، مناديا بأن القوات المحمولة جوا الأمريكية قد غادرت من فورها منشأة فورت براغ - من الواضح أن سيدراس كان لديه عملاء على الأرض يراقبون فورت براغ وقاعدة البابا الجوية القريبة. لدى سماعه ذلك الخبر، تراجع سيدراس ووافق على التنحي. وهكذا حصل الرئيس كارتر على الاتفاق الذي كان يسعى إليه، بيد أننا لن نعرف أبدا ما إذا كان سيتمكن من تحقيق ذلك لولا وصول أخبار الغزو إلى سيدراس. وجهتُ على الفور أمرا إلى قواتنا المحمولة جوا بالعودة إلى فورت براغ وأوعزتُ إلى الأميرال ميلر بتحويل الغزو الوشيك بطائرات الهيليكوبتر إلى هبوط سلمي في اليوم التالي. ودخلت قواتنا إلى هايتي بوصفها قوات لحفظ السلام، من دون أن تُزهق أي أرواح سواء أمريكية أو هايتية. وقد أصبح ذلك الهبوط يُعرف باسم «الغزو النظيف».

هذه القصة لها نهاية سعيدة، لكنها تعكس أيضا تقلبات ومخاطر الدبلوماسية القسرية. فمن السهل جدا أن نتصور نهاية مختلفة لها - وليست سعيدة بهذه الصورة - لو أن الاتصالات كانت مختلفة قليلا فقط. والواقع أن التاريخ يعج بالأمثلة عن الصراعات العسكرية، بل حتى الحروب، التي اندلعت بسبب سوء التواصل بين الأطراف المعنية، أو لمجرد الوقوع في حسابات خاطئة تجاه نية الطرف الآخر. وفي العصر النووي تنطوي مثل هذه الحسابات الخاطئة على عواقب لا يمكن تصورها.



الرئيس كلينتون يجتمع مع وزراء حكومته في المكتب البيضاوي لمناقشة أزمة هايتي، 1994. مكتب التصوير في البيت الأبيض.

وبعد بضعة أيام توجهتُ أنا والجنرال شاليكاشفيلي إلى هايتي، والتقينا الجنرال سيدراس، وأوضحنا أننا رتبنا له ملاذا آمنا في أحد بلدان أمريكا الوسطى. في البداية لم يكن سيدراس راغبا في مغادرة هايتي وحاول التفاوض على خطة بديلة. بعد ذلك تحتَّم علينا أن نقول له إننا لم نكن نفاوض، بل نعطي توجيهات!

وبعد شهرين، وخلال عيد الشكر، التقيتُ أنا وليونيلا، والجنرال شاليكاشفيلي وزوجته جون، والسفيرة مادلين أولبرايت Madeleine Albright، وعضو الكونغرس جون مورثا John Murtha وزوجته جويس Joyce، التقينا الرئيس أريستيد في هايتي، حيث استمتعنا بعد ذلك بتناول عشاء عيد الشكر مع جنودنا. وعندما وصلنا إلى المطار، أُطلعنا على رُضَّع هايتيين كانوا يُعالجون من قبل أطباء عسكريين أمريكيين. وخلال الاحتفال بعيد الشكر، قدَّم لي الرئيس أريستيد، الذي استعاد منصبه، ديكا روميّا حيّا؛ وقد بدا أن الجميع باستثناء الديك الرومي (ووزير الدفاع الأمريكي) كانوا يعتقدون أن ذلك مضحك جدا!

وسارت عملية حفظ السلام بسلاسة بإشراف القوات الأمريكية المقتدرة والمدربة تدريبا جيدا، والتي كانت قد انضمت إليها في هذه الأوقات قوات من حليفتنا كندا. ولحسن حظ الولايات المتحدة، تولت الأمم المتحدة رسميا مسؤولية حفظ السلام في مارس 1995، حيث كانت القوات الكندية تشكل الجزء الأكبر من قوة الأمم المتحدة، وهو ما مكَّن القوات الأمريكية من التفرغ للأزمة البوسنية الناشئة.

وعلى الرغم من أن عملية حفظ السلام في هايتي مثَّلت أول تجربة لي في الأمن المتعلق بنصف الكرة الغربي، فقد أدركتُ أن اهتمامي بهذا الجزء من العالم سيصبح أوسع بكثير. لقد كانت تلك مرحلة جديدة. فالحرب الباردة انتهت، بيد أن الأزمة النووية لم تنته، بل كانت تتخذ أشكالا إضافية. إذ لم يعد في وسعنا أن نعمل بعقلية أن المواجهة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا كانت في واقع الأمر محور الاهتمام شبه المطلق. كنا في حاجة إلى طريقة جديدة ومرنة في التفكير، وذلك على الفور. وفي حال قرأ المرء الدلائل الطارئة التي أفرزتْها الاضطرابات خلال المرحلة الأولى لما بعد الحرب الباردة، وهي الدلائل التي تجلَّت في عدة أشكال مثل الحاجة المتزايدة إلى تعزيز أمن المواد والمنشآت

النووية في العديد من المواقع، فسيكون من الواضح بالنسبة إليه أننا كنا في حاجة إلى إيلاء اهتمام عالمي أكبر للمصالح الأمنية، لاسيما تلك التي يتفرد بها نصف الكرة الأرضية الخاص بنا.

قررتُ أن أغتنم تلك الفرصة. وبعد ثلاثة أشهر فقط من أدائي اليمين وزيرا للدفاع، زرت جارتنا في نصف الكرة الغربي، كندا. ثم خططتُ أن أتبعها بزيارة لجارتنا الأخرى في نصف الكرة الغربي، المكسيك، ولكن وزارة الخارجية ثنت عزيمتي عن ذلك، إذ أشارت إلى وجود نفور تاريخي من الجيش الأمريكي في المكسيك.

وجدتُ تلك الحجة غير مقنعة. وكما أشرتُ عبر هذه الصفحات، فقد أثبتت لي تجربتي الخاصة مرارا وتكرارا أن الناس الذين يوجد بينهم خلاف سابق أو حالي يمكن أن يلتقوا بالنتيجة في حال كانت هناك مصلحة مشتركة، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بالقضايا الأكثر خطورة. لذلك أجريتُ تحقيقي الخاص في مسألة فتح حوار حول قضايا الدفاع مع المكسيك، بما في ذلك الاجتماع مع السفير المكسيكي في الولايات المتحدة. وسرعان ما توصلتُ إلى أن البدء من جديد في المباحثات والتخطيط بشأن مسائل الدفاع بين جيراننا في نصف الكرة الغربي قد يسفر عن نتائج جيدة، وقد دعوت وزير الدفاع المكسيكي لزيارة الولايات المتحدة، حيث قبل الدعوة، وكانت زيارة مهمة وودية. ثم دعاني إلى مبادلته تلك الزيارة عبر زيارة المكسيك، وقد قبلتُ الدعوة بكل سرور.

والمثير للدهشة أن تلك كانت المرة الأولى التي يزور فيها وزير دفاع أمريكي المكسيك على الإطلاق. وقد حققت تلك الزيارة نجاحا كبيرا، سواء على المستوى السياسي أو فيما يتعلق بالقضايا الأمنية ذات الاهتمام المتبادل.

قررتُ مواصلة ذلك النهج ورتبتُ زيارات إلى البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وتشيلي. وخلال تلك اللقاءات توصلتُ، بالاشتراك مع وزراء الدفاع، إلى أنه سيكون من المفيد أن يُعقَد اجتماع يضم جميع وزراء الدفاع في دول نصف الكرة الغربي، وبدأتُ أعمل على تنظيم ذلك الاجتماع. وفي يوليو 1995 اجتمع أربعة وثلاثون وزيرا للدفاع (باستثناء كوبا) في وليامزبرغ Williamsburg بولاية فرجينيا لإجراء محادثات جوهرية حول المصالح الأمنية المتبادلة (وقد

كانت مكافحة الاتجار في المخدرات وما يترتب عليها من أعمالِ عنف من الأولويات). وربما كان الوزير الأرجنتيني (الذي كان في الأصل متشككا) أكثر المتحمسين لنتائج ذلك الاجتماع، إذ اقترح عقد اجتماعات نصف سنوية، وأوكل إلى الأرجنتين استضافة الاجتماع المقبل. واستمرت الاجتماعات منذ ذلك الحين، حيث أدى تجدد الاهتمام الأمريكي بجيراننا في نصف الكرة الغربي إلى إنشاء مركز للدراسات الدفاعية في نصف الكرة الغربي. (وقد تشرفتُ عندما دعا قانون إقرار الدفاع Defense Authorization Act للعام 2013 إلى إعادة تسمية هذا المركز بمركز ويليام بيري للدراسات الدفاعية في نصف الكرة الغربي)[4].

18

«منطق الحديد» بين القدرة العسكرية ونوعية الحياة

اهتم بجنودك وهم سيهتمون بك.

- الرقيب أول ريتشارد كيد، كبير ضباط الصف في الجيش الأمريكي، مخاطبا بيري. (أُعيدت صياغته)، فبراير 1994

ظلّت نصيحة الرقيب أول كيد عالقة في ذهني فترة طويلة بعد أن قدّمها لي في حفل الاستقبال الذي أعقب مراسم أدائي اليمين. وفي الأشهر التي تلت ذلك، كثيرا ما كنتُ أتأملها، وأصبحتُ مصمما على اتباعها على نطاق واسع. كنتُ أعتقد أن ما يتمتع به جنودنا من تدريب ومعنويات يشكل عنصرا أساسيا بالنسبة إلى كل جوانب قدرتنا العسكرية، وكنتُ أدرك أن

«أعرب بعض المجندين عن إعجابهم ببرنامج التدريب العسكري الممتاز، فتطوعوا من جديد، وواصلوا تعليمهم العالي وهم لايزالون في الخدمة»

القوات العسكرية التي ورثتُها هي الأفضل في العالم؛ بل ربما كانت تشكل، قياسا إلى حجمها، الجيش الأقوى على الإطلاق. كنتُ أدرك هذا الأمر، بل والأهم من ذلك أن القادة العسكريين في جميع الدول العظمى في العالم كانوا يدركون ذلك أيضا. وثمة قيمة مهمة مترافقة مع القدرة الأمريكية في مجال القوات التقليدية، وهي أنها حجّمتْ أهمية الأسلحة النووية، وقلّلتْ من احتمال استخدامها أو حتى التهديد باستخدامها، كما منحتنا حرية السعي إلى إبرام الاتفاقات للحد من عدد الأسلحة النووية في العالم. ومهما أكدنا أهمية ذلك الأمر في العصر النووي الحالي فإننا لن نعطيه كامل حقه.

أثبت الجيش الأمريكي تفوقه بشكل كبير في العام 1990 خلال عملية عاصفة الصحراء، التي كانت أول حرب يخوضها مع العراق، وكنت أعلم أنه يمكنني الاعتماد عليه في هايتي والبوسنة، التي أثبت فيها تفوقه مرة أخرى، على الرغم من أن ذلك حدث في ظروف مختلفة تماما. وكنت أدرك أنني يجب أن أكون وصيا على هذه القدرة الكبيرة: فقد كنتُ مسؤولا عن الحفاظ على نوعية جيشنا ثم تسليمه إلى من سيخلفني في المنصب.

ولكن كيف يمكن فعل ذلك؟ إن جزءا أساسيا من قدرة قواتنا التقليدية ينبع من أنظمة الأسلحة التي تتمتع بتفوق استثنائي، وقد أدت دورا مهما في تطوير «استراتيجية التعويض» ونشرها عندما كنتُ وكيل وزارة الدفاع للبحوث والهندسة في أواخر السبعينيات. وكنتُ أعتقد أيضا أن تمتع الجنود بالكفاءة والدافعية والقيادة الجيدة هو أمر لا يقل أهمية، ولكن لم تكن لدي تجربة مماثلة في هذا الصدد. وعندما فكّرتُ بالطريقة التي سأمارس من خلالها مسؤولياتي في هذا المجال، رأيتُ أن خبرة القيادة التي تطورت لدي في قطاع الصناعة ستكون مفيدة، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أنه لا بد من توافر عوامل فريدة من نوعها لتطوير جنود يتمتعون بقدرٍ كبير من الدافعية.

«اهتم بجنودك»، كانت تلك هي النصيحة الرائعة التي تلقيتها من الرقيب أول ريتشارد كيد. وعلى الرغم من أنني أدركت على الفور قيمة تلك النصيحة، فإنه لم يكن واضحا بالنسبة إليّ كيف سأطبقها. على أي حال، كانت لدي نقطة انطلاق، وهي تجربتي الخاصة بوصفي مجندا. فقد كانت رؤيتي حول قيمة الرفاهية بالنسبة إلى كل جندي تحمل بُعدا شخصيا.

في كل مكان كنتُ أذهب إليه في أي فرع من فروع الجيش كنتُ أرى مواهب استثنائية بين صفوف ضباط الصف NCOs لدينا. وقد قال كبير المساعدين العسكريين لدي، اللواء بول كيرن Paul Kern، إن جودة ضباط الصف لدينا تشكل «ميزة تنافسية غير عادلة» بالمقارنة مع القوات العسكرية للدول الأخرى، وإن تلك الميزة ربما كانت تعادل في أهميتها التكنولوجيا المتفوقة التي نمتلكها، كما رأى أن مسألة الحفاظ على تلك الميزة يجب أن تكون على رأس سلم أولوياتي. ونتيجة التبعات التي ترتبت على تقليص الجيش وخفض الميزانية وتدهور المرافق، أوصى الجنرال كيرن بأن أخرج وأرى بنفسي كيف كان يعيش المجندون والمجندات. قبلتُ توصيته على الفور. وقد تعلّمتُ درسا مهما من خلال الزيارات التي قمتُ بها والمحادثات المباشرة التي أجريتُها مع الآلاف من المجندين، وهو ما أسميه «منطق الحديد» Iron Logic: أي أن نوعية قواتنا المقاتلة مرتبطة بنوعية الحياة التي تتمتع بها عائلات أفرادها. وخلال تلك الزيارات والمحادثات، بدأتُ أفهم «منطق الحديد» هذا بوضوح، وكيف أطبِّق الدروس التي تعلمتها.

ولكي أبدأ بتعلم الدروس، أقام الجنرال كيرن سلسلة من اللقاءات مع كبير ضباط الصف من كل قطاع من قطاعات الجيش، أولا بشكل منفصل[1]، ثم ضمن مجموعات، إذ طلبتُ منهم أن يقدموا نصائحهم. ثم أتبعنا ذلك بزيارات ربع سنوية لقواعد عسكرية مختلفة - وكانت القوانين التي وضعناها تنص على أن يضطلع كبير ضباط الصف في كل قاعدة بتخطيط وتنظيم الجولة، وأن يصطحبني لرؤية ما يرى أنه مهم، وذلك من دون أي تدخل من قبل الضباط. فضلا عن ذلك، سيشكل هذا الأمر المعادلَ العسكريَ الأمثلَ لممارستي لنهج «الإدارة عبر التجوال»، وهو النهج الجوهري الذي كنتُ قد وجدته ناجحا جدا في وقت مبكر من حياتي المهنية.

وفي كل قاعدة، كان القائد العام يرحب بنا، ثم يحيلنا إلى كبير ضباط الصف في القاعدة، الذي كان قد أعدَّ برنامجا بالتعاون مع المجندين. وكانت البرامج دائما تحتوي على شيء من «العرض والوصف» show and tell، ولكن أكثر ما تعلمت منه هو المناقشات التي أجريتُها مع المجندين، والتي كانت تجري عادة ضمن مجموعات صغيرة. خلال فترة ولايتي وزيرا للدفاع، أجريتُ محادثات مفتوحة مع آلاف المجندين، وفي البداية اعتقدت أن شعورهم بالتوتر سيحول دون تحدثهم

بصراحة مع وزير الدفاع، ولكن لم يشكل هذا الأمر أي مشكلة على الإطلاق. وخلال رحلات العودة، كنا نتناقش أنا والجنرال كيرن مع كبار ضباط الصف حول الدروس التي تعلمناها، ونتقبل انتقاداتهم. وخلال هذه الزيارات والمناقشات العديدة، بتُ أفهم بشكلٍ معمق القضايا الأكثر إلحاحا التي تواجه عسكريينا، وبدأتُ بصياغة خطة لما يجب عليّ فعله للحفاظ على تلك «الميزة التنافسية غير العادلة» التي كنا نمتاز بها بسبب الجودة الفائقة التي يتمتع بها أفراد جيشنا.

وقد رأيت أن برنامج التدريب المكثف للجيش الأمريكي يؤدي دورا أساسيا بالنسبة إلى القدرات المتفوقة لضباط الصف لدينا، حيث يستمر هذا البرنامج التدريبي بشكل مكثف طوال الحياة المهنية لضابط الصف. ولا يوجد مثيلٌ لهذا البرنامج في أي جيش آخر في العالم. كما لا يوجد شيء مثيلٌ له في أي مكان من القطاع الصناعي. (كان البرنامج التدريبي الأقرب إليه هو ذلك الذي ظلت شركة آي بي إم IBM تنفذه عدة عقود بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي كانت آي بي إم تعتقد فيها أنها ستحصل على عائدات جيدة من جراء استثمارها في التدريب لأن المهندسين وموظفي المبيعات في آي بي إم كانوا يبقون عادة طوال حياتهم المهنية في تلك الشركة، وهذه الحالة ظلت مستمرة إلى أن تطورت صناعة الكمبيوتر وبدأت شركات أخرى بتوظيف المهندسين الذين درَّبتهم شركة آي بي إم). ولكي يتمكن الجيش الأمريكي من تحقيق الميزة الكاملة لبرنامج التدريب المُكلِف والمكثّف، كنا في حاجة إلى أن تبادر نسبة عالية من ضباط الصف إلى التطوع من جديد. ما تعلمتُه من خلال الاستماع إلى المجندين والمجندات هو أن الجنود يتطوعون مرة واحدة، أما الذين ترافقهم عائلاتهم فيعاودون التطوع مجددا بعد انتهاء خدمتهم. لقد كانت العلاقة بين المعدلات المرتفعة للتطوع من جديد والرضا عن نوعية الحياة التي تتمتع بها العائلات في الجيش تشكل أمرا لا يقبل الجدل.

وبعد أن خلصتُ إلى أنه ثمة «منطق حديد» كان يربط بين الجودة القتالية لقواتنا المسلحة وجودة الحياة التي تتمتع بها عائلات أفرادها، اقترحتُ على الرئيس كلينتون تخصيص اعتماد تكميلي خاص قدره 15 مليار دولار لإجراء التحسينات اللازمة في القواعد العسكرية المنتشرة حول العالم. وإزاء دهشة عديد من المراقبين الساخرين في البنتاغون، وافق الرئيس على ذلك الاقتراح.

وقد استفدنا من تلك الأموال بشكلٍ ممتاز في بعض المجالات مثل مراكز الرعاية النهارية التي كانت تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة إلى عائلات العسكريين. ولكن إلى جانب القيمة التي حصلنا عليها من خلال البرامج الملموسة، حصلنا على قيمة أكبر من خلال الشعور القوي الذي نما بين عائلات العسكريين بأن هناك من يستمع لهم ويهتم بحل مشكلاتهم.

ولكن هذه الأموال لم تكن سوى بداية للتغلب على المشكلة الأكبر المتعلقة بنوعية الحياة، والمتمثلة في المساكن العائلية الرديئة والقديمة الموجودة في القواعد. وكانت كل ميزانية سنوية للدفاع تتضمن اعتمادا لبناء مساكن جديدة في إحدى القواعد، حيث تصل قيمته عادة إلى بضعة مليارات من الدولارات. لكن التكلفة الفعلية لبناء المساكن الجديدة المطلوبة كانت تقدر بعدة مئات من مليارات الدولارات. وبالتالي كنا كل عام، بدلا من اللحاق بالركب، نتراجع أكثر إلى الوراء. وكان العديد من عائلات العسكريين لدينا - ضباط صف (NCOs) وضباط Officers - يعيشون في مساكن دون المستوى المطلوب. وخلال الجولات التي قمتُ بها على القواعد، شعرتُ بالإحراج عندما رأيتُ مدى تردي حالة تلك المساكن. ولكن إلى جانب رد الفعل الشخصي الذي شعرتُ به كانت هناك الحقيقة الموضوعية (أي «منطق الحديد») والتي تقول إننا ما لم نجد حلا لهذه المشكلة فإنها ستحول دون تحقيق الهدف الذي يشكّل أولوية بالنسبة إلينا والذي يتمثل في الحفاظ على قوات مقاتلة عالية الجودة.

ولأنني كنتُ عازما على تحسين هذا الوضع، فقد طلبتُ من مساعد وزير الدفاع للأمن الاقتصادي، جوشوا غوتباوم Joshua Gotbaum، أن يجد طريقة لاستخدام رأس المال الخاص لبناء مساكن في القواعد بدلا من الاتكال على الاعتمادات غير الكافية التي يقرها الكونغرس لتلك المساكن. لقد تصورتُ أن المقاولين من القطاع الخاص سيبنون منازل على القواعد العسكرية باستخدام رؤوس أموالهم الخاصة. ثم سيؤجرون تلك المنازل للجنود برسوم إيجار تعادل بدل السكن الذي يحصل عليه الجندي شهريا. وهذا سيؤدي، كما تصورت، إلى بناء مساكن ممتازة من دون استخدام الاعتمادات المالية. وقد حصل جوشوا على التشجيع من نواب قادة قطاعات الجيش - الذين أفادوا جميعا بأن السكن كان يشكل مشكلة كبيرة ووافقوا

على الإسهام بأفراد من عندهم لإيجاد حل - فنظم جوشوا مجموعة عمل،خاصة بالسكن العائلي، وكانت تضم ممثلين عن جميع الدوائر العسكرية. وفي أوائل 1995 اقترحت هذه المجموعة إنشاء سلسلة من السلطات الجديدة وأن تكون هناك مرونة أكبر لاستخدام السلطات القائمة، وقد عُرفت بمقترحات «السكن العائلي العسكري» (Military Family Housing).

وتكملة لجهود جوشوا، شكلتُ فريق عمل مارش (Marsh Task Force) المعني بنوعية الحياة، برئاسة جاك مارش، الوزير السابق للجيش. وقد أسلمني هذا الفريق تقريره في خريف العام 1995، وكان مؤيِّدا بالكامل لمقترحات مجموعة العمل.

وبعد أن شعرتُ بالارتياح لأننا كنا نسير على الطريق الصحيح، أخذتُ اقتراحنا الجديد وعرضتُه على كبار أعضاء لجان التفويض والاعتمادات في الكونغرس ضمن سلسلة من اجتماعات الإفطار. ثم أدلى جوشوا بشهادته وتفاوض على التشريع الذي سُنّ في العام 1996. وكان ذلك التشريع يسمح بالاستخدام المؤقت للمساكن مدة خمس سنوات، ثم يلي ذلك تفويض دائم. ولتأمين انطلاقة مبكرة لهذا البرنامج، أنشأ جوشوا مكتبا مؤقتا، لتحل مكانه لاحقا «مبادرة التجمعات السكنية». وقد اعتُمد هذا البرنامج بحماس من قبل قطاعات الجيش، فقد استُخدم منذ ذلك الوقت لتجديد جميع المساكن العائلية العسكرية في الولايات المتحدة البالغ مجموعها نحو 200 ألف منزل[2]. وبعد مغادرتي منصبي، سنحت لي بعض الفرص لزيارة القواعد العسكرية، فقد كنتُ خلال وجودي هناك أقوم بجولة على تلك المساكن الجديدة. إنني أشعر بقدر كبير من الفخر بتلك المساكن، سواء لحجمها أو لجودتها، وقد تخطتْ كثيرا التوقعات التي كانت لدي في مرحلة مبكرة، وكنتُ دائما ممتنا لأن الذين خلفوني في المنصب أدركوا قيمتها وأقبلوا بحماس على تطويرها.

ثمة درس آخر تعلمتُه من خلال الاستماع إلى المجندين والمجندات لدينا، وهو أن هناك «منطق حديد» يربط بين نوعية قواتنا العسكرية ووثيقة «دجي آي» GI Bill. كنت أدرك جيدا الأهمية الكبيرة لهذه الوثيقة بالنسبة إلى التعليم الذي حصلتُ عليه، وأيضا بالنسبة إلى جيل كامل خرج من الخدمة بعد الحرب العالمية الثانية (قرابة 8 ملايين من قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية استفادوا

من وثيقة «دجي آي» لمصلحتهم، وقد عاد ذلك، في نهاية المطاف، بفائدة كبيرة على اقتصادنا الأمريكي وقدرتنا التنافسية العالمية ومستوى معيشتنا). خلال زياراتي لتلك القواعد سألتُ عددا لا يحصى من الجنود الشباب حول السبب الذي دفعهم إلى التطوع في الجيش، وكان فحوى جوابهم في معظم الأحيان هو: «لم أستطع تحمل تكاليف التعليم الجامعي، لذلك تطوّعتُ للحصول على وثيقة دجي آي. وعندما أتم خدمتي، سأحصل على شهادة جامعية». وهكذا كانت وثيقة دجي آي بمنزلة مصدر جذب للشباب والشابات الطموحين والذين يتمتعون بمواصفات عالية كي يلتحقوا بالجيش. وعندما عاد هؤلاء المجندون إلى الحياة المدنية، استفاد عديد منهم من وثيقة دجي آي. كما أعرب بعض أولئك المجندين عن إعجابهم ببرنامج التدريب العسكري الممتاز، فتطوعوا من جديد، وواصلوا تعليمهم العالي وهم لايزالون في الخدمة. وفي كلتا الحالتين، كان بلدنا هو المستفيد. لقد أعجبتُ كثيرا بوثيقة دجي آي لما لها من أهمية بالنسبة إلى نوعية قواتنا العسكرية النشطة (وأيضا لقيمتها الكبيرة بالنسبة إلى مجتمعنا المدني)، وهو ما دفعني إلى منح وسام الخدمة المدنية المتميزة للدفاع إلى عضو الكونغرس مونتغمري Montgomery المعروف بلقب «سوني» Sonny، الذي كان قد اضطلع بدور رائد في تمرير وثيقة «دجي آي» الجديدة في الكابيتول هيل.

كانت هذه بعض الدروس التي تعلمتُها حول كيفية الحفاظ على الجودة الفائقة لقواتنا المقاتلة، حتى خلال الفترة التي شهدت تقليصا في أعداد الجيش وتخفيضات في الميزانية. وعندما أنظر إلى الوراء، تبدو لي الدروس واضحة، ولكن لولا التوجيهات الحكيمة للجنرال كيرن، فإنني ربما ما كنتُ لأتعلم تلك الدروس في الوقت المناسب كي أطبقها. إن إجراء تغييرات في بيروقراطية بحجم البنتاغون يتطلب وقتا وعملا مركّزا وصبرا ومتابعة حثيثة، كما يتطلب تأنيا في اختيار المعارك التي تستحق أن يخوضها المرء. ولاأزال حتى الآن مقتنعا بأن هذه المعركة كانت تستحق أن تُخاض.

وعندما أتأمل الجهود التي بذلتُها لتحقيق نوعية حياة أفضل لجنودنا، أدرك الدور الرئيس الذي أداه النهج الذي تبنيته في «الإدارة عبر التجوال»، وهو نهج صمد أمام اختبار الزمن. في الواقع، أستطيع التعميم بأن هذا النهج كان له دور محوري في جميع المساعي التي قمتُ بها على صعيد إدارة المؤسسات والعلاقات الدولية. على

سبيل المثال، يجسد هذا النهج قدرا كبيرا من أسلوبي في الديبلوماسية الدولية، وهو أسلوب يقوم على كسب ود الخصم في نهاية المطاف من خلال الصدق والزمالة. كما أنه أسلوب يفترض - بناء على التجربة الطويلة - أن معظم الناس، بما في ذلك أولئك الذين توجد بينهم نزاعات حتى في الظروف القاسية، يمكن أن يلتقوا معا ويتعاونوا من أجل تلبية حاجة حيوية مشتركة، إذ ليست هناك أي تعقيدات تعتري هذا النهج في حد ذاته. ومن الأهمية بمكان أن نلتقي الأطراف الأخرى، وأن نستمع لهم باحترام وانفتاح: من هم، وما الذي يؤمنون به بشكل أساس، وإلى ماذا يسعون. ويؤدي هذا الأسلوب إلى كسب ود الخصم لأنه يُتّبع بهدف التوصل بسرعة إلى رؤية مشتركة ومتسامية للمشاكل، خصوصا للتوقعات المرغوب فيها. وهذا السعي نحو المصلحة العامة يمكن أن يساعد على وضع المصالح الضيقة، بما في ذلك التهديدات العسكرية والاقتصادية المعلنة، في سياقها الصحيح.

وثمة تأمل آخر للجهود التي بذلتُها لتحسين نوعية الحياة لأفرادنا العسكريين: فقد انضمت إليّ زوجتي، ليونيلا، في عديد من الزيارات التي قمتُ بها للقواعد العسكرية. وكانت تُصطحب عادة في جولة من قبل زوجات الجنود الموجودات في القاعدة. وخلال تلك الجولات، كانت تصغي إليهن فعرفت أشياء كثيرة تتمحور في معظمها حول القضايا المتعلقة بنوعية الحياة، وكانت دائما على رأس تلك الأمور تلك المتعلقة بالسكن العسكري. وهي لم تخفق قط في اغتنام تلك الفرصة للتعلم، وهكذا فإنني تلقيتُ دروسي حول نوعية الحياة مباشرة من الجنود وبشكل غير مباشر من زوجاتهن. وكانت لدى ليونيلا أيضا أفكار حول كيفية مقاربة بعض أكثر القضايا جدية، حيث كانت تتابعها معي عندما كان وقتي يسمح بذلك، أو مع بعض موظفي مكتبي عندما لم يكن لدي وقت. وقد وضع القادة العسكريون هذا الأمر في الاعتبار، وخلال مراسم الوداع التي أقيمت لي، مُنحت ليونيلا وساما من القطاعات العسكرية، وذلك لدعمها الأسر العسكرية وتأييدها الشرس للمبادرات الرامية إلى تحسين نوعية حياتهم. كما امتد شعورها بالتعاطف ليصل إلى عائلات جنودنا الذين كانوا موجودين في القواعد المنتشرة خارج البلاد، والتي زارت العديد منها.

وفي إحدى المناسبات، شمل ذلك الشعور بالتعاطف عناصر الجيش التابعين لدولة أخرى. فخلال زيارة قمنا بها إلى ألبانيا في العام 1995، اصطُحبتْ ليونيلا

في جولة إلى المستشفى العسكري هناك، حيث انتابها شعور بالصدمة إزاء المعايير البدائية والشروط غير الصحية التي شاهدتها في ذلك المستشفى. وعندما عدنا إلى البلاد، عملتْ ليونيلا مع موظفي مكتبي لترى ما إذا كنا نستطيع تقديم المساعدة بأي شكل من الأشكال. وبالتعاون مع دولوريس Dolores، زوجة الجنرال كيرن، خطرت لها فكرة تتمثل في دعوة الحرس الوطني لإحدى الولايات إلى أن يقوموا بجولتهم الصيفية في ألبانيا، وأن يعملوا على النهوض بذلك المستشفى حتى يصبح مطابقا للمعايير الصحية. وكانت النتائج باهرة، فقد أدت إلى حصول ليونيلا على وسام الأم تيريزا من قبل رئيس ألبانيا، وهو الوسام الذي يحمل اسم إحدى أشهر الشخصيات الألبانية. إن فخري بالأوسمة التي حصلت عليها ليونيلا يعادل فخري بأي وسام حصلتُ عليه.

19

وداعا للسلاح

قيل عن عمر برادلي إنه كان جنرال وثيقة دجي آي. حسنا، مما لا شك فيه أن وليام بيري كان وزير دفاع وثيقة دجي آي.

- الجنرال جون شاليكاشفيلي، حفل الوداع في فورت ماير Fort Myer، فرجينيا، 14 يناير 1997[1].

«لم يسبق لأي من وزراء الدفاع أن أنهى الولاية الثانية... أعتقد أن هذا ليس من قبيل المصادفة»

بعد مضي بضعة أيام على الانتخابات الرئاسية للعام 1996، التقيتُ الرئيس كلينتون، وهنأتُه بإعادة انتخابه، ثم ذكّرته بأنني لم أوافق إلا على ولاية واحدة، وأنني سأتنحى في 20 يناير. أجرينا نقاشا مطولا حول من سيخلفني في المنصب، وأوصيتُ بعدة أسماء، من ضمنها

جون دويتش John Deutch وجون وايت John White، وكلاهما سبق له أن تولى باقتدار منصب نائب وزير الدفاع. ثم سألني الرئيس عن رأيي في تعيين شخص ذي خلفية سياسية، وقد يكون عضوا سابقا في مجلس الشيوخ. فأعطيتُه ثلاثة أسماء لأعضاء في مجلس الشيوخ كنتُ أشعر بأن الخلفية التي يتمتعون بها في مجال الأمن القومي عميقة بما فيه الكفاية لتسلم تلك المهمة على الفور والانطلاق بها بالوتيرة المطلوبة، وهم: سام نان، وريتشارد لوغار، وويليام س. كوهين William S. Cohen. فأشار إلى أنه إذا كان الوزير عضوا في مجلس الشيوخ، ومن الحزب الجمهوري على وجه الخصوص، فإنه قد يكون قادرا على تسهيل تعاملاتنا التي تغلب عليها الخلافات مع مجلس الشيوخ، الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون في ذلك الوقت، وطلب مني الاتصال بالسيناتور كوهين لاستعراض هذه الفكرة. أشرتُ إلى أن وزير الدفاع، خلافا لغيره من الوزراء الآخرين، يضطلع بمهمة شاقة تتمثل في إدارة وزارة تضم 3 ملايين شخص وميزانية سنوية تبلغ 400 مليار دولار، وأن أعضاء مجلس الشيوخ لا يتمتعون عادة بالخبرة لإدارة مؤسسة بهذه الدرجة من التعقيد. ولكنه كان يشعر بأنه يستطيع التعامل مع هذه المشكلة عبر تعيين نائب للوزير يتمتع بخبرة كبيرة في مجال الإدارة. قلتُ (ولكن بيني وبين نفسي فقط هذه المرة) إن هذه الاستراتيجية تاريخيا لم تحقق دائما النجاح المأمول منها. وفي اليوم التالي اتصلتُ بالسيناتور كوهين، الذي أعرب عن حماسة حقيقية لتولي هذه المهمة. ثم أبلغتُ الرئيس كلينتون الذي تحدَّث فيما بعد مع السيناتور كوهين وأعلن ترشيحه للمنصب في 5 ديسمبر 1996.

انتابتني مشاعر مختلطة جدا بخصوص مغادرتي المنصب. كان لديَّ شعور حقيقي بأنني أديتُ واجبي خلال المدة التي أمضيتُها وزيرا للدفاع، كما أقمتُ علاقة خاصة جدا مع عناصر جيشنا، بدءا من المجندين وكبار ضباط الصف وصولا إلى قادتنا العسكريين، وخاصة قادة القيادات الموحدة والمحددة وهيئة الأركان المشتركة. وكنت على علاقة وثيقة بشكل خاص بالجنرال شاليكاشفيلي، الذي أعتقد أنه أحد أعظم الذين ترأسوا هيئة الأركان المشتركة. كما اتسمتْ الخدمات التي قدمها المساعدون المباشرون لديَّ، أي كبار الأعضاء في مكتب وزير الدفاع، بأنها ممتازة بشكل استثنائي. وأذكر على وجه الخصوص الجنرال

كيرن، والجنرال هاوس House، والقائد أبراشوف Abrashoff، والجنرال ماتيس Mattis، وميلبا بولينغ Melba Boling، وكارول تشافين Carol Chaffin، الذين أصبحوا بمنزلة العائلة بالنسبة إلي. وكنتُ أعلم أنني سأفتقدهم كثيرا. وكان لديَّ أيضا العديد من المبادرات الرئيسة التي لم تكتمل بعد، وكنتُ أخشى أن يُتَخلَّى عنها من قبل من سيخلفني في المنصب. وكان من بين هذه المبادرات مبادرة السكن العسكري، والبرنامج الخاص لإنشاء أواصر الترابط مع كبار المجندين، وكانت هناك أيضا المراكز التي أنشأناها (مركز مارشال، ومركز آسيا والمحيط الهادئ، ومركز دراسات الدفاع في نصف الكرة الغربي)، ومبادرة الشراكة من أجل السلام، والجهود الشخصية التي كنتُ أبذلها للحفاظ على الانسجام في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. ومن ناحية أخرى، كانت قد أُنْجزت إحدى المبادرات التي كانت تتصدر سلم أولوياتي - وهي تفكيك الأسلحة النووية في أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا - وذلك وفق الجدول الزمني المستعجل الذي كنتُ قد وضعتُه بالتعاون مع آشتون كارتر.

بيد أنني كنتُ أعلم أنه يجب عليَّ الاعتراف بمسألة القدرة على التحمل، فقد كنتُ سأبلغ السبعين من عمري في وقت لاحق من تلك السنة. وعلى رغم أن همتي كانت لاتزال عالية، فإني لم أكن متأكدا من أنها ستصمد مدة أربع سنوات أخرى.

أخيرا، ومن منظور شخصي جدا، ثمة قصة يجري تداولها تشير إلى أن النحس يتربص بوزراء الدفاع خلال الولاية الثانية، إذ لم يسبق لأي منهم أن أنهى هذه الولاية، نظرا إلى أن الرئيس كان في كل مرة يطلب من وزير الدفاع المغادرة قبل انتهاء تلك الولاية. أعتقد أن هذا ليس من قبيل المصادفة، وأن هناك شيئا ما في هذا المنصب بالذات يجعله يفسد قبل مضي ثماني سنوات. قد يعود ذلك إلى الضغوط الناجمة عن التوقيع على أوامر النشر التي ترسل جنودنا في مهمات خطيرة قد لا يعودون منها. (كنت دائما أقارب عملية التوقيع هذه من وجهة نظر شخصية للغاية، في محاولة لفهم كيف يمكن أن تسوء الأمور، وكيف يمكن أن تتأثر العائلات العسكرية؛ وللإبقاء على علاقة شخصية وثيقة بهذا القرار الرهيب، كنت أصر على استخدام توقيعي الحقيقي، وليس التوقيع الآلي). وقد يعود إلى اللقاءات العاطفية للغاية مع عائلات الجنود الذين يُقتلون في

أثناء أداء مهمة كان وزير الدفاع قد أمر بها. أو قد يعود أيضا إلى الاستعداد للإصابة بـ «حمى البوتوماك» Potomac Fever(*) - وهي الآفة التي تدفع وزراء الدفاع، مع مرور الوقت، إلى اعتقاد أن كل الاهتمام الذي ينالونه يعود إلى مواصفات شخصية يتمتعون بها، وليس بسبب المنصب الذي يشغلونه، كما يصابون أحيانا بقصور يجعلهم غير قادرين على الاحتفاظ برؤية سليمة للأمور خلال تعاملهم مع السلطة الهائلة التي يمارسونها. وأيا كان السبب - أو خليط الأسباب - الذي يمكن تحميله المسؤولية، فإن تاريخ وزراء الدفاع يستحق التوقف عنده. لذلك أعتقد أنني تركتُ منصبي في الوقت المناسب. وبعد أسبوعين من أداء الوزير الجديد اليمين الدستورية، عدتُ أنا وليونيلا إلى مدينتنا الأم كاليفورنيا ولم ننظر إلى الوراء قط.

كنتُ فخورا بما أنجزتُه، ولكني كنتُ متحمسا أيضا للعودة إلى ستانفورد للتعليم، ولمواصلة الدبلوماسية غير الرسمية التي كنتُ قد بدأتُ بها قبل تسلمي المنصب، ولاستكشاف التحديات الجديدة الناشئة في العصر النووي، مثل النزاعات النووية الإقليمية، والتفكير فيها بإسهاب وبتركيز مستمر. لقد خبرتُ خنادق الأزمة النووية بصفتي وزيرا للدفاع، إذ تعاملتُ مع القضايا الأكثر إلحاحا في مجال الوقاية، أما الآن فسوف أتمكن من تقييم الأبعاد الجديدة الواضحة لذلك التهديد الذي أصبحتُ أدركه تماما، ولكني لم أتمكن من دراسته بكل جوانبه كما كنت أتمنى.

وفي ظل توافد هذه الأفكار إلى ذهني، لا بد من ذكر أنني وليونيلا أمضينا الشهرين الأخيرين لي في المنصب بحضور العديد من حفلات الوداع. وقد تأثرنا بشكل خاص بالحفلات التي أقامها لنا كبار ضباط الصف من كل قطاع من قطاعات الجيش، وبالتذكارات الخاصة التي تلقيناها منهم والتي لاتزال عزيزة علينا. كما أقام موظفو مكتبي لنا حفلا أسموه «العشاء الأخير»، وقد كان مؤثرا بشكل استثنائي.

وكان حفل الوداع الرسمي الذي أقيم في 14 يناير في فورت ماير لا يُنسى. وقد أشار الرئيس كلينتون إلى أنني كنتُ أفضل وزير للدفاع منذ جورج مارشال George Marshall، وقدم لي وسام الحرية الرئاسي. وتحدث الجنرال شاليكاشفيلي عن العلاقة

(*) حمى البوتوماك (Potomac Fever): هو تعبير مجازي يستخدم لوصف الحالة التي يصبح فيها بعض الأشخاص في الولايات المتحدة أسرى رغبة جامحة تجعلهم مستعدين للقيام بأي شيء من أجل تسلم منصب في الحكومة الأمريكية؛ وقد سُميت بهذا الاسم نسبة إلى نهر بوتوماك الذي تقع عليه واشنطن العاصمة. [المترجم].

الوثيقة التي كانت تجمعني بجنودنا قائلا: «قيل عن عمر برادلي إنه كان جنرال وثيقة دجي آي. حسنا، مما لا شك فيه أن وليام بيري كان وزير دفاع وثيقة دجي آي». كانت تلك الكلمات الصادرة عن شاليكاشفيلي، الذي كنتُ أكن له أكبر قدر من الإعجاب والاحترام، هي أعمق كلام أسمعه على الإطلاق. وأنهيتُ كلمتي الوداعية بالتحدث عن شعوري العميق بالفخر تجاه الجنود الذين خدمتُهم، والذين خدموني بمنتهى الروعة. وتلقيتُ أوسمة من كل قطاع من قطاعات الجيش. كما تلقت ليونيلا وساما من هيئة الأركان المشتركة لتفانيها في دعم عائلات العسكريين. ثم كانت هناك مفاجأة لامستْ صميم قلبي حقا: فقد قدم كبار ضباط الصف جائزة خاصة لي لم يسبق أن قُدِّمتْ لأحد من قبل، قائلين إن ما فعلتُه من أجل الجنود وعائلاتهم فاق ما فعله أي وزير عبر التاريخ. ومن جوانب عديدة، تُعتبر هذه الجائزة ذات مغزى أعمق، وتحمل بالتأكيد بعدا شخصيا أكبر، مقارنة بأي جائزة أخرى حصلتُ عليها في حياتي، بما في ذلك الجوائز التي حصلتُ عليها من عشرات الدول.

وقد اختُتِم الحفل بأداء الجوقة الموسيقية العسكرية بعض أغانينا المفضلة، بما في ذلك بالطبع أغنية «كاليفورنيا، ها أنا قد أتيت!»(*) وبعد ذلك سرنا أنا وعائلتي إلى الخارج برفقة الرئيس كلينتون وزوجته لمشاهدة عرض جوي مذهل، وكانت اللحظة الأكثر إثارة للإعجاب في هذا العرض عندما هدرتْ طائرة B-2 عابرة من فوقنا على ارتفاع منخفض. في ذلك المساء أقام جيراننا حفل وداع على طريقتهم الخاصة، حيث وقفوا، في أثناء مغادرتي أنا وليونيلا الحفل، بالشرفة وأجروا عرضا جويا خاصا بهم، مطلقين طائرات ورقية فوق رؤوسنا!

في 24 يناير، وهو آخر يوم لي في المنصب، حضرتُ مراسم أداء السيناتور كوهين اليمين في البيت الأبيض. وبينما كنتُ نازلا السلّم في البنتاغون، متجها إلى حيث كانت سيارتي والسائق ينتظران، احتشد المئات من زملائي في البنتاغون على ذلك السلّم وهم يصفقون ويهللون. كنتُ أتمنى لو أنني انتظرتُ بضع دقائق كي أشكرهم وأقول لهم «وداعا»، ولكن العبرات كانت تخنقني، فلم أقوَ على فعل شيء سوى الابتسام والتلويح لهم بيدي.

(*) California, Here I Come!

وكان الحفل الذي أقيم لكوهين في البيت الأبيض مختصرا وفي الصميم. بعد ذلك بحثتُ عن سيارتي واكتشفتُ أنها قد غادرت مع الوزير كوهين. فهي، بطبيعة الحال، لم تكن «سيارتي». بل كانت السيارة المخصصة لوزير الدفاع، وقد زالتْ عني تلك الصفة. فركبتُ مع أحد الزملاء وعدتُ مرة أخرى إلى البنتاغون، وعندما وصلنا إلى هناك، كانت صورتي الرسمية قد استُبدلت بها صورة الوزير كوهين. وعلى رغم أن ذلك كان مفاجئا وقد أشعرني بالضيق نوعا ما، فإن هذا ما كان يجب أن يحدث. ففي ديموقراطيتنا العظيمة، لا يحتفظ وزراء الحكومة بالسيارات التي تُقدَّم لهم ولا بالامتيازات التي يتمتعون بها خلال وجودهم في المنصب. فهم يحصلون على امتياز لخدمة الشعب الأمريكي فترة – على أمل أن يؤدوا تلك الخدمة بشكل جيد - ثم يعودون إلى حياتهم الخاصة. وقد كنتُ أنا وليونيلا على استعداد لفعل ذلك.

وبعد أسبوعين انطلقنا، أنا وليونيلا، عائدين مرة أخرى إلى مدينتنا الحبيبة كاليفورنيا، وبشكل دائم هذه المرة. ولتخفيف الضغط وتسريع انتقالنا إلى الحياة المدنية، قررنا الذهاب بالسيارة بدلا من الطائرة، حيث تعمَّدنا سلوك طريق جنوبي متعرج لتجنب وطأة الأحوال الجوية في فصل الشتاء. خلال الأيام القليلة الأولى كانت ليونيلا هي التي تتولى القيادة في معظم الأحيان – فعلى مدى أربع سنوات كان جهاز الأمن في البنتاغون هو المسؤول عن تنقلاتي، ولذلك كانت مهاراتي في القيادة تحتاج إلى ترميم! توجهنا غربا عن طريق فورت بليس Fort Bliss، بولاية تكساس، لزيارة الجنرال بول كيرن، كبير المساعدين العسكريين لديَّ سابقا (وقائد فرقة المشاة الرابعة المؤلَّلة في الجيش آنذاك)، وزوجته دولوريس. وبعد زيارة عامرة بالبهجة، استعددنا للمغادرة في صباح اليوم التالي فوجدنا أن سيارتنا لا تعمل. وبينما كان صاحب المرآب يخبرنا بأن سيارتنا يجب أن تُسحب إلى مدينة أخرى لإصلاحها، نظرتُ من فوق كتفه فوجدتُ سيارة شيفروليه بليزر جديدة مركونة في باحة المرآب. في لحظة إلهام، قلت له: «أنا مستعد لمبادلة سيارتي الكاديلاك المعطلة بسيارتك البليزر الجديدة». وفي غضون ساعة كنا منطلقين باتجاه الغرب مرة أخرى، ووصلنا إلى بالو ألتو بعد ثلاثة أيام في سيارتنا البليزر الحمراء الجديدة كليا.

وفي بالو ألتو، التقيتُ كوندوليزا رايس، مديرة جامعة ستانفورد حاليا، التي طلبتْ مني أن أستأنف عملي في ستانفورد، ولكن الآن بدوام كامل، نصف دوام في كلية الهندسة

والنصف الآخر في مركز الأمن والتعاون الدولي CISAC. وقد عرض مايك بربيريان Mike Berberian إنشاء منصب أستاذ كرسي، باسم مايكل Michael وباربرا Barbara بربيريان. (كنت أعرف مايك منذ أن عملنا معا في مجلس إدارة شركة ستانفورد للاتصالات السلكية واللاسلكية، لصاحبها جيم سبيلكر Jim Spilker) لذلك تمكنتُ من الانضمام مجددا إلى مجتمع ستانفورد بكل سهولة، وشعرتُ كأنني قد عدتُ حقا إلى بيتي.

وسوف أحتاج إلى المساعدة في متابعة جدول أعمالي الجديد المزمع تنفيذه في ستانفورد. عندما كنتُ في البنتاغون كان يوجد لديّ فريق من المساعدين الأكفاء جدا، من العسكريين والمدنيين، وقد ساعدوني على تنفيذ جدول أعمالي المخيف. لقد كانوا بمنزلة «مضاعفات القوة» (force multipliers)، الذين لولاهم ما كنتُ لأتمكن من إنجاز ذلك الكم الهائل من البرامج التي تصديتُ لها. كانت لديَّ خطط طموحة فيما يتعلق ببرنامجي الجديد في ستانفورد، ولذلك كنت أبحث عن «مُضاعف قوة» مماثل هناك، ولكن كرسي الأستاذية الذي كنتُ أشغله كان يسمح بتمويل منصب واحد فقط، بدلا من الفريق الذي كان موجودا لديَّ في البنتاغون. فوظفت ديبورا جوردون Deborah Gordon، التي سرعان ما أثبتت أنها أهل للمسؤولية الموكلة إليها، وأصبحت «مضاعف قوة» مكونا من شخص واحد.

هل منحني منصبي الوزاري في إدارة كلينتون مكانة خاصة في ستانفورد؟ بعد أسبوع من عودتي كنت أسير في الحرم الجامعي والتقيتُ مصادفة صديقا قديما. نظر إليَّ في حيرة، ثم سألني: «مرحبا يا وليام! لم أركَ هنا أخيرا. أين كنت؟».

بعد أسبوع، وبينما كنتُ مسافرا إلى واشنطن، أوقفني أحد الشبان المتحمسين من مشاة البحرية في مطار دوليس Dulles ليسألني: «السيد الوزير، هل يمكنني أن أحصل على توقيعك؟»، وبينما كنت أوقع، همس لزوجته قائلا: «عزيزتي، بالكاد أستطيع الانتظار حتى أعرِّفكِ على وزير الدفاع السابق ديك تشيني!».

واستمرت رحلتي الرائعة في التأقلم من جديد. ففي جامعة ستانفورد طلب مني عميد كلية الهندسة، جون هينيسي John Hennessey (الذي أصبح في وقت لاحق رئيسا لستانفورد) أن أشرف على اندماج قسمي مع قسم آخر في كلية الهندسة. وقد قبلتُ تلك المهمة بمنتهى السذاجة، لأكتشف فيما بعد أن التعقيد الشديد في العلاقات الأكاديمية الذي تكشَّف عبر دمج هذين القسمين جعل حل الأزمة

البوسنية يبدو أمرا سهلا بالمقارنة مع هذه المهمة. وبعد ثمانية أشهر من النقاشات التي اتسمت بالنزاع في أغلب الأحيان، وُوفِق على الاندماج على النحو الذي أوصينا به؛ ولايزال القسم الجديد، وهو إدارة العلوم والهندسة، يحقق النجاح.

وقد استأنفتُ تدريس صفي حول دور التكنولوجيا في الأمن القومي، وأطلقتُ حلقة نقاش عن المخاطر الأمنية الحالية. ولكن قبل كل شيء، كنت أريد أن يكون بحثي في جامعة ستانفورد امتدادا للعمل الذي مارسته بصفتي وزيرا للدفاع في الحد من مخاطر الأسلحة النووية. وكان آشتون كارتر قد عاد إلى مركز بلفر Belfer Center في جامعة هارفارد، إذ شكلنا مشروعا مشتركا بين جامعتي ستانفورد وهارفارد يسمى «الدفاع الوقائي» (Preventive Defense)[2]، وهو الاسم الذي أطلقتُه على العمل الذي اضطلعنا به للحد من التهديد النووي عندما كنا في البنتاغون، وذلك في إطار برنامج «نان - لوغار». عندما كنتُ وزيرا اخترتُ ذلك الاسم كي أوضح للكونغرس أن الاعتمادات المخصصة لتفكيك الصواريخ في أوكرانيا لم تُقدِّم خدمة للأوكرانيين ولكن لمنع الحاجة المحتملة إلى بذل جهود عسكرية أمريكية قد تكلف الأمريكيين دماء وأموالا طائلة. وقد أخذنا على عاتقنا، أنا وآشتون، كمرحلة أولى من مشروعنا، أن نتشارك في تأليف كتاب «الدفاع الوقائي»، والذي نشر في العام 1999. وقد كان ذلك الكتاب بمنزلة سجل تاريخي للبرامج والأنشطة التي اضطلعنا بها في البنتاغون للحد من الأخطار النووية، كما أنه قدم الأدلة على صحتها واستخلص المضامين السياسية المترتبة عليها في المستقبل[3].

ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، كرستُ معظم وقتي لإجراء سلسلة من الحوارات التي تندرج ضمن دبلوماسية المسار الثاني بشأن قضايا تتعلق بالأمن النووي والقومي مع روسيا والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران. ولاتزال هذه الجهود، التي يجري الحديث عنها في الفصول المقبلة، والتي يحدث تداخل فيما بينها في أغلب الأحيان، مستمرة منذ أكثر من خمسة عشر عاما، وذلك بشكل يؤدي إلى تحقيق اختراقات فيها أحيانا وإلى توقفها أحيانا أخرى. وعلى الرغم من النتائج المحبطة في بعض الأحيان، فإني لم أشكك قط في القيمة والهدف النهائيين لهذه الجهود. إن إيجاد أرضية مشتركة والحفاظ على استمرار الحوار على الرغم من الخلافات العميقة الموجودة هما اللذان يرسمان معالم الطريق إلى الأمام عبر تحدياتنا الأمنية الشائكة.

20

انهيار العلاقات الأمنية مع روسيا

أعتقد أنه [أي توسيع الناتو] يشكل بداية لحرب باردة جديدة. أعتقد أن الروس سيتخذون بشكل تدريجي موقفا سلبيا تماما وسيؤثر ذلك في سياساتهم. أعتقد أنه خطأ مأساوي.

- جورج كينان، نقلا عن توماس ل. فريدمان، نيويورك تايمز، 2 مايو 1998[1]

في الوقت الذي تركت فيه البنتاغون كانت علاقتنا مع روسيا لاتزال جيدة، ولكن كانت هناك غيوم داكنة في الأفق. وخوفا من أن تبدأ تلك العلاقة بالتدهور، وضعنا أنا وآشتون كارتر على سلم أولوياتنا الحفاظ على العلاقات الوثيقة التي كنا قد أقمناها مع الروس قبل وفي أثناء

«كان بوتين - بمعنى ما - يشعر بعكس ما كان يشعر به خلال التسعينيات عندما كان عاجزا عن وقف أعمالنا»

وجودنا في البنتاغون. وكجزء من برنامجنا للدفاع الوقائي أسسنا لحوارات متواصلة عُقدت في روسيا والولايات المتحدة. لكن عقد التسعينيات كان رهيبا بالنسبة إلى معظم الروس. فقد كانوا يمرون بركود اقتصادي عميق، وكانت هناك حالة مستشرية من انعدام القانون، وكان سلوك الرئيس يلتسين على الساحة الدولية محرجا، كما كانوا يشعرون بعدم احترام الدول الأخرى لهم. واعتبر الروس هذا العقد مذلا لهم. وقد أنحى الكثير من الروس باللائمة في تلك المشاكل على ديموقراطيتهم الجديدة أو على الولايات المتحدة، فقد كانوا يشعرون بأننا كنا نستغل ضعفهم لإذلالهم. حتى إن بعض الروس أصبحوا يحنّون إلى «الأيام الخوالي» للاتحاد السوفييتي.

خلال السنوات القليلة التالية رأينا انتقال السلطة من يلتسين إلى بوتين، وتآكل المؤسسات والممارسات الديموقراطية في جميع أنحاء روسيا، وصعود المؤسسة الأمنية الجديدة (التي كان زملاء بوتين السابقون في جهاز المخابرات السوفييتي KGB يشكلون نواتها)، واستعادة النظام، وحدوث تحسن كبير في الاقتصاد الروسي. ومن الواضح أن الشعب الروسي نسب إلى بوتين الفضل في استعادة النظام (وكان ذلك صحيحا، ولكنه ترافق مع فقدان للحرية) وفي تحسن الاقتصاد (وهو ما لم يكن صحيحا، نظرا إلى أن الاقتصاد انتعش أساسا بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، التي تخطت 80 دولارا للبرميل). وفي هذا الجو شجَّع بوتين على نزعة قومية متشددة، مصحوبة بخطاب معادٍ لأمريكا.

مع استمرار العلاقات الروسية - الأمريكية في التدهور أصبحت اجتماعاتنا في روسيا أكثر إثارة للإحباط. واعتبرت روسيا أن عمليات توسيع الناتو التي كانت تسير على قدم وساق بين العامين 1997 و1999 مصدر تهديد لها، ورأت أن الإدراج اللاحق لدول البلطيق في هذا الحلف يشكل «دفعا لتهديد الناتو نحو حدودها». وفي سلوكٍ كان يفتقر إلى الرؤية، تصرفتْ الولايات المتحدة والناتو بشكلٍ عام كأن مخاوف روسيا كانت غير ذات أهمية. وما كان يثير قلق الروس بشكل خاص هو الأعمال التي نفذها الناتو، سواء عبر التدخل في كوسوفو، أو عبر نشر أنظمة الدرع الصاروخية BMD في أوروبا، أو عبر الاستمرار في توسيع الناتو حتى بات يشمل دول البلطيق، التي كانت تشكل جزءا من روسيا القيصرية، كما ظلتْ تشكل، على مدى بضعة عقود، جزءا من الاتحاد السوفييتي. وفيما بعد بدأ الناتو بالإعداد المبكر

لمنح جورجيا وأوكرانيا عضوية الناتو. وهكذا نجد أن روسيا الآن قد أمعنت أكثر في الابتعاد عن الناتو وأبدت استياء متزايدا تجاه الولايات المتحدة، معتبرة أن أمريكا لم تبدِ أي احترام لمشاعر ومصالح الروس، ومستنتجة أننا سنمضي في فعل كل ما يحلو لنا، تاركين إياها لتواجه تبعات ذلك بالطريقة التي تراها مناسبة.

وكانت الولايات المتحدة قد توصلت بصعوبة كبيرة إلى عملية تعاونية لحفظ السلام في البوسنة بالاتفاق مع روسيا في العام 1995، ولكننا لم نتمكن من فعل الشيء نفسه بالنسبة إلى كوسوفو في العام 1998. وكان لتدخل الناتو العسكري ضد الصرب، الذي حدث من دون تفويض من الأمم المتحدة، هدفٌ مهم وإيجابي يتمثل في منع احتمال حدوث مذبحة ضد أبناء كوسوفو المسلمين على غرار مذبحة مسلمي البوسنة. بيد أن روسيا، باعتبارها حليفا تقليديا لصربيا، كانت تعارض بشدة تدخل الناتو، كما كانت ستمنع أي تفويض من قبل الأمم المتحدة لتنفيذ ذلك التدخل. هل كان يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق مع روسيا يحمي مسلمي كوسوفو؟ لا نعلم ذلك، ولكن لا أعتقد أن الناتو بذل جهودا حثيثة في هذا الاتجاه. كان الناتو يعلم أن الروس لا يستطيعون وقف توغله داخل كوسوفو، فقرر فعل ذلك على الرغم من المخاوف الروسية. على أي حال لم يكن بإمكان الروس فعل شيء سوى أن يراكموا شعورهم بالاستياء، وقد فعلوا ذلك، وهو ما تجلى في الأعمال التي اضطلعوا بها لاحقا.

أدى نشر نظام الدرع الصاروخية في أوروبا إلى تأزُّم خطير على نحو لافت في العلاقات المتدهورة بين الولايات المتحدة وروسيا. منذ الأيام الأولى للحرب الباردة كانت أنظمة الدرع الصاروخية (المعروفة أيضا باسم أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية) موضع خلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وأصبحت قضية الدرع الصاروخية بحكم المنتهية بعد توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت)، لأن أحد بنود تلك المعاهدة ينص على الحد بشكل كبير من عمليات نشر الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. ولكن عندما قررت إدارة جورج بوش الابن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية مع الروس من أجل نشر نظام للدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية موجَّه ضد الصواريخ الإيرانية، نشأت توترات خطيرة مع روسيا.

كانت الفكرة المبتكرة والبارعة الكامنة التي دفعت نحو تكريس القيود على الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية في معاهدة «سالت» تتمثل في أنه من غير الممكن الفصل بين أنظمة الأسلحة النووية الهجومية والدفاعية. حتى لو كان الروس يشككون في فاعلية الدفاع الأمريكي الجديد، فقد شعروا بأنهم لا يستطيعون تخفيض أنظمتهم الهجومية بأمان من دون أن نحد نحن من أنظمتنا الدفاعية أيضا. باختصار، يعتقد الروس أن نظام الدرع الصاروخية الجديد في أوروبا موجه ضد صواريخهم، وأنه قد يؤدي، مع توسعه، إلى إضعاف قدرة الردع لديهم. فضلا عن ذلك، يؤكد الروس أن الإيرانيين ليس لديهم حاليا صواريخ بالستية عابرة للقارات أو رؤوس نووية، وأنهم سيحتاجون إلى سنوات عديدة للحصول عليها (هذا إن فعلوا ذلك على الإطلاق)، ثم يتساءلون لماذا سيُقدم الإيرانيون، حتى لو كانوا يمتلكون بضعة صواريخ بالستية عابرة للقارات، على إطلاق تلك الصواريخ على الولايات المتحدة في ظل امتلاكنا ترسانة تتكون من آلاف الرؤوس النووية الانتقامية. في سياق هذه الحجج ناشدت روسيا الولايات المتحدة كي توقف برنامج الدرع الصاروخية الأوروبي، أو على الأقل، أن تبنيه بالتعاون مع الروس؛ فالصواريخ الإيرانية يفترض أن تهدد روسيا مثلما تهدد الولايات المتحدة. لم يبدُ أن هناك أملا في أن تتوصل الحكومتان إلى اتفاق، ولذلك انطلقت ديبلوماسية المسار الثاني في محاولة لإيجاد نهج قابل للحياة.

في العام 2009 وافق شريكي في ديبلوماسية المسار الثاني، آشتون كارتر، على تولي منصب وكيل وزارة الدفاع في إدارة أوباما (وفي العام 2011 رُقّي إلى نائب وزير الدفاع، ثم استقال في ديسمبر 2013، وفي فبراير 2015 ثُبت وزيرا للدفاع). بعد ذلك أصبحتُ شريكا في المسار الثاني مع سيغفريد هيكر Siegfried Hecker، المدير السابق لمختبر لوس ألاموس القومي (LANL) والأستاذ في جامعة ستانفورد والزميل المشارك في التدريس في دورة ستانفورد التي أسسناها حول التكنولوجيا والأمن القومي(2). وبما أنه كان قد عقد مئات اللقاءات مع الروس حول القضايا الاستراتيجية - حيث كانت التجربة الأولى له في ذلك عندما كان مديرا لمختبر لوس ألاموس - فإنه كان لدى سيغفريد العديد من المعارف الروس، إلى جانب خلفيته المرموقة التي ستثري اجتماعاتنا. وقد سعينا إلى مقاربة قضية الدرع الصاروخية الأوروبية بطريقة تخفف

من المخاوف الروسية، وتعطي في الوقت ذاته مصداقية لفرضية الخطر المحتمل من البرنامج النووي الإيراني، ولكننا لم نجد أي كوة يمكننا استغلالها حتى الآن. وفي غضون ذلك بدأت روسيا، بعد أن خلصت إلى أنه لن يُتَوصل إلى أي اتفاق مرضٍ، باتخاذ «الإجراءات المناسبة» على أساس أن الولايات المتحدة تهدد صواريخها البالستية عابرة القارات. وقد بدأ الروس بإعادة بناء قواتهم الهجومية وبإطلاق برامج جديدة للصواريخ البالستية عابرة القارات من شأنها أن تزود صواريخهم برؤوس حربية متعددة، وقد وقع الاختيار على الصواريخ متعددة الرؤوس (التي تُعرف باسم «ميرف MIRV») كونها تؤدي إلى زيادة في القدرة الهجومية بأقل تكلفة ممكنة. انتابني شعور بالخوف من أننا كنا ننساق إلى نسخة جديدة من سباق التسلح النووي للحرب الباردة. لقد رأيت هذا الفيلم من قبل. لم يعجبني في المرة الأولى، وإعجابي به هذه المرة سيكون حتما أقل.

إدراكا منه لخطورة ما يجري حاليا من بناءٍ للأسلحة الهجومية، أعلن الرئيس أوباما، بعد شهر واحد فقط من توليه منصبه، أنه سوف «يضغط على زر إعادة الضبط» بالنسبة إلى العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. كانت تلك فكرة جيدة، وبدا فترة من الوقت أنها تؤتي ثمارها. كان ميدفيديف قد خلف بوتين في الرئاسة (إذ أصبح بوتين رئيسا للوزراء) وبدا أنه منفتح على تحسين العلاقات الأمريكية - الروسية. ووقعت معاهدة ستارت الجديدة، وهي معاهدة تحد من الأسلحة النووية وتنص على الاضطلاع بالتحقق التدخلي (intrusive verification). وافق ميدفيديف على قرار الأمم المتحدة الذي يؤيد هدف التخلص من الأسلحة النووية نهائيا، وقام بزيارة إلى الولايات المتحدة (حيث شملت زيارته جامعة ستانفورد، كما استُضيف على مائدة عشاء أقامها جورج وشارلوت شولتز). بدا أن «إعادة الضبط» تسير على قدم وساق. بعد ذلك، وفي نهاية ولاية ميدفيديف التي استمرت أربع سنوات، أعلن أنه لن يسعى إلى ولاية ثانية، وأنه سيتنحى لمصلحة بوتين (أما بوتين، الذي كان قد استنفد فرص الترشح للرئاسة قبل أربع سنوات، فقد أصبح بإمكانه الترشح الآن مرة أخرى).

وفاز بوتين بالانتخابات، بيد أن ذلك لم يتم من دون توجيه اتهامات له بالتلاعب بالأصوات. ولكن المثير للدهشة هو أن ميدفيديف قال للصحافة إنه عندما ترشح

للانتخابات قبل أربع سنوات، كان قد اتفق مع بوتين على التنحي عن منصبه لمصلحة بوتين بعد انقضاء ولايته الأولى. شعر العديد من الروس بالاستياء وأعربوا عن غضبهم من خلال مظاهرة احتجاجية في الميدان الأحمر استقطبت أكثر من 100 ألف روسي. وتلت تلك المظاهرة مظاهرة مؤيدة لبوتين حضرها بضع مئات من المتظاهرين المنظّمين والذين كانوا يحملون لافتات مطبوعة بأناقة. كنتُ في اجتماع في موسكو في ذلك الوقت وشاهدتُ هذه المظاهرة من نافذة قاعة المؤتمرات التي كنا موجودين فيها. وقد علق أحد الروس المشاركين في الاجتماع (بروح الدعابة المعروفة عن الروس) بأنه فوجئ بأن الحكومة لا تستطيع تحمل تكاليف توظيف المزيد من المتظاهرين.

أشار الرئيس أوباما، في بداية عهده، إلى أنه يعتزم إعادة تقديم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية CTBT للمصادقة عليها، ولكن بعد المعركة الشاقة التي خاضها لتأمين المصادقة على معاهدة ستارت الجديدة، قرر عدم تقديم تلك المعاهدة خلال ولايته الأولى. وحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب يبدو من المستبعد أن تجري المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال فترة الولاية الثانية للرئيس أوباما.

ربما لم أشعر بالانزعاج تجاه أي فشل في تحديد الأسلحة مثلما شعرتُ إزاء فشلنا في المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد بدا أن تلك المعاهدة كانت دائما وبشكلٍ لا يرقى إليه الشك تصب في مصلحة أمننا القومي، ما يجعلني غير قادر على التفهم الكامل لتلك المعارضة المحمومة لها. إن المصادقة على هذه المعاهدة تشكل ضرورة حتمية في منتهى الوضوح بالنسبة إليّ، ولهذا أميل إلى إسناد دوافع سياسية بحتة لتلك المعارضة. وهذا الموقف، بطبيعة الحال، يجعل التعامل بفاعلية مع هذه المعارضة صعبا بالنسبة إلي. ومع ذلك فإن تقييمي الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو أنها، إلى جانب كونها تدبيرا فعالا لتحديد الأسلحة، تصب بالدرجة الأولى في مصلحة الأمن القومي الأمريكي. وفي النهاية يؤدي الفشل في المصادقة عليها إلى إعطاء القوى النووية الأخرى - وخاصة روسيا والصين والهند وباكستان – ذريعة لإجراء التجارب، وبالتالي فرصة لتطوير أسلحة نووية جديدة. في الواقع أعتقد أن

روسيا على الأرجح ستعود قريبا إلى البدء في إجراء تجارب على القنابل النووية للتحقق من سلامة الأسلحة الجديدة التي تصممها الآن. وسيستخدمون إخفاقنا في المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسوغا لذلك. وأخشى أيضا أن تؤدي التجارب الروسية إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الصين والهند وباكستان كي تجري تجاربها، وهو ما سيدفع الولايات المتحدة، كي تضمن تفوقها، إلى فعل الأمر ذاته. ومن الواضح تماما بالنسبة إليّ أنه مهما كانت الفوائد التي ستعود على أمننا عبر إجراء الولايات المتحدة التجارب على أسلحتنا النووية - وهناك بالتأكيد بعض الفوائد - فإن الضرر، الذي سيلحق بأمننا من جراء تطوير الدول الأخرى أسلحة نووية جديدة، سيطغى على تلك الفوائد.

بعد إعادة انتخاب بوتين والمظاهرات التي نجمت عن ذلك، بدا أن العلاقات الأمريكية - الروسية دخلت في مرحلة من السقوط الحر. فقد رأى بوتين أن تلك المظاهرات تشكل المرحلة الأولى من ثورة «ملونة» تهدف الى الإطاحة بنظامه، ومن الواضح أنه كان يعتقد أنها من تنظيم وتمويل الحكومة الأمريكية. وعندما وصل السفير الأمريكي الجديد، مايك ماكفول Mike McFaul، إلى موسكو بعد بضعة أشهر، استقبلته الصحف في موسكو بعناوين تشير إلى أنه أُرسل بتعليمات من الرئيس أوباما ليساعد في الإطاحة بالرئيس بوتين. يا له من استقبال لسفير جديد! وما أسهم في هذا الاعتقاد (الخاطئ) هو أن السفير ماكفول عمل في السابق مديرا لمركز ستانفورد للديموقراطية وحكم القانون.

وسط هذا اللغط كانت إدارة أوباما تبحث باهتمام عن طريقة لإعادة العلاقات مع روسيا إلى حالة أفضل، ولكن من دون أن تلقى آذانا صاغية. ويعتقد بعض الباحثين الروس الآن أن بوتين في هذا الوقت كان قد «استغنى عنا» وكان يسعى إلى تحقيق أجندته العدوانية من دون أي اعتبار لمخاوفنا، معتقدا أننا كنا عاجزين عن وقفه. كان بوتين، بمعنى ما، يشعر بعكس ما كان يشعر به خلال التسعينيات عندما كان عاجزا عن وقف أعمالنا.

وواصل بوتين سعيه لغرس الشعور التقليدي ببروز روسيا بوصفها قوة عظمى. في العام 2012 استضافت روسيا دورة الألعاب الأولمبية مستعرضة قدراتها المذهلة، وكان ذلك يهدف إلى الإعلان أن روسيا قد عادت مرة أخرى قوة رئيسة. وبعد

انتهاء دورة الألعاب الأولمبية مباشرة بدأ الروس بعمليات عسكرية في شبه جزيرة القرم، التي ضُمّت إلى روسيا في نهاية المطاف. وفي وقت لاحق، وبعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني، فيكتور يانوكوفيتش، من قبل المتظاهرين في ميدان الاستقلال في كييف، دعَمَ بوتين انفصال المقاطعات التي تتكلم الروسية بشكلٍ رئيس، في شرق أوكرانيا، وقد استخدم في البداية قوات روسية متنكرة على نحوٍ طفيف لدعم المتمردين المحليين، وبعد ذلك لم يعد يكلف نفسه عناء التنكر. وكان الرد من قبل الناتو، بقيادة الولايات المتحدة، يتكون بالدرجة الأولى من عقوبات اقتصادية. كانت العقوبات فعالة على المستوى الاقتصادي، وسوف تستمر في إحداث الأذى مادام سعر النفط أقل بكثير من 80 دولارا للبرميل. لكن تلك العقوبات لم تكن فعالة على المستوى السياسي: فهي لم تؤدِّ إلى الحد من الدعم الروسي للمتمردين.

هذه القصة التي سردتُها تُعتبر محزنة، إن لم تكن مأساوية. فهي أمثولة عن مدى سرعة تدهور العلاقات، وعن مقدار الضرر الذي يمكن أن يحدث عندما تكون هناك دولتان قويتان وتتصرف كل واحدة منهما على نحوٍ يتعارض مع مصالح الدولة الأخرى. وفي غضون أقل من خمسة عشر عاما، تحولت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا من علاقات إيجابية لتصل إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. وما يبعث على الحزن بشكل خاص هو اعتقاد المرء، كما أفعل، أن الفرصة كانت متاحة لنا في التسعينيات لبناء علاقة تعاونية طويلة الأمد مع روسيا. أعتقد أن النزول في هذا المنحدر الزلق بدأ مع توسيع حلف شمال الأطلسي قبل الأوان، وسرعان ما توصلتُ إلى اقتناع مفاده أن الجوانب السلبية لحصول دول أوروبا الشرقية على عضوية الناتو في وقت مبكر كانت أسوأ مما كنت أخشى.

كان الرئيس بوتين يبني شعبيته من خلال الترويج لنزعةٍ قومية متعصبة في روسيا، يغذيها خطابٌ معادٍ للولايات المتحدة؛ وقد باشر الجيش الروسي ببرنامج نوعي للأسلحة يتجلى الجانب الأهم منه في بناء أجيال جديدة من الأسلحة النووية - التي يمكن نشرها في البر والبحر والجو - وقد طبَّل المسؤولون في الحكومة الروسية لتلك الأسلحة وكيف أنها ستؤدي دورا رئيسا في أمنهم؛ أما محادثات خفض الأسلحة فقد هُمِّشت في حين أصبح بعض المعلقين الروس يطالبون بالانسحاب من معاهدة ستارت الجديدة. حتى إن أحد المعلقين الذين يحظون بشعبية بين الناس تفاخر

على التلفزيون التابع للحكومة بأن روسيا هي الدولة الوحيدة القادرة على «تحويل الولايات المتحدة إلى رماد مشع»![3] وفي الوقت الذي يتكشف فيه كل هذا الأمر، تقود الحكومة الأمريكية جهدا دوليا لفرض عقوبات شديدة على روسيا.

كيف ينبغي لنا أن ننفذ عملية جرد الحسابات؟ وكيف يتعين علينا أن نحلل العوامل الرئيسة في هذا التردي المقيت للغاية للعلاقات الأمريكية - الروسية؟ إنها بلا شك إحدى أبرز الأزمات المؤسفة التي تشهدها مساعي الحد من الخطر النووي على الإطلاق. وما من شك في أن الأفعال التي مارستها الحكومة الروسية قد أسهمت في هذه النتائج المحزنة؛ وبالتأكيد، لم يكن توسيع الناتو وحده هو السبب في حدوثها. ولكن هذا التوسيع كان الخطوة الأولى.

وعلاوة على ذلك، أعقب ذلك القرار سلسلة من الإجراءات الأخرى التي نفذتها الولايات المتحدة والناتو والتي وجدت فيها روسيا تهديدا لها: وكان أبرزها نشر أمريكا أنظمة الدرع الصاروخية في أوروبا، والعمل العسكري الذي اضطلع به الناتو ضد صربيا، والاقتراح بتقديم عضوية الناتو إلى أوكرانيا وجورجيا. ولم يكن أيٌّ من هذه الإجراءات حاسما؛ ولكن روسيا رأت أنها مجتمعة تشكل مؤشرا إلى عدم احترام المصالح الروسية، وإلى أن الولايات المتحدة لا ترى أن وجهات نظر روسيا مهمة.

إنه تحول مثير للقلق في مسيرة الأحداث كونه ينطوي على مخاطر كبيرة جدا.

21

البحث عن أرضية مشتركة مع الصـين والهنـد وباكسـتان وإيران

يبدو أن مصدر الثقل الأكبر - أي التدبير الوقائي الأول والأكثر أهمية – لا يكمن في الديبلوماسية بل في الاقتصاد: لنشجِّع على حدوث زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الهند وباكستان، وسنكتشف مرة أخرى أن العامل الوقائي الأهم لا يتمثل في القدرة على إحداث دمار متبادل مؤكد (MAD) بل في الدمار الاقتصادي المتبادل المؤكد (MAED).

- نتائج حوار المسار الثاني بين الولايات المتحدة وباكستان، جامعة ستانفورد، 23-24 أغسطس 2012[1]

«كلما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطا، أصبحت المخاطر الاقتصادية أكثر حضورا في الوعي المستمر للأفراد والمجتمعات، مقارنة بخطر عسكري يبدو لهم مستبعدا؛ لكونه يتمثل في أسلحة غير ظاهرة للعيان»

كما رأينا في الفصل السابق، وصلت العلاقات الأمريكية - الروسية إلى أدنى مستوياتها منذ

نهاية الحرب الباردة، ولم يكن لديبلوماسيتنا الرسمية ولا لبرامج المسار الثاني تأثير يُذكر في إحداث تحول في هذا الوضع المؤسف. ولكن حتى عندما كنا نبحث عن طرق جديدة للعمل مع روسيا، لم يكن في إمكاننا تجاهل الخطر المحتمل من الدول الأخرى التي لديها برامج نووية: الصين وإيران والهند وباكستان وكوريا الشمالية.

وعلى الرغم من أن صبري كثيرا ما ينفد إزاء الصعوبة الواضحة في جعل النقاشات تؤدي إلى عمل حكومي حقيقي، فإنني أؤمن حقا بأن جهود المسار الثاني، على الرغم من أنها لا تشمل السلطة التي كنت أتمتع بها عندما كنتُ في المنصب، تستحق الوقت الذي أنفقه عليها. ففي حالة الصين وتايوان، نجحنا من خلال ديبلوماسية المسار الثاني في التأثير في بعض القرارات الحكومية المهمة.

***

وضع برنامجنا للدفاع الوقائي أولوية المحادثات مع الصين في المرتبة الثانية بعد المحادثات مع روسيا. وقد أدركنا أن لدى الصين اقتصادا كبيرا ومتناميا، وبرنامجا نوويا مهما يمكنها أن تزيد وتيرته بسرعة وسهولة إذا ما اختارت أن تفعل ذلك. وكان من المؤكد أن الصين ستكون دولة محورية على الساحة الدولية في العقود المقبلة.

في العام 1997، التقينا في الصين صديقي القديم، الذي ينظم الشعر أحيانا، جيانغ زيمين Jiaung Zemin، والذي أصبح الآن رئيسا للصين. وقد وافق على تدشيننا مبادرة طويلة الأمد على المسار الثاني لتحسين العلاقات الأمريكية - الصينية، قائلا إنها يجب أن تركز على العلاقات مع تايوان عبر المضيق. وعيّن على رأس الوفد الصيني وانغ داو هان Wang Dao-Han، الذي كان عمدة شانغهاي قبل جيانغ، والذي كان جيانغ يعتبره مرشدا له. من جانبنا، دخلنا أنا وآشتون كارتر في شراكة مع اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية - الصينية، التي عيّنت جان بيريس Jan Berris، الذي عمل مع الصينيين منذ أيام «ديبلوماسية البينغ بونغ» ping-pong diplomacy(*)، ممثلا لها، وكان يجيد اللغة الصينية بطلاقة. وكنا نجتمع سنويا، مرة في الصين ومرة في الولايات المتحدة، حيث كنا نتوقف في تايوان خلال معظم زياراتنا إلى الصين.

(*) تشير ديبلوماسية «البينغ بونغ» إلى زيارة فريق تنس الطاولة الأمريكي الصين في العام 1971، على الرغم من وجود قطيعة ديبلوماسية واقتصادية بين البلدين دامت قرابة عشرين عاما على خلفية مشاركة الصين في الحرب الكورية. وقد أدت تلك الزيارة إلى عودة العلاقات بين البلدين وإلى زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون بكين. [المترجم].

جرت ديبلوماسية المسار الثاني مع الصين وتايوان في سياق مألوف. فعلى مدى سنوات ركّزنا على تخفيف حدة التوترات بين الصين وتايوان، وهي التوترات التي كان من الممكن أن تجر الولايات المتحدة إلى صراع عسكري كارثي. ولكن كانت هناك قيود واضحة على ديبلوماسيتنا. ففي وقت مبكر من حوارات المسار الثاني، كان من الواضح أنه لم يكن في إمكاننا التأثير بشكل بنّاء في الخلاف القديم والعميق حول السيادة بين الصين وتايوان. فضلا على ذلك، لم يكن يبدو أن هناك أفكارا تقليدية يمكن أن تبشر بالنجاح. لذلك ارتجلنا طريقة جديدة في التفكير: فقد هيأنا فكرة أحدث للردع واتخذنا منها استراتيجية لنا، وهي استراتيجية كانت تتلاءم مع تلك الفترة بالذات، إذ تقوم على الاستفادة من التفاعل الاقتصادي المزدهر والمتنامي بين الصين وتايوان. وركّزنا على تضييق إمكانية الصراع العسكري من خلال تشجيع زيادة التواصل - التجاري والاجتماعي والعائلي - عبر المضيق، والذي كنا نعتقد أن من شأنه أن يساعد في منع نقاط الخلاف الساخنة من أن تقود إلى الحرب. واخترنا قضية محددة تتمتع بثقل جوهري بالنسبة إلى استراتيجيتنا، وتتمثل في التأثير في كلا الجانبين للموافقة على إنشاء حركة مرور جوية مدنية طبيعية عبر المضيق. وفي الواقع، اتُّفق على إنشاء حركة المرور هذه أخيرا في العام 2008، وسرعان ما توسعت فيما بعد، ما شجّع على حدوث زيادات كبيرة في الصفقات التجارية، كما أدى ذلك إلى توسع كبير على صعيد العلاقات الاجتماعية والأسرية فضلا على السياحة.

وأعتقد أن محادثاتنا مع الحكومتين أدت دورا فعالا في التوصل إلى هذا الاتفاق. حتى إنه كانت هناك لافتة بارزة في أحد الأماكن العامة تدل على التأثير الذي مارسناه: فقد أفاد أحد زملائي في محادثات المسار الثاني، وهو تا لين هسو Ta-Lin Hsu، بأن مطار تايوان عرض جدارية ضخمة يظهر فيها وفدنا مع الرئيس ما ينغ جيو Ma Yingjeou. وقد التقطت تلك الصورة خلال اجتماعنا في تايبيه Taipei قبيل توصل تايوان إلى اتفاق حركة المرور الجوية مع الصين.

والأمر المهم هو أن الأعمال التجارية اليوم بين الصين وتايوان متشابكة إلى درجة أن حدوث صراع عسكري سيكون كارثيا لكلا البلدين، وذلك بغض النظر عن النتيجة العسكرية. خلال الحرب الباردة، أدى الخوف من الدمار المتبادل المؤكد mutual assured destruction (MAD) إلى ردع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي

عن مهاجمة أيٍّ منهما الآخر عسكريا. ولكن الزمن تغير، إقليميا وعالميا. واليوم، يؤدي الخوف من الدمار الاقتصادي المتبادل المؤكدmutual assured economic destruction (MAED) إلى ردع الصين وتايوان عن الدخول في صراع عسكري. فمفهوم الردع يمكن إعادة النظر فيه عبر أفكار جديدة تتناسب مع تغير الزمن.

إلى جانب هذا الخبر السار هناك خبر سيئ: ثمة مؤشرات على اشتداد تنامي عدم الثقة، وحتى العداوة، بين الولايات المتحدة والصين. فهناك مجموعات في كلا البلدين تقرع أجراس الإنذار في إشارة منها إلى أن الطرف الآخر أصبح يشكل تهديدا عسكريا، وأن الحرب باتت حتمية، على الرغم من أن الفرضية طويلة الأمد التي تقول إن الصراع الصيني - التايواني سيكون هو المحفِّز لذلك قد تلاشت. هناك محفِّزات جديدة بدأت تبرز وتحل محل تايوان. يُذكر أن النزاع الذي طال أمده حول ادعاء الصين ملكيتها الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي لا يؤثر في الأطراف الأخرى التي تدعي ذلك فقط، بل أيضا في الولايات المتحدة التي تعتبر ذلك تحديا لحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي. وهذا النزاع الذي ظل خامدا فترة طويلة حول ملكية بعض الجزر غير المعروفة يطرح إمكانية نشوب نزاع بين الصين وحليفتنا اليابان.

لقد شعرت بالإحباط خلال الاجتماع الذي أقمناه مع الصين ضمن حوارات المسار الثاني في نوفمبر 2012، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الثامن عشر للحزب. وقد اشتعلت الحماسة القومية عند عديد من الصينيين لدى شراء اليابان مجموعة من الجزر غير المأهولة (واسمها سينكاكو Senkaku أو دياويو Diaoyu) الواقعة بين تايوان وأوكيناوا. (تقول الحكومة اليابانية إنها اشترت تلك الجزر من مواطن ياباني كانوا يخشون من أنه سيقوم بأعمال استفزازية للصين). لم أكن في اليابان لأشاهد ردود الأفعال، ولكن أُعربَ عن مشاعر قومية قوية هناك أيضا. هذا وتدَّعي كل من الصين واليابان امتلاك تلك الجزر (كما هي الحال بالنسبة إلى تايوان). بيد أنه لا يوجد سكان على هذه الجزر ليؤيدوا أيا من هؤلاء المدعين. كما لا يبدو أن هناك قيمة اقتصادية مجزية لتلك الجزر، وهو ما يتناقض بشكل حاد مع الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. ولكن أيا من هذه الظروف لا يؤدي إلى تهدئة الحماس القومي لدى تلك البلدان. وقد دعت

اليابان الولايات المتحدة بشكل رسمي إلى دعم ادعائها، بما في ذلك التأكيد على أن معاهدة الدفاع الموجودة بيننا وبين اليابان تغطي تلك الجزر.

وقد اتخذ النزاع في بحر الصين الجنوبي انعطافة خطيرة في العام 2014 عندما رفع الصينيون من حدة الرهانات عبر تجريف الشعاب المرجانية أولا، ثم ببناء قاعدة جوية على جزر سبراتلي Spartly Islands في العام 2015. هذا العمل أحادي الجانب أخذ الفلبين على حين غرة، وهي من الذين يدعون منذ فترة طويلة ملكيتهم لجزر سبراتلي، فوجدت نفسها أمام أمر واقع. وقد استخدم الصينيون جيشهم لحراسة أعمال البناء التي قاموا بها، ما شكّل تحديا فعليا للفلبين أو للولايات المتحدة على اتخاذ أي إجراء. إني أجد هذا الأمر مخيِّبا للآمال إلى حدّ بعيد، نظرا إلى أنه يشير - كَما يبدو - إلى أن الصين تعتزم تحقيق مطالبها الإقليمية بالقوة العسكرية وليس بالديبلوماسية. والعقل يملي علينا أن نجد حلا لهذه الادعاءات المتباينة إما بالوساطة وإما عن طريق محكمة دولية، وإما ببساطة عبر التوصل إلى تفاهم يقضي بالحفاظ على الوضع الراهن، ولكن يبدو أن الحكومة الصينية تستعد لحلها عسكريا إذا رأت ضرورة لذلك.

في العام 2015، أصدرت الحكومة الصينية نسخا من استراتيجيتها العسكرية الجديدة، التي أعلنت فيها خططها لبناء أسطول «مياه زرقاء»(*)، وهذا يشكل تحولا كبيرا بالمقارنة مع أسطولها الحالي، المتخصص بالدفاع عن السواحل. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الصينيون على زيادة قواتهم النووية بشكل كبير، وتحديث صواريخهم النووية عابرة القارات عن طريق إضافة نوع جديد من تلك الصواريخ بنظام ميرف متعدد الرؤوس. وهذا يمثل تغيرا كبيرا في قدرة القوات النووية الاستراتيجية الصينية. وهاتان العمليتان من البناء العسكري تبعثان على القلق لاسيما أنهما تتزامنان مع ارتفاع وتيرة النزعة العدائية الصينية في النزاعات الإقليمية. وبطبيعة الحال، فإن أي نزاع عسكري بين المدعين لملكية أي من هذه الجزر سيشكل كارثة كبرى بالنسبة إلى البلدان المعنية، وكارثة عالمية في حال انضمت الولايات المتحدة إلى ذلك النزاع. وستكون تلك أول حرب

(*) يُطلق لقب «المياه الزرقاء» على القوات البحرية التي تستطيع إجراء عمليات عسكرية في المحيطات بعيدا عن شواطئ دولتها. [المترجم].

بين قوتين نوويتين، وأعتقد أن جميع الأطراف المعنية تدرك أنه لن يكون هناك رابحون، بل كارثة عالمية فقط. لكن التاريخ يعلمنا أنه ينبغي لنا ألا نقلل أبدا من مقدرة بلد ما على التصرف ضد مصالحه الذاتية، خصوصا عندما تكون العواطف هائجة.

***

وكانت هناك مسألة ملحة أخرى تتمثل في تزايد القلق بشأن إيران وأنشطتها النووية، واحتمال تخصيبها اليورانيوم وتطويرها أسلحة نووية. وخلال إدارة جورج بوش الابن، تفاوض الاتحاد الأوروبي مع إيران كي تتخلى عن تخصيب اليورانيوم، ولكن بلا جدوى. وعندما تولت إدارة أوباما مهماتها، انضمت بنشاط إلى تلك المحادثات - وهي فكرة سديدة - ولكن المحادثات ظلت مُعطّلة. رأيتُ أن هذا المأزق يمثل أولوية قصوى بالنسبة إلى محادثات المسار الثاني، وكنا نأمل، أنا وسيغفريد هيكر، عندما دُعينا إلى جنيف لإجراء محادثات مع مستشار الأمن القومي الإيراني، بأن نجد نافذة يمكن أن تكون مفيدة للمفاوضين الرسميين الأمريكيين.

بين العامين 2007 و2012، شاركتُ في أربعة اجتماعات مسار ثانٍ مع المسؤولين الإيرانيين، وكان هدفي يتمثل في تسريع التقدم في المناقشات الرسمية التي تُقام لمنع إيران من الحصول على ترسانة نووية. وقد عُقد الاجتماعان الأولان، أحدهما في جنيف والآخر في أمستردام، مع مستشار الأمن القومي الإيراني؛ أما الاجتماعان الأخيران، اللذان عُقدا في مدينة نيويورك، فكانا مع وزير الخارجية الإيراني، وعقدا على هامش اجتماعاته في الأمم المتحدة. وقد نُظّمتْ جميع تلك الاجتماعات من قبل بيل ميلر، الذي كنتُ قد عملتُ معه بشكل وثيق عندما كنت وزيرا للدفاع وكان هو سفيرنا في أوكرانيا. كما عمل بيل في وقت مبكر من حياته المهنية مسؤولا في السلك الديبلوماسي، فقد خدم خمس سنوات في إيران، ولذلك كان يتمتع بخبرة ذات صلة بالقضايا الأمريكية - الإيرانية، فضلا عن شغفه الكبير بهذا المجال. ولكن للأسف، لم تتمخض تلك الاجتماعات عن أي نتائج ملموسة.

وأعتقد أن تحقيق التقدم يتوقف على قبول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بإجراء إيران التخصيب، شريطة أن تُحدد درجة التخصيب وفق نظام تحقق موثوق به، وهذا من الممكن أن تقبل به إيران. وفي حال كانت إيران مصممة على بناء

قنبلة، فإن هذه الاستراتيجية التفاوضية ستفشل، ولكن من دون إخضاعها لاختبار جدي لا نستطيع أن نعلم ذلك.

وقد أدت التصريحات المعادية لإسرائيل من قبل المسؤولين الإيرانيين إلى تعزيز مخاوف الإسرائيليين من أن إيران ستهاجمهم لو كانت لديها ترسانة نووية. وفي حال رأت الحكومة الإسرائيلية في البرنامج النووي الإيراني تهديدا وجوديا لها، فإن كل الاحتمالات تشير إلى أن إسرائيل ستشن ضربات جوية لتدمير أو تعطيل البرنامج الإيراني. وبصرف النظر عن الصعوبات الحقيقية لهذه الضربات، فمن الواضح أنها ستؤدي إلى عواقب غير محسوبة، كلها سيئة وبعضها قد يكون خطيرا جدا.

إن ما دفعني في السابق إلى أن أبقي جزءا من حوار المسار الثاني حول البرنامج النووي الإيراني هو اعتقادي بأن امتلاك إيران ترسانة نووية يمكن أن يؤدي إلى كارثة، ولكن استُبدلت بمحادثات المسار الثاني (لحسن الحظ) مفاوضات رسمية جادة. في أثناء كتابتي لهذا الكتاب، كان فريق التفاوض الأمريكي الأوروبي قد توصل إلى اتفاق مع إيران. ولكن هناك منتقدين أقوياء لهذا الاتفاق داخل الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. فمنتقدو المعاهدة في الولايات المتحدة وإسرائيل ينطلقون من خوفهم بأن شروطها ضعيفة جدا، وأن إيران ستستغل تلك المعاهدة لبناء ترسانة نووية (مثلما استغلت كوريا الشمالية عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية). أما منتقدو المعاهدة في إيران فيبدو أنهم ينطلقون من خوفهم بأن شروطها قوية جدا وسوف تنجح في منع إيران من بناء ترسانة نووية. ولكن بالطبع لا يمكن أن يكون الاثنان على صواب، وفي الواقع أعتقد أن كليهما مخطئ. فهما ببساطة يعكسان المشكلة التي تنشأ عادة عن التفاوض على المعاهدات؛ حيث إن أي حل توفيقي يقبله جانبا التفاوض لن يرضي المتطرفين من كلا الجانبين. ولو كنتُ المفاوض الأمريكي، لكان في إمكاني التوصل بسهولة إلى معاهدة ترضي جميع الأطراف في الولايات المتحدة، ولكن فقط في حال كنتُ قادرا على الجلوس على جانبي طاولة المفاوضات! وفي حال فشل هذا الاتفاق بسبب المعارضة المحلية في الولايات المتحدة، فإن ذلك سيؤدي إلى زوال القيود عن البرنامج الإيراني وإلى انعدام الرقابة التعاونية على ما يفعلونه حقيقة في برنامجهم. لا شك في أن المتطرفين في إيران ستعجبهم تلك النتيجة، ولكن من الصعب رؤية كيف يمكن لأي أميركي أو إسرائيلي أن يعتقد أن هذا هو المطلوب.

يؤكد هذا الخطر الناجم عن تحول إيران إلى دولة نووية أننا نشهد الآن فصلا جديدا من العصر النووي المحفوف بالمخاطر. ثمة خطران مألوفان منذ زمن بعيد يشهدان تناميا متزايدا في الوقت الحالي وهما: الانتشار النووي والافتقار إلى كثير من المنشآت النووية المنتشرة على نحو واسع حول العالم إلى الأمن. إن التحديات الأمنية النووية تختلف كثيرا عن تحديات الحرب الباردة، كما أنها تنتج تعقيدات خطيرة خاصة بها وتخلق حاجة متزايدة بشكل كبير إلى اليقظة والتعاون الدولي. وفي هذه الأزمة النووية مع إيران، الوقت ليس في مصلحتنا.

***

وسط هذا المشهد الدولي متزايد التعقيد من المخاوف النووية، تتنامى أهمية الهند وباكستان. تجدر الإشارة الى أن هاتين الدولتين خاضتا ثلاث حروب منذ انفصالهما، وقد انتصرت الهند فيها كلها، نظرا إلى تفوقها الكبير على صعيد الاقتصاد وعدد السكان والقوة العسكرية. وقد كانت كشمير القضية المحورية في كل نزاع من تلك النزاعات، وبما أن هذه القضية الإقليمية لاتزال من دون حل، فإن نشوب حرب رابعة لا يكاد يبدو بعيدا، وهذه المرة ستشهد الحرب مواجهة بين قوتين نوويتين. غير أن العديد من الهنود والباكستانيين يعتقدون أن ترسانتيهما النوويتين، بما تحتويانه من قوة ردع، تجعلان وقوع حرب رابعة أمرا مستبعدا. فكلتا الدولتين ستمتنع في نهاية المطاف عن الدخول في حرب إقليمية لأنها قد تتحول إلى حرب نووية، ما سيشكل تصعيدا رهيبا بالنسبة إلى كلا البلدين، وبالنظر إلى إمكانية انتشار الحرب والتلوث الأكيد إلى ما وراء منطقة التساقط الحتمي للغبار النووي، فإن ذلك سيشكل كارثة رهيبة على العالم بأسره، بما سيسفر عنها من وقوع عدد كبير من الضحايا في عديد من البلدان. ولكن الردع هنا ليس مؤكدا بأي حال من الأحوال. وما أثار مخاوفي من نشوب حرب نووية إقليمية في جنوب آسيا هو مبادرة باكستان الأخيرة لنشر سلاح نووي «تكتيكي».

لدى إدراكنا خطورة هذا الوضع، اضطلعت أنا وزميلي في جامعة ستانفورد، وزير الخارجية السابق جورج شولتز، برعاية محادثات المسار الثاني في ستانفورد، حيث أجرينا بعضها مع الباكستانيين وبعضها الآخر ضمَّ الهنود والباكستانيين على حد سواء. على هامش أحد الاجتماعات، اعترف لي مسؤول عسكري باكستاني كبير

متقاعد بخوفه الشديد من حرب نووية إقليمية قادمة. إذ يعتقد أن هناك جماعات باكستانية تخطط لتنفيذ هجوم ثانٍ في «مومباي»، وأن الحكومة الباكستانية ربما لا تستطيع منع وقوعه. وقد تكهن بأنه في حال حصل هجوم إرهابي آخر ضد الهند، فإن الحكومة الهندية، التي لم تعد تظهر ضبط النفس الذي أبدته خلال هجوم مومباي في العام 2008، ستشن هجوما عقابيا على باكستان. وسيجد الجيش الباكستاني الأقل عددا نفسه مدفوعا إلى محاولة صد الغزو الهندي باستخدام الأسلحة النووية «التكتيكية» الباكستانية. هذا المنطق اليائس يقوم على فرضية أن الحكومة الهندية لن ترد بالمثل باستخدام الأسلحة النووية الهندية، نظرا إلى أن الهجوم النووي وقع داخل باكستان حصرا. وقد رأى كلانا، أي أنا والجنرال الباكستاني المتقاعد، أن ثمة شكوكا كبيرة تعتري صحة هذه الفرضية، حيث إننا كنا نخشى من أن هناك احتمالا كبيرا في أن يؤدي القرار الباكستاني باستخدام الأسلحة النووية «التكتيكية» إلى التصعيد نحو حرب نووية شاملة.

والأمل الرئيس في هذا الوضع الخطير يتمثل في العمل الذي يقوم به أولئك الأشخاص الجادّون في كلا البلدين، داخل الحكومة وخارجها، الذين يدركون هذا الخطر الرهيب ويعلمون أنهم لا يستطيعون الاعتماد على الأسلحة النووية كي تشكل رادعا لهما عن الدخول في حرب أخرى، خصوصا في ظل وجود بعض الجماعات الإرهابية في باكستان التي ربما تسعى إلى دفع باتجاه حدوث مثل هذه الفاجعة الكبرى. وخلال اجتماعات المسار الثاني التي عقدناها، لم نجد طريقا مباشرا لحل نزاع كشمير الآخذ في الغليان والعداوات التاريخية المترتبة عليه. ولكننا اكتشفنا بعض الطرق غير المباشرة لخفض احتمال نشوب حرب أخرى تنطوي على خطر حصول تصعيد نووي. يبدو أن مصدر الثقل الأكبر - أي التدبير الوقائي الأول والأكثر أهمية - لا يكمن في الدبلوماسية بل في الاقتصاد: لنشجِّع على حدوث زيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الهند وباكستان، وسنكتشف مرة أخرى أن العامل الوقائي الأهم لا يتمثل في القدرة على إحداث دمار متبادل مؤكد (MAD) بل في الدمار الاقتصادي المتبادل المؤكد (MAED). من الواضح هنا أن هناك استحضارا لنموذج الصين وتايوان، اللتين تراجعت احتمالات حدوث نزاع عسكري بينهما كثيرا بفضل ضخامة التبادل التجاري والمشاريع المشتركة بين تايوان وبر الصين الرئيس، حيث بلغ

الترابط الاقتصادي بين الدولتين حدا جعل نشوب حرب بينهما أمرا مدمّرا للطرفين.

يجب على استراتيجية الردع الكبرى - وهذه ربما تكون أمثولة أخرى عن الوعي، وهي ذات أهمية خاصة في ظل روح «العولمة» السائدة اليوم - أن تمتاز بوعي شعبي أوسع بكثير تجاه مخاطر الأسلحة النووية وضرورة الحد منها. فكلما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطا على الصعيد الدولي، بدا أن المخاطر الاقتصادية تكتسب قدرا أكبر من الاستدامة والكونية، وأصبحت أكثر حضورا في الوعي المستمر للأفراد والشعوب والمجتمعات، وذلك مقارنة بخطر عسكري يبدو مستبعدا حدوثه في نظرهم لأنه يتمثل في أسلحة غير ظاهرة للعيان تحتكرها في الأغلب قوتان عظميان وتُنشر في مناطق وعرة ونائية وتحت البحار.

لهذا السبب استمرت محادثات المسار الثاني التي كنا نجريها في التركيز على الإجراءات الهادفة لزيادة التبادل التجاري والمشاريع المشتركة بين الهند وباكستان. وقد تحققت نتائج مشجعة في العامين 2011 و2012، ويحدونا أمل دائم في أن تُواصل هاتان الدولتان تطوير تلك المصالح المتبادلة.

ولكن على الرغم من كل مخاوفي من اندلاع حرب إقليمية بين الهند وباكستان، فإن تجربتي القاتمة مع كوريا الشمالية عندما كنتُ وزيرا للدفاع نبّهتني إلى المخاطر الكبيرة التي ستنجم عن تحول كوريا الشمالية إلى دولة نووية. لقد كانت لدى كوريا الشمالية طموحات نووية منذ عقود، وكنت أعلم أن لديها القدرة التقنية والعزيمة لتحقيق تلك الطموحات؛ فقد ظلت سنوات عديدة لا تفصلها سوى بضعة أشهر عن امتلاك ما يكفي من البلوتونيوم لصنع ما يتراوح بين ست وعشر قنابل نووية. وباعتبارها النظام الستاليني الأخير في هذا العالم، فإن خطورتها لا يمكن التنبؤ بها مقارنة بالنظامين الديموقراطيين في الهند وباكستان.

22

لجنة مراجعة السياسة المتعلقة بكوريا الشمالية: الانتصار والمأساة

ولذلك، يجب على سياسة الولايات المتحدة أن تتعامل مع حكومة كوريا الشمالية كما هي، وليس كما قد نريدها نحن أن تكون.

- لجنة مراجعة السياسة المتعلقة بكوريا الشمالية مخاطبة الرئيس كلينتون، والرئيس كيم داي جونغ، ورئيس الوزراء كيزو أوبوشي، 1999[1]

كانت الأزمة الأخيرة مع كوريا الشمالية، والتي وقعت في العام 1994 بعد أن أصبحتُ وزيرا للدفاع مباشرة، قد حُلّت من خلال إطار اتفاق، وهو اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وبموجب ذلك الإطار، وافقت

أثبتت تجربتي لي أن الأفراد والأمم، حتى أولئك الذين يوجد بينهم تاريخ من الصراع والمنافسة، يمكن أن يتعاونوا لتحقيق أهداف مهمة في إطار سياسة الثقة والاحترام المتبادلين

كوريا الشمالية على إغلاق منشآتها النووية في يونغبيون، التي كانت جاهزة لإنتاج البلوتونيوم من المفاعل المُهدَّأ بالغرافيت graphite-moderated reactor الموجود هناك؛ ووافق اليابانيون والكوريون الجنوبيون على بناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف في كوريا الشمالية من شأنهما أن يوفرا قدرة توليدية إجمالية تبلغ ألف ميغاواط من الكهرباء، كما وافقت الولايات المتحدة على تقديم زيت الوقود إلى أن يصبح مفاعلا الماء الخفيف قادرين على إنتاج الكهرباء. وشاركت بلدانٌ أخرى أيضا في دعم هذا الجهد، وقد جرى كل ذلك بقيادة السفير ستيف بوسورث Steve Bosworth بالدرجة الأولى ثم بوب غالوتشي بالدرجة الثانية. وبدا أن كل شيء كان يسير على ما يرام: فقد ظل يونغبيون مغلقا (إذ كان يمكن أن يوفر ما يكفي من البلوتونيوم لإنتاج عشرات القنابل خلال تلك الفترة)؛ وكان العمل جاريا على بناء مفاعلات الماء الخفيف (وإن كانت متأخرة عن الجدول الزمني المحدد لها)؛ كما كانت الولايات المتحدة توفر زيت الوقود سنويا.

بيد أن الأمور في كوريا الشمالية لا تسير على ما يرام إطلاقا فترةً طويلة. فقد حدثت أزمة جديدة في العام 1998، إذ كانت كوريا الشمالية تعمل على إنتاج صاروخ نودونغ NoDong واختباره ونشره، وهو صاروخ بالستي وسيط المدى(*) وقادر على الوصول إلى كوريا الجنوبية وأجزاء من اليابان. وعلاوة على ذلك، كانت كوريا الشمالية تعمل على تطوير صاروخين بعيدي المدى، وهما تايبو دونغ 1 Taepo Dong 1 وتايبو دونغ 2 Taepo Dong 2، وكلاهما يشكل نسخة معدلة عن صاروخ نودونغ الذي يمثل مرحلتهما الأولى. وستكون صواريخ تايبو دونغ، عندما يُنتهى من تطويرها، قادرة على بلوغ أهداف في أجزاء من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وكامل اليابان. ونتيجة لذلك، أثارت هذه الصواريخ مخاوف في كلا البلدين، لاسيما أن الصواريخ عابرة القارات ليس لها معنى من الناحية العسكرية ما لم تحمل رؤوسا نووية. وبلغت هذه المخاوف أوجها في 31 أغسطس 1998، عندما أطلقت كوريا الشمالية صاروخا من نوع تايبو دونغ 1 فوق اليابان في محاولة فاشلة

(*) ثمة اختلاف من الناحية العسكرية بين الصواريخ البالستية ذات المدى الوسيط medium-range ballistic missile والصواريخ البالستية ذات المدى المتوسط intermediate-range ballistic missile. فالفئة الأولى يتراوح مداها بين (1000 - 3000 كم)، أما الفئة الثانية فيتراوح مداها بين (3000 - 5500 كم). [المترجم].

لإطلاق قمر اصطناعي. (يُذكر أن الأقمار الاصطناعية الناجحة الأولى التي أطلقتها روسيا وأمريكا كانت قد أُوصلت إلى مداراتها بوساطة صواريخ عسكرية). ونتيجة للغضب الذي أثاره هذا الإطلاق التجريبي في كل من الولايات المتحدة واليابان، فقد برزت دعوات في الكونغرس الأمريكي والبرلمان القومي الياباني تطالب بإنهاء تمويل إطار الاتفاق. لكن لو أُنهي ذلك الإطار، فإنه من المؤكد أن كوريا الشمالية كانت ستعيد فتح منشآتها النووية في يونغبيون، ما سيمكّن الكوريين الشماليين من إنتاج البلوتونيوم اللازم لتركيب الرؤوس النووية على تلك الصواريخ.

خلال تلك الفترة الخطيرة، دعا الكونغرس الأمريكي إلى إنشاء لجنة خارجية لمراجعة السياسة المتعلقة بكوريا الشمالية، وقد وافق الرئيس كلينتون على ذلك. وكلّفني الرئيس بترؤس تلك اللجنة، حيث شعرتُ بأنني مضطر إلى القبول بذلك. كنتُ أعتقد أن الذي دعا إلى تشكيل هذه اللجنة هو المخاطر الجديدة التي نشأت خلال السنوات الأربع التي أعقبت حلنا الأزمة الأخيرة من خلال إطار الاتفاق - وهي مخاطر جديدة بلغت فيها الرهانات مستوى أعلى مما كانت عليه في الأزمة السابقة. خفّضتُ جدولي إلى نصف دوام في جامعة ستانفورد ليتسنى لي تمضية النصف الآخر من وقتي في لجنة مراجعة السياسة.

كنتُ في حاجة إلى فريق قوي، فطلبت على الفور من زميلي القديم، آشتون كارتر، أن يكون نائب مدير اللجنة. فوافق وخفض أيضا جدوله في جامعة هارفارد. كما كنتُ في حاجة إلى دعم قوي من وزارة الخارجية، وهو ما من شأنه أن يسبب مشكلة لأن وزارة الخارجية كانت لا تحبذ أن يتدخل المعينون من قبل الرئيس في شؤونها. لكنني كنت قد عملت بشكل وثيق بصفتي وزيرا للدفاع مع مادلين أولبرايت[2]، التي كانت سفيرتنا آنذاك لدى الأمم المتحدة وتشغل الآن منصب وزيرة الخارجية. قلتُ لها إن توفير فريق من الدرجة الأولى من قبل وزارة الخارجية سيمنحني فرصة جيدة للنجاح، وتعهدتُ بالعمل معها بشكل وثيق. فطلبت أولبرايت من ويندي شيرمان Wendy Sherman، وهي إحدى أقوى نوابها، بأن تشارك آشتون في منصب نائب مدير اللجنة؛ كما كلفت إيفانز ريفير Evans Revere، الخبير الأول في وزارة الخارجية في الشؤون الكورية، وفيليب يون Philip Yun، وهو شاب أمريكي من أصل كوري وكان نجما صاعدا في وزارة الخارجية. وكنا محظوظين أيضا عندما قدّم

لنا البيت الأبيض كينيث ليبرثال Ken Lieberthal، الخبير في السياسة الآسيوية والذي كنتُ قد عملت معه من قبل.

كان التحدي المقبل أمامي يتمثل في الكونغرس. وقد أعددتُ المعلومات اللازمة التي سأحيط بها اللجان المعنية، حيث سارت الأمور على ما يرام، كما التقيتُ بشكلٍ منفرد أبرز الأعضاء في تلك اللجان. وقد سارت تلك اللقاءات أيضا بشكلٍ جيد باستثناء لقائي مع السيناتور جون ماكين John McCain، الذي كان معارضا لإطار الاتفاق، كما كان يعارض مواصلة الحوار مع كوريا الشمالية. عندما كنتُ وزيرا للدفاع كانت علاقتي جيدة بالسيناتور ماكين، وقد ساعدني ذلك إلى حدٍّ ما، ولكن كان واضحا أنه لن يكون داعما لهذا المشروع.

وأخيرا، رأيتُ أن من الأهمية بمكان إشراك حكومتي اليابان وكوريا الجنوبية في تلك اللجنة، حيث كان كلٌّ منهما يرى فيها مشكلة من منظوره الخاص. فقد كان الرئيس الكوري الجنوبي، كيم داي جونغ Kim Dae Jung، يخشى أن تؤدي تلك اللجنة إلى إفساد «سياسة الشمس المشرقة» sunshine policy التي كان ينتهجها مع كوريا الشمالية، أما كيزو أوبوتشي Keizo Obuchi، رئيس الوزراء الياباني، فكان يخشى أن أتجاهل ما كان يعتبره القضية الرئيسة لليابان مع كوريا الشمالية، وهي تأمين إطلاق سراح المواطنين اليابانيين الذين اختطفتهم كوريا الشمالية منذ عدة عقود وكانوا لايزالون محتجزين لديها. وقد سافرتُ إلى آسيا، والتقيتُ رئيس الوزراء أوبوتشي والرئيس كيم داي جونغ، حيث وعدتهما بأن آخذ توجيهات كل منهما على محمل الجد، وأن أمثّل مصالحهما الكاملة. وطلبتُ منهما مساعدتي لأتمكن من الوفاء بهذا الوعد، وذلك عبر تعيين ممثل رفيع المستوى عن حكومة كل منهما لمشاركتي في إدارة تلك اللجنة، حيث سنعمل نحن الثلاثة بوصفنا مديرين مشاركين لمشروع «ثلاثي». وقد فاجأهما هذا الطلب وخفّف من مخاوفهما، حيث عيّنا شخصين رائعين في فريق لجنتنا. ومنذ تلك اللحظة لم أتخذ أي قرار من دون دعم السفيرين ريوزو كاتو Ryozo Kato وليم دونغ وون Lim Dong-Won. صحيحٌ أن هذا النهج أدى إلى إبطاء انطلاقتنا أكثر مما كنت أتمنى، ولكنه حقق نتائج باهرة في نهاية المطاف عندما كنا في حاجة إلى الموافقة على تقريرنا النهائي. وقد لاقت هذه العملية التعاونية (التي عُرفت في اليابان وكوريا الجنوبية باسم «عملية بيري»

Perry Process) شعبية واسعة في هذين البلدين، ولاتزال كذلك حتى يومنا هذا.

وأعتقد أن هذا النهج التعاوني يقدم نموذجا حول الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها الحكومات معا بخصوص عديد من القضايا المهمة في عصرنا الذي باتت الصبغة العالمية تطغى عليه بشكلٍ متزايد، وهذا تترتب عليه مخاوف أمنية على مستوى العالم، خصوصا فيما يتعلق بالموضوع النووي المحفوف بالمخاطر. وأنا أؤمن بهذه العملية التعاونية لأن تجربتي أثبتت لي أن الأفراد والأمم، حتى أولئك الذين يوجد بينهم تاريخ من الصراع والمنافسة، يمكن أن يتعاونوا لتحقيق أهداف مهمة في إطار سياسة الثقة والاحترام المتبادلين. إذ لا يمكن إنكار أن أزمة كوريا الشمالية كانت نذير شؤم. ولا بد لأزمة الأسلحة النووية، سواء من الناحية التاريخية أو بحكم طبيعتها، من أن تكون أزمة عالمية حتما. وإنه لأمر يصب في المصلحة المشتركة والعاجلة لكل دولة أن تتعاون في العمل الديبلوماسي الخاص بوضع برامج وعمليات دولية للتخفيف من حدة التهديد.

بهذه الروح، وبالاشتراك مع كوريا الجنوبية واليابان، عقدتُ أيضا اجتماعات لتبادل المعلومات مع المسؤولين الحكوميين الصينيين والروس للحصول على مشورتهم وإطلاعهم على التقدم الذي أحرزناه، على الرغم من أنهم لم يكونوا جزءا من عملية الموافقة الرسمية الخاصة بلجنة المراجعة.

بعد إرساء دعائم هذا الأساس التعاوني بدأتُ عملية المراجعة. وخلال الأشهر الخمسة التالية اجتمع فريقنا الثلاثي ست مرات: مرة في واشنطن، ومرة في طوكيو، ومرتين في هونولولو، ومرتين في سيول. كانت بداية الاجتماعات بطيئة بسبب الشكوك التقليدية بين اليابان وكوريا، ولكن كما توقعت، سرعان ما ارتقى المديران المشاركان، الياباني والكوري، فوق ذلك الأمر؛ وبعد ذلك سارت الاجتماعات بسلاسة، وتوصلنا بسرعة إلى توافق في الآراء.

وقد أدركنا بوصفنا فريق مشروع ثلاثي أن قوة التحالف بين قواتنا العسكرية كانت تصب بامتياز في مصلحتنا وفق ميزان القوى، وهي حقيقة كان يدركها الكوريون الشماليون أيضا. وقد خلصنا إلى أن الردع لدينا لم يكن قويا فقط، بل سيبقى كذلك إلا إذا أدخلت كوريا الشمالية الأسلحة النووية إلى المعادلة، وهو أمر كان يمكن أن يحدث في حال أعادت كوريا الشمالية تشغيل يونغبيون وبدأت

بإنتاج البلوتونيوم. كنا ندرك تماما أن كوريا الشمالية يمكن أن تستأنف العمليات في يونغبيون في غضون بضعة أشهر.

لقد لاحظنا أن حكوماتنا كانت توازن بين استراتيجيتين مختلفتين جوهريا، واحدة جديدة وأخرى تقليدية. وكانت الاستراتيجية الجديدة والمفضلة تتمثل في إحراز تقدُّم تدريجي نحو التطبيع الشامل والتوصل إلى معاهدة سلام (من الناحية الفنية كنا لانزال في حالة حرب منذ أن انتهت الحرب الكورية بهدنة)، في حين يفكك الكوريون الشماليون منشآتهم القادرة على صنع أسلحة نووية.

أما البديل التقليدي فكان يتمثل في استراتيجية قسرية، وذلك عبر تطبيق عقوبات متدرجة في قوتها ضد كوريا الشمالية، في محاولة لإجبارهم على التخلي عن منشآتهم النووية. وفيما يتعلق بالنهج القسري، أوصينا أولا بتعزيز قوات الردع لدينا، بما في ذلك من إضافة وحدات رئيسة إلى أسطولنا السابع، ونشر قوات إضافية في كوريا الجنوبية، والتعجيل بنشر أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ البالستية هناك.

وبما أن الاستراتيجية الثانية ستكون مكلفة وخطرة، وقد تؤدي بكل سهولة إلى الانزلاق نحو الحرب، فقد وضعنا كل تركيزنا على تحقيق الاستراتيجية الأولى. ولكننا شددنا على أنه لا يمكن لأي من حكوماتنا أن تنفذ هذه الاستراتيجية بشكلٍ منفرد، لأنها ستحتاج إلى دعم كل هيئة من هيئاتنا التشريعية وإلى التعاون الكامل من جانب الحلفاء الثلاثة (والذي كانت الاجتماعات الثلاثية قد مهّدتْ الطريق إليه). والأهم من ذلك هو أنه كان يتعيّن على كوريا الشمالية أن توافق على التعاون مع استراتيجيتنا المفضلة والشروط التي تفرضها عليها. وفي حال لم تفعل ذلك، سيتحتم علينا اللجوء إلى الاستراتيجية القسرية. وقد وافق جميع قادة حكوماتنا الثلاثة على هذه التوصية وفوّضوا إليّ زيارة بيونغ يانغ لمعرفة ما إذا كان قادة كوريا الشمالية يقبلون باستراتيجيتنا المفضلة. كما أعطاني الرئيس كيم ورئيس الوزراء أوبوتشي رسائل تسمح لي بالتحدث باسم بلديهما، بالإضافة إلى كوني سأتحدث باسم الولايات المتحدة. فقد حظيت خطة عملنا أساسا بموافقة كاملة (بل حتى حماسية) من قبل حكوماتنا، وهذا دليل على صوابية العملية الثلاثية التي تُوُصّل من خلالها إلى تلك الخطة. ولم نسعَ في هذه المرحلة إلى طلب الحصول على موافقة هيئاتنا التشريعية،

على الرغم من أننا كنا نعلم أن هذه الموافقة ستكون ضرورية في حال تمكنا من التوصل إلى اتفاق مع كوريا الشمالية.

سمحت حكومة كوريا الشمالية لفريقي بالدخول جوا إلى بيونغ يانغ على متن طائرة عسكرية أمريكية، وكان هذا مؤشرا جيدا على أنهم كانوا يأخذون مهمتنا على محمل الجد (فضلا عن أنه حقق لنا راحة كبيرة مقارنة بالبديل الآخر الذي كان سيحتم علينا السفر جوا إلى بكين لننتظر هناك إحدى الرحلات النادرة المتجهة إلى بيونغ يانغ). يجب أن أعترف بأنني كنت متوترا إلى حد ما عندما دخلت طائرتنا العسكرية المجال الجوي لكوريا الشمالية؛ فهل تلقت بطاريات صواريخ الدفاع الجوي المتمركزة على الأرض تصريحا يسمح لنا بالدخول؟ كان واضحا أن ذلك قد حصل. وقد التقينا في المطار وفد كوريا الشمالية الذي رافقنا إلى دور الضيافة لنأخذ قسطا من الراحة، ثم التقينا في ذلك المساء مع رئيس المجلس الأعلى للشعب. ومع أن ذلك اللقاء اتسم بالود فإنه كان مرتبطا بالرسميات الشكلية إلى حد بعيد، نظرا إلى أن كيم جونغ إيل، في الواقع، هو الذي كان يمسك بزمام السلطة الحقيقية في كوريا الشمالية. نظرتُ إلى الجدول الذي أعطاني إياه، وأشرتُ إلى أنه لا يتضمن أي لقاء مع القادة العسكريين. ثم ذكّرتُ مضيفي بأنني وزير الدفاع الأمريكي، وطلبتُ منه مقابلة قائدٍ عسكري. كما أخبرته بأننا أحضرنا مستلزمات طبية ونود تسليمها إلى مستشفى الأطفال في بيونغ يانغ. فوافق على الطلبين.

وفي صباح اليوم التالي اصطُحبنا إلى قاعة للمؤتمرات، وفي أثناء اجتماعنا، دخل جنرال كوري شمالي على رأس وفد. وقد سارت المحادثة بشكلٍ يشبه السيناريو التالي:

> «لستُ أنا من اقترح فكرة هذا الاجتماع»، قال لي على الفور، ثم أضاف «أُوعِزَ إليّ أن أقابلكم. لا أعتقد أنه يتعين علينا حتى التحدث عن التخلي عن الأسلحة النووية».
>
> أجبتُه، «لماذا تعتقد أنكم في حاجة إلى أسلحة نووية؟»
>
> «للدفاع عن أنفسنا من العدوان!»
>
> «العدوان ممن؟»
>
> «منكم [مشيرا إليّ]! وسوف نطوّر الأسلحة النووية. ثم، في حال قمتم بمهاجمتنا، سنستخدم أسلحتنا لتدمير مدنكم - بما في ذلك بالو ألتو!».

تعجبني الصراحة في الديبلوماسية، ولكن هذا الحوار ربما تجاوز حدود الصراحة! في أي حال، كنت أعرف بالضبط الأرضية التي كنا نقف عليها مع ذلك الجنرال. وعلى الرغم من تلك البداية المتعثرة، فقد أثبتت النقاشات اللاحقة أنها مثيرة للاهتمام ومثمرة. وقد برزت حادثة جانبية تدل على طبيعة العلاقات داخل حكومة كوريا الشمالية، وذلك عندما أثار ممثل وزير خارجية كوريا الشمالية نقطة معينة فقاطعه الجنرال ليقول لنا: «يجب ألا تولوا أي اهتمام لأصحاب «ربطات العنق» هؤلاء. فهم لا يعلمون شيئا عن المسائل العسكرية!».

في اليوم التالي كانت تجربتنا مختلفة كثيرا. فقد زرنا مستشفى بيونغ يانغ للأطفال، حيث استقبلتنا كبيرة الأطباء في المستشفى بحفاوة. وعندما قدمنا لها الإمدادات الطبية، التي كانت تحتوي على كمية كبيرة من المضادات الحيوية، كانت دموعها على وشك أن تنهار. وقالت لنا إن الأطفال كانوا يموتون كل يوم هناك من دون أي داعٍ، وذلك بسبب عدم توافر مضادات حيوية. ودعتني إلى زيارة بعض الأطفال، ثم توقفت للحظة، وقالت بلهجة اعتذارية، «يجب أن أحذرك. هذا الصباح أخبرتهم بأنكم ستأتون، وسألوني ما إذا كنتم قد جئتم إلى هنا لقتلهم». هل يمكن أن يكون هناك تعليق يدعو إلى الأسف أكثر من هذا حول تشويه العقول من خلال البروباغاندا التي تحرّض على الكراهية؟ فالكوريون الشماليون لا يحصلون على الأخبار إلا من خلال الإذاعة والتلفزيون الحكوميين اللذين يمطرانهم على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع بالتحذيرات حول «تجار الحروب الأمريكيين الفاشيين». (خلال أزمة 1994، على سبيل المثال، أطلقت عليّ وسائل الإعلام في كوريا الشمالية لقب «معتوه حرب»)[3]. مع ذلك، مرت تلك الزيارة من دون حوادث، وكان الأطفال مبتهجين.

أمضينا معظم تلك الأيام الثلاثة في التفاوض مع كانغ سوك جو Kang Sok Ju، كبير الديبلوماسيين في كوريا الشمالية، وكانت النقاشات خالية تماما من التهديد والوعيد. ومن الواضح أن الكوريين الشماليين كانوا يثمّنون صواريخهم، ويرون أنها توفر لهم الردع والهيبة والسيولة النقدية من خلال المبيعات الخارجية. ولكنهم كانوا يدركون أن التخلي عن الصواريخ بعيدة المدى وكذلك الأسلحة النووية هو الطريق نحو تطبيع العلاقات. والأهم من ذلك أنه كان واضحا أنهم يريدون التطبيع، الذي،

بعد عقود من انعدام الأمن، كان يمكن أن يؤدي في النهاية إلى جعل شبه الجزيرة الكورية آمنة ومستقرة ومزدهرة.

وقبل مغادرتنا بيونغ يانغ قمنا بجولة في المدينة، بما في ذلك برج جوش Juche Tower الشهير. وفي أثناء وجودنا هناك، توقفت حافلة في الأسفل، وترجّل منها ركابها، ثم أمسك بعضهم بأيدي البعض الآخر، وبدأوا يرقصون بطريقة عشوائية. كانت جميع الشوارع المحيطة بهم فارغة، ما دفعنا إلى السؤال عن الراقصين. فأخبرنا الدليل المرافق لنا بأن هؤلاء «أناس عفويون من عامة الشعب».

وخلال رحلة العودة، كان هناك إجماع لدى فريقنا على أن كوريا الشمالية كانت مستعدة للقبول بالاستراتيجية التعاونية التي عرضناها عليها.

وخلال السنة التي أعقبت اجتماعنا في بيونغ يانغ، كان كل شيء يشير إلى التطبيع. وقد سار الفريقان الكوريان معا في أولمبياد سيدني في العام 2000؛ وزار كيم جونغ إيل، خلال رحلته إلى شانغهاي، سوق البورصة ومصنعا لسيارات بيويك. عقدت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أول اجتماع قمة لهما على الإطلاق، وبدأت اليابان وكوريا الشمالية التخطيط لعقد اجتماع قمة. خلال تلك الفترة التي تبعث على التفاؤل، سافرتُ أنا وليونيلا إلى سيول مع ابننا، ديفيد، وابنه مايكل، كوري الأصل. كنا نريد لمايكل، الذي تم تبنيه عندما كان عمره أقل من سنة وأصبح الآن في الخامسة عشرة، أن يتعرف مرة أخرى على بلده الأم. عندما وصلنا في وقتٍ متأخر من إحدى الأمسيات إلى مطار سيول بعد رحلة طويلة، تجمّع حولنا الصحافيون والمصوّرون من محطات التلفزة في سيول، حيث كانوا جميعهم يطالبون بإجراء مقابلة معي ومع مايكل. وبصعوبة تمكّن سفير الولايات المتحدة ستيف بوسورث، الذي جاء إلى هناك لمقابلتنا، من حماية مايكل الذي كان شبه نائم من الكاميرات ونقلنا إلى مقر السفير. وعلى مدى الأيام الثلاثة التالية، أخذت أنا وليونيلا ديفيد ومايكل في جولة في كوريا الجنوبية، بما في ذلك ركوب القطار لرؤية أطلال مقابر سلالة سيلا Silla. وقد تعرّف إلينا الكوريون في كل مكان وكانوا يريدون التحدث معنا، كما حاولوا دائما استخدام مايكل مترجما فوريا، ولكن مايكل لم يكن يتكلم اللغة الكورية.

في مساء اليوم الأخير لنا في سيول، دُعينا إلى حضور مباراة كرة القدم بين البرازيل وكوريا الجنوبية - وكانت تلك لعبة الموسم في سيول. كان الفريقان

متقاربين جدا في المستوى، وبينما كانت النتيجة تشير إلى التعادل السلبي خلال الوقت الإضافي، اعترَض الجناحُ الأيسر للمنتخب الكوري تمريرةً برازيلية، وجرى بها على طول الملعب، ثم سجل هدف الفوز - قفزنا أنا ومايكل على قدمينا، فالتقط مصور متأهب كان يجلس أمامنا على بعد بضعة مقاعد منا، صورة لنا ونحن نلوح بذراعينا ونهتف. في صباح اليوم التالي، نشرت صحيفة «تشوسون إلبو» Chosun Ilbo الكورية تلك الصورة على صفحتها الأولى تحت عنوان، «بيري وحفيده الأكبر يهتفان بحماس خلال مباراة كرة القدم»[4]. يا لها من ذكرى بالنسبة إلى مايكل! في صباح اليوم التالي، وقبيل ذهابنا إلى المطار، اصطحبنا مايكل إلى متجر للهدايا التذكارية حيث اختار بلوزة قطنية. وعندما مدَّ يده إلى محفظته، قال له الموظف: «أنت مايكل بيري - لا داعي لأن تدفع!» لن ننسى، أنا ومايكل، تلك الحادثة على الإطلاق. لقد أظهرت الدفء الحقيقي وكرم الضيافة اللذين يتمتع بهما الشعب الكوري؛ كما أعتقد أنها كانت دليلا ملموسا على مدى رغبة المواطنين الكوريين في العيش بسلام في بلدهم المنقسم والمثقل بندوب الحرب.

ومُضيَ قُدما في «سياسة الشمس المشرقة». وفي أكتوبر 2000 أعرب كيم جونغ إيل عن تأييده اقتراحَنا عبر إيفاد مسؤوله العسكري البارز، نائب المارشال جو ميونغ روك Jo Myong-Rok، إلى واشنطن. وفي طريقه إلى هناك توقف في جامعة ستانفورد لزيارتي. وكان كيم جونغ إيل قد طلب منه أن يطلب مني أن أصطحبه إلى بعض شركات وادي السيليكون، لذلك نظمتُ له رحلة بالسيارة حول منطقة خليج سان فرانسيسكو زرنا خلالها ثلاث شركات متخصصة في التكنولوجيا الفائقة. وقد تزامنت زيارة المارشال جو مع أسبوع الأساطيل Fleet Week في سان فرانسيسكو، وهو احتفال سنوي بالتقاليد البحرية يُقام في منطقة الخليج. وقد استمتعنا خلال تجوالنا بالسيارة على جسر خليج سان فرانسيسكو بمنظر طائرات «الملائكة الزرق» (Blue Angels) التابعة لسلاح البحرية وهي تحلق فوق رؤوسنا ضمن تشكيل متراص، في حين كانت مياه الخليج تشهد عرضا للسفن يضم طرّادات ومدمِّرات وحاملات طائرات. وقد اعتقد المارشال على الأرجح أن استعراض قوة الجيش قد نظِّم لأجله!



«بيري وبيري يشجعان الفريق الكوري». بيري مع الحفيد مايكل بيري (يمين، رافعا ذراعيه) خلال مباراة كرة القدم بين كوريا والبرازيل، مارس 1999. نقلا عن صحيفة تشوسون إلبو

في ذلك المساء استضفتُ المارشال جو على مائدة العشاء في قاعة إنسينا Encina Hall بجامعة ستانفورد، كما دعوتُ ثلاثة رجال أعمال أمريكيين من أصل كوري للانضمام إلينا، بمن في ذلك صديقي جيونغ كيم Jeong Kim[5]، وهو مسؤول تقني كبير في شركة لوسنت Lucent، وقد أصبح فيما بعد رئيس شركة مختبرات بيل Bell Labs. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، اصطحب جيونغ المارشال جو في جولة في مختبر البصريات المتقدم في شركة لوسنت. على الرغم من أن المارشال جو لم يكن يفهم تلك التكنولوجيا، فإنه أدرك أنها متقدمة بعشرات السنين على أي شيء موجود في كوريا الشمالية. وخلال العشاء لم يتمكن رجال الأعمال الكوريون الثلاثة من التحدث إلى المارشال جو بلغته فقط، بل كانوا أيضا بمنزلة أمثلة عن حجم النجاح الذي يستطيع الكوريون تحقيقه في نظام السوق الحرة، وهو ما كنا نحن (إلى جانب أصدقائهم الصينيين) نشجع الكوريين الشماليين على التفكير فيه.

وفي اليوم التالي توجه المارشال جو إلى واشنطن للقاء الرئيس كلينتون ومسؤولين آخرين في الحكومة، حيث قدم للرئيس دعوة من كيم جونغ إيل لزيارة بيونغ

يانغ. وفي مساء اليوم الأخير له في واشنطن، أقامت الوزيرة أولبرايت مأدبة على شرف المارشال جو، وقد حضرتُها، وجلستُ إلى جانبه. وتزامنت تلك المأدبة مع عيد ميلادي، فتولت الوزيرة أولبرايت أداء أغنية «عيد ميلاد سعيد» التقليدية. وقد علم المارشال جو من خلال المناقشة التي دارت بعد ذلك حول الطاولة بأنني كنتُ أكبر منه بثلاثة أسابيع، وبناء على ذلك (حيث إن التقدم في العمر في الثقافة الكورية الشمالية يشير إلى امتلاك قدر أكبر من الحكمة)، نهض من مكانه وشرب نخب تقدمي في السن، ما ولّد شعورا عاما بالمرح بين جميع الأمريكيين الذين كانوا موجودين في القاعة. كانت المشاعر الدافئة التي عمّت القاعة في تلك الليلة، إلى جانب التطورات التي شهدها العام السابق، سببا في جعلنا جميعا نأمل أن يكون التهديد المتمثل في حصول كوريا الشمالية على الأسلحة النووية قد أصبح وراءنا. ولكن الأمور لم تسر على هذا النحو.

في ذلك الوقت لم يكن قد تبقّى للرئيس كلينتون سوى ثلاثة أشهر في ولايته الثانية. وكانت القضيتان الرئيستان اللتان أراد تناولهما على صعيد السياسة الخارجية قبل مغادرته منصبه هما التطبيع مع كوريا الشمالية ومعاهدة السلام بين إسرائيل وفلسطين. كانت لكلتا القضيتين الأولوية نفسها على سلم اهتماماته، لكنه كان يعتقد أن لديه فرصة لحل قضية واحدة فقط، وأنه ليس هناك وقتٌ كاف للتعامل مع الاثنتين. وقد اختار أن يمضي الوقت المتبقي من ولايته على معاهدة السلام في الشرق الأوسط، وكان على وشك أن ينجح، لكنه فشل في النهاية عندما تراجع ياسر عرفات في اللحظة الأخيرة. وهكذا إذن من المؤسف أن الرئيس كلينتون، على الرغم من الجهود الحازمة والخلاقة التي بُذلتْ، قد فشل في كلتا القضيتين.

كان كولين باول[6]. رئيسا لهيئة الأركان المشتركة عندما انضممتُ إلى إدارة كلينتون، وقد عُيِّن الآن وزيرا للخارجية في إدارة جورج بوش الابن. أطلعته على آخر ما توصلنا إليه في مفاوضاتنا، وقال لي إنه كان يعتزم متابعة مفاوضاتنا مع كوريا الشمالية ومحاولة الوصول بها إلى نهاية ناجحة. وبعد ستة أسابيع فقط من تنصيب الرئيس بوش، زار الرئيس الكوري الجنوبي كيم داي جونغ واشنطن ليطمئن بأن الإدارة الجديدة ستتابع مفاوضات كوريا الشمالية التي كنتُ قد بدأتُها. ومن الواضح أن وزير الخارجية باول قد طمأنه إلى ذلك، ما أدى إلى نشر صحيفة

«واشن بوست» عنوانا رئيسا في صباح اليوم التالي يقول: «بوش سيستأنف محادثات كلينتون»[7]. وبعد ظهر اليوم نفسه التقى الرئيس كيم مع الرئيس بوش، حيث قال له الأخير إنه سيقطع كل أشكال الحوار مع كوريا الشمالية، وعلى مدى عامين لم تجرِ أي نقاشات مع الكوريين الشماليين. لقد شعرتُ بالحيرة والغضب وأنا أرى جهودنا الديبلوماسية المضنية والتي خُطِّط لها بعناية قد تُخُلِّيَ عنها بهذه السرعة. كما شعرتُ باليأس إزاء ما يخبئه المستقبل لنا في كوريا مع ضياع هذه الفرصة للعمل الديبلوماسي. وناشدتُ صديقَيَّ القديمين في وزارة الخارجية، كولن باول وريتشارد أرميتاج Richard Armitage، ولكن لم يكن لديهما خيار حقيقي سوى الامتثال لقرار الرئيس.

وفي أكتوبر 2002 زار مساعد وزير الخارجية جيمس كيلي James Kelly بيونغ يانغ وأخبر زعماء حكومة كوريا الشمالية أن استخباراتنا اكتشفت وجود نشاط آخر للمعالجة النووية في كوريا الشمالية، وهو نشاط لتخصيب اليورانيوم (يُذكر أنه في الأيام التي كان فيها يونغبيون نشطا كان ينتج البلوتونيوم، وهو ما يحتّم وجود عملية مختلفة كليا لصناعة الوقود النووي). لم يُكشف عن الحقائق الكامنة وراء هذا التقييم قط، ولكن يبدو أن كوريا الشمالية في العام 2002 كانت لاتزال في مرحلة مبكرة من برنامج لتخصيب اليورانيوم. وانتهى ذلك الاجتماع على نحو فظ، وبعد وقت قصير منه أصدرت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بيانا مشتركا يقول: «... إن برنامج كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم من أجل الأسلحة النووية يُعدُّ انتهاكا لإطار الاتفاق، ومعاهدة عدم الانتشار، واتفاق الضمانات بين كوريا الشمالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإعلان المشترك بين الجنوب والشمال بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية»[8]. وكانت النتيجة أن انسحبت كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية من إطار الاتفاق. كما توقفت الولايات المتحدة عن تسليم زيت الوقود، وأوقفت اليابان وكوريا الشمالية العمل بمفاعلات الماء الخفيف. وردّتْ كوريا الشمالية، كما كنت أتوقع، بإعادة فتح يونغبيون والبدء من جديد بإنتاج البلوتونيوم (وهو النشاط الذي سبب أزمة العام 1994). ووصفتْ إدارة بوش هذا العمل بأنه «غير مقبول» ولكنها لم تتخذ أي إجراءات فعالة لوقفه.

وفي العام 2003 تحرّكتْ الصين نتيجة قلقها من الخطر المتزايد في المنطقة، وأقامت ما يسمى بالمحادثات السداسية، التي تضم كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا والصين والولايات المتحدة. بدتْ هذه المحادثات فكرة جيدة، ولكن من الواضح أنها لم تكن مرتبطة بـ«الحقائق الموجودة على الأرض»، ولذلك لم تصل إلى أي نتيجة. والواقع أنه خلال تلك المحادثات، أكملتْ كوريا الشمالية عملية إعادة المعالجة في يونغبيون، وأجرت أول اختبار لقنبلة نووية في 9 أكتوبر 2006. وقد وجِّهتُ انتقادات للإدارة لعدم إصرارها على تعليق التقدم في يونغبيون في الوقت الذى كانت تُجرى فيه تلك المحادثات، وهو الشرط الجوهري الذي كان الرئيس كلينتون قد أصرَّ عليه في العام 1994 قبل بدء محادثاته مع الكوريين الشماليين.

ونتيجة شعوري بالإحباط من جراء الفشل على المستوى الرسمي، بدأتُ الانخراط في ديبلوماسية غير رسمية على المسار الثاني مع كوريا الشمالية. وفي فبراير 2007 قمتُ بزيارتي الأولى إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة المشتركة بين الشمال والجنوب التي تقع في مدينة كايسونغ Kaesong في كوريا الشمالية بالقرب من الحدود مع كوريا الجنوبية. في تلك المنطقة كان قد انتهى بناء أكثر من اثنتي عشرة منشأة للصناعات الحديثة، وكانت هناك خطط لإنشاء المزيد من المنشآت الأخرى. وكان نموذج كايسونغ للأعمال يقضي بأن يقوم الشمال بتوفير الأرض والأيدي العاملة في حين يقوم الجنوب بتوفير رأس المال والإدارة. ما رأيتُه هناك أثار إعجابي، واعتقدتُ أنه يمكن أن ينبئ بما ستكون عليه كوريا في المستقبل. وقد نفذت الشركات الكورية الجنوبية عملا رائعا عبر تأسيسها منشآت قادرة على تصنيع منتجات منخفضة التكنولوجيا وعالية الجودة. وكانت شروط العمل ممتازة، كما تميز العمال الكوريون الشماليون بكونهم منتجين. وقد انضم إليّ في تلك الزيارة صديقي، جيونغ كيم، حيث استفدتُ من خبرته في مجال التصنيع ومن مهاراته في اللغة الكورية.

وفي يناير 2008، قام زميلاي في جامعة ستانفورد، جون لويس وسيغفريد هيكر، بزيارة كوريا الشمالية وجرى اصطحابهما في جولة واسعة على محطة المعالجة النووية في يونغبيون حيث تبيَّن لهم أن تلك المرافق كان يجري تفكيكها. وقد بدا كأننا وصلنا مرة أخرى إلى طريق تفاوضي مع كوريا الشمالية.

وبعد شهر ذهبتُ الى كوريا الجنوبية لحضور مراسم تنصيب الرئيس المنتخب لي ميونغ باك Lee Myung-Bak. وفي خطاب التنصيب المميز الذي ألقاه الرئيس لي، حثّ كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي وعرض تقديم المساعدة في بناء اقتصادها إذا ما فعلت ذلك. وقبل ذلك ببضعة أسابيع أذهلت كوريا الشمالية العالم عندما وجّهت دعوة إلى أوركسترا نيويورك الفيلهارمونية The New York Philharmonic لتقديم حفل موسيقي في بيونغ يانغ. وما أثار دهشتي أن حكومة كوريا الشمالية وجهت إليّ الدعوة لحضور الحفل، وللاجتماع مع مفاوضيهم، خلال وجودي هناك، لإجراء محادثات نووية ثنائية غير رسمية. كان موعد الحفل في 26 فبراير، أي بعد يوم واحد فقط من تنصيب الرئيس لي ميونغ باك، وقد اضطررت إلى رفض الدعوة لأنه لم يكن هناك وقتٌ كاف للسفر من سيول إلى بيونغ يانغ عبر الممر الجوي الوحيد المسموح به للسفر إلى كوريا الشمالية - وهو بكين. وعلى نحو غير متوقع أبلغتني حكومة كوريا الشمالية أنني في حال كنتُ موافقا على حضور الحفل، فسوف يسمحون لي بالسفر مباشرة من سيول إلى بيونغ يانغ من خلال عبور المنطقة منزوعة السلاح DMZ في سيارة رسمية. وقد قبلتُ على الفور.

كان عبور المنطقة منزوعة السلاح تجربة غريبة وفريدة من نوعها. فقد أرسلت حكومة كوريا الشمالية سيارة لكي تقلني، ولكن بسبب التساقط الكثيف للثلوج خلال الليلة السابقة، كان لا بد من تنظيف الطريق. وما أثار دهشتي هو أن الحكومة أرسلت آلاف العمال الذين كانوا يحملون المكانس والمجارف لتنظيف الطريق المؤدي إلى بيونغ يانغ، علما أن سيارتنا كانت السيارة الوحيدة التي تسير عليه. لم يكن ذلك الطريق يُستخدم، حتى في الطقس الجيد، إلا بين الحين والآخر، ولم يكن يستخدمه إلا المسؤولون، لأن المواطنين العاديين في كوريا الشمالية لم تكن لديهم سيارات. وبعد أن عبرتُ المنطقة منزوعة السلاح ارتسمت على وجه العقيد الكوري الذي كان يرافقني ابتسامة عريضة، علما أنه قبل ذلك كانت ملامح وجهه كالحة، ثم قال مازحا: «كنتُ أود أن أقدم لك بعض الجينسنغ، ولكن سيكون من الخطأ فعل ذلك لأن زوجتك ليست معك!» (هذه «النكتة» مبنية على الخصائص المفترضة للجينسنغ باعتباره مثيرا للشهوة الجنسية). وعلى الرغم من كونها نكتة

تافهة فإنها أسهمت في كسر حاجز التوتر. وعندما وصلتُ إلى بيونغ يانغ لم تحقق محادثاتي النووية مع المسؤولين الكوريين الشماليين نتائج تُذكر، ولكن الحفل الذي أقيم في ذلك المساء كان لا يُنسى.

كنت أتوقع أن يكون الحفل الموسيقي متميزا، وقد ارتقت أوركسترا نيويورك الفيلهارمونية إلى مستوى الحدث. ما لم أكن أتوقعه هو رؤية العلم الأمريكي على خشبة المسرح وسماع النشيد الوطني الأمريكي. لكن المفاجأة الكبرى تمثلت في وقوف الجمهور الكوري الشمالي وتصفيقه الحار للموسيقيين الأمريكيين. لقد كانت لحظة سحرية. لم أر قط مثل هذا التجلي العاطفي للصداقة بين شعبين. وكانت قد وُجهت الدعوة إلى بعض كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية لحضور ذلك الحفل ولكنهم رفضوا. في رأيي كانت تلك فرصة ضائعة أخرى. فذلك الحدث لم يكن مجرد حفل موسيقي، تماما مثلما لم تكن «دبلوماسية البينغ بونغ» مع الصين في العام 1971 مجرد لعبة بينغ بونغ. فقد كان ذلك الحفل وما أعقبه بمنزلة فرص لاستكشاف علاقة جديدة كليا مع كوريا الشمالية، وهذه العلاقة قد تؤدي إلى تحسن كبير في الأمن في شبه الجزيرة الكورية.

وكنت أتمنى أن يكون هذا الحفل قد أوجد فرصة أخرى للتفاعل الإيجابي مع كوريا الشمالية. بيد أن الإجراء التالي الذي اتخذه الأمريكيون تمثل في تشديد العقوبات. ومنذ تلك اللحظة بدأت تتوالى الأعمال الاستفزازية لكوريا الشمالية. فقد أجروا تجربة نووية ثانية في العام 2009، ووفقا لمعلومات الاستخبارات الأمريكية، فإنها ربما كانت تجربة ناجحة؛ كما أطلقوا قمرا اصطناعيا لكنه فشل قبل دخوله المدار؛ ثم نجحوا في العام 2012 في وضع قمر اصطناعي في المدار. وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرارا في السابق يحظر على كوريا الشمالية إطلاق صواريخ بعيدة المدى، غير أن إطلاق ذلك القمر الاصطناعي كان بمنزلة استهزاء بذلك القرار، كونه استخدم في مرحلتيه الأوليين صاروخ تايبو دونغ بعيد المدى، وهو ما دفع الأمم المتحدة فيما بعد إلى فرض عقوبات على كوريا الشمالية. غير أن كوريا الشمالية لم ترتدع من جراء ذلك، بل أجرت تجربة نووية ثالثة في فبراير 2013. واتسمت البيانات الصادرة عن حكومة كوريا الشمالية ردا على تلك العقوبات بأنها لاذعة بامتياز، حتى وفق المعايير الكورية الشمالية:

> نحن لا نخفي أن هناك مجموعة متنوعة من الأقمار الاصطناعية والصواريخ بعيدة المدى التي ستطلقها جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية DPRK واحدا تلو الآخر، فضلا عن تجربة نووية على مستوى أعلى، وستكون كلها موجهة ضد الولايات المتحدة، العدو اللدود للشعب الكوري[9].

في العام 2000 كنا أمام احتمال (لا أمرٍ مؤكد) أن نصل إلى درجة من التطبيع مع كوريا الشمالية التي بدت مستعدة للتخلي عن طموحاتها النووية من أجل الانتعاش الاقتصادي. وبحلول العام 2015 أصبحنا أمام كوريا شمالية غاضبة ومتحدية، وقد سلّحت نفسها بما بين ست وعشر قنابل نووية، كما باتت تنتج المواد الانشطارية لبناء المزيد من القنابل، وتُجرَ التجاربُ على المكونات الخاصة بصواريخ بعيدة المدى. واستنادا إلى هذه النتائج فإن تلك الممارسة الديبلوماسية ربما تكون الأكثر إخفاقا في تاريخ بلدنا.

23

الإخفاق في العراق: بين الماضي والحاضر

إن قرار الرئيس جورج دبليو بوش بغزو العراق في العام 2003 قد يعتبر في نهاية المطاف واحدا من أكثر الإجراءات عبثية في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية[1].

- الجملة الافتتاحية في كتاب (الإخفاق)، للكاتب توماس إي ريكس، 2006

«كان من بين الأسباب المعلنة لغزو العراق الخطر الوشيك في برامج أسلحة الدمار الشامل، ومع ذلك لم يكن هناك أي خطر»

على الرغم من أن أولوياتي في العمل على ديبلوماسية المسار الثاني كانت دائما تركّز على القضايا النووية، وبالتالي كانت تركز على القوى النووية أو الدول النووية الطامحة، وجدتُ أنه من المستحيل تجاهل موضوع العراق. فقد كانت القدرة النووية المزعومة للعراق، قبل كل

شيء، أحد المبررات الرئيسة لشن الحرب. فهل كان هناك احتمال أن يشكل العراق، إلى جانب كوريا الشمالية، مشروع دولةٍ نووية حقيقية؟ لقد تبيّن فيما بعد أنه لم يكن لدى العراق آنذاك برنامج أسلحة نووية قابل للحياة.

ولكن حتى بغض النظر عن هذا الموضوع، كان من المستحيل تجاهل حرب بدأت على الفور تترتب عليها خسائر كبيرة وقضايا أخلاقية صعبة. فضلا عن ذلك، اكتسبت نظرتي إلى الحرب في العراق بعدا شخصيا تماما عندما تطوّع أحد أحفادي، وهو نيكولاس بيري، في مشاة البحرية، فتحتم عليه في نهاية المطاف أن يخدم ثلاث نوبات في الفلوجة، التي كانت أحد أخطر المواقع بالنسبة للقوات الأمريكية. وهكذا سرعان ما وجدتُ نفسي في خضم الجدل الدائر حول العراق.

مع بداية 2006، كانت هناك انتقادات حادة لأمريكا بسبب الحرب في العراق. وقد أصبحت بعض الكلمات مثل «إخفاق» fiasco و«مستنقع» quagmire من التوصيفات المعتمدة لتلك الحرب، ما أعاد إلى الأذهان حرب فيتنام، التي تمثل إحدى أكثر المراحل إثارة للأسى في التاريخ الأمريكي الحديث. وبعد أن اتضح حجم الكارثة العراقية، فإن الكونغرس الأمريكي، الذي شعر بالقلق جراء التورط الأمريكي الذي تتزايد خطورته، أمر بإنشاء لجنة مستقلة من الحزبين لدراسة الوضع، وهي مجموعة دراسة العراق Iraq Study Group (ISG)، التي كُلِّفت بالتوصل إلى توافق في الرأي حول طريقة للمضي قدما في العراق. تم تعيين مديرين اثنين لهذه المجموعة، وهما جيمس بيكر James Baker ولي هاملتون Lee Hamilton، وقد اختار كل منهما أربعة أعضاء آخرين من حزبه، وكنتُ أحد الذين تم اختيارهم. فضلا عن ذلك، عيّن بيكر وهاملتون أربعين مستشارا من الخبراء؛ لم يتلقَّ أي من الأعضاء أو المستشارين تعويضات على الإطلاق (باستثناء البدل الذي تمنحه الحكومة عادة مقابل السفر). كنا نلتقي ليومين أو ثلاثة أيام كل شهر من مارس إلى أغسطس 2006، وكنا نتحدث مع الخبراء الذين تم اختيارهم من داخل وخارج الحكومة بشأن العراق، كما كنا نتشاور فيما بيننا.

وبعد أن تكوّنت لدينا رؤية وبدأنا في وضع التوصيات، خلصتُ إلى أننا كنا نتعامل مع خطأ كبير في السياسة الخارجية الأمريكية يتكون من العديد من الأخطاء الصغيرة. سأناقش تلك الأخطاء أدناه لأنني أعتقد أنها تشكل مخططا أوليا عن السلوك في عالم

اليوم متزايد الخطورة. وتندرج تلك الأخطاء ضمن مجموعتين. تتعلق المجموعة الأولى بالأساس المنطقي لغزو العراق؛ في حين ترتبط الثانية بتنفيذ الغزو والاحتلال اللاحق.

من بين الأسباب المعلنة التي طبّلتْ وزمّرتْ لها إدارة جورج بوش الابن بالدرجة الأولى لغزو العراق كان الخطر الوشيك من برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق. والعمل العسكري لوقف برنامج نووي غير مشروع - وهو ما كان سيُعتبر أمرا مبررا - كان يجب أن يستهدف المنشآت النووية، لا أن يؤدي إلى احتلال العراق. ومع ذلك، لم يكن هناك أي خطر، سواء أكان وشيكا أو حتى في طور التشكل، من الأسلحة النووية العراقية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويبدو أن تقارير مفتشي الأمم المتحدة كانت صحيحة في تقييمها قبل الحرب.

أما المبرر الثاني المشكوك فيه والذي قدّمته الإدارة فكان يتمثل في وجود خطر وشيك مزعوم على الولايات المتحدة من قيام العراق بتقديم دعم مفترض للقاعدة. كان من الممكن تبرير القيام بعمل عسكري لهزيمة تنظيم القاعدة، كما حدث في أفغانستان، ولكن هذا العمل أصيب بالفشل لأن القاعدة، التي كانت تستخدم أفغانستان منطقة للتدريب، لم يكن لها وجود كبير في العراق قبل الغزو الأمريكي، كما لم يكن لها علاقة مهمة مع الحكومة العراقية.

والسبب الثالث لغزو العراق الذي تقدمت به الإدارة هو أنه سيحقق الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إنشاء حكومة ديمقراطية في العراق. ومن الواضح أن إقامة حكومة ديمقراطية هناك قد يكون نعمة على العراقيين وهدية للمنطقة، ولكن تبين أن نشر الديمقراطية بحد السيف كان أكثر صعوبة بكثير مما كانت تتصور الإدارة. هل كان يمكن لأي استراتيجية أن تنجح بشكل كامل في إقامة حكومة ديمقراطية مستقرة في العراق؟ بما أن محاولات الإدارة كانت مثقلة بالأخطاء الخطيرة والجوهرية، فإننا لن نعرف ذلك أبدا.

ثمة أربعة أخطاء في التنفيذ، على وجه التحديد، هي التي ترتبت عليها تلك التبعات الكبرى:

لقد فشلت الإدارة في الحصول على الدعم من القوى الإقليمية ومن حلفائها الأساسيين. وقد شكّلت القوات الأمريكية قرابة 90 في المائة من قوات التحالف، مقارنة بنحو 70 في المائة في عاصفة الصحراء و50 في المائة في البوسنة.

وكان عدد القوات التي أرسلتها الإدارة قليلا جدا؛ ما جعلها غير قادرة على الحفاظ على الأمن بعد هزيمة الجيش العراقي. فمع تشتت شمل الجيش العراقي وانتشار عمليات النهب واسعة النطاق في جميع أرجاء البلاد، كانت الولايات المتحدة تفتقر إلى الموارد اللازمة لفرض النظام، وهو ما أدى، على نحوٍ مثير للسخرية، إلى إتاحة فرصة كبيرة لحركات التمرد كي تعزز وجودها.

وقامت الإدارة بحل الجيش العراقي وفصل معظم الموظفين الحكوميين بعد أسابيع قليلة من هزيمة الجيش العراقي. وهكذا فإن قرابة 400 ألف شاب غاضب وعاطل عن العمل، والعديد منهم كانوا لا يزالون مسلحين، وجدوا أنفسهم يهيمون على وجوههم داخل المدن العراقية، ولم يكن لدى العراق قوة أمنية سوى جيش التحالف الذي كان ضئيل الحجم.

وضغطت الإدارة على الحكومة العراقية المؤقتة لكتابة دستور وإجراء انتخابات، ولكن تلك العملية كانت مليئة بالعيوب ولم تكترث لحقوق الأقليات، ما أدى إلى صراع دموي على السلطة بين الفئات المختلفة.

وقد كان لذلك أثرٌ تراكمي تجلى في الفشل الكارثي للأمن في العراق. ففي كل شهر كان يُقتل ويُجرح نحو مائة جندي أمريكي بالإضافة إلى آلاف العراقيين. ومع تصاعد العنف وعدم تمكن قوات التحالف من وقفه، غادر أكثر من مليون عراقي البلاد، ومن بينهم أعداد كبيرة من المهنيين العراقيين.

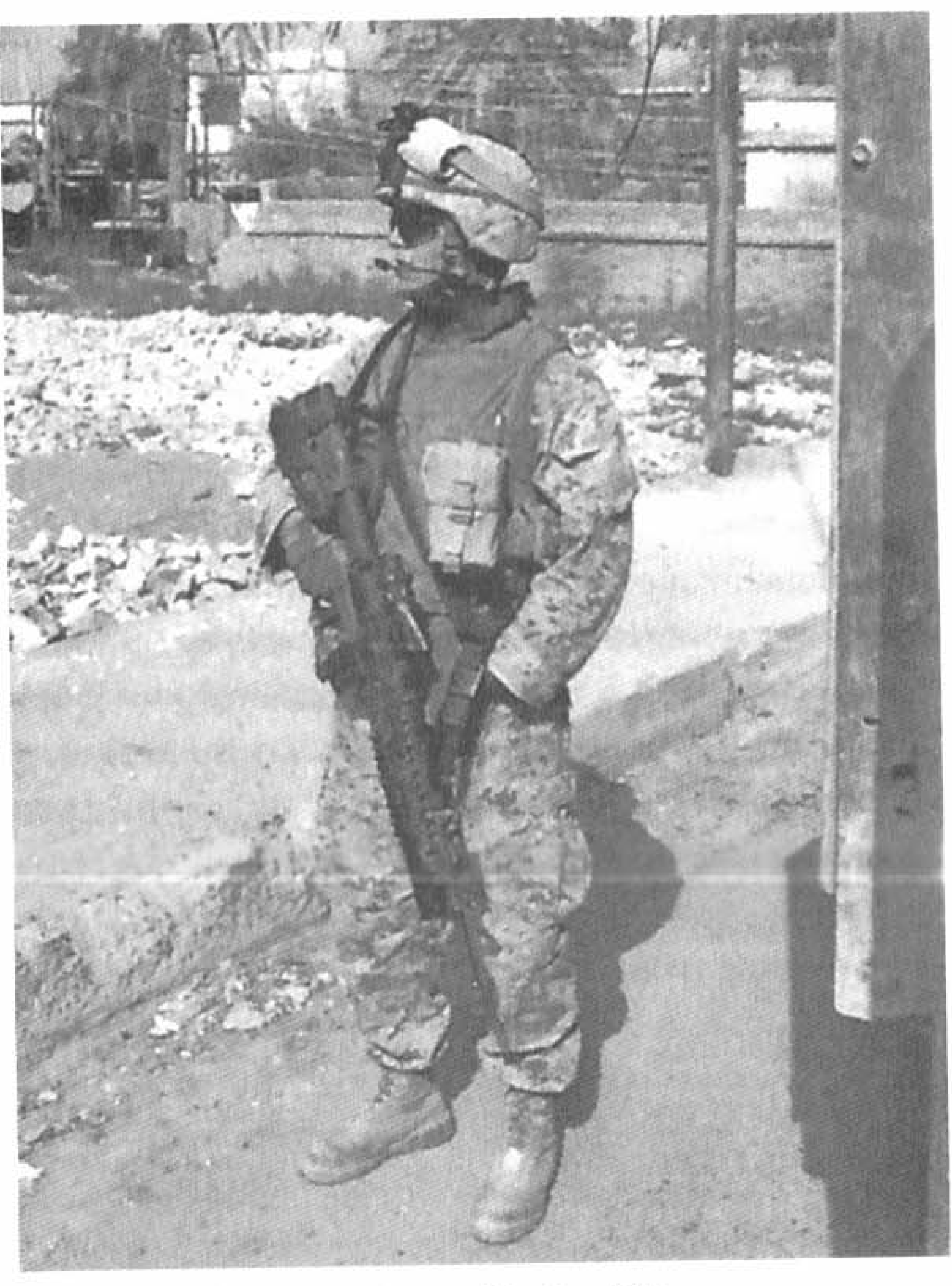
بعد أن وصلت الأمور إلى هذه المرحلة، إذ كان الوضع قد بدأ يخرج عن نطاق السيطرة، أنشأ الكونغرس الأمريكي مجموعة دراسة العراق. وكان لابد من إجراء مناقشات مع الحكومة العراقية لنتمكن من تقصي الحقائق. وفي سبتمبر أمضينا أربعة أيام في بغداد التقينا خلالها كلا من كبار المسؤولين الحكوميين وقادتنا العسكريين، وكان يترأس تلك الاجتماعات إما جيمس بيكر أو لي هاملتون، وكلاهما دبلوماسي بارعي. وقد ألفينا أنفسنا مبهورين بتفاني وكفاءة الفرق الدبلوماسية لدينا ولدى حلفائنا. أما قادة الحكومة العراقية فكانوا يفتقرون إلى الكفاءة، وهذا بالكاد كان مفاجئا لنا نظرا لعدم وجود تاريخ للمؤسسات الديموقراطية في العراق. وفي حين أننا لاحظنا وجود مستوى عالٍ من الكفاءة لدى القادة العسكريين الأمريكيين، كما أظهر الجنود الأمريكيون

مستوى رفيعا من التدريب والأداء، فقد وجدنا مستوى متدنيًا من الكفاءة والتفاني لدى القادة العسكريين والجنود العراقيين.

لم أتفاجأ بأي من تلك النتائج بالنسبة للجيش. وكان يوجد لدي تقييم شخصي «من أرض الواقع» من خلال حفيدي، الوكيل عريف نيكولاس بيري، الذي كان يخدم مع قوة مشاة البحرية العاملة في العراق. وكان في ذلك الوقت يؤدي النوبة الثانية من بين النوبات الثلاث التي كان مكلفا بها حيث كان يقوم بدوريات راجلة وراكبة في الفلوجة، التي اشتُهرت آنذاك بخطورتها. وقد توافق تقييم مجموعة دراسة العراق مع تقييم نيكولاس في أن أداء القوات الأمريكية كان ممتازا، في حين أن القوات العراقية لم يكن لديها أي مفهوم عن الانضباط أو الهدف الذي كانت تقاتل من أجله. وحتى أولئك الجنود العراقيون الذين خضعوا للبرنامج التدريبي الذي أقمناه لهم لم يكونوا يترددون في تجاهل الأوامر العسكرية والتغيب بدون إجازة رسمية لتمضية بضعة أسابيع في منازلهم. وكان ولاء العديد منهم لمجموعاتهم القبلية أكبر من ولائهم لقادة قطعاتهم العسكرية. في العام التالي، بدأ نيكولاس نوبته الثالثة، وقد كُلِّف بإجراء تدريب ميداني لكتيبة عراقية عبر مرافقتها ضمن دوريات بشوارع الفلوجة. وبالنظر إلى ما كنتُ أعرفه عن الجيش العراقي، فقد شعرتُ بالقلق الشديد على سلامته في تلك المهمة. (الآراء المذكورة أعلاه عن ضعف قدرات الجيش العراقي كانت بمنزلة مؤشرات على الإخفاقات الميدانية اللاحقة للوحدات الحفاظ على النظام السياسي الجديد الذي نشأ بعد سقوط صدّام، وذلك في أعقاب مغادرة القوات الأمريكية. وهذا يدل على أنه بالرغم من أهمية التدريب - وقد قدمت الولايات المتحدة تدريبا مكثفا ومكلفا للجيش العراقي - فإن الدافعية تتمتع بنفس الأهمية على الأقل. كما يجب أن يتم التدريب في سياق علاقة الجيش بثقافة الأمة ونوعية حياة الجندي، وكلتاهما كانت موضع شك في العراق).

ولدى عودتنا من العراق أمضينا خمسة أيام مكثفة سعيا منا للتوصل إلى توافق في الآراء. وإن كنا قد نجحنا في ذلك فإن الفضل يعود إلى الرئيسين الاستثنائيين لمجموعتنا. كنا جميعا مدفوعين بخطورة النزاع العراقي على بلدنا، وكنا نعلم أن قدرتنا على المساعدة مرتبطة بقدرتنا على التوصل إلى توافق

في الآراء بين الحزبين. وقد صدر تقرير مجموعة دراسة العراق إلى العلن في 6 ديسمبر 2006، حيث أوصى بتغيير المهمة، وإعادة تنشيط الدبلوماسية في المنطقة، وتقوية الحكومة العراقية، والبدء بإعادة نشر القوات الأمريكية وقوات التحالف.



الوكيل عريف نيكولاس بيري في العراق

وكان التغيير في المهمة أساسيا. وقد خلصنا إلى أنه ينبغي أن يكون التركيز على تقوية الحكومة العراقية الحالية لمنع نشوب حرب أهلية واسعة النطاق. كما يجب أن نواصل جهودنا الرامية إلى هزيمة تنظيم القاعدة في العراق، الذي على الرغم من أنه لم يكن له وجود مهم في العراق قبل الحرب، أصبح له الآن موطئ قدم قوي، وكان متخصصا في أعمال القتل الجماعي، وهو مؤشر رئيس على المشاكل المستقبلية التي سيواجهها العراق إذا ما أصبح أقل استقرارا. وأوصينا باستمالة المتمردين، لأن ذلك من شأنه أن يخلق تحولا في حركة التمرد في محافظة الأنبار، وكان قد تم البدء فعلا بتطبيق هذه الاستراتيجية التي كانت تحقق نتائج مشجعة. وقد ثبت أنها كانت استراتيجية فعالة لأن قادة تنظيم القاعدة في العراق استغلوا نفوذهم في محافظة الأنبار أسوأ استغلال، ما جعل معظم زعماء القبائل ينقلبون ضدهم. وارتأينا أيضا أنه يجب علينا مواصلة تقديم الدعم الاستخباراتي واللوجستي والإسناد الجوي للقوات العراقية. كما كان يتعين علينا تقديم حوافز إيجابية وسلبية على حد سواء للحكومة العراقية للتعجيل بعملية المصالحة وتنفيذ تقاسم العائدات النفطية حتى تكون لكل الفئات مصلحة في عراق مستقر. وكان أحد الحوافز السلبية الهامة يتمثل في قيام الإدارة الأمريكية بتحديد تاريخ الانسحاب حتى تفهم الحكومة العراقية أنه يجب عليها تحمل مسؤولية أمنها عاجلا وليس آجلا.

بعد أسبوع من تلقي تقريرنا، اقترح الرئيس طريقة جديدة للمضي قدما في العراق تختلف عن توصيات مجموعة دراسة العراق من ناحيتين مهمتين: إضافة نحو ثلاثين ألف مقاتل يتم استخدام الجزء الأكبر منهم لتأمين بغداد (وكانت مجموعة دراسة العراق قد نظرت في هذه التوصية ولكنها لم تتمكن من التوصل إلى إجماع بشأنها)؛ ثم عدم الموافقة على تحديد تاريخ للانسحاب. اعتقدتُ آنذاك أن الرئيس كان يمعن في المراهنة على لعبة خاسرة عبر الإبقاء على نفس الاستراتيجية وعلى القادة المسؤولين عن الإخفاق. ولكن سرعان ما اتضح أن تقييمي كان خاطئا. وفي غضون أسابيع قليلة، أقال الرئيس بوش وزير الدفاع دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld، الذي كان مهندس استراتيجيتنا في العراق، وعيّن مكانه بوب غيتس Bob Cates[(2)]، العضو في مجموعة دراسة العراق، والذي تصادف أنه صديق قديم لي، وذلك منذ أن خدمنا معا في إدارة كارتر. كما استبدل بوش بالقادة العسكريين

الأمريكيين في العراق فريقا تتركز مهمته في عمليات مكافحة التمرد على النحو المبيّن في كتيِّب جديد للجيش وضعه الجنرال ديفيد بترايوس David Petraeus، مع التركيز بشكل خاص على استمالة إحدى الفئات في محافظة الأنبار إلى جانبنا. وقد اعترفتُ بأن حظوظ هذا النهج الجديد في النجاح كانت جيدة، معتبرا إياه أفضل من الاستراتيجية التي أوصينا بها في مجموعة دراسة العراق. وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء، فإننا سنجد أن القيمة الحقيقية لتقرير مجموعة دراسة العراق هي أنه ربما ضغط على الرئيس وجعله يسرع في اتخاذ القرار بتغيير القادة والاستراتيجية في العراق.

وبعد سنوات من الصراع والأثمان الرهيبة التي بُذلت على صعيد الدماء والثروات، وصلت الولايات المتحدة أخيرا إلى المرحلة التي تمكنت فيها من سحب قواتها العسكرية المحتلة من العراق بسبب مرور فترة وجيزة من تراجع العنف بين الجماعات العراقية المتنافسة خلال مرحلة ما بعد الحرب. ولكن لم يكن مستغربا عدم استمرار ذلك الهدوء النسبي. فقد كانت هنالك آمال، بل وحتى بعض المؤشرات الواضحة، بحدوث تحول سياسي في العراق نحو تبني سياسة ديمقراطية مستقرة نسبيا، أي سياسة جامعة يمكنها أن تحقق قدرا أكبر من الاستقرار والسلام ولفترة غير محدودة مقارنة بما كانت عليه الأمور في الماضي. إلا أن تلك الآمال والمؤشرات تم سحقها فجأة مع عودة ظهور العنف الطائفي التقليدي بامتياز. والواقع أنه منذ رحيل القوات الأمريكية، أصبح العراق ممزقا بصورة متزايدة بسبب الصراعات الدموية الدائرة بين الفصائل المختلفة، والتي انضمت إليها بصورة انتهازية جماعات عدوانية أخرى، وهي صراعات يبدو أن حلها شبه مستحيل، على الأقل في المدى القريب.

الأمر الأكيد هو أن المغامرة الحمقاء التي قامت بها أمريكا في العراق أفضت إلى كارثة كبرى، وحتى الآن لم يتكشف بعد حجمُ تلك الكارثة.

في هذا العالم الذي يجب أن نمنع فيه انتقال الأسلحة النووية إلى الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات العدوانية، يبرز العراق مثالا رئيسا حول كيفية عدم النجاح في تحقيق هذا الهدف الحساس.

24

مشـروع الأمن النـووي: «أمراء الحـرب البـاردة» السـابقون يقدمون رؤية جديدة

أُعلن بوضوح واقتناع التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى السلام والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

- الرئيس باراك أوباما، براغ، 5 أبريل 2009[1]

«ترأس الرئيس أوباما اجتماع قمة لمجلس الأمن الدولي وُوفق فيه بنسبة مثيرة للدهشة، وهي 15 إلى 0، على قرار يؤيد نزع السلاح النووي»

خلال يومي 11 و12 أكتوبر 1986، عقد اجتماع قمة تاريخي في العاصمة الآيسلندية، ريكيافيك، بين الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ومعه وزير الخارجية جورج شولتز، وبين الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ميخائيل غورباتشوف، الذي كان يرافقه وزير الخارجية إدوارد شيفردنادزه. المذهل في الأمر

أن الطرفين بحثا تفكيك جميع أسلحتهما النووية، وهو اتفاق كان كلٌّ من ريغان وغورباتشوف يريدانه ولكنهما لم يتمكنا من الوصول إليه. وما حال دون ذلك هو سعي غورباتشوف إلى وضع شرط من شأنه أن يجعل الأمريكيين «يحصرون برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي في المختبر»، معللا ذلك بأن هناك علاقة بين الأسلحة النووية الهجومية والدفاعية. لم يكن ريغان ليقبل بهذا الشرط، ما أدى إلى انتهاء تلك المحادثات من دون التوصل إلى اتفاق.

تتمتع قمة ريكيافيك بأهمية هائلة في العصر النووي المظلم. قد يقول قائل إن أزمة الصواريخ الكوبية كانت أخطر حلقة من حلقات تاريخ ذلك العصر الذي كان في طور التشكل، إذ أصبح البشر الخطّاؤون يمتلكون «نيران الآلهة»، على حد تعبير هنري كيسنغر. من المؤكد أن أزمة الصواريخ الكوبية، والتي لم تكن المرة الوحيدة التي نجونا فيها بأعجوبة خلال العصر النووي، قد أوصلتنا إلى شفير مأساة عالمية. وكما أشرتُ من قبل، ربما نجحنا في تفادي حدوث كارثة بفضل وقوف الحظ إلى جانبنا إلى حدّ بعيد. لكن ما يثير الإحباط هو أن «الحظ» لا يمكن التعويل عليه لتجنيبنا الحرائق النووية. والواقع أن سنوات الحرب الباردة وما شهدته من سباق لبناء الأسلحة النووية - التي تتمتع بقدرة تدميرية خارقة تفوق التصور - بالتأكيد لم تفعل أي شيء لكبح ذلك الشعور العميق بالتشاؤم من أن هذا الأمر قد يؤدي في نهاية المطاف إلى نهاية حضارتنا. ولكن فجأة، وفي لحظة إلهام اتسمت بأسلوب جديد كليا في التفكير، اجتمعت القوى النووية في ريكيافيك بنيّة تفكيك قواتها النووية! لم تكن تلك المرة الأولى التي تتجلى فيها هذه الفكرة المستنيرة. ومن المؤكد أنه كان هناك قدر من الشك بشأن إمكانية المضي قُدُما بها في حال تُوصِّل إلى اتفاق. ولكن يمكن النظر إلى ريكيافيك بوصفها منارة تثبت صحة أساليب التفكير الجديدة والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تتمخض عنها في إطار سعينا إلى منع استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى والتخلص منها في نهاية المطاف.

ولدى عودتهما إلى واشنطن، وُجِّهت انتقادات شديدة إلى كلّ من ريغان وشولتز لمجرد مناقشتهما مسألة إزالة الأسلحة النووية، وأبرز المنتقدين كان رئيسة الوزراء البريطانية ثاتشر التي جاءت خصيصا إلى واشنطن لتوجِّه توبيخا عنيفا إلى شولتز، ثم لتعرب، على نحو أكثر ديبلوماسية، عن قلقها لريغان. وعلى الرغم من هذه

الانتقادات، كان جورج شولتز يدرك بوضوح شديد المدلول الإيجابي لقمة ريكيافيك، حيث واصل العمل على احتواء الخطر الفائق للترسانات النووية في العالم.

وبعد ما يقرب من عشرين عاما، رأى شولتز أن قمة ريكيافيك كانت لحظة فريدة من نوعها في التاريخ وتستحق أن تُحيا ذكراها. وقد ناقش ذلك مع عالم الفيزياء في جامعة ستانفورد سيدني دريل، الذي اقترح استضافة ندوة في معهد هوفر Hoover Institute التابع لجامعة ستانفورد للتطرق من جديد إلى قمة ريكيافيك في يوم الذكرى السنوية العشرين لها. وقد تولى كل من سيدني دريل والسفير السابق جيمس غودبي Jim Goodby[2]. المهمة الضخمة المتمثلة في تنظيم تلك الندوة والتكليف بإعداد الأوراق المناسبة لاقتفاء الدروس المستفادة من ريكيافيك من خلال الرؤية التي تكوّنت عنها على مدى عشرين عاما.

وقد أثارت تلك الندوة نقاشات قوية[3]. وكان أحد المشاركين، وهو ريتشارد بيرل Richard Perle، الذي كان ممثل وزارة الدفاع في اجتماع قمة ريكيافيك، قد قال بصراحة فجّة إن نزع السلاح النووي الكامل كان فكرة سيئة في العام 1986 ولايزال فكرة سيئة حتى الآن. لكن أغلبية الحاضرين اعتقدوا أنه يجب إعادة بحث الأمر من جديد، حيث كان ماكس كامبلمان Max Kampelman[4]، الديبلوماسي الأمريكي المخضرم، أبرز المدافعين المفوّهين عن تلك القمة. وقد شدّد كامبلمان على الأهمية الإنسانية لتوطيد ما أسماه مبدأ «يجب» Oughts. وقد شبّه الأمر بمبدأ «... كل الناس يُخلقون سواسية»(*)، الذي ورد في «إعلان الاستقلال» Declaration of Independence. فعلى الرغم من أن ذلك المبدأ لم يكن مطبقا على أرض الواقع في أمريكا عندما وُقِّع على «إعلان الاستقلال»، فإن معظم الموقعين كانوا يعتقدون أن هذا ما «يجب» أن يكون. ومن خلال تبني أمتنا مبدأ «يجب» بوصفه رؤية لها، فقد تمكّنت من السعي إلى تحقيق هذا الشرط، مع أن ذلك تطلّب كثيرا من الوقت وأحيانا (كما حدث في الحرب الأهلية) كثيرا من الألم. ولولا اتخاذنا من مبدأ «يجب» هدفا لنا، فإنه من غير المؤكد أننا كنا سنحقق تقدما باتجاه تلك الرؤية. وبعد تبني معظم المشاركين في تلك الندوة تشبيه كامبلمان بوصفه مقياسا يمكن

(*) «All men are created equal»

البناء عليه، توصلوا إلى أنه إذا كانت فكرة إخلاء العالم من الأسلحة النووية سابقة لأوانها في العام 1986، فقد آنَ أوانها الآن. إذ يجب أن يكون لدينا عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

لقد شكّل ذلك المؤتمر نقطة تحول في تفكيري، حيث عزّز مخاوفي المتنامية بشأن الخطر النووي، كما قدّم لي حافزا للمضي قدما، مهتديا برؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وبفضل تجربتي التي منحتني موقعا مميزا وفريدا من نوعه، فقد بقيتُ عدة عقود أشعر بقلق عميق إزاء الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية، لكن بدا لي أن نزع السلاح بشكل كامل كان أمرا غير عملي؛ إذ لا نستطيع إلغاء فكرة اختراع الأسلحة النووية من الوجود. وبدلا من ذلك ركزتُ جهودي على تسهيل الخطوات التي من شأنها التقليل من المخاطر التي كانت تشكلها تلك الأسلحة. وبعد عقود، كان بإمكاني أن أرى أن النجاح الذي حققناه كان محدودا جدا، إذ لاتزال هناك عشرات الآلاف من الأسلحة النووية في العالم، فضلا على أن هناك دولا جديدة كانت تسعى إلى بناء أسلحة نووية خاصة بها. كان لا بد لأي نجاح بنّاء في هذا الصدد أن يكون على مستوى دولي، حيث إن معظم الدول لم تكن مستعدة لتأخذ على محمل الجد نصائح الولايات المتحدة لها بأنها ليست في حاجة إلى الأسلحة النووية، وذلك في الوقت الذي كانت تلك الدول ترى الولايات المتحدة وروسيا تبرهنان على أن الأسلحة النووية تؤدي دورا حيويا بالنسبة إلى أمنهما. وعلى الرغم من أنني كنتُ أعتقد حينذاك - مثلما أعتقد الآن - أن التقدم نحو الصفر سيكون صعبا للغاية وبطيئا للغاية، فقد توصلتُ بعد المؤتمر إلى أنه لن ينجح أبدا حتى في بلوغ أهدافه المحدودة المتمثلة في الحد من المخاطر النووية، وذلك ما لم تكن الجهود الدولية مرتبطة في نهاية المطاف بالوصول إلى هدف الصفر، كما توصلتُ إلى أنه من الأهمية بمكان أن تكون تلك الرؤية هي القوة الدافعة. وأعتقد أن إعجابي بمبدأ «يجب» الذي أطلقه ماكس كامبلمان كان يفوق إعجابي بطروحات الدعاة التقليديين للحد من الأسلحة.

لقد كان ذلك الاجتماع، بمضمونه وبالزخم الذي بثه فينا، بمنزلة حافز لي ولجورج شولتز وسيدني دريل وسام نان، فاتفقنا على إقامة اجتماع آخر مكمل له خلال الذكرى السنوية المقبلة لريكيافيك. وفي غضون ذلك، قررنا أن نكتب افتتاحية نلفت

من خلالها نظر العالم إلى الأخطار الكبيرة التي تشكّلها الأسلحة النووية، وندعو إلى زيادة الإلحاح على اتخاذ الخطوات التي تحد من تلك الأخطار، وننادي بالبدء في التحرك نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأشار جورج إلى أن مجموعتنا تتألف من ثلاثة ديموقراطيين وجمهوري واحد، ثم أضاف ملحوظة كانت في محلها تماما وهي أن الحد من خطر الأسلحة النووية لا علاقة له بالقضايا الحزبية، وأنه يجب النظر إلى اقتراحنا منذ البداية على أنه غير حزبي. وقد انضم هنري كيسنغر، بناء على الدعوة التي وجّهها إليه جورج، إلى مجموعتنا، فشطب سيدني دريل طواعية اسمه من المقال لضمان أن يُنظر إليه على أنه لا يتمتع بطابع حزبي. وسلم جورج ذلك المقال المصيري إلى صحيفة «وول ستريت جورنال» في يناير 2007[5].

لم نكن نتوقع أن نتلقى كثيرا من الردود باستثناء التعليقات المعتادة من الاختصاصيين في مجال الأمن، لذلك فوجئنا بحجم الرسائل والتعليقات الإخبارية على الإنترنت التي انهمرت علينا من جميع أنحاء العالم، والتي كان معظمها يوافق على أن الوقت قد حان لإجراء إعادة تقييم جادة للترسانات النووية والمواقف المرتبطة بها. ونتيجة لذلك ارتفعت روحنا المعنوية، فرتبنا لقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين والمسؤولين السابقين في الدول الأخرى. وقد أمضينا السنوات القليلة التالية في سفر دائم، حيث حضرنا المؤتمرات المخصصة لدراسة الأفكار الواردة في مقالنا، والاجتماع مع المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين في روسيا والصين والهند وباكستان وألمانيا وإيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة.

وكان من الطبيعي تماما أن تجذب افتتاحيتنا اهتمام مجتمع الاختصاصيين الذين أمضوا سنوات عديدة في السعي إلى نزع الأسلحة النووية. وقد عبَّر بعضهم عن تذمره، حيث كان لسان حالهم يقول: «لماذا تأخرتم كل هذا الوقت؟» ولكن معظمهم رأوا في افتتاحيتنا فرصة ذهبية للمضي قدما في القضية التي سعوا من أجلها فترة طويلة من دون جدوى. لقد بدا كأن «أمراء الحرب الباردة» قد بدأوا بالانضمام إلى «أنصار السلام»، ما أعطى مصداقية أكبر لقضيتهم، التي أصبحتْ الآن قضية مشتركة.

كان ذلك صحيحا إلى حدّ ما، ولكن الخلافات كانت لاتزال قائمة. وقد اغتنم أحد الزملاء القدامى، وهو بروس بلير Bruce Blair، الذي نادى منذ زمن طويل بنزع

السلاح النووي، الفرصة لتشكيل منظمة جديدة تسمى «الصفر العالمي» Global Zero، كان هدفها البسيط والجذاب يتمثل في السعي إلى معاهدة دولية تحظر جميع الأسلحة النووية. وقد أجرى كل عضو من أعضاء مجموعتنا نقاشات مع بروس والأعضاء الآخرين في منظمة الصفر العالمي لمعرفة ما إذا كان يجب أن نتعاون فيما بيننا بطريقة أو بأخرى، ولكن تلك الجهود باءت بالفشل. وعلى الرغم من اتفاقنا على الهدف النهائي، فإن أفكارنا كانت مختلفة إلى حد كبير حول كيفية تحقيق ذلك. إذ كنا نعتقد أن النهج الأكثر واقعية لا يتمثل في السعي إلى إبرام معاهدة عالمية لحظر الأسلحة النووية، بل في السير خطوة خطوة للحد من أخطار الترسانات النووية، وفي التعبير بوضوح عن سبب اعتقادنا ذلك وكيفية القيام بذلك. وكما وصف سام نان الأمر وصفا بمنتهى القوة، فقد كنا أشبه بمتسلقين لم يكونوا قد وصلوا حتى إلى منتصف الجبل، وكنا نرى أن هدفنا يتمثل في بلوغ قمة الجبل، الذي يحجبه الضباب. لم يكن في وسعنا السير إلا خطوة خطوة، مدركين أنها ستكون رحلة طويلة وشاقة، ولكن كنا نعلم أن كل خطوة من شأنها أن تجعل عالمنا أكثر أمانا، حتى لو لم نصل إلى القمة.

يؤسفني أننا لم نتمكن من العثور على أرضية مشتركة أكثر مع منظمة الصفر العالمي، لاسيما أنها نجحت في تشكيل جماعات تأييد في عديد من الكليات في جميع أنحاء البلاد. ومن المؤكد أن أي نجاح طويل الأجل سيتطلب وجود فهم للقضايا النووية يكون أفضل بكثير مما هو عليه الآن بين ذلك الجيل من الأمريكيين الذين ولدوا بعد انتهاء الحرب الباردة.

وبعد ذلك بعام كتبنا افتتاحية أخرى مكمِّلة للافتتاحية السابقة، وقد ظهرتْ في صحيفة «وول ستريت جورنال» في يناير 2008[6]، حيث شرحنا فيها كيفية تحقيق الأهداف الموضحة في الافتتاحية الأولى. وكانت جميع الخطوات التي حددناها متسقة مع التحرك باتجاه الصفر، ولكن كل واحدة منها، في حد ذاتها، كانت كفيلة بتحسين أمننا حتى لو أنه لم يُكتب لنا أبدا الوصول إلى الصفر. فضلا على ذلك، كانت رؤيتنا قد أصبحت في هذا الوقت رؤية عالمية، حيث كنا قد تجاوزنا الحرب الباردة بكل ما شهدته من تركيز قوي على سباق التسلح النووي ثنائي القطب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وأصبحنا الآن في فترة ينبغي أن يُنظر فيها إلى تخفيف

التهديد الناجم عن الأسلحة النووية على نحو أكثر جدية من أي وقت مضى بوصفه عملية دينامية على مستوى العالم.

في سلسلة الافتتاحيات التي كتبناها، كان التوصل إلى إجماع بيننا نحن الأربعة عبارة عن عملية دينامية، حيث اتسم ذلك بقدر لا نهاية له من التشويق، كما كان يثري معلوماتنا على الدوام. وخلف الكواليس كان هناك تعاون في عملية الصياغة بين سيدني دريل وجيمس غودبي في جامعة ستانفورد وستيف أندريسن Steve Andreasen وآخرين في مبادرة التهديد النووي. وكانت المسودة الأولى دائما تولِّد عاصفة من الرسائل الإلكترونية على مدى عدة أسابيع قبل أن نتوصل إلى النسخة النهائية التي يمكن أن نتفق عليها جميعا. لم يكن هذا الأمر سهلا على الإطلاق؛ بل إن تمكننا من التوصل إلى إجماع كان بمنزلة معجزة صغيرة. والمثير للدهشة أن الاختلافات لم تكن حزبية قط - أي أنه لم تكن هناك رؤية للجمهوريين مقابل رؤية للديموقراطيين - ولكنها كانت تعكس المواقف المختلفة التي كنا نتبناها في الحكومة. فقد كان جورج وهنري، بصفتهما وزيري خارجية، يتمتعان بخبرة في الديبلوماسية الدولية تفوق كثيرا خبرتي وخبرة سام. كما كان كلاهما موهوبا بشكل مميز في التعبير عن آرائه، التي كانت تمثل عادة القول الفصل فيما يتعلق بأوراق السياسة التي كانا يوقعانها في السابق. أما الآن فهما يسعيان إلى التوصل إلى إجماع بشأن قضايا مهمة للغاية كان منح قيمة متساوية لآراء شركائهما يشكل فيها جزءا لا يتجزأ من العملية برمتها. وفي كل مرة كانا يفعلان ذلك، كان هذا الأمر يؤدي إلى تعزيز رسالتنا وإلى تقوية أواصر العلاقة التي تجمع بيننا.

اعتبرتُ أن جورج هو القائد غير الرسمي لمجموعتنا، ولكنه تعامل مع مسألة القيادة بمرونة. وعندما كان أي واحد منا يسعى إلى تنقيح النص الذي كتبه، فإنه كان يأخذ الأمر على محمل الجد ثم إنه إما يقنعنا بقبول النسخة التي أعدها هو وإما يتقبل إجراء التغيير المطلوب بكل رحابة صدر. كنا جميعا نعطي أهمية خاصة لوجهات نظر هنري بسبب خبرته الواسعة في الديبلوماسية، وطلاقته الكبيرة في الكتابة، والاحترام الذي كان يحظى به من قبل قادة العالم. أما سام فكانت رؤيته دائما مدروسة بشكل جيد، ولكن عندما كانت تنشأ الخلافات، فإنه كان يتمكن من إيجاد تسوية ذكية بالاعتماد على مهاراته المصقولة جيدا، والتي كان قد طوَّرها بصفته رئيسا لإحدى

لجان مجلس الشيوخ (وهذه موهبة نفتقر إليها بشدة في مجلس الشيوخ الأمريكي اليوم). بالنسبة إليّ كانت تجربة قيّمة وفريدة من نوعها أن أتناقش حول أفكار بمثل هذه الأهمية مع ثلاثة من أكثر ممارسي السياسة الدولية موهبة وخبرة في العالم.

إنه لأمرٌ مثير للاهتمام أن يحقق التعاون بيننا في هذا المشروع الحساس النجاح على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين خلفياتنا فضلا على ذلك التحدي المتمثل في التباعد الجغرافي فيما بيننا. وقد ساعدتنا قوة التكنولوجيا كثيرا، حيث أتاحت لنا كثيرا من الخيارات لتوصيل أفكارنا والتغلب على خلافاتنا، حيث لم نكن نلتقي شخصيا سوى مرات عدة في السنة. ولكن الأهم من ذلك هو الاحترام العميق الذي كان يكنه بعضنا للبعض الآخر والثقة التي مكنتنا من التعبير عن آرائنا بصراحة.

وردا على افتتاحياتنا وزياراتنا، بدأ مسؤولون سابقون آخرون حول العالم يتحدثون بصوت عالٍ عن عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فقد تشكلتْ مجموعات مماثلة مكونة من مسؤولين سابقين من ثلاث عشرة دولة، من بينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وكوريا الجنوبية. وقد انضمت تلك المجموعات معا غير عابئة بانتماءاتها الحزبية لكتابة افتتاحيات تطرح رؤى مشابهة لرؤانا، وذلك دعما لمبادرتنا وللمساعدة في تشجيع حكومات تلك الدول على اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد. وقد سافرنا إلى عديد من هذه الدول لتنسيق الاستراتيجيات والرسائل مع تلك المجموعات المتشكلة حديثا، كما التقينا مع قادة هذه الدول.

وبالنظر إلى المسائل الأخلاقية العميقة، بدأ الزعماء الدينيون بالتحدث بصوت عالٍ أيضا. فخلال الحرب الباردة كتب الأساقفة الكاثوليك وأتباع الكنيسة الإنجيلية أوراقا تشكك في المبرر الأخلاقي لاستخدام - أو حتى التهديد باستخدام - أسلحة فتّاكة بهذا الشكل. وكان أبرز ما كُتب في ذلك الوقت يتمثل في أطروحة وضعتها مجموعة من الأساقفة الكاثوليك، وقد توصلوا فيها إلى أن الردع النووي يمكن تبريره بموجب عقيدة «الحرب العادلة»(*). والآن بدأت المجموعات الدينية بإعادة النظر

(*) نظرية الحرب العادلة Just War: هي عقيدة في علم الأخلاق العسكري، تُدرّس من قبل القادة العسكريين وعلماء اللاهوت والأخلاق وأيضا من قبل صُناع القرار السياسي. والهدف من هذه العقيدة هو ضمان أن تكون الحرب مبررة أخلاقيا عبر قياس مدى التزامها بسلسلة من المعايير الصارمة. وتفترض نظرية الحرب العادلة أن الحرب، على الرغم من بشاعتها، ليست دائما الخيار الأسوأ. فالمسؤوليات المهمة أو النتائج غير المرغوب فيها أو الأعمال الوحشية التي يمكن منعها من شأنها أن تبرر شن مثل هذه الحرب. [المترجم].

في هذا الموضوع. فقد بدأ الأساقفة الكاثوليك وأتباع الكنيسة الإنجيلية بمراجعة عملهم السابق، كما بدأت مجموعة جديدة مكوّنة من مختلف الطوائف - تُدعى «مبادرة الأديان المتحدة» United Religions Initiative، وقد أسسها بيل سوينغ Bill Swing - بدراسة تلك القضايا.

لقد أصبح كل واحد منا، فردا وجماعة، منخرطا بعمق في التحدث والكتابة وحضور المؤتمرات حول هذا الموضوع في جميع أنحاء العالم. وقد أطلقنا على أنفسنا اسم «مشروع الأمن النووي» Nuclear Security Project (المعروف على المستوى غير الرسمي باسم «الفرسان الأربعة» Four Horsemen أو «الرباعية» Quartet أو «عصابة الأربعة» Gang of Four). وقد نُسّق عملنا ودُعِم من قبل مبادرة التهديد النووي Nuclear Threat Initiative NTI، وهي المنظمة التي أسسها سام نان وتيد تيرنر Ted Turner، والتي عملتُ في مجلس إدارتها منذ إنشائها في العام 2001. وتصمم مبادرة التهديد النووي وتنفذ المشاريع التي تحد من التهديدات بشكل مباشر، وتبين للحكومات كيف يمكنها الحد من التهديدات بشكل أسرع وأكثر ذكاء وعلى نطاق أوسع. كما استخدمت هذه المنظمة صوتها لرفع مستوى الوعي والدعوة إلى حلول.

وكانت إحدى هذه الخطوات، التي كانت لها أهمية عاجلة لاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، تتمثل في تولي القيادة تحسين أمن المواد الانشطارية المخزنة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك التمهيد لإزالة مخزن كبير للمواد الانشطارية من صربيا. وقد استفاد المشروع من إنشاء برنامج حكومي أمريكي مهم لإزالة المواد النووية غير المحصّنة حول العالم ثم تخفيض درجة تخصيبها في نهاية المطاف. وبفضل مساعدة مالية كبيرة مقدّمة من وارن بافيت Warren Buffett(*)، أدّت مبادرة التهديد النووي دورا رئيسا في إنشاء بنك نووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحد من خطر الانتشار. وفي العام 2012 نشرت هذه المبادرة أول تقرير لها لتصنيف فاعلية الشروط الأمنية للمواد الانشطارية في كل دولة. كما أنتجت تلك المبادرة فيلم

(*) وارن بافيت (-1930) ملياردير ورجل أعمال ومستثمر أمريكي شهير له مشاريع خيرية كثيرة، وهو يرأس مجلس إدارة شركة بيركشير هاثواي. يعتبر بافيت من أنجح المستثمرين في العالم، ويحتل حاليا المرتبة الثالثة بين أغنى أغنياء العالم، علما أنه في العام 2008 جاء في المرتبة الأولى بثروة قُدرت بين 58 و62 مليار دولار. [المترجم].

«آخر أفضل فرصة» Last Best Chance لتثقيف الجمهور حول مخاطر التهديدات النووية[7]. وخارج المجال النووي، اضطلعت مبادرة التهديد النووي بعمل مهم للغاية يهدف إلى تحسين الإنذار المبكر من الأوبئة البيولوجية التي تنشأ إما لأسباب طبيعية وإما لأسباب تتعلق بالإرهاب البيولوجي.

وفي العام 2009 قرر مشروع الأمن النووي تقديم الدعم لفيلم وثائقي يوضح وجهات نظرنا، وذلك اعتقادا منه بأن شريحة الجماهير التي يمكن الوصول إليها من خلال فيلم جيد الصنع أوسع من تلك التي يمكن أن نصل إليها من خلال الافتتاحيات والخطابات. ووافقت مبادرة التهديد النووي على إنتاج هذا الفيلم، الذي سيقدم صورا حية عن المخاطر النووية ويتضمن مقابلات مع كل واحد منا. وقد صدر هذا الفيلم الذي يحمل عنوان «نقطة التحول النووية» Nuclear Tipping Point في العام 2010 [8]، [9]، وهو من إخراج بن غودارد Ben Goddard، حيث يؤدي فيه الممثل مايكل دوغلاس Michael Douglas دور الراوي، في حين يتولى الجنرال كولن باول تقديم الفيلم. وقد نظمتُ أنا وزملائي عروضا لهذا الفيلم في جميع المدن الأمريكية، حيث كنا نتلقى الأسئلة بعد كل عرض. كما وزعنا خلال تلك العروض أقراص «دي في دي» للفيلم، ودعونا الذين تسلموا تلك الأقراص إلى تنظيم العروض في مجتمعاتهم الخاصة وإطلاق حوار حول هذه القضايا. وقد تلقينا الدعم في تلك الجهود من الحكومات والخبراء والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وأيضا من الأصدقاء وأفراد عائلاتنا.

جذبت مقالاتنا الافتتاحية اهتمام فيليب توبمان Phil Taubman، المحرر في صحيفة «نيويورك تايمز» ومؤلف كتاب «الإمبراطورية السرية» Secret Empire واقترح تأليف كتاب يروي قصة كيفية وصولنا نحن الخمسة (الموقعين على الافتتاحيات بالإضافة إلى سيدني دريل) إلى طريقتنا الحالية في التفكير حول الأسلحة النووية بعد أن أمضينا سنوات كنا خلالها من «أمراء الحرب الباردة». (وقد نُشر كتاب «الشراكة» Partnership في العام 2012)[10].

وخلال الانتخابات الرئاسية للعام 2008، ألقى كلٌّ من السيناتور ماكين والسيناتور أوباما خطابات تؤيد رؤية رونالد ريغان لعالم خال من الأسلحة النووية. وبحلول نهاية العام 2008 كان هناك تنام في الزخم والتأييد العام لهذا التوجه، بيد أننا كنا نعلم أن مبادرات المسار الثاني غير الرسمية لا يمكنها الوصول إلى أبعد من

هذا الحد، وأن الحكومات هي من يتعيّن عليها اتخاذ الإجراءات التي تحدث فرقا حقيقيا. ولكن لم تقم أي حكومة بأي إجراء في هذا الصدد.

ثم، وفي العام 2009، ألقى الرئيس أوباما، بعد عشرة أسابيع فقط من تنصيبه، خطابا في براغ تضمن جملته المشهورة حاليا: «أُعلن بوضوح واقتناعٍ التزامَ الولايات المتحدة بالسعي إلى السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية»[11]. وارتفعت أصوات الجماهير المحتشدة في براغ ترحيبا بذلك. وعندما شاهدتُ ذلك الخطاب في المنزل على شاشة التلفزيون، استبدت بي العواطف. هل يمكن أن يحدث هذا حقا؟ ومنذ ذلك الحين كثيرا ما كنتُ أعيد تسجيل هذا الخطاب، وفي كل مرة كنتُ أتأثر بعمق.

وبعد بضعة أشهر، أعلن الرئيس أوباما والرئيس الروسي ميدفيديف، خلال اجتماع قمة بينهما في موسكو، دعمهما لعالم خال من الأسلحة النووية وأكدا التزامهما بالمضي قدما في معاهدة جديدة للحد من الأسلحة. ثم في سبتمبر ترأس الرئيس أوباما اجتماع قمة لمجلس الأمن الدولي ووُفق فيه بنسبة مثيرة للدهشة، وهي 15 إلى 0، على قرار يؤيد نزع السلاح النووي[12]. وكان لي شرف حضور هذا الاجتماع التاريخي، إلى جانب شولتز وكيسنغر ونان، حيث أعتبره أحد الإنجازات العظيمة التي تحققت نتيجة عملنا معا. ومع تزايد الزخم بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم بالانخراط في النقاشات الجارية، حيث شكلت اليابان وأستراليا لجنة دولية معنية بمنع الانتشار ونزع السلاح النووي، وقد عُينت فيها مفوضا عن الولايات المتحدة[13].

يبدو أن سنة 2009 كانت بحق «سنة المعجزات» **Annus Mirabilis**. يُطلق هذا المصطلح تقليديا على سنتين شهدتا اختراقا علميا، وهما: سنة 1666، التي نشر فيها نيوتن أوراقه التاريخية حول نظرية الجاذبية وعلم البصريات؛ وسنة 1905، التي نشر فيها أينشتاين ثلاث ورقات تاريخية، بما في ذلك ورقته المتعلقة بنظرية النسبية. وأذكر أن الرئيس التشيكوسلوفاكي فاكلاف هافيل **Václav Havel** أطلق على العام 1989 «سنة المعجزات»، عندما حصلت جميع دول أوروبا الشرقية على استقلالها بشكل شبه خال من سفك الدماء، وهي السنة التي تُوِّجتْ بسقوط حائط برلين.

إذا كانت سنة 2009 سنة المعجزات، فإن 2010 ستكون سنة العمل. وقد انطلق ذلك العمل دفعة واحدة خلال أسبوع لا ينسى من شهر أبريل. ففي يوم الثلاثاء

الموافق 6 أبريل أصدر الرئيس أوباما رؤيته التي طال انتظارها خلال استعراض الموقف النووي Nuclear Posture Review، والذي قلّل فيه بوضوح من دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية. كما استضاف الرئيس في ذلك المساء العرض الأول لفيلم «نقطة التحول النووية» في مسرح البيت الأبيض بواشنطن العاصمة. وكنا من بين ضيوفه نحن الأربعة الذين تحدثنا في الفيلم، بالإضافة إلى زوجاتنا، ومسؤولين بارزين من مبادرة التهديد النووي، وفريق الأمن القومي الخاص بالرئيس. وقدّم الرئيس الفيلم قائلا إنه اتخذ من وجهات نظرنا بوصلة لتوجيه تفكيره وأفعاله، كما حث فريقه الأمني على الاسترشاد بوجهات النظر تلك.

وفي يوم الأربعاء غادر الرئيس متوجها إلى براغ للاجتماع مع الرئيس ميدفيديف. وفي يوم الخميس وقّعت روسيا والولايات المتحدة معاهدة ستارت الجديدة للحد من التسلح، تلاها اجتماع ثنائي بين أوباما وميدفيديف. وفي نهاية الأسبوع وصل تسعةٌ وأربعون من قادة العالم إلى واشنطن، حيث عقدوا خلال يومي الإثنين والثلاثاء أول قمة للأمن النووي لتعزيز الإجراءات العالمية للسيطرة على المواد الانشطارية.

بعد ذلك في 29 أبريل عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أول جلسة استماع لها بشأن معاهدة ستارت الجديدة، حيث كنتُ أنا ووزير الدفاع السابق جيمس شليسنغر James Schlesinger أول شخصين يدليان بشهادتيهما. وكانت تلك الجلسة ودية بوجه عام؛ حيث كان رئيساها وكبيرا أعضائها، السيناتور جون كيري والسيناتور ريتشارد لوغار، في غاية اللطف معنا. ولكن كانت هناك معارضة كبيرة، بقيادة السيناتور جون كيل Jon Kyl، لهذه المعاهدة في مجلس الشيوخ. وكان من الصعب تصور أن مجلس الشيوخ هذا، الذي يشهد انقسامات عميقة في صفوفه، سيتمكن من تأمين أغلبية الثلثين المطلوبة من أجل المصادقة عليها. ولكن في 22 ديسمبر 2010، صادق مجلس الشيوخ، ضمن جلسة بطة عرجاء(*)، وبشكل خالف توقعات العديد من المراقبين السياسيين الدهاة، على المعاهدة بأغلبية واحد وسبعين صوتا مؤيدا. وكان العامل الذي ساعد على الوصول

(*) البطة العرجاء (Lame duck): اصطلاح سياسي أمريكي يطلق على الرئيس في الفترة الأخيرة من ولايته، وذلك بعد أن يكون قد انتُخب خليفة له. كما أن أي جلسة تعقد لمجلس الشيوخ أو الكونغرس في الفترة التي يكون فيها المجلس الجديد قد انتُخب وأصبح جاهزا ليحل مكان المجلس القديم يطلق عليها اسم «جلسة بطة عرجاء». [المترجم].

إلى تلك النتيجة يتمثل في تصويت 13 جمهوريا ضد قيادتهم ولمصلحة المصادقة على المعاهدة. ولو لم يصادق مجلس الشيوخ على معاهدة «ستارت» الجديدة، فإن ذلك كان سيؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة دورها القيادي في العالم، وأيضا إلى تبدد الجهود العالمية التي بُذلت لنزع السلاح النووي. كما صوّت مجلس الدوما الروسي لمصلحة المصادقة على تلك المعاهدة.

كل هذا كان مرضيا للغاية. ولكن سرعان ما بدأت موجة مضادة من الأحداث تتكشف، حيث بدأ التقدم في تقليص الأخطار النووية بالتعثر بل وحتى بالسير في الاتجاه المعاكس. وباستثناء قمتي الأمن النووي الثانية والثالثة، اللتين عقدتا في سيول (2012) ولاهاي (2014)، فمن الإنصاف القول إن الولايات المتحدة وروسيا بدأتا في العام 2011 بالسير في منزلق عكسي طويل. فقد بدأت أساليب التفكير القديمة بإعادة تأكيد قوتها وحجب الرؤية المستقبلية التي تعتبر أن التخفيف من التهديد النووي يخدم المصلحة العامة. وتدوين حيثيات هذه الانتكاسة لا يدعو إلى التأمل فقط، بل ينطوي أيضا على دروس مفيدة.

أولا، أثارت المصادقة على معاهدة ستارت الجديدة، والتي كنت أعتقد أنها لن تسبب أي جدل، جدلا سياسيا كبيرا في الحقيقة إلى درجة أن الرئيس أوباما قرر عدم عرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب (CTBT) للمصادقة خلال ولايته الأولى. (كان الرئيس كلينتون قد وقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام 1996، عندما كنت لاأزال وزيرا للدفاع، ولكن إحالتها إلى مجلس الشيوخ للمصادقة عليها كانت في العام 1999، حيث جرى إسقاطها في التصويت الذي تم على أساس شبه حزبي).

في غضون ذلك، كانت كوريا الشمالية تقوم ببناء واختبار الأسلحة النووية، كما بدأت إيران بإجراءات بدا أنها تسير في هذا الاتجاه. وكان من الواضح أنه إذا لم يكن بالإمكان وقف كوريا الشمالية وإيران من بناء ترسانات نووية، فمن المرجح أن تتبعهما دول أخرى، وهكذا حتى تصبح معاهدة منع الانتشار النووي عقيمة.

وفي الوقت نفسه، كانت باكستان والهند تنتجان المزيد من المواد الانشطارية والقنابل. وما هو أكثر إثارة للشؤم أن باكستان طوّرت سلاحا نوويا «تكتيكيا»، أي سلاحا لاستخدامه في المعركة وليس بهدف الردع. وهذه الأحداث تؤدي حتما إلى

زيادة احتمال استخدام القنبلة النووية إما من قبل جماعة إرهابية وإما خلال حرب إقليمية.

ومع مجيء الرئيس بوتين، الذي حل محل الرئيس ميدفيديف في روسيا، إلى جانب مواصلة إنشاء نظام الدرع الصاروخية الأمريكي في أوروبا، لم تعد روسيا تبدي أي اهتمام بالتوصل إلى معاهدة أخرى تكون مكمِّلة لمعاهدة ستارت الجديدة.

وكان رد مشروع الأمن النووي على هذه السلسلة من الأحداث المقلقة يتمثل في إعادة تنشيط جهوده الرامية إلى إعادة الولايات المتحدة والعالم إلى بذل الجهود الجادة للحد من الأخطار النووية. وبدأنا في التواصل مع القادة في المجتمع الديني، حيث طلبنا منهم أن يعمموا رسالة مستعجلة على أعضائهم بهذا الخصوص. وقد لاحظنا أن المجموعات النظيرة لنا في أوروبا قد وسعت نطاق تواصلها من خلال تشكيل شبكة للقيادة الأوروبية European Leadership Network وتشجيع مبادرة التهديد النووي على تشكيل مجموعة مماثلة في أمريكا الشمالية تسمى «مجلس قيادة الأمن النووي» Nuclear Security Leadership Council، والذي يضم أعضاء يصغروننا بنحو جيل أو جيلين. كما أُنشئت شبكات مماثلة في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وحتى لو لم يكن العالم مستعدا بعد للتحرك بجدية نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإنه يجب عليه التحرك بجدية للحد من الأخطار الحقيقية والكبيرة جدا التي تشكلها تلك الأسلحة اليوم.

في العام 2013 كتبنا (أي شولتز وبيري وكيسنغر ونان) افتتاحيتنا الخامسة[14]. في صحيفة «وول ستريت جورنال»، والتي رسمنا فيها بشيء من التفصيل الخطوات التي ينبغي اتخاذها للحد بشكل كبير من تلك المخاطر. وأهم تلك الخطوات:

- إدخال تغييرات على وضع القوة النووية لزيادة زمن اتخاذ القرار بالنسبة إلى القادة. كنتُ قد وصفت في وقت سابق موقفا تعرضتُ له شخصيا حول إنذار كاذب بحصول هجوم نووي، وهو إنذار كان يمكن أن يؤدي إلى محرقة نووية. لم يكن ذلك الإنذار الكاذب الوحيد خلال الحرب الباردة. فكتاب سكوت ساغان Scott Sagan الشهير الذي يحمل عنوان «حدود السلامة: المنظمات والحوادث والأسلحة النووية» The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons يوثق الحقيقة المقلقة بأن احتمالات وقوع حادث كارثي تزداد مع ازدياد

التعقيد التكنولوجي؛ فالأسلحة النووية هي من أكثر الأنظمة التي عرفها الإنسان تعقيدا[15]. ويكشف كتاب صدر أخيرا للكاتب إريك شلوسر Eric Schlosser، بعنوان «القيادة والتحكم: الأسلحة النووية وحادث دماسكس(*) ووهم السلامة» Command and Control: Nuclear Weapons, the Damascus Accident, and the Illusion of Safety)، عن قصص تقشعر لها الأبدان حول حوادث نووية وقعت وحوادث أخرى كانت على وشك أن تقع، ومعظمها لم يكن معروفا لعامة الناس[16]. وقد رسمت تلك القصص المتعلقة بالإنذارات الكاذبة صورة مؤلمة في وعينا عن الخطر الهائل الذي نواجهه، حيث يتعين على قادتنا في مجرد دقائق أن يتخذوا قرارات تتعلق بالحياة والموت وتؤثر في الكوكب بأسره. هناك من يرى أن قِصر الوقت المطلوب لاتخاذ القرار بالرد كان أمرا ضروريا خلال الحرب الباردة، ولكن من الواضح أن هذه الآراء لم تعد منطقية اليوم؛ مع ذلك ها نحن لانزال نعمل بنظام عفّى عليه الزمن صُمم خصيصا لمقتضيات الحرب الباردة. لقد آن الأوان للولايات المتحدة كي توضح الهدف من رفع حالة الإطلاق الفوري عن الأسلحة النووية جميعها أينما وُجدت، وهي الحالة التي تكون فيها الصواريخ البالستية المجهزة برؤوس نووية جاهزة للإطلاق في غضون دقائق.

- التعجيل بالتخفيضات النووية في إطار معاهدة ستارت الجديدة. يمكن للولايات المتحدة أن تعجل بالتخفيضات التي اتُّفق عليها في الأسلحة النووية بموجب معاهدة ستارت الجديدة، وأن تعلن استعدادها لعمل تخفيضات تتجاوز تلك المستويات بوصفها جزءا من سياساتها القومية. كما يمكن للولايات المتحدة أن تعلن دعمها لتجميد الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية والروسية في أوروبا وتخفيضها، وهي الأسلحة التي أعتقد أنها تشكل خطرا أمنيا أكثر من كونها مصدر قوة عسكرية لكل من حلف الناتو وروسيا. وعلى المدى الأطول ينبغي أن تسعى الولايات المتحدة وروسيا إلى إجراء تخفيضات كبيرة في قواتهما النووية، بما في ذلك آلاف الأسلحة النووية التكتيكية والخاصة بمسرح العمليات، التي لم تشملها

(*) دماسكس Damascus: مدينة صغيرة تقع وسط ولاية أركانسو. وقد شهدت هذه المدينة حادث انفجار صاروخ بالستي عابر للقارات من نوع «تايتان Titan»، وذلك عن طريق الخطأ. وعلى الرغم من أن الصاروخ كان مجهزا برأس نووي يُعتبر الأضخمَ من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة، فإن ذلك الانفجار لم يؤدِ إلى أي انتشار للمواد المشعة. [المترجم].

المعاهدات الحالية، بالإضافة إلى آلاف الأسلحة الاحتياطية أو الموجودة في المخازن، غير المشمولة أيضا بالمعاهدات الحالية. ولكن من الواضح أن أي تقدم في تخفيض الأسلحة النووية سيتطلب من الولايات المتحدة وروسيا حل المسائل الأمنية الأخرى التي تسبب الآن انعدام الثقة والخوف بين الطرفين.

- مبادرة التحقق والشفافية. لا يمكن التوصل إلى اتفاقات للحد من الأسلحة النووية من دون توافر قدر يمكن التعويل عليه من التحقق والشفافية، وهما أمران أساسيان لبناء التعاون والثقة. في العام 2014 كانت الولايات المتحدة، وبالتعاون مع مبادرة التهديد النووي، سبّاقة في تبنّي مبادرة جديدة للتحقق سيترتب عليها إشراك مختبراتها للأسلحة النووية إلى جانب خبراء علميين من حول العالم في تطوير التكنولوجيا والابتكارات الرئيسة اللازمة لتخفيض الأسلحة والمواد النووية وتحديدها.

- تأمين المواد النووية لمنع الإرهاب النووي الكارثي. تُخزّن المواد اللازمة لبناء قنبلة نووية اليوم ضمن مئات المواقع الموجودة في خمسة وعشرين بلدا حول العالم، علما أن عدد هذه البلدان كان يتجاوز الأربعين قبل عشر سنوات فقط، وهذا مقياس مهم للتقدم الذي أُحرز. ولكن العديد من المواقع المتبقية لاتزال غير مؤمّنة بشكل جيد، ما يجعل تلك المواد القاتلة عرضة للسرقة أو البيع في السوق السوداء. وهناك التزامات جوهرية جرى التعهد بها خلال مؤتمرات القمة الخاصة بالأمن النووي لتأمين المواد النووية وتحسين التعاون، حيث تنطوي هذه العملية على إمكانية تحسين الأمن عبر الأجيال المقبلة. مع ذلك، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة التي يعلقها قادة العالم على الأمن النووي، لا يوجد حتى الآن أي نظام عالمي معمول به لتعقب جميع المواد النووية القابلة للاستخدام في مجال الأسلحة وتقديم بيانات عنها وإدارتها وتأمينها. لذلك يجب على قادة العالم أن يتعاونوا لسد هذه الفجوة من خلال الالتزام بوضع نظام عالمي شامل لأمن المواد لتأمين جميع المواد النووية القابلة للاستخدام في مجال الأسلحة من إمكانية الوصول غير المرخص إليها وسرقتها. ومن شأن إقرار مثل هذا الالتزام أن يكون من النتائج الإيجابية للغاية لمؤتمر القمة النووي للعام 2016.

خلاصة القول أن الفترة من العام 2007 إلى العام 2010 كانت تبعث على التفاؤل نظرا إلى التقدم الكبير الذي تحقق في مجال نزع السلاح النووي وأيضا لما

اتسمت به تلك الفترة من حماس حقيقي للمضي قدما نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ثم تلتها الفترة من 2011 إلى 2014، وهي فترة تبعث على الإحباط، نظرا إلى تباطؤ وتيرة التقدم خلالها ثم توقفها نهائيا. ولكن تلك التطورات المحبطة لم تكن سوى مقدمة للتحول الكارثي للأحداث الذي بدأ في العام 2014 عندما أرسلت روسيا قواتها إلى أوكرانيا. وقد وصفت الولايات المتحدة هذا الأمر «بالعمل العدواني غير المعقول» ونظمت عقوبات دولية ضد روسيا. كانت تلك العقوبات فعالة على المستوى الاقتصادي فقط، وليس السياسي. فقد واصلت روسيا نهجها لتضم شبه جزيرة القرم، كما استمرت في دعم القوات الانفصالية في شرق أوكرانيا.

ونتيجة لذلك، تدهورت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة في العام 2015 حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ الحضيض الذي بلغته إبان الحرب الباردة. وبدلا من مواصلة نزع السلاح النووي الذي كان جاريا على قدم وساق خلال العقدين الماضيين، نجد أنفسنا الآن إزاء سباق تسلح نووي جديد. إذ تنفذ روسيا حاليا برنامجا ضخما لإعادة بناء الأسلحة النووية، حيث تعمد إلى بناء واختبار ونشر نوعين جديدين من الصواريخ البالستية عابرة القارات والمجهزة برؤوس متعددة (التي كانت قد حُظرت بموجب المعاهدة التي تفاوض عليها الرئيس جورج بوش الأب). كما تبني وتختبر جيلا جديدا من الغواصات النووية، إلى جانب الصواريخ البالستية التي تُطلَق من تلك الغواصات. وتبني أيضا صواريخ ذات مدى أقصر لترهيب جيرانها في أوروبا الشرقية. وكل هذه البرامج الجديدة تدفع روسيا إلى اختبار رؤوس حربية جديدة لصواريخها الجديدة، وفي حال واصلنا المضي في مسيرتنا الحالية، فإني أتوقع منها أن تنسحب قريبا من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تبدأ بإجراء تلك التجارب.

وفي حال كنا لا ندرك تماما ما الأمور الموجودة على المحك هنا، فإن تصريحات المسؤولين الروس توضح ذلك. فقد رفضوا السياسة التي تبنوها منذ فترة طويلة والتي تتمثل في «عدم البدء باستخدام» الأسلحة النووية، حيث أعلنوا أنهم على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية للرد على أي تهديد لأمنهم، سواء كان نوويا أو غير نووي. وقد هددوا صراحة بمهاجمة دول أوروبا الشرقية باستخدام صواريخ إسكندر Iskander المتمركزة في كالينينغراد Kaliningrad. كما وجهوا تهديدا

ضمنيا للولايات المتحدة؛ ففي 16 مارس 2014، نشر ديمتري كيسيليوف Dmitry Kiselyov، مدير إحدى المؤسسات الإعلامية الروسية الذي عُين من قبل الرئيس بوتين، هذا التصريح اللافت للنظر: «إن روسيا هي الدولة الوحيدة القادرة على تحويل الولايات المتحدة إلى رماد مشع».

وفي الوقت الذي كانت تتواصل فيه كل هذه التصريحات والأعمال الاستفزازية، كانت الولايات المتحدة تدرس كيفية تحديث ترسانتها النووية. والخيار الواضح أمامها يكمن في الرد بالمثل، ما سيؤدي إلى كميات من الإنفاق الذي قد يصل إلى تريليون دولار على مدى السنوات العشرين المقبلة، كما يكمن في مجاراة التجارب النووية الروسية عبر إجراء تجارب خاصة بنا. ومن المؤكد أن احتمال حدوث هذا الأمر أكبر من احتمال القبول بخيار تجاهل الإجراءات والتصريحات الروسية.

ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يبذل قادتنا كل الجهود الممكنة لإيجاد خيار ثالث، وهو خيار يتطلب الدخول في عملية ديبلوماسية مع الروس بقدر من المهارة التي لم نكشف عنها منذ عدة عقود. وينطوي فعل هذا الأمر على تحدّ هائل، ولكن الفشل في القيام بذلك قد يكون كارثيا.

وعلى الرغم من هذا التدهور الخطير، فإن مشروع الأمن النووي سيواصل عمله. وتتسم عواقب الفشل - المتمثلة في استخدام القنابل النووية من قبل الإرهابيين أو خلال حرب نووية - بأنها كارثية إلى درجة تحتّم عدم حصول أي تهاون فيما يُعتَزم عمله. كما سنواصل اتخاذ التدابير الملموسة التي تقلل من خطر الأسلحة النووية. وعلى رغم أن المناخ الدولي الحالي لا يساعد على الانتقال إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإننا لن نتخلى عن تلك الرؤية. والواقع أننا نعتقد أن الخطوات العملية التي نقترحها لتخفيض الأخطار النووية لن تحظى بدعم دولي كامل ما لم تُربط برؤية تقضي بإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف؛ كما أننا نعتقد أن هذه الرؤية لن تتحقق أبدا من خلال خطوة واحدة كبيرة، بل عبر عملية تتكون من خطوات تدريجية، وكل خطوة منها كفيلة بجعلنا أكثر أمانا.

25

طريق الخلاص: الأمل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية

أعتقد أن الإنسان لن يصمد فقط، بل سينتصر.

- وليام فوكنر؛ خطاب تسلُّم جائزة نوبل، 10 ديسمبر 1950[1]

يروي هذا الكتاب قصة الجهود التي بذلتُها على مدى عقود عديدة للحد من إمكانية وقوع كارثة نووية، بما في ذلك المرات العديدة التي كان العالم خلالها على شفا الهاوية النووية.

وآمل أن تلقى قصة رحلتي على شفا الهاوية النووية صدى لدى الشباب والشابات في كل مكان. وحتى في هذه الأوقات هناك إقبال من قبل البعض لمواجهة التحدي الرهيب نفسه الذي تعرَّفتُ عليه أول مرة عندما كنتُ جنديا

«إن افتقار المواطنين إلى الوعي والاهتمام بشأن هذه المشكلة الفائقة يجعل من الصعب جدا على الحكومات الديموقراطية أن تتخذ إجراءات مكلّفة»

شابا في العام 1946 وسط الأنقاض التي خلّفتها الحرب في اليابان، التي شهدت ذلك الدمار غير المسبوق للحرب الحديثة. يُذكر أن شبح تلك الكوارث عاد ليؤرقني فيما بعد على خلفية حدوث حريق جديد مفاجئ في السماء، ذلك الحريق الذي أصبح الآن أقوى بمليون مرة من قبل. فأسلحة الحرب العالمية الثانية دمّرت المدن، أما أسلحة اليوم فإنها قد تدمر الحضارة ذاتها.

وثمة أصوات متفائلة في عصرنا - أصوات ترى أن العنف البشري آخذ في الانخفاض؛ وأن الاتجاهات السياسية العالمية، حتى لو كانت متفرقة، قد تنبئ في نهاية المطاف بتوطيد دعائم الحكم الإنساني على نطاق واسع؛ وأنه من الممكن أن ينشأ اقتصاد سوق حرة عالمي ينقذ ملايين الناس من الفقر المدقع.. هذه الأصوات تبعث على الارتياح. وفي حين أن هذا المسار التصاعدي يبعث على الأمل حقا، فإن حدوث صراع نووي يمكن أن يؤدي في غفلة من التاريخ إلى الإطاحة الكلية بجميع هذه النتائج.

إن الخطر الرئيس الذي نواجهه يتمثل في أن الدمار النووي المحدق بنا بعيد جدا عن وعي عامة الناس حول العالم، نظرا إلى أن قسما كبيرا من أدوات ذلك الدمار مُخفَى تحت البحار وفي المناطق الوعرة والنائية. لهذا تتجلى السلبية على نطاق واسع. ربما يعود هذا الأمر إلى هيمنة العقلية الانهزامية وقرينتها المتمثلة في اللامبالاة. وبالنسبة إلى البعض قد يعود ذلك بشكل رئيس إلى ذلك الخوف البدائي للغاية الذي يشعر به الإنسان إزاء مواجهة «ما لا يمكن تصوره». وبالنسبة إلى البعض الآخر، قد يتمثل السبب في تعليل النفس بأمل وهمي بأن هناك، أو يمكن أن يكون هناك، دفاع صاروخي مقبول ضد الهجوم النووي. وبالنسبة إلى الكثيرين، يبدو أن الأمر يعود إلى مواصلة الأمل في أن يبقى الردع النووي فعالا إلى أجل غير مسمى، وأن يحظى القادة دائما بمعلومات فورية ودقيقة بما فيه الكفاية، وبمعرفة للسياق الحقيقي للأحداث، وأن يحالفهم الحظ لتجنب الجزء الأكثر مأساوية من الحسابات العسكرية الخطأ.

هل هناك سبب للاعتقاد أننا نستطيع اتخاذ إجراءات جادة للحد من الأخطار النووية القاتلة في مواجهة هذه السلبية العامة؟ قبل سنوات، وفي أحلك أيام الحرب الباردة، عندما كانت العوائق التي تحول دون إحراز تقدم للتخفيف من خطر

الأسلحة النووية أكبر مما هي عليه اليوم، حثنا الرئيس جون كينيدي على الاعتقاد أننا نستطيع أن ننجح:

> عدد كبير جدا منا يعتقدون أن الأمر مستحيل. وعدد كبير جدا يعتقدون أنه غير واقعي. ولكن هذا الاعتقاد انهزامي وخطير. فهو يؤدي إلى استنتاج أن الحرب أمر لا مفر منه، وأن البشرية محكوم عليها بالفناء، وأننا أسرى لقوى لا نستطيع السيطرة عليها. يجب ألا نسلّم بتلك الرؤية. مشكلاتنا هي من صنع الإنسان؛ لذلك، فإن حلها ممكن من قِبل الإنسان[2].

وهذا ينطبق على حالتنا اليوم. فمواجهة الخطر الناجم عن الأسلحة النووية أمر مخيف، ولكن علينا أن نعترف بالتهديد ونكرس أنفسنا لتقليصه. ومن المؤكد أنه مادامت الدول تنشر الأسلحة النووية باعتبار ذلك جزءا من خططها الحربية، فإنه لا يمكننا أبدا أن نتأكد من أنها لن تُستخدم في حرب إقليمية أو من قبل جماعة إرهابية. إن انفجارا نوويا واحدا فقط من شأنه أن يسبب عددا من الإصابات يزيد بمقدار مائة مرة على العدد الذي سقط في الحادي عشر من سبتمبر؛ فضلا على ذلك، ستترتب على هذا الأمر عواقب اقتصادية وسياسية واجتماعية من شأنها أن تدمر أسلوب حياتنا. ولكننا نستطيع أن نتخذ إجراءات تقلل، إلى حد بعيد، من احتمال حدوث مثل هذه الكارثة. ليس هذا فقط، بل يجب أن يكون اتخاذنا تلك الإجراءات على رأس سلم أولوياتنا.

علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق.

في الفصل السابق، بيّنتُ كيف أنه بعد عامين من التقدم الكبير الذي أُحرز للحد من الأخطار النووية، تعثّرت الأمور، وبدأت الآن في الانكفاء. والمشاكل المسؤولة عن ذلك هي من النوع التقليدي: كالتمسك بالنهج السياسي المعتاد، والممارسات الاقتصادية الضيقة، والتعصب القومي بدلا من التعاون الدولي، وحالات القصور التي أصابت مخيلة البعض فيما يتعلق بالخطر النووي.

هذه العوائق المألوفة تسبب شعورا عميقا بالإحباط، ولكن يجب ألا نستسلم. كما يُفترض ألا يتسم ردنا عليها بالسلبية أو الانهزامية أو التوهم. وهناك من

الأحداث التاريخية المبشرة بالخير - والتي تحدثتُ عن بعضها في هذا الكتاب - ما يكفي لإعطائنا أملا مدعّما بالحقائق بأن البشرية ستتمكن من الارتقاء إلى مستوى التهديد النهائي الذي تشكله الأسلحة النووية اليوم؛ وبأننا سنتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الخطر، والقضاء عليه في نهاية المطاف.

وتحدثتُ عن العمل الجاري والمشجِّع لمبادرة التهديد النووي ومشروع الأمن النووي، والذي يركز على خطوات محددة تقلل من خطر الأسلحة النووية، حتى إن كانت لاتزال هناك الآلاف من تلك الأسلحة المنتشرة في هذا العالم. ويجب أن نستمد الثقة من حقيقة أن حكومات العالم قد اتخذت بالفعل تدابير مهمة لجعلنا أكثر أمنا من الأسلحة النووية. تأمل فيما يلي:

من خلال الإجراءات الدولية التي أفضت إلى نزع السلاح النووي في أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، وكان ذلك بُعيد انتهاء عداوات الحرب الباردة، أثبتنا أن هناك واقعا يبعث على الأمل، وقد تجلى ذلك في الجهود التعاونية الناجحة للتخفيف من الخطر النووي.

وفي الافتتاحيات التي كتبناها خلال العامين 2007 و2008، دعونا، أنا وشولتز وكيسنغر ونان، إلى اتخاذ إجراءات عملية محددة لتعزيز الأمن العالمي على المدى القريب، وهي إجراءات يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين نشأ تأييد دولي واسع بشكل ملحوظ للأفكار الواردة في تلك الافتتاحيات، وقد تجلى ذلك في أشكال عديدة من بينها الرسائل، والافتتاحيات، وتشكيل جماعات تأييد، وخطاب الرئيس أوباما في براغ، والقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي بالإجماع والذي يدعو إلى التحرك نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولكن علينا أن نتأمل التمييز القديم بين القول والفعل. صحيحٌ أن الدول الرائدة في العالم قد قالت الأشياء الصحيحة، ولكنها ماذا فعلت؟

الجواب: لقد فعلت ما يكفي لتبرير الأمل.

من المهم أنه بعد عام من خطاب الرئيس أوباما في براغ، وقّعت الولايات المتحدة وروسيا معاهدة ستارت الجديدة التي تشترط إجراء تخفيضات في حجم القوات النووية المنتشرة لدى كلا الجانبين. صحيحٌ أن التخفيضات في حد ذاتها ليست أكثر من متواضعة، ولكن القيمة الرئيسة للمعاهدة، وهي قيمة في غاية

الأهمية، تتمثل في تنشيط الحوار بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن القضايا النووية ووضع تدابير تحقق شاملة تفضي إلى قدر أكبر من الشفافية بخصوص قواتنا النووية المنشورة.

ولكن ربما كان العمل الأكثر أهمية بعد خطاب الرئيس أوباما في براغ يتمثل في إنشاء مؤتمرات قمة نووية تُعقد كل سنتين تركز على تحقيق رقابة أفضل بكثير على المواد الانشطارية المنتشرة على نطاق واسع في العالم. ولما كانت العقبة الرئيسة، التي تواجهها المجموعة الإرهابية التي تسعى إلى الحصول على قنبلة نووية، تتمثل في صعوبة وتعقيد صنع المواد الانشطارية، فإن إحكام تأمين تلك المواد هو أفضل طريقة للحيلولة دون تحقق ذلك الاحتمال الرهيب. ويجب ألا ننسى أن ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا، مع أنهما لاتزالان تتمتعان بقدرة تدميرية مفرطة، لا تشكلان سوى جزء صغير مما كانتا عليه في ذروة الحرب الباردة.

وتبين هذه الإجراءات أن الحكومات المسؤولة قادرة على الاعتراف بخطر الأسلحة النووية واتخاذ الإجراءات التي تحد من تلك المخاطر. ولكن ليس من الحكمة أن نهنئ أنفسنا على الإنجازات التي تحققت حتى الآن إلا باعتبارها لَبنات مُرحَّبا بها من أجل البناء عليها. يجب علينا العمل بشكل جاد وعلى نطاق واسع، وبقدر كبير من الاستنفار، للحد من خطر الأسلحة النووية؛ وقد تم توضيح التدابير اللازمة للقيام بذلك في الفصل السابق.

جميع هذه الإجراءات معقدة وسوف تستغرق سنوات عديدة لكي تُنفَّذ تنفيذا تاما. ويعتقد بعض زملائي، لاسيما أولئك الموجودون في حركة الصفر العالمي، أن تركيزنا على الخطوات العملية يضعف هدفهم المتمثل في تخفيض الأسلحة النووية إلى الصفر من خلال اتفاق دولي يتجلى، إلى حدّ ما، في ملحق رئيس يُضاف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولكن رأيي، الذي أستند فيه إلى التاريخ الطويل الذي أمضيتُه في التعامل مع الأزمة النووية، هو أن تلك الخطوات تشكل مقدمة لا غنى عنها لإحراز تقدم حقيقي في الحد من الأخطار النووية.

في الحقيقة، أعتقد أنه ليس لدينا أي أمل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية من دون اتخاذ تلك الخطوات الأولية. ولكني أعتقد أيضا أننا لن نتمكن من حشد الإرادة اللازمة لاتخاذ هذه الخطوات الصعبة من دون ربطها برؤية. والمشكلة

لا تتمثل في حجم الوقت المطلوب لتنفيذ تلك الخطوات، بل في كون حكومات العالم لا تتحرك حاليا نحو التنفيذ.

ويعود هذا الإخفاق من قبل الحكومات بالدرجة الأولى إلى كونها لا تتعرض لضغوط كافية من قبل ناخبيها لكي تتحرك. وهنا أريد التأكيد مجددا على نقطة في غاية الأهمية، وهي أن الناس في الولايات المتحدة وحول العالم ببساطة لا يدركون بشكل فعال الأخطار التي يواجهونها من ترسانات الأسلحة النووية الموجودة اليوم. ويبدو أن جزءا كبيرا من عامة الناس يعتقدون أن الأخطار النووية انتهت مع انتهاء الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن أطفال المدارس (ولله الحمد) لم يعودوا يتدربون على تمارين الانحناء والاحتماء duck-and-cover drills، فإن افتقار المواطنين إلى الوعي والاهتمام بشأن هذه المشكلة الفائقة يجعل من الصعب جدا على الحكومات الديموقراطية أن تتخذ إجراءات مكلفة وغير ملائمة. مما لا شك فيه أنه بعد الهجوم النووي، فإن هذه اللامبالاة لدى عامة الناس - أي لدى ما سيتبقى منهم على قيد الحياة - ستختفي على الفور؛ ولكن كم هو أفضل أن نخفف التهديد قبل وقوع الهجوم!

ولكي يحقق العالم تقدما حقيقيا في الحد من الأخطار النووية، يجب أن تتولى الولايات المتحدة القيادة؛ ولكنها لن تتولى القيادة ما لم يفهم الأمريكيون أهمية القيام بذلك، أي أن الأسلحة النووية اليوم لم تعد توفر لنا الأمن، مثلما كانت تفعل في الحرب الباردة، بل هي تعرِّض أمننا للخطر. ويجب أن يكون واضحا للعامة والقادة معا أن منع نشوب الصراع النووي يخدم المصلحة العامة التي تطغى على كل المصالح الأخرى، كما أن أهميته تتخطى الهواجس الضيقة والتمسك بالنهج السياسي المعتاد.

والعامل الأهم في اتخاذ الإجراءات البنّاءة التي تستطيع منع استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى يتمثل في تثقيف الجمهور. وتتولى مبادرة التهديد النووي حاليا تنفيذ برامج مهمة من شأنها أن ترفع مستوى الوعي العام بالأخطار النووية، وقد تحدثتُ عن ذلك في الفصل السابق. كما كرّستُ جهودا خاصة لزيادة الوعي لدى جيلنا الشاب، أي جيل الألفية وما بعدها، والذي أصبح جزءٌ منه في سن المراهقة وجزء آخر في العشرينيات من عمره. وهذا خيار طبيعي لأنني

أعمل في جامعة ويحيط بي الشباب. ولكنني أريد الوصول إلى شريحة من الناس تكون أكبر بكثير من الشريحة التي يشكلها الطلاب في جامعة واحدة، وذلك من خلال برامج تكون قادرة على الوصول إلى الطلاب في جميع الجامعات، والطلاب في المدارس الثانوية، وأيضا الشباب غير المنتسبين إلى المدارس. إن معالجة مشكلة الأخطار النووية سوف تستغرق عقودا، وستحتاج في نهاية المطاف إلى أن يتصدى شباب اليوم لحلها، سواء في أمريكا أو حول العالم. لقد تعامل جيلي مع الأخطار النووية للحرب الباردة؛ ويجب على الأجيال اللاحقة أن تتعامل مع الإرث النووي القاتل الذي تركناه خلفنا.

خلال رحلتي، تطوّر لدي إيمانٌ كبير بقدرة البشر على الاستجابة للأزمات، بل حتى لأكثر حوادث الحرب فظاعة، وذلك عبر التكاتف بدافع الإنسانية المشتركة لتقديم التضحيات والوفاء بالالتزامات التي ترتقي بالخير الأعظم. لقد أوردتُ في هذه الصفحات أمثلة شملت رؤساء دول وديبلوماسيين وقادة عسكريين ومشرّعين وعلماء وتكنولوجيين وقادة شركات ومواطنين عاديين من جميع أنحاء العالم. فعندما يُسمع صوتُ الناس، وعندما يُشركون في التفكير حول الخطر النووي، وعندما يتعاونون في صياغة اتفاقات يُنظر فيها إلى جميع الأطراف بإنصاف، حينذاك يمكن إحراز تقدم كبير. لقد زاد العصر النووي من الحاجة إلى أساليب جديدة في التفكير، وسوف يدرك الناس هذا الأمر. عندما يُعطى الناس فرصة، فإنهم يفهمون.

وقد وضعتُ هذا الاعتقاد في الاعتبار، عندما بدأتُ بمشروع «www.wjperrypro ject.org» الذي سعيتُ فيه إلى ممارسة اقتناعاتي القائمة على التجربة بخصوص الناس والأزمة النووية، وذلك على أوسع نطاق يمكنني الوصول إليه. ويشكل هذا الكتاب الخطوة الأولى. وفي حين أنه مكنني من بلورة أفكاري، فإن هذا الكتاب وحده لن يصل إلى ذلك العدد الكبير من الناس الذين يحتاجون إلى سماع دعوتي إلى التحرك. فهو، على وجه الخصوص، لن يتمكن من مجاراة الإنترنت في توصيل رسالتي إلى أكبر عدد ممكن من جيل الشباب. وبناء على ذلك، أنتجت مادة على الإنترنت متاحة للجميع ويمكن الوصول إليها باستخدام الأجهزة النقالة على أمل أن تصل إلى الشباب في جميع أنحاء العالم.

إنني أدرك من خلال خبرتي الواسعة مدى صعوبة التحدي الذي وضعته. كما أفهم أن الجهود التي أبذلها للتخفيف من الأخطار النووية التي يواجهها العالم اليوم قد تكون في الواقع مسعى مستحيل التحقيق.

ولكن ارتفاع الرهانات وضخامة المخاطر التي تهدد الإنسانية دفعاني إلى العدول عن الانكفاء إلى حياة التقاعد الهانئة وإلى تكريس ما تبقى من حياتي للقيام بكل ما في وسعي القيام به للحد من تلك المخاطر. أفعل هذا لأنني أعتقد أن الوقت ليس في مصلحتنا، وأفعل هذا أيضا لأنني بعد أن ساعدت على إنشاء قواتنا النووية في الحرب الباردة، فإني أدرك ما هو المطلوب لتفكيكها، وأعتقد أنني مسؤول مسؤولية خاصة للقيام بذلك. وهكذا أواصل رحلتي على شفا الهاوية النووية.

وكلما انتابني شعور بالإحباط، وكلما بدا لي أن العوائق لا يمكن التغلب عليها، وكلما شعرتُ بالوهن بسبب اللامبالاة التي أراها حولي، وكلما يئستُ من أننا سنسمح للأسلحة النووية بإنهاء حضارتنا، وكلما هيأتُ نفسي للتخلي عن هذه المهمة ... أعود إلى كلمات وليام فوكنر William Faulkner الخالدة، التي قالها في الخطاب الذي ألقاه في أثناء تلقيه جائزة نوبل في ديسمبر 1950، وذلك بعد ستة أشهر فقط من غزو كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، في البداية المحفوفة بالمخاطر للحرب الباردة:

> لم تعد هناك مشاكل للروح. هناك فقط السؤال: «متى سأتعرض للتفجير؟»... أنا أرفض القبول بنهاية الإنسان. من السهولة بمكان أن نقول إن الإنسان خالد لمجرد أنه سوف يصمد، أي أنه عندما يقرع ناقوس القيامة لآخر مرة وتكون أصداؤه قد تلاشت من آخر صخرة تافهة معلقة وسط سكون الأمواج في مساء يحتضر ويشهد آخر احمرار له في الأفق، حتى في ذلك الوقت سيتبقى هناك صوت واحد آخر لايزال يتكلم: إنه الصوت الهزيل الذي لا ينضب للإنسان. أنا أرفض قبول هذا. أعتقد أن الإنسان لن يصمد فقط، بل سينتصر.

الهوامش

تمهيد

1. Coll, Steve. Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, Bin Laden from the Soviet Invasion to September 10, 2001. New York: Penguin, 2005. Pg. 10. Bergen, Peter L. Holy War, Inc.: Inside the Secret World of Osama Bin Laden. New York: Free Press, Simon and Shuster, 2001. Pg. 97.

الفصل الأول

1. Kennedy, John F. "Radio and Television Report to the American People on the Soviet Arms Buildup in Cuba, October 22, 1962." JFKWHA-142-001, 22 October 1962. Accessed 25 August 2014.

2 - المصدر نفسه. في التقرير المؤرخ 22 أكتوبر 1962 والموجَّه إلى الشعب الأمريكي بشأن تزايد انتشار الأسلحة السوفييتية في كوبا، أعلن الرئيس جون كينيدي أنه «يجري البدء بفرض حجر صارم على جميع المعدات العسكرية الهجومية التي يجري شحنها إلى كوبا. وستعاد جميع أنواع السفن المتجهة إلى كوبا إلى المكان الذي أتت منه، بغض النظر عن الدولة أو الميناء اللذين تكون قادمة منهما، في حال تبيّن أنها تحتوي على شحنات أسلحة هجومية».

3. Kessler, Glen. "An 'Eyeball to Eyeball' Moment That Never Happened." New York Times, 23 June 2014. Accessed 25 August 2014.

بعد أزمة الصواريخ الكوبية، نشرت بعض الصحف مقالات عن انتصار كينيدي والولايات المتحدة، مستشهدة بقول وزير الخارجية دين راسك: «إن كل واحد منا يحدق بعيني الآخر، وأعتقد أن الطرف الآخر قد رمشت عيناه».

الفصل الثاني

1. Albert Einstein, telegram, 23 May 1946, quoted in "Atomic Education Urged by Einstein; Scientist in Plea for $200,000 to Promote New Type of Essential Thinking." New York Times, 24 May 1946.
2. Senauth, Frank. The Making of the Philippines. Bloomington, IN: AuthorHouse, 2012. Pg. 85.

الفصل الثالث

1. Powers, Thomas. Intelligence Wars: American Secret History from Hitler to Al-Qaeda. New York: New York Review of Books, 2002. Pg. 320.
2. Eckhardt, Roger. "Stan Ulam, Jon von Neumann, and the Monte Carlo Method." Los Alamos Science, Special Issue (1987). Accessed 7 November 2013.

طريقة مونت كارلو هي تقنية لأخذ العينات الإحصائية ابتُكرت من قبل ستان أولام وجون فون نيومان. وكانت فكرة هذه التقنية قد خطرت على بال ستان أولام للمرة الأولى في العام 1946، وذلك بوصفها طريقة للتنبؤ باحتمال النجاح في لعبة سوليتير (Solitiaire) في ورق اللعب، ثم طورت في وقت لاحق من قبل أولام وجون فون نيومان بوصفها وسيلة للتنبؤ بالسلوك الانفجاري للأسلحة الانشطارية، التي يجري تطويرها في لوس ألاموس، من خلال تقدير معدلات تضاعف النيوترونات. وفي العام 1948، أبلغ ستان أولام لجنة الطاقة الذرية عن تطبيق هذه الطريقة على استخدامات تتجاوز الأسلحة الانشطارية.

3. Snow, C. P. Science and Government. Cambridge: Harvard University Press, 1960. Pg. 47.

4. Pedlow, Gregory, and Donald Welzenbach. The CIA and the U-2 Program, 19541974-. US Central Intelligence Agency, History Staff Center for the Study of Intelligence, 1998. Pgs. 100104-. Accessed 25 August 2014.

أول استخدام عملياتي لطائرة الاستطلاع U-2 جرى في يوم الأربعاء الموافق 20 يونيو 1956. وفي يوم الأربعاء الموافق 4 يوليو 1956، كانت أول رحلة لهذه الطائرة فوق الاتحاد السوفييتي.

5. Taubmann, Philip. Secret Empire: Eisenhower, the CIA, and the Hidden Story of America's Space Espionage. New York: Simon and Schuster, 2003.

6. US Central Intelligence Agency. "Report of DCI Ad Hoc Panel on Status of the Soviet ICBM Program." DCI Ad Hoc Panel to Director of Central Intelligence, 25 August 1959. Accessed 25 August 2014.

7. Preparatory Commission for the Comprehensive Nuclear-Test Ban Treaty Organization. "30 October 1961 – the Tsar Bomba." Accessed 25 August 2014.

جرى تفجير أضخم قنبلة نووية بنيت على الإطلاق فوق جزيرة نوفايا زيمليا Novaya Zemlya في المحيط المتجمد الشمالي في 30 أكتوبر 1961. وكانت تتمتع بقدرة تدميرية تصل إلى 50 ميغاطنا. وكان المهندسون السوفييت قد خفضوا القدرة التدميرية الفعلية لتلك القنبلة من 100 ميغاطن إلى قرابة النصف للحد من الغبار الذري. كان الاسم الرسمي لهذه القنبلة هو «القنبلة الهيدروجينيةRDS-220 ». أما اسم «قنبلة القيصر» Tsar Bomba فقد أطلقه عليها الغرب. وقد أسقطت تلك القنبلة بعد ربطها بمظلة لإبطاء السقوط من أجل إعطاء الطائرة فرصة أكبر للهروب. وكان احتمال البقاء على قيد الحياة بالنسبة إلى الطيار وطاقمه يُقدَّر بنسبة 50 في المئة فقط. يُذكر أن موجة الصدمة الناتجة عن الانفجار سببت على الفور فقدان الطائرة 1 كم من الارتفاع، ولكنها هبطت بسلام.

8 - تأسست شركة إي إس إل ESL (مختبر النظم الكهرومغناطيسية Electromagnetic Systems Laboratory) في يناير 1964 وسُجلت في ولاية كاليفورنيا. وكان المديرون المؤسسون لهذه الشركة: ويليام جيه بيري (الرئيس التنفيذي)، وجيمس إم هارلي James M. Harley، وكلارنس إس جونز Clarence S. Jones، وجيمس إف أوبراين James F. O'Brien، وألفريد هالتمان Alfred Halteman.

الفصل الرابع

1. Stanford Graduate School of Business. "Franklin Pitch Johnson." Accessed 6 November 2013. Franklin P. "Pitch" Johnson launched Draper and Johnson Investment Company in 1962.
2. Stanford University, Stanford Linear Acceleration Center. "A Brief Biography of Wolfgang K. H. Panofsky." Accessed 26 August 2014.
بوصفه باحثا ومصمم آلات ومسؤولا عن البحوث الأساسية، ترك وولفغانغ كيه إيتش بانوفسكي، المعروف باسم «بيف»، أثرا عميقا في مجال فيزياء الجسيمات الأولية. وقد شغل منصب أستاذ الفيزياء في جامعة ستانفورد من 1951 إلى 1963، ومدير مختبر ستانفورد لفيزياء الطاقة العالية Stanford High Energy Physics Laboratory من 1953 إلى 1961، ومدير مركز ستانفورد للتسارع الخطي (SLAC) Stanford Linear Acceleration Center من 1961 إلى 1989. كما شغل منصب المدير الفخري للمركز نفسه من 1989 حتى وفاته في منزله في لوس ألتوس بولاية كاليفورنيا في سبتمبر 2007.
3. Stanford University, Center for International Security and Cooperation. "Sidney D. Drell, MA, PhD." Accessed 26 August 2014.
سيد دريل (سيدني د. دريل): هو حاليا زميل أقدم في معهد هوفر وأستاذ فخري للفيزياء النظرية في المختبر القومي للتسارع في جامعة ستانفورد (والذي كان يُعرف سابقا باسم مركز ستانفورد للتسارع الخطي). وشارك في تأسيس مركز الأمن والتعاون الدولي، كما شارك في إدارته من العام 1983 إلى العام 1989. وهو من الأعضاء الأصليين في جايسون JASON، وهي مجموعة من العلماء الأكاديميين الذين يقدمون استشارات للحكومة بشأن القضايا التي تتمتع بأهمية قومية، فضلا عن كونه عضوا في مجلس إدارة مختبر لوس ألاموس القومي.

الفصل الخامس

1 - من حديث دار بين جين فوبيني Gene Fubini ووليام بيري في البنتاغون، مارس 1977؛ وقد أعيدت صياغته من قبل بيري.
2. Center for Strategic and International Studies. "Harold Brown." Accessed 26 August 2014.
تم ترشيح هارولد براون من قبل الرئيس جيمي كارتر ليكون وزيرا للدفاع في 20 يناير 1977. وجرى اعتماده من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي في 21 يناير، حيث أدى اليمين في اليوم نفسه، وقد شغل منصب وزير الدفاع حتى 20 يناير 1981.
3. Pace, Eric. "Eugene Fubini, 84; Helped Jam Nazi Radar." New York times, 6 August 1997. Accessed 26 August 2014.
كان يوجين فوبيني (جين فوبيني) فيزيائيا ومهندس إلكترونيات، وقد عمل مساعدا لوزير الدفاع في إدارتي كينيدي وجونسون. وكان فوبيني أيضا مراقبا فنيا ومستشارا علميا للجيش الأمريكي والبحرية الأمريكية في مسرح العمليات الأوروبي في العامين 1943 و1944، حيث أسهم في الإعداد لعمليات تهدف لتحديد مواقع رادارات دول المحور والتشويش عليها. في العام 1961 التحق بمكتب بحوث الدفاع والهندسة في

البنتاغون. وفي العام 1963 اختاره الرئيس كينيدي للمنصب الإضافي المتمثل في مساعد وزير الدفاع، حيث مُنح مسؤوليات تشمل برامج البحث والتطوير العسكرية.

4. Stanford Engineering. "Paul Kaminski (PhD '71 AA)." November 2007. Accessed 26 August 2014.

تعرّف بول كامينسكي على بيري عندما كان يرتاد الكلية الصناعية للقوات المسلحة بوصفه ضابطا في سلاح الجو من 1976 إلى 1977. دعا بيري كامينسكي كي يعمل معه بصفته مساعده الخاص. هنا تعرّف كامينسكي لأول مرة على برنامج الشبح. وتولى كامينسكي منصب وكيل وزارة الدفاع للمشتريات والتكنولوجيا في الفترة من 3 أكتوبر 1994 إلى 16 مايو 1997. وكان مسؤولا عن جميع برامج البحوث والتطوير والمشتريات في وزارة الدفاع.

5. Nuclear Threat Initiative. "Sam Nunn." Accessed 26 August 2014.

عمل سام نان عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية جورجيا لمدة أربعة وعشرين عاما، من 1972 إلى 1996. وخلال الفترة التي أمضاها في مجلس الشيوخ شغل منصب رئيس لجنة الخدمات المسلحة، واللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالتحقيقات، وكلتاهما تابعة للمجلس. كما عمل أيضا في لجان الاستخبارات والأعمال الصغيرة. وفي العام 2001 شارك إلى جانب تيد تيرنر Ted Turner في تأسيس مبادرة التهديد النووي، وهي منظمة غير ربحية وغير حزبية لتعزيز الأمن العالمي.

الفصل السادس

1. The Atlantic. "World War II: Operation Barbarossa." July 24, 2011. Accessed 26 August 2014.

عملية باربروسا هي عملية غزو ضخمة شنتها ألمانيا النازية وحلفاؤها من دول المحور ضد الاتحاد السوفييتي بتاريخ 22 يونيو 1941.

2. US Army. Army Ammunition Data Sheets: Artillery Ammunition. Washington, DC: GPO, April 1973. Pg. 2.

الكوبرهيد Copperhead عبارة عن قذيفة تُحمّل بشكلٍ منفصل وتُطلق من المدفع، وتتسم بكونها موجهة بالليزر وعالية الانفجار، وهي مصممة للاستخدام ضد الدبابات والعربات المدرعة، وغيرها من الأهداف المتحركة أو الثابتة المصلّدة.

3. Raytheon. "AGM-65 Maverick Missile." Accessed 26 August 2014.

صاروخ مافريك AGM-65 هو صاروخ هجومي دقيق يُطلق من طائرات الهيليكوبتر والطائرات المقاتلة والهجومية وطائرات الاستكشاف التي تُحلق في مختلف الأماكن. ويتمتع هذا الصاروخ بدقة في التوجيه تمنحه قدرة هجومية ضد كلٍّ من الأهداف الثابتة والأهداف المتحركة عالية السرعة. وبما أنه يتمتع بدقة إصابة لا يتجاوز هامش الخطأ فيها المتر الواحد، فإن هذا الصاروخ يُستخدم لتأمين الإسناد الجوي القريب.

4. Boeing. "AMG-114 HELLFIRE Missile." Accessed 26 August 2014.

صاروخ هيلفاير AMG-114 (الذي كان في البداية يُعرف باسم صاروخ «ارم وانسَ» الذي يُطلق من طائرات الهيليكوبتر Helicopter Launched, Fire, and Forget Missile) هو عبارة عن نظام صاروخي جو أرض قصير المدى ويوجّه بالليزر أو الرادار للقضاء على الدبابات وغيرها من الأهداف مع تقليل احتمال تعرض المركبة التي تُطلقه لنيران العدو.

وقد صُمم هذا الصاروخ في السبعينيات وبدأ تطويره المتقدم في العام 1976.

5. Boeing. "AGM-86B/C Air-Launched Cruise Missile." Accessed 26 August 2014.

صاروخ AGM-86B/C ALCM (أو صاروخ كروز الذي يُطلق من الجو Air-Launched Cruise Missile) هو صاروخ بعيد المدى موجّه ذاتيا ويسير بسرعة أقل من سرعة الصوت، يُحمل بوساطة قاذفة B-52 على ارتفاعات عالية ومنخفضة. وعندما يكون مزودا برأس حربي نووي فإنه يُطلق عليه اسم ALCM، أما عندما يكون مزودا برأس حربي تقليدي فيُعرف باسم CALCM. بدأ هذا البرنامج في يونيو 1974 ويستخدم نظام تحديد المواقع GPS لتأمين الملاحة الدقيقة بالقصور الذاتي accurate inertial navigation.

6. Schwartz, Stephen. Atomic Audit: the Costs and Consequences of U.S. Nuclear Weapons since 1940. The Brookings Institute, 1998. Pg. 18.

توماهوك (BGM-109) هو صاروخ كروز يُطلق من السفن أو الغواصات باستخدام نظام معقد للملاحة يبدأ بنظام توجيه بالقصور الذاتي inertial-guidance system فوق البحر، وعندما يصبح الصاروخ فوق البر ينتقل إلى أسلوب توجيه أكثر دقة، يُعرف باسم تيركوم TERCOM (أي مقارنة التضاريس أو مطابقة أو رسم خريطة خطوط التضاريس Terrain Comparison or Terrain Contour Mapping/Matching)، ثم ينهي رحلته بنظام توجيه ثالث، يُعرف باسم DSMAC (النظام الرقمي لتلازم المساحات في مطابقة المشاهد Digital Scene Matching Area Correlator)، وهو الذي يتولى أخذ الرأس الحربي إلى هدفه.

7. US Air Force. "E-3 Sentry (AWACS)." 1 November 2003. Accessed 26 August 2014.

يوفر نظام الإنذار والتحكم المحمول جوا (أواكس AWACS)، الإدراك الموقفي للنشاط الصديق والمحايد والمعادي، والقيادة والسيطرة في منطقة المسؤولية، وإدارة القوات الميدانية في أثناء المعركة، ومراقبة فضاء ميدان المعركة في كل الأحوال الجوية وعلى جميع الارتفاعات، والإنذار المبكر حول تحركات العدو خلال العمليات المشتركة، والعمليات التي ينفذها الحلفاء، وأيضا العمليات التي تُنفذ ضمن التحالف. وقد بدأ تصميم واختبار وتقييم أول طائرة أواكس (والتي تُعرف أيضا باسم إي - 3 سينتري E-3 Sentry) في أكتوبر 1975.

8. Northrop Grumman. "E-8C Joint STARS." Accessed 26 August 2014.

نظام الرادار المشترك للمراقبة ومهاجمة الأهداف Joint Surveillance Target Attack Radar System (المعروف باسم جوينت ستارز Joint STARS) هو منصة محمولة جوا لإدارة المعركة والقيادة والسيطرة، حيث تراقب الأرض بشكل يمكّن القادة من تكوين تصور عن موقف العدو وإسناد عمليات الهجوم والاستهداف. تطوّر نظام جوينت ستارز من برامج الجيش وسلاح الجو التي أنشئت لتطوير التكنولوجيا القادرة على كشف مدرعات العدو وتحديد مواقعها ومهاجمتها على نطاقات تتجاوز المنطقة الأمامية للقوات. في العام 1982 دُمجت تلك البرامج وأصبح سلاح الجو المستفيد الرئيس منها. وقد مُنح العقد لشركة نورثروب غرومان Northrop Grumman في سبتمبر 1985 لتتولى إنشاء نظامي تطوير من نوع إي - 8 سي E-8C. ونُشرت هذه الطائرات في العام 1992 للمشاركة في عاصفة الصحراء، على الرغم من أنها كانت لاتزال قيد التطوير.

9. Federation of American Scientists. "Guardrail Common Sensors." Accessed 28 August 2014.

كان نظام غاردريل Guardrail أساسا عبارة عن نظام لجمع المعلومات الخاصة بالإشارات وتحديد مواقعها بهدف دمجها ضمن منصة محمولة جوا. بدأ التطوير الأولي لهذا النظام في أوائل السبعينيات إذ ظل العمل به متواصلا حتى أنتجت النسخة الخامسة منه (وهي غاردريل 5) والتي استمرت حتى التسعينيات.

10. Federal Aviation Administration. "Global Positioning Systems." Accessed 28 August 2014.

بُدئ بالنظام العالمي لتحديد المواقع Global Positioning System في العام 1973، إذ كانت البداية عبر تطوير شبكة مكونة من أربعة وعشرين قمرا اصطناعيا تدور حول الأرض على ارتفاع نحو 11 ألف ميل لتوفير معلومات الملاحة لمجموعة متنوعة من المستخدمين. وتضطلع وزارة الدفاع بتشغيل وصيانة تلك المجموعة من الأقمار الاصطناعية.

11. Fallows, James. National Defense. New York: Random House, 1981.

12. Perry, William J. "Fallows' Fallacies: A Review Essay." International Security 6:4 (Spring 1982). Pgs. 17482-.

13. Marquette University. The Les Aspin Center for Government. "The Honorable Les Aspin." Accessed 28 August 2014.

انتُخب ليس أسبين عضوا في مجلس النواب الأمريكي إحدى عشرة مرة من المنطقة الانتخابية الأولى للكونغرس في ولاية ويسكونسن، وذلك ابتداء من العام 1970. وشغل منصب وزير الدفاع من 1993 إلى 1994 في إدارة كلينتون.

الفصل السابع

1. Garland, Cecil. "The MX Debate." CBS, 1 May 1980.

2. Academy of Achievement. "Paul H. Nitze." Accessed 28 August 2014.

أدى بول نيتز دورا فعالا في تطوير الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة، فقد شغل العديد من المناصب الحكومية منذ بداية العام 1940 وأصبح نائبا لوزير الدفاع في العام 1963. وبعد انتهاء ولايته بوصفه نائبا لوزير الدفاع، ظل يعمل في الحكومة حتى 1989. وكان عضوا في الوفد الأمريكي لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية SALT I (سالت الأولى) (1973 - 1969. بعد ذلك، ونتيجة خوفه من عودة السوفييت إلى التسلح، عارض المصادقة على SALT II (سالت الثانية) (1979. توفي بول نيتز في 19 أكتوبر 2004.

الفصل الثامن

1. Nuclear Threat Initiative. "Strategic Arms Limitation Talks (SALT I)." Accessed 29 August 2014.

يشير مصطلح «سالت الأولى»، أو المحادثات الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية Strategic Arms Limitation Talks 1، إلى المفاوضات التي بدأت بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفييتي في 17 نوفمبر 1969 للحد من الأنظمة الدفاعية المتمثلة في الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ABM والأنظمة الهجومية النووية الاستراتيجية. وقد تمخضت تلك المحادثات عن أمرين: الأول يتمثل في اتفاق مؤقت بشأن بعض التدابير التي تحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. والثاني هو معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ABM Treaty والخاصة بالحد من النظم الدفاعية الاستراتيجية. وكان هذا أول اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يضع حدودا وقيودا على أنظمة الأسلحة النووية لديهما. وقد وُقعت الوثيقتان في 26 مايو 1972 ودخلتا حيز النفاذ في 3 أكتوبر 1972.

الفصل التاسع

1. Katz, Richard, and Judith Wyer. "Carter's Foreign Policy Debacle." Executive Intelligence Review 7:2 (1980). Accessed 22 January 2014.
في العام 1980 زار وزير الدفاع الصيني الولايات المتحدة وحصل على موافقة الوزير براون والرئيس كارتر بأن تساعد الولايات المتحدة الصين في تحديث قواتها العسكرية التقليدية؛ لقد قرر كارتر أن يلعب «ورقة الصين» ضد الاتحاد السوفييتي.
2. From Mao to Mozart. Directed by Murray Lerner. United States: Harmony Film, 1981.
3. British Broadcasting Corporation. "1976: China's Gang of Four Arrested." Accessed 22 January 2014.
كان لقب «عصابة الأربعة» يُطلق على مجموعة مكونة من أربعة من البالغين الصينيين الذين كانوا مؤيدين نشطين للثورة الثقافية، وهم: جيان تشينغ Jian Qing، ووانغ هونغوين Wang Hongwen، وياو وينيوان Yao Wenyuan، وزهانغ تشونتشياو Zhang Chunqiao.

الفصل العاشر

1. Public Broadcasting Service. "Reagan: National Security and SDI." Accessed 4 February 2014.
في 23 مارس 1983 أعلن الرئيس ريغان عن رؤيته لعالم آمن من التهديد النووي. وقد أطلقت الصحافة في وقت لاحق على مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI التي أعلن عنها اسم «حرب النجوم».
2. Perry, William J. "An Expensive Technological Risk." Washington Post. Editorial, 27 March 1983.
3. Perry, William J. "A Critical look at Star Wars." SIPIscope. Scientists' Institute for Public Information 13:1 (January-February 1985). Pgs. 10-14.
4. Institute of Contemporary Development, Russia. "Andrei Kokoshin Management Board Member." Accessed 10 November 2013.
شغل أندريه كوكوشين منصب نائب وزير الدفاع الروسي في الفترة من 1992 إلى 1997،

والمفتش العسكري الحكومي، وسكرتير مجلس الدفاع، وسكرتير مجلس الأمن الروسي من 1997 إلى 1998، ونائب رئيس الأكاديمية الروسية للعلوم في الفترة من 1998 إلى 1999.

5. US Department of Defense. "Ashton B. Cater." Accessed 13 February 2015.

اعتُمد تعيين آشتون كارتر وزيرا للدفاع في 12 فبراير 2015. وقد شغل منصب نائب وزير الدفاع من أكتوبر 2011 إلى ديسمبر 2013، ومنصب وكيل وزارة الدفاع لشؤون المشتريات والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية من أبريل 2009 إلى أكتوبر 2011. وقبل توليه منصبه الأخير في وزارة الدفاع، كان كارتر رئيس هيئة تدريس الشؤون الدولية والعالمية في مدرسة جون إف كينيدي للحكم التابعة لجامعة هارفارد ومديرا مشاركا لمشروع الدفاع الوقائي مع ويليام جيه بيري. وقد عمل كارتر سابقا في وزارة الدفاع عندما كان بيري وزيرا للدفاع، إذ أسهم في تفكيك الأسلحة النووية من خلال تنفيذ برنامج «نان-لوغار» التعاوني للحد من التهديد.

6. Arms Control Association. "The Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty at a Glance." February 2008. Accessed 7 February 2014.

فرضت معاهدة القوات النووية متوسطة المدى الموقعة سنة 1987 على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التخلص من جميع صواريخ كروز والصواريخ البالستية التي تطلق من الأرض، سواء أكانت نووية أم تقليدية، والتي يتراوح مداها بين 500 و5500 كيلومتر، وأيضا التعهد بالتخلي عنها بشكل دائم. ونتيجة لذلك دمّرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ما مجموعه 2692 صاروخا قصير ووسيط ومتوسط المدى بحلول الموعد النهائي لتنفيذ المعاهدة، وهو 1 يونيو 1991.

7. Nuclear Threat Initiative. "Treaty between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics on Strategic Offensive Reductions (START I)." Accessed 7 February 2014.

وُقّع على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية السوفييتية، المعروفة باسم معاهدة ستارت الأولى، في 31 يوليو 1991 من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب والرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف. وكانت معاهدة ستارت الأولى هي أول معاهدة تقدم تخفيضات عميقة في الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والسوفييتية. فالأسلحة الاستراتيجية، كما حددتها مبادرة التهديد النووي، هي أسلحة نووية شديدة القوة تُركّب على أنظمة إيصال بعيدة المدى، مثل الصواريخ البالستية عابرة القارات المتمركزة في البر (ICBM)، أو الصواريخ البالستية التي تُطلق من الغواصات (SLBM)، أو القاذفات الاستراتيجية. وقد وضعت معاهدة ستارت الأولى حدا إجماليا يُسمح لكل طرف باقتنائه، وهو 1600 وسيلة إيصال و6 آلاف رأس حربي. وضمن هذا الحد وضعت المعاهدة ثلاثة حدود تفصيلية: 4900 رأس حربي للصواريخ البالستية عابرة القارات المتمركزة في البر والصواريخ البالستية التي تُطلق من الغواصات، كما حددت عدد الصواريخ البالستية الثقيلة عابرة القارات، وهو 154 صاروخا، وخصصت 1540 رأسا حربيا لتلك الصواريخ الثقيلة، أما الصواريخ البالستية عابرة القارات المتنقلة فخصصت لها 1100 رأس حربي.

8. Nuclear Threat Initiative. "Treaty between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics on Strategic Offensive Reductions (START II)." Accessed 7 February 2014.

وُقّع على معاهدة ستارت الثانية من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب والرئيس الروسي بوريس يلتسين في 3 يناير، وذلك قبيل انتهاء ولاية الرئيس بوش. وكانت هذه المرحلة الثانية من اتفاقية ستارت تتطلب إزالة جميع الصواريخ البالستية الثقيلة عابرة القارات وأيضا جميع الصواريخ البالستية عابرة القارات القادرة على حمل عدة رؤوس قابلة للتوجيه بشكل مستقل (MIRVs) (علما أنه سيُخفض عدد الرؤوس التي يحملها بعض صواريخ هذه الفئة الأخيرة إلى رأس حربي واحد). ولم يكن حظر الصواريخ متعددة الرؤوس (MIRVs) ينطبق على الصواريخ البالستية التي تُطلق من الغواصات.

الفصل الحادي عشر

1. President's Blue Ribbon Commission on Defense Management. "A Quest for Excellence: Final Report to the President." June 1986. Accessed 29 August 2014.

في 15 يوليو 1985 كلف الرئيس رونالد ريغان لجنة الشريط الأزرق لشؤون الدفاع (1986) - وهي لجنة تابعة للرئيس وتُعرف أيضا باسم «لجنة باكارد» The Packard Commission - بإجراء دراسة ذات بعد مهم حول إدارة الدفاع تشمل ما يلي: عملية الميزانية، ونظام المشتريات، والإشراف التشريعي، والترتيبات التنظيمية والتشغيلية، الرسمية وغير الرسمية، بين موظفي مكتب وزير الدفاع، وتنظيم هيئة الأركان المشتركة، وأنظمة القيادات الموحدة والمحددة، والإدارات العسكرية، والكونغرس.

الفصل الثاني عشر

1. Live recording of Senate confirmation hearing, C-Span, 3 February 1994.

2. EBSCO Information Services. "Fact Sheet: Gore-Chernomyrden .Commission." Accessed 16 December 2013

أول اجتماع للجنة «غور-تشيرنوميردين»، التي شكلها نائب الرئيس غور بالتعاون مع رئيس الوزراء الروسي تشيرنوميردين لتسهيل التعاون بين البلدين، جرى في الأول والثاني من سبتمبر 1993 في واشنطن، العاصمة، في حين عُقد الاجتماع الثاني في موسكو، 15 - 16 ديسمبر 1993.

3. Halberstam, David. War in a Time of Peace: Bush, Clinton, and the Generals. New York: Scribner, 2002. Pgs. 26566-.

أسفرت معركة مقديشو عن مقتل 18 جنديا أمريكيا وإصابة 84 بجراح. كما قتل ما لا يقل عن 500 صومالي، وجرح أكثر من 700 شخص.

4. Cartpenter, Ted Galen. Beyond NATO: Staying out of Europe's Wars. Washington, DC: Cato Institute, 1994. Pg. 86.

وُقّع البيان الثلاثي من قبل كلينتون ويلتسين Yeltsin والرئيس الأوكراني آنذاك ليونيد كرافتشوك Leonid Kravchuk في موسكو في يناير 1994. واشترطت هذه الاتفاقية على كيف إزالة ترسانتها على مراحل خلال سبع سنوات.

5. Nuclear Threat Initiative. "Ukraine." Accessed 29 August 2014.

ورثت أوكرانيا، عند استقلالها في العام 1991، ثالث أضخم ترسانة نووية في العالم،

وكانت تتكون من قرابة 1900 رأس نووي استراتيجي و2500 سلاح نووي تكتيكي. كما كانت تلك الترسانة تحتوي على 130 صاروخا بالستيا عابرا للقارات من طراز SS-19 و46 صاروخا من طراز SS-24 وعلى 25 قاذفة استراتيجية من طراز Tu-95 و19 قاذفة من طراز Tu-160 مجهزة بصواريخ كروز تُطلق من الجو.

6. Public Broadcasting Service. "Comments on the Nunn-Lugar Program." Accessed 16 December 2013.
يستخدم برنامج «نان-لوغار» الأموال من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية سنويا لمساعدة جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق لإزالة وحراسة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

7. "Budapest Memorandums on Security Assurances, 1994." 5 December 1994. Accessed 31 August 2014.

8. Devroy, Ann. "Clinton Nominates Aspin's Deputy as Pentagon Chief." Washington Post, 25 January 1994. Accessed 5 January 2014.
رشّح الرئيس كلينتون وليام جيه بيري رسميا وزيرا للدفاع يوم الإثنين الموافق 24 يناير 1994.

9. Perry, William J. "Defense Secretary Nomination." C-SPAN. 13:23. 24 January 1994. Accessed 29 August 2014.

10. "Unanimous Senate Confirms Perry as Defense Secretary." Washington Post, 4 February 1994. Accessed 6 January 2014.
اعتُمد تعيين وليام بيري في مجلس الشيوخ الأمريكي في 3 فبراير 1994، بالإجماع بنسبة 97 صوتا إلى 0.

الفصل الثالث عشر

1. Nunn, Sam. Interview with Jamie McIntyre. CNN, Sevmash Shipyard, Severodvinsk, Russia, 18 October 1996.

2. Bernstein, Paul, and Jason Wood. "The Origins of Nunn-Lugar and Cooperative Threat Reduction." Case Study Series 3. Washington, DC: National Defense University Press, April 2010. Accessed 14 January 2014.
في إطار برنامج «نان-لوغار»، قام ممثلون من الولايات المتحدة بأربع زيارات إلى مدينة بيرفومايسك، في أوكرانيا، بين العامين 1994 و1996 لتفكيك صواريخ ضخمة. خلال الزيارة الأولى أزيلت الرؤوس الحربية من تلك الصواريخ. وفي الزيارة الثانية أزيلت الصواريخ من الصومعة، وبعد ذلك جرى تدميرها. وفي الزيارة الثالثة دُمرت الصومعة ورُمّم الموقع. وفى الزيارة الرابعة زرع وزير الدفاع الأمريكي وليام بيري ووزير الدفاع الروسي بافل غراتشيف Pavel Grachev ووزير الدفاع الأوكراني فاليري شماروف Valery Shmarov دوار الشمس فوق المكان الذى كانت توجد فيه صومعة تحتوي على صاروخ يحمل عشرة رؤوس حربية موجهة نحو الولايات المتحدة. ويُعتبر دوار الشمس من المحاصيل النقدية في تلك المنطقة.

3. Sitovskiy Family. Sitovskiy Family to William J. Perry (translation).

4. Graham, Bradley. "US, Russia Reach Accord on Europe Treaty."

Washington Post, 29 October 1995. Accessed 4 September 2014.

5. United States Enrichment Corporation. "Megatons to Megawatts Program 95 Percent Complete." 24 June 2013. Accessed 17 February 2014.
اعتبارا من منتصف 2013 أخضع اليورانيوم الروسي عالي التخصيب إلى عملية تخفيض تحوّل بموجبها إلى يورانيوم منخفض التخصيب صالح للاستخدام بوصفه وقودا في المفاعلات التجارية. وكان هذا اليورانيوم قادرا على توليد كمية من الكهرباء تفي باحتياجات مدينة بحجم بوسطن لنحو 730 سنة. في السنوات الماضية قرابة 10 في المائة من الكهرباء التي وُلّدَت في الولايات المتحدة كان مصدرها محطات الطاقة النووية التي تستخدم هذا الوقود. وتغطي هذه المعلومات كل اليورانيوم الذي حُصِل عليه من الأسلحة النووية السوفييتية السابقة، وليس فقط الأسلحة النووية التي كانت موجودة في بيرفومايسك.

6. Rosenberg, Steve. "WWII Arctic Convoy Veterans Recall 'Dangerous Journey.'" British Broadcasting Company, 30 August 2011. Accessed 18 February 2014.
بعد غزو الاتحاد السوفييتي من قبل ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية توجهت قوافل السفن من المملكة المتحدة عبر المياه الجليدية للمحيط المتجمد الشمالي من أجل نقل الدبابات والطائرات المقاتلة والوقود والذخائر والمواد الخام والغذاء، وغيرها من إمدادات الطوارئ المُرسلة من الحلفاء الغربيين إلى السوفييت لمساعدة الجيش الأحمر على صد الهجوم. وقد وصف ونستون تشرشل ذلك الطريق ذات مرة بـأنه «الرحلة الأسوأ في العالم». فقد كان الألمان يهاجمون تلك القوافل من الأسفل بواسطة الغواصات ومن الأعلى عبر الطائرات. وقد أدت الأحوال الجوية السيئة، كالضباب الكثيف والجليد العائم والعواصف الشديدة، دور العدو أيضا.

7. Nunn, Sam. Interview with Jamie McIntyre. CNN, Sevmash Shipyard, Severodvinsk, Russia, 18 October 1996.

8. Hoffman, David. "The Bold Plan to Grab Soviet Uranium." The Age 23 (September 2009). Accessed 25 February 2014.
مشروع الياقوت هو الاسم الرمزي الذي أُطلق على المهمة الخاصة بتأمين قرابة 1322 رطلا من اليورانيوم عالي التخصيب (وهي كمية تكفي لصنع 24 قنبلة نووية) كانت قد خُلِّفتْ في كازاخستان بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

9. Shields, John, and William Potter, eds. Dismantling the Cold War: US and NIS Perspectives on the Nunn-Lugar Cooperative Threat reduction Program. Cambridge: MIT Press, 1997. Pgs. 34562-:
«بعد أن توصل الرئيس نزارباييف إلى استنتاجه أصدر إذنا بإبلاغ الولايات المتحدة عن وجود مواد نووية قابلة للتحويل إلى أسلحة في مصنع أولبا Ulba. ونُقلت هذه المعلومات إلى السفير الأمريكي لدى كازاخستان وليام كورتني في أغسطس 1993. وقد أدت مباحثات السفير كورتني مع كبار المسؤولين الكازاخستانيين في أكتوبر 1993 إلى تحريك التعاون بين الولايات المتحدة وكازاخستان لإزالة اليورانيوم عالي التخصيب... لم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على تأكيد مباشر حول الوضع في مصنع أولبا حتى فبراير 1994... [عندما] كشف إلوود غيفت Elwod Gift، المهندس النووي في منشأة Y-12 الكائنة في مدينة أوك ريدج والتابعة لوزارة الطاقة... عن وجود نوع انشطاري

من اليورانيوم (U-235) وذلك بنسبة تقترب من 90 في المائة.... وعقب الاجتماع الذي عقد في أوائل مارس بين المسؤولين الأمريكيين الثلاثة المتخصصين في منع الانتشار - وهم روبرت غالوتشي Robert Gallucci من وزارة الخارجية، وآشتون كارتر من وزارة الدفاع، ودان بونيمينا Dan Ponemena من مجلس الأمن القومي NSC - اتُّخذ قرار بأن تتولى وزارة الدفاع مسؤولية تنسيق الجهود الأمريكية لتأمين المواد الانشطارية في مصنع أولبا».

الفصل الرابع عشر

1. "US Military Leader's War Outbursts." Rodong Sinmum, 5 April 1994. Translated by Dave Straub.
2. Ibid.
3. Cosgrove, Peter. "Retired Army Gen. John Shalikashvili Dies." USA today, 23 July 2011. Accessed 4 September 2014.
   كان الجنرال جون شاليكاشفيلي أول رئيس مولود في دولة أجنبية لهيئة الأركان المشتركة. وقد شغل منصب الرئيس من 1993 إلى 1997.
4. Kempster, Norman. "US to Urge Sanctions for N. Korea: Strategy: National security advisors meet after Pyongyang official storms out of nuclear talk with Seoul. Clinton administration also will pursue joint military maneuvers with S. Korea." Los Angeles Times, 20 March 1994. Accessed 28 March 2014.
   عندما هُدِّد بفرض عقوبات على بلاده، ردَّ مندوب كوريا الشمالية، بارك يونغ سو Park Young Su، بالتهديد بتحويل سيول إلى «بحر من اللهب»، ثم خرج غاضبا من المحادثات الخاصة بنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.
5. Scowcroft, Brent, and Arnold Kanter. "Korea: Time for Action." Washington Post, 15 June 1994. A25.
   في مقاله الافتتاحي المنشور سنة 1994 بعنوان «كوريا: حان وقتُ التحرك»، كتب سكوكروفت: «إما أن تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة المستمرة من دون قيود للتأكد من أنه تُوُقِّف عن إعادة المعالجة، أو أن نتولى نحن إزالة قدرتها على إعادة المعالجة. إن العمل العسكري المحتمل، إذا لزم الأمر، سيكون محدودا بشكل متعمد وسيهدف بوعي للحد من مخاطر الضرر غير المتعمد. بعد هذا القول، ينبغي أن تكون الرغبة المعلنة لسياسة الدولة باستخدام القوة العسكرية إذا دعت الضرورة بمنزلة إشارة لا لبس فيها إلى بيونغ يانغ عن عزم الولايات المتحدة على حل الخروقات النووية الماضية لكوريا الشمالية وكذلك منع التهديدات النووية المستقبلية».

الفصل الخامس عشر

1. Collins, Cheryl. "Vladimir Zhirinovsky." Encyclopaedia Britannica, 26 May 2014. Accessed 4 September 2014.
   فلاديمير جيرينوفسكي هو سياسي روسي وزعيم الحزب الديموقراطي الليبرالي الروسي المتطرف الذي أسسه في العام 1989. في ديسمبر 1993 أحدث هذا الحزب صدمة عند

الغرب عندما فاز بنسبة 22.8 في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الروسية. واستُبْعِدَت قائمة الحزب من الانتخابات البرلمانية للعام 1999 بسبب توجيه اتهامات بغسل الأموال لاثنين من أبرز ثلاثة مرشحين فيه. أنشأ جيرينوفسكي بعد ذلك قائمة أخرى، وتمكن من الفوز بسبعة عشر مقعدا في مجلس النواب (الدوما) Duma. وانتُخب رئيسا لمجلس الدوما في العامين 2000 و2004.

2. Perry, William J. "Support START II's Nuclear Reductions." Speech, Moscow, Russia, 17 October 1996. Department of Defense. Accessed 4 September 2014.

3, Dobbs, Michael. "Senate Overwhelmingly ratifies 1993 Arms Treaty with Russia." Washington Post, 27 January 1996. Accessed 21 March 2014.

صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على معاهدة ستارت الثانية ليلة 26 يناير 1996 بمجموع أصوات بلغ 84 مقابل 7.

4. Pikayev, Alexander. Working Papers: The Rise and Fall of START II, The Russian View." Carnegie Endowment for International Peace. No. 6, September 1999. Accessed 25 September 2014.

بعد انتهاء بيري من عرضه التقدمي كانت ردود أفعال ممثلي الحزب الليبرالي الديموقراطي القومي المتطرف (بما في ذلك فلاديمير جيرينوفسكي) عدائية على نحو غير عادي.

5. Keeny, Spurgeon, Jr. "Damage Assessment: The Senate Rejection of the CTBT." Arms Control Today 29:6 (1999). Pgs. 914-. Accessed 21 March 2014.

في 23 سبتمبر 1992 أجرت الولايات المتحدة آخر تجربة تفجير سلاح نووي وكانت تلك التجربة رقم 1030 لها.

6. Ottaway, David. "War Games in Poland Proposed." Washington Post, 8 January 1994. Accessed 21 March 2014.

في العام 1995 فرض الرئيس إجراء تقييم سنوي لترسانة الأسلحة وكتابة تقرير عن ذلك للمساعدة على ضمان بقاء الأسلحة النووية للأمة آمنة وموثوقا بها من دون إجراء تجارب نووية تحت الأرض. وفي وقت لاحق سن الكونغرس قانونا حول المطلب المتعلق بإجراء تقييم سنوي لترسانة الأسلحة، وذلك في المادة 3141 من قانون إقرار الدفاع الوطني للسنة المالية 2003. وتفرض هذه المادة على وزيري الطاقة والدفاع تقديم رزمة تقارير عن تقييمهم السنوي إلى الرئيس بحلول الأول من مارس من كل عام.

الفصل السادس عشر

1. Kozaryn, Linda. "Joe Kruzel, DoD's Peacemake." American Forces Press Service, 24 January 1995. Accessed 3 March 2014.

كان من بين أولى المهام التي تصدى لها جو كروزيل بوصفه نائبا مساعدا لوزير الدفاع لشؤون سياسة أوروبا والناتو هي إنشاء برنامج «الشراكة من أجل السلام Partnership for Peace»، الذي كان يهدف لتقريب دول حلف وارسو السابق من حلف الناتو. وكان قد عمل في السابق مساعدا خاصا لوزير الدفاع هارولد براون ومساعدا تشريعيا للدفاع والسياسة الخارجية للسيناتور إدوارد كينيدي Edward Kennedy. وقد توفي كروزل

خارج مدينة سراييفو في أغسطس 1995 إثر انهيار طريق ترابي مشبع بمياه الأمطار تحت ناقلة الجنود المدرعة التي كان متوجها فيها مع اثنين آخرين من المفاوضين الأمريكيين إلى سراييفو، ما أدى إلى تدحرج تلك الناقلة إلى أسفل أحد المنحدرات مسافة تصل إلى 500 متر.

2. The Marshall Center. "About Marshall Center." Accessed 13 January 2014.
مركز مارشال، الذي افتُتح رسميا في مدينة غارميش-بارتنكيرشن Garmish-Partenkirchen الألمانية، في 5 يونيو 1993، هو معهد دولي شهير لدراسات الأمن والدفاع ويشجع على الحوار والتفاهم بين دول أمريكا الشمالية وأوروبا وأوراسيا.

3. Asia-Pacific Center for Security Studies. History and Seal of the APCSS." Accessed 3 March 2014.
أنشئ مركز آسيا والمحيط الهادئ للدراسات الأمنية على منوال مركز جورج سي مارشال الأوروبي للدراسات الأمنية George C. Marshall European Center for Security Studies. وقد افتُتح هذا المركز رسميا في 4 سبتمبر 1995 في حفل رسمي اشتمل على قص الشريط، وذلك بحضور السيد المحترم وليام جيه بيري والجنرال جون إم شاليكاشفيلي.

4. William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies. "About William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies. Accessed 4 September 2014.
اقتُرِح إنشاء مركز الدراسات الدفاعية الخاصة بنصف الكرة الغربي من قبل بيري خلال المؤتمر الثاني لوزراء الدفاع الذي عقد في مدينة باريلوتشي Bariloche بالأرجنتين في العام 1996، وفُعِّل في 17 سبتمبر 1997. وأعيدت تسميته بمركز ويليام جيه بيري للدراسات الدفاعية الخاصة بنصف الكرة الغربي في العام 2013.

5. North Atlantic Treaty Organization. "Peace Support Operations in Bosnia and Herzegovina." 5 June 2012. Accessed 4 September 2014.
أجرى الناتو أول عملية رئيسة استجابة للأزمة في البوسنة والهرسك، من خلال نشر قوة التنفيذ (IFOR) بقيادة الناتو في ديسمبر 1995، أتبعها بعد ذلك بسنة بنشر قوة تثبيت الاستقرار (SFOR) بقيادة الناتو. وقد شاركت ست وثلاثون دولة حليفة وشريكة بقوات في تلك البعثات.

6. Churchill, Winston. "Give us the tools." Speech, London, 9 February 1941, paraphrased in Thatcher, Margaret. "Speech to the Aspen Institute." Aspen, 4 August 1995. Accessed 4 September 2014.
الاقتباس الذي استخدمته مارغريت تاتشر في كلمتها كان «أعطونا الأدوات وسننهي المهمة». أما الاقتباس الفعلي من خطاب وينستون تشرشل فكان على الشكل التالي: «أعطونا الأدوات، ونحن سوف ننهي المهمة».

7. Perry, William J. Day Notes.
انتهى مؤتمر لندن بتوجيه إنذار أخير إلى البوسنة كان أساسا عبارة عن اتفاق أمريكي بريطاني فرنسي حظي بتأييد جميع الحاضرين في المؤتمر، الذي ضم وزراء الخارجية ووزراء الدفاع ورؤساء أركان الدفاع من 16 دولة، بما في ذلك روسيا وأعضاء مجموعة الاتصال والبلدان التي لديها قوات على الأرض والناتو والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي مذكرة إلى الرئيس بعد مؤتمر لندن شرح بيري حيثيات الإنذار الذي وجهه المجتمع

الدولي بالقول: إذا تعرضت غورازده لهجوم، أو في حال بدا أن هناك هجوما وشيكا، فإنه سيُبدأ بحملة جوية تحدث قدرا كافيا من الألم لجعل الصرب يتوقفون عن الأعمال التي أدت إلى شن ذلك الهجوم عليهم.

8. Clinton, Bill. "Dayton Accords." Encyclopaedia Britannica. Accessed 4 September 2014.

كانت اتفاقات دايتون عبارة عن اتفاق سلام تُوُصِّل إليه في 21 نوفمبر 1995 من قبل رؤساء البوسنة وكرواتيا وصربيا، ما أدى إلى إنهاء الحرب في البوسنة وتحديد اتفاق إطاري عام للسلام في البوسنة والهرسك.

9. Holbrooke, Richard. To End a War. New York: Random House, 1998.
10. Patton, George. Speech, Los Angeles, 1945, quoted in Case, Linda. Bold Beliefs in Camouflage: A-Z Briefings. Neche, ND: Friesen Press, 2012. Pg. 187.

استُخدم هذا الاقتباس من قبل العديد من العظماء، ممن فيهم الجنرال جورج باتون George Patton في كلمة ألقاها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وقد نسب سون تسو Sun Tzu هذا القول إلى مثل صيني، في حين نسبته فيجايا لاكشمي بانديت Vijaya Lakshmi Pandit إلى مثل هندي، وهناك من نسبه أيضا إلى الرومان.

11. The George C. Marshall Foundation. "The Marshall Plan." Accessed 4 September 2014.

كان الهدف من خطة مارشال (المعروفة رسميا باسم برنامج الانتعاش الأوروبي)، والتي أعلنت أمام العالم في خطاب ألقي في 5 يونيو 1947، هو إعادة بناء اقتصادات ومعنويات أوروبا الغربية، بالدرجة الأولى. وقد أصبحت ست عشرة دولة، بما في ذلك ألمانيا الغربية، جزءا من ذلك البرنامج، حيث حددت كل دولة على حدة شكل المساعدة التي كانت تحتاجها، وذلك بمساعدة إدارية وفنية مقدّمة من قبل إدارة التعاون الاقتصادي في الولايات المتحدة.

الفصل السابع عشر

1. National Security Issues in Science, Law and Technology, ed. T. A. Johnson. Boca Raton: CRC Press, 2007.
2. United States Institute of Peace. "Truth Commission: Haiti." Accessed 4 September 2014.

أُطيح برئيس هايتي، جان برتران أريستيد، في انقلاب عسكري في سبتمبر 1991. وقد أسس قائد الجيش، الجنرال راؤول سيدراس، نظاما قمعيا اتسم بانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. وكان من المقرر أن يعود الرئيس أريستيد الى السلطة في أكتوبر 1993، ولكن بسبب المقاومة العسكرية، فإنه لم يُعَدْ إلى منصبه إلا في يوليو 1994، وذلك بدعم من الأمم المتحدة وعشرين ألف جندي أمريكي.

3. Girard, Philippe. Peacekeeping, politics, and the 1994 US Intervention in Haiti. Journal of Conflict Studies 24:1 (2004); Ballard, John. Upholding Democracy: The United States Military Campaign in Haiti, 19941997-. Westport, CT: Praeger, 1998. Pgs. 6184-.

في البداية أُعدّت ثلاث خطط منفصلة للتدخل في هايتي. الخطة OPLAN 2370، التي تطلب من قوة المهام المشتركة 180، أي الفرقة المجوقلة 82، أن تشق طريقها إلى هايتي عبر القتال؛ والخطة OPLAN 2380، التي تخطط لاستخدام قوة المهام المشتركة 190، وهي فرقة الجبال العاشرة، بوصفها قوة لحفظ السلام فقط؛ والخطة OPLAN 2375، التي كانت تتضمن عناصر من كلتا الخطتين. وفي 18 سبتمبر 1994 حُمِّل مظليون من الفرقة المجوقلة 82 في الطائرات التي غادرت قاعدة البابا الجوية بالقرب من فورت براغ بولاية نورث كارولينا، في حين انطلق أسطولٌ غازٍ يحتوي على حاملتين للطائرات، إلى هايتي. غير أن فريق المفاوضين الذي أرسله الرئيس كلينتون برئاسة الرئيس السابق جيمي كارتر تمكن من توقيع اتفاق مع الرئيس إميل جونيسانت Emile Jonassaint، الذي عيَّنته الطغمة العسكرية، وذلك قبل بضع ساعات من موعد وصول قوات الغزو. وكان الاتفاق بين كارتر وجونيسانت قد قدم عفوا سياسيا مقابل الوعد بالسماح لرئيس هايتي جان برتراند أريستيد بالعودة. وإجمالا، كانت خطة الغزو العسكري تتألف من أكثر من عشرين ألف جندي، معظمهم ينتمون إلى القوات البرية بالدرجة الأولى.

4. US Congress. House of Representatives. H.R. 4310, National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2013. 112th Cong., 2nd Sess., 2012. H. Act. H.R. 4310.

أعيدت تسمية مركز دراسات الدفاع في نصف الكرة الغربي ليصبح مركز وليام جيه بيري للدراسات الدفاعية في نصف الكرة الغربي، وذلك وفق المادة 2854 من قانون إقرار الدفاع الوطني للسنة المالية 2013.

الفصل الثامن عشر

1. Korazyn, Linda D. "Secretary and Top NCOs Keep DoD's Focus on Quality of Life." American Forces Press Service, 26 July 1995. Accessed 14 January 2014.

«منذ أن بدأ وزير الدفاع وليام جيه بيري بزيارة القواعد العسكرية برفقة كبار ضباط الصف في مختلف القطاعات العسكرية منذ نحو ثلاث سنوات، ركّز اهتمامَ وزارة الدفاع على تحسين نوعية الحياة، وهذا هو المجال الذي ينوي الاستمرار في التركيز عليه».

2. US Office of the Assistant Secretary of the Army, Installations, Energy and Environment. Privatizing Military Family Housing: A History of The U.S. Army's Residential Communities Initiative, 19952010-, by Matthew Godfrey and Paul Sadin. Washington, DC: GPO, 2012. Accessed 15 September 2014.

الفصل التاسع عشر

1. Korazyn, Linda. "President, Armed Forces Bid Perry Farewell." American Forces Press Service, 17 January 1997. Accessed 14 January 2014.

«قيل عن عمر برادلي إنه كان جنرال وثيقة دجي آي»، قال جنرال الجيش جون إم شاليكاشفيلي. ثم أضاف «حسنا، مما لا شك فيه أن وليام بيري كان وزير دفاع وثيقة دجي آي».

2. The Freeman Spogli Institute for International Studies at Stanford University. "Preventive Defense Project."
أُسِّس مشروع الدفاع الوقائي (PDP) في العام 1997 من قبل وليام جيه بيري وأشتون بي كارتر بوصفه مشروعا مشتركا تشغّله الجامعتان اللتان يتبعانهما، وهما على التوالي ستانفورد وهارفارد. يُذكر أن هذا المشروع يعمل حاليا من جامعة ستانفورد.
3. Carter, Ashton, and Perry, William J. Preventive Defense: A New Security Strategy for America. Washington, DC: Brookings Institute Press, 1999.

الفصل العشرون

1. Friedman, Thomas L. "World Affairs; Now a Word from X." New York Times, 2 May 1998. Accessed 22 July 2015.
هذا الاقتباس مأخوذ من مقابلة فريدمان مع جوزج كينان George Kennan، الذي كان سفير الولايات المتحدة في موسكو في العام 1952. وقد نشر كينان مقالا في مجلة «فورين أفيرز» Foreign Affairs، ذيّله بحرف X بدلا من اسمه الحقيقي. وكان لذلك المقال الفضل في بلورة سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة على مدى أربعين عاما.
2. Stanford University, Center for International Security and Cooperation. "Siegfried S. Hecker, PhD." Accessed 31 August 2014.
سيغفريد إس هيكر هو أستاذ (أبحاث) في قسم العلوم الإدارية والهندسة وزميل أقدم في معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدولية (FSI). كما كان مديرا مشاركا لمركز الأمن والتعاون الدولي من 2007 إلى 2012. وبين 1986 و1997، تولى هيكر إدارة مختبر لوس ألاموس الوطني، إذ كان المدير الخامس له. وهو خبير معترف به دوليا في مجالات علم البلوتونيوم، والحد من التهديدات العالمية، والأمن النووي.
3. "Russia Can Turn US to Radioactive Ash-Kremlin-Backed Journalist." Reuters, 16 March 2014. Accessed 19 November 2014.
ديمتري كيسيليوف Dmitry Kiselyov، متحدثا على شاشة التلفزيون المدعوم من الدولة، في موسكو في 16 مارس 2014. وكان كيسيليوف قد عُيِّن في العام 2013 من قبل فلاديمير بوتين، رئيسا لوكالة أنباء حكومية جديدة بهدف تقديم صورة إيجابية عن روسيا.

الفصل الحادي والعشرون

1. Findings (paraphrased by Perry) from a US-Pakistan Dialogue: Regional Security Working Group, chaired by William J. Perry and George P. Shultz, held at Stanford University, 2324- August 2012.

الفصل الثاني والعشرون

1. US Department of State, Office of the North Korea Policy Coordinator. Review of the United States Policy towards North Korea: Findings and

Recommendations, by William J. Perry, 12 October 1999. Accessed 28 March 2014.

2. US Department of State. "Madeleine Korbel Albright." Accessed 31 March 2014.

شغلت مادلين أولبرايت منصب الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في الفترة من 1993 إلى 1996. وقد رشحها الرئيس كلينتون وزيرةً للخارجية في 5 ديسمبر 1996. وكانت أول سيدة تشغل منصب وزير الخارجية، كما كانت المرأة الأعلى مرتبة في تاريخ الحكومة الأمريكية.

3. "US Military Leader's War Outbursts." Rodong Sinmum, 5 April 1994. Translated by Dave Straub.

4. "Perry and Oldest Grandson Heartily Cheer Soccer Match." Chosun Ilbo, 28 March 1999.

5. Academy of Achievement. "Jeong Kim." Accessed 1 April 2014.

في العام 1992 أطلق جيونغ كيم شركة يوري سيستمز Yurie Systems، وهي شركة متخصصة في نقل البيانات المتقدمة. وبعد ست سنوات توصل إلى اتفاق لبيع شركة يوري سيستمز إلى شركة لوسنت تكنولوجيز Lucent Technologies بأكثر من مليار دولار. ثم ذهب للعمل في شركة لوسنت، حيث تولى إدارة عدة أقسام في وقت واحد. وأصبح لاحقا رئيس مختبرات بيل Bell Labs.

6. Academy of Achievement. "General Colin L. Powell." Accessed 1 April 2014.

بعد حياة عسكرية متميزة شغل فيها منصب مستشار الأمن القومي ورئيس هيئة الأركان المشتركة أصبح كولن باول وزيرا للخارجية في العام 2001. ثم تنحى عن ذلك المنصب في العام 2004.

7. Mufson, Steven. "Bush to Pick up Clinton Talks." Washington Post, 7 March 2001.

8. White house, Office of the Press Secretary. "Joint US-Japan-Rok Trilateral Statement." 26 October 2002. Accessed 3 April 2014.

9. The National Defense Commission (DPRK), quoted in Hyung-Jin Kim, "North Korea Plans Nuclear Test, Says Its Rockets Are Designed to Hit U.S." San Jose Mercury News, 24 January 2014. Accessed 3 April 2014.

الفصل الثالث والعشرون

1. Ricks, Thomas. Fiasco: The American Military Adventure in Iraq. London: Penguin Press, 2006. Ch. 1

2. US Department of Defense. "Dr. Robert M. Gates, 22nd Secretary of Defense." Accessed 25 February 2014.

شغل الدكتور روبرت إم غيتس منصب وزير الدفاع الثاني والعشرين، وهو وزير الدفاع الوحيد الذي يطلب منه رئيس منتخب حديثا البقاء في منصبه. وقد خدم غيتس من 2006 إلى 2011.

الفصل الرابع والعشرون

1. Obama, Barack. "Remarks by President Barack Obama." Speech, Prague, Czech Republic, 5 April 2009. The White House: Office of the Press Secretary. Accessed 31 August 2014.
2. Brookings Institute. "James E. Goodby." Accessed 7 April 2014.
اختير جيمس غودبي للسلك الديبلوماسي في العام 1952. وارتقى إلى رتبة وزير دائم في أعلى مراتب السلك الديبلوماسي، ومُنح خمسة تعيينات رئاسية بمرتبة سفير. وخلال مسيرته شارك غودبي بصفته مفاوضا أو مستشارا لشؤون السياسات في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المفاوضات بشأن معاهدة حظر التجارب النووية المحدودة، ومعاهدة ستارت، ومؤتمر نزع السلاح في أوروبا، والحد التعاوني من التهديد (برنامج نان-لوغار).
3. Stanford University, Hoover Institute. "Reykjavik Revisited: Steps toward a World Free of Nuclear Weapons." October 2007. Accessed 7 April 2014.
جرت وقائع مؤتمر «استحضار ريكيافيك» في معهد هوفر بجامعة ستانفورد في 11 و12 أكتوبر 2006.
4. Schudel, Matt. "Max Kampelman, Top Nuclear Adviser during Cold War, Dies at 92." Washington Post, 26 January 2013. Accessed 7 April 2014.
كان ماكس إم كامبلمان محاميا مخضرما ومستشارا سياسيا ثم أصبح في نهاية المطاف أحد كبار الديبلوماسيين خلال الحرب الباردة. بدأ حياته المهنية في العمل لمصلحة السيناتور هيوبرت همفري Hubert Humphrey (العضو الديموقراطي في الكونغرس عن ولاية مينيسوتا)، الذي أصبح في النهاية نائبا للرئيس في عهد ليندون جونسون Lyndon Johnson. بعد ذلك أصبح ديبلوماسيا بارزا في إدارة ريغان. وخلال الثمانينيات كان كامبلمان مسؤولا عن قيادة سلسلتين طويلتين من المفاوضات الدولية: مؤتمر مدريد للأمن والتعاون في الفترة من 1981 إلى 1983، والمحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بشأن الحد من الأسلحة النووية قبل التوقيع على معاهدة ستارت الأولى في العام 1991.
5. Shultz, George P., William J. Perry, Henry Kissinger, and Sam Nunn. "A World Free of Nuclear Weapons." Wall Street Journal, 4 January 2007. Accessed 31 August 2014.
6. Shultz, George P., William J. Perry, Henry Kissinger, and Sam Nunn. "Toward A Nuclear-Free World." Wall Street Journal, 15 January 2008. Accessed 31 August 2014.
7. Last Best Chance. Directed by Ben Goddard. Berkley: Bread and Butter Productions, 2005.
8. Nuclear Tipping Point. Directed by Ben Goddard. Nuclear Security Project, 2010.
9. Nuclear Threat Initiative. "Nuclear Tipping Point Premiere." Accessed 8 April 2014. Nuclear Tipping Point premiered at Universal Studios in

Los Angeles on 27 January 2010.

10. Taubman, Philip. The Partnership: Five Cold Warriors and their Quest to Ban the Bomb. New York: Harper, 2012.
11. Obama, Barack. "Remarks by President Barack Obama." Speech, Prague, Czech Republic, 5 April 2009. The White House: Office of the Press Secretary. Accessed 31 August 2014.
12. Kessler, Glenn, and Mary Beth Sheridan. "Security Council Adopts Nuclear Weapons Resolution." New York Times, 24 September 2009. Accessed 7 April 2014.
    تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار المتعلق بالأسلحة النووية الذي صاغته الولايات المتحدة في 24 سبتمبر 2009. وأيّد هذا القرار العديد من الخطوات التي كان الرئيس أوباما يعتبرها ضرورية للعمل من أجل «عالم خال من الأسلحة النووية».
13. International Commission on Nuclear Non-proliferation and Disarmament. "About the Commission." Accessed 8 April 2014.
    اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح هي مبادرة مشتركة بين الحكومتين الأسترالية واليابانية. وقد اقترح رئيس الوزراء الاسترالي كيفن رود Kevin Rudd إنشاء هذه اللجنة في 9 يونيو 2009 في كيوتو. وفي 9 يوليو اتفق رئيس الوزراء رود ورئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا Yasuo Fukuda على إنشاء تلك اللجنة.
14. Shultz, George P., William J. Perry, Henry Kissinger, and Sam Nunn. "Next Steps in Reducing Nuclear Risks: The Pace of Nonproliferation Work Today Doesn't Match the Urgency of the Threat." Wall Street Journal, 6 March 2013. Accessed 19 November 2014.
15. Sagan, Scott. The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons. NJ: Princeton University Press, 1993.
16. Schlosser, Eric. Command and Control: Nuclear Weapons, the Damascus Accident, and the Illusion of Safety. New York: Penguin Press, 2013.

الفصل الخامس والعشرون

1. Faulkner, William. Speech, Stockholm, Sweden, 10 December 1950. NobelPrize.org. Accessed 31 August 2014.
2. Kennedy, John F. Speech, American University, Washington, DC, 10 June 1963. American.edu. Accessed 21 October 2013.
   في خطاب ألقاه في إحدى حفلات التخرج دعا كينيدي الاتحاد السوفييتي للعمل مع الولايات المتحدة بهدف التوصل إلى معاهدة لحظر التجارب النووية.

الاختصارات الواردة في الكتاب

الاختصار	المصطلح الإنجليزي	الترجمة العربية
ABM	Anti-Ballistic Missile	صاروخ مضاد للصواريخ البالستية
ACDA	Arms Control and Disarmament Agency	وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح
ALCM	Air-launched Cruise Missiles	صواريخ كروز التي تطلق من الجو
AWOL	Absent Without Official Leave	متغيب من دون إجازة رسمية
BMD	Ballistic Missile Defense	نظام الدرع الصاروخية
CIA	Central Intelligence Agency	وكالة الاستخبارات المركزية
CISAC	Center for International Security and Arms Control/Cooperation	مركز الأمن الدولي وتحديد الأسلحة (ويُعرف حاليا بمركز الأمن والتعاون الدولي)
CPA	Certified Public Accountant	محاسب قانوني
CPD	Committee on the Present Danger	لجنة الخطر الراهن
CTBT	Comprehensive Test Ban Treaty	معاهدة الحظر الشامل للتجارب
CTR	Cooperative Threat Reduction	الحد التعاوني من التهديد
DARPA	Defense Advanced Research Projects Agency	وكالة مشاريع البحوث المتقدمة الدفاعية
DDR&E	Director of Defense Research and Engineering	مدير البحوث والهندسة في وزارة الدفاع
DMZ	Demilitarized Zone	منطقة منزوعة السلاح
DoD	Department of Defense	وزارة الدفاع
DPRK	Democratic People's Republic of Korea	جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية (وهو الاسم الرسمي لكوريا الشمالية)
DRC	Defense Reform Caucus	تجمع إصلاح الدفاع
ERTS	Earth Resources Technology Satellite	قمر تكنولوجيا موارد الأرض (ولاحقا أصبح يُعرف باسم لاندسات)
ESL	Electromagnetic Systems Laboratory	مختبر النظم الكهرومغناطيسية
FSI	Freeman Spogli Institute	معهد فريمان سبوغلي
GMAIC	Guided Missile and Astronautics Intelligence Committee	لجنة الصواريخ الموجّهة والاستخبارات الفضائية
GPS	Global Positioning System	النظام العالمي لتحديد المواقع
GTE	General Telephone and Electronics	الشركة العامة للهواتف والإلكترونيات

H&Q	Hambrecht & Quist	هامبريكت وكويست (اسم بنك استثماري)
HLG	High Level Group	المجموعة رفيعة المستوى
HP	Hewlett Packard	شركة هيوليت باكارد
IAEA	International Atomic Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
IBM	International Business Machines	شركة آي بي إم العالمية لتصنيع الحواسيب والبرمجيات
IC	Integrated Circuit	الدارة المتكاملة
ICBM	Intercontinental Ballistic Missile	صاروخ بالستي عابر للقارات
IFOR	Implementation Force	قوة التنفيذ
INF	Intermediate-Range Nuclear Forces	معاهدة القوات النووية متوسطة المدى
ISG	Iraq Study Group	مجموعة دراسة العراق
Joint STARS	Joint Surveillance Target Attack Radar System	نظام الرادار المشترك للمراقبة ومهاجمة الأهداف
KGB	Komitet gosudarstvennoy bezopasnosti (Committee for State Security)	جهاز المخابرات السوفييتي
LANL	Los Alamos National Laboratory	مختبر لوس ألاموس الوطني
LMSC	Lockheed Missiles and Space Company	شركة لوكهيد للصواريخ والفضاء
LWR	Light Water Reactor	مفاعل الماء الخفيف
MAD	Mutual Assured Destruction	دمار متبادل مؤكد
MAED	Mutual Assured Economic Destruction	دمار اقتصادي متبادل مؤكد
MIRV	Multiple Independently Targetable Reentry Vehicle	مركبة معاودة الدخول إلى جو الأرض والقابلة للتهديف المتعدد بشكل مستقل
NASA	National Aeronautics and Space Administration	الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء
NATO	North Atlantic Treaty Organization	منظمة حلف شمال الأطلسي
NCO	Non-Commissioned Officer	ضابط صف
NORAD	North American Aerospace Defense Command	قيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكية الشمالية

NPIC	National Photographic Interpretation Center	المركز الوطني لتفسير الصور
NPT	Non-Proliferation Treaty	معاهدة منع الانتشار
NSA	National Security Agency	وكالة الأمن القومي
NSC	National Security Council	مجلس الأمن القومي
NTI	Nuclear Threat Initiative	مبادرة التهديد النووي
OMB	Office of Management and Budget	مكتب الإدارة والميزانية
PDP	Preventive Defense Project	مشروع الدفاع الوقائي
PFP	Partnership for Peace	الشراكة من أجل السلام
RPV	Remotely Piloted Vehicle	مركبة تُوجَّه عن بعد
SALT I & II	Strategic Arms Limitation Talks/Treaties I & II	معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت الأولى والثانية)
SDI	Strategic Defense Initiative	مبادرة الدفاع الاستراتيجي
SFOR	Stabilisation Force	قوة تثبيت الاستقرار
SLBM	Submarine Launched Ballistic Missile	الصواريخ البالستية التي تُطلق من الغواصات
START I & II	Strategic Arms Reduction Treaty I & II	معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى والثانية)
TEBAC	Telemetry and Beacon Analysis Committee	لجنة تحليل إشارات المنارة والقياس من بعد
TERCOM	Terrain Contour Matching	مطابقة كفاف التضاريس
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNPROFOR	United Nations Protection Force	قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة
US	United States of America	الولايات المتّحدة الأمريكيّة
USSR	Union of Soviet Socialist Republics	اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية (وهو الاسم الرسمي للاتحاد السوفييتي)

وليام بيري William Perry

■ اسمه الكامل وليام جيمس بيري.

■ ولد في فاندرغريفت بولاية بنسلفانيا، في 11 أكتوبر 1927.

■ عيِّن وزيرا للدفاع، في عهد الرئيس بيل كلينتون، بين 3 فبراير 1994 و23 يناير 1997.

■ عُيِّن نائباً لوزير الدفاع (1993-1994).

■ وكيل وزارة الدفاع للبحوث والهندسة (1977-1981)، في عهد الرئيس جيمي كارتر.

■ تخرج في مدرسة بتلر الثانوية العليا في العام 1945.

■ خدم مُجنَّدا ضمن القوات الأمريكية التي كانت موجودة في اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية بين 1946-1947.

■ درس الرياضيات في جامعة ستانفورد، ونال شهادة البكالوريوس في العام (1949) والماجستير (1950)، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ولاية بنسلفانيا في العام 1957.

■ في الفترة 1954-1964 شغل منصب مدير مختبرات الدفاع الإلكترونية في شركة سيلفانيا، التي أصبحت فيما بعد تُعرف باسم جي تي إي GTE.

■ أسس شركة مختبر النظم الكهرومغناطيسية (إي إس إل ESL) وشغل منصب رئيس الشركة بين 1964و1977.

■ في العام 1967 تم التعاقد معه كمستشار فني لوزارة الدفاع.

■ يشغل بيري حاليا كرسي مايكل وباربرا بربريان أستاذا فخريا في جامعة ستانفورد. وهو أيضا كبير باحثين في معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد. ويعمل مديرا لمشروع الدفاع الوقائي. كما أنه خبير في السياسة الخارجية الأمريكية والأمن القومي ومراقبة الأسلحة.

■ في العام 2013 أسس مشروع وليام بيري غير الربحي الذي يهدف إلى تثقيف

عامة الناس حول المخاطر الحالية للأسلحة النووية.

■ يتمتع أيضا بخبرة واسعة في مجال التجارة والأعمال، وهو حالياً عضو في مجالس إدارة العديد من شركات التكنولوجيا العالية. كما إنه عضو في الأكاديمية الوطنية للهندسة وزميل الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. ومن بين الجوائز العديدة التي حصل عليها: الوسام الرئاسي للحرية (1997)، ووسام الإمبراطورية البريطانية بدرجة فارس قائد (1998)، والوشاح الأكبر لوسام الشمس المشرقة (2002)، والذي منحه إياه إمبراطور اليابان.

المترجم في سطور

مالك أحمد عساف

■ من مواليد الجديدة - لبنان العام 1970.

■ سوري الجنسية.

■ مترجم في الإدارة السياسية للجيش السوري (1993 - 1995).

■ مترجم في صحيفتي «الوسط» و«أوان» الكويتيتين (2007 - 2010).

■ عمل في مجال تعليم اللغة الإنجليزية بدءا من العام 1996 حتى الآن لمصلحة وزارة التربية في الكويت.

■ ترجم عشرات المقالات لمصلحة مجلة «الثقافة العالمية» التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

■ صدرت له ترجمة لرواية (فتاة في حالة حرب) للكاتبة الأمريكية سارة نوفيتش ضمن سلسلة إبداعات عالمية (العدد 416/ ديسمبر 2016).

■ يمارس حاليا أعمال الترجمة بشكلٍ مستقل لمصلحة عدد من المؤسسات.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة	
الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية
الاشتراكات	
دولة الكويت	
للأفراد	15 د. ك
للمؤسسات	25 د. ك
دول الخليج	
للأفراد	17 د. ك
للمؤسسات	30 د. ك
الدول العربية	
للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	
للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1193/1153/ 1152

هذا الكتاب...

يأتي كتاب «رحلتي على شفا الهاوية النووية» ضمن سياق الجهود التي كان يبذلها وليام جيه بيري - ولا يزال - لإبقاء العالم في مأمن من الكارثة النووية، فهو يحكي قصة ترعرعه ونضجه في العصر النووي، والدور الذي اضطلع به في محاولة منه للتأثير في ذلك العصر واحتوائه، والطريقة التي تغيّر بها تفكيره تجاه التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

وخلال مسيرته المتميزة، تعامل بيري بشكل مباشر مع التهديد النووي المتغير؛ فهو يتمتع بخبرة تمتد عقودا طويلة حظي خلالها بقدرة خاصة على الاطلاع على معلومات سرية للغاية بشأن الخيارات النووية الاستراتيجية، وهذا منحه موقعا فريدا من نوعه، ومخيفا في الوقت ذاته، توصل من خلاله إلى نتيجةٍ مفادها أن الأسلحة النووية تعرِّض أمن الولايات المتحدة للخطر أكثر مما تعززه.

يتتبع هذا الكتاب عملية التفكير عند بيري خلال رحلته؛ بدءا من أزمة الصواريخ الكوبية، مرورا بصياغته استراتيجية دفاعية في عهد كارتر للتعويض عن التفوق العددي للسوفييت في مجال القوات التقليدية، وإشرافه على تفكيك أكثر من 8 آلاف سلاح نووي في عهد كلينتون، وصولا إلى تعاونه مع جورج شولتز وسام نان وهنري كيسنغر في العام 2007 لإنشاء مشروع الأمن النووي الذي يعبرون من خلاله عن رؤيتهم لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، ويحددون فيه الخطوات الضرورية للحد من الأخطار النووية.

وليام جيه بيري هو وزير الدفاع التاسع عشر للولايات المتحدة في الفترة الممتدة من فبراير 1994 إلى يناير 1997.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 617 - 1



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS